سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

العدد 25 – آذار/مارس 2017
Issue 25- March 2017

A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA
العدد 25 -آذار / مارس 2017
Issue 25- March 2017

Articles 5

Belal M Shobaki
Hybrid Regimes in the Arab Mashreq and their Role in Turning Political Disputes into Identity Conflicts 7

Ihsane Elhafidi
The Army, the Monarchy, and the Establishment in Morocco 20

Arbi Boumediene
The Protest Movements in Algeria and the Hard Transition 33

Adel Zeggagh
Sofiane Mansouri
The Political Economy of Libyan Crisis 47

Rafid Jaboori
Aspects of Shia Discourse and Policies in Iraq following the Fall of Mosul 55

Eva Haddad
Iran's Nuclear Deal with the P5+1 and its Impact on Iranian-Saudi Relations 67

Emad Y. Kaddorah
Salafism in Turkey: The Challenges of Spreading in a Sufi Society 82

Hamzeh AL-Moustafa
An Independent Discipline? On the Separation/Connection between International Relations and Political Science 94

دراسات

بلال الشوبكي
الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات

إحسان الحافظي
الجيش والملَكية والنخبة السياسية في المغرب: البنية والسلوك

عربي بومدين
الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحوّل

عادل زقاغ
سفيان منصوري
الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية

رافد جبوري
ملامح الخطاب والسياسات الشيعية في العراق بعد سقوط الموصل

إيفا حداد
الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية وأثره في العلاقات الإيرانية - السعودية

عمـاد قـدورة
السلفية في تركيا: تحديات الانتشار في مجتمع متصوّف

حمزة المصطفى
هل العلاقات الدولية علم قائم بذاته؟ دراسة مقارنة في أطروحات الفصل/ الارتباط بين العلاقات الدولية وعلم السياسة

Arab Opinion Index 103 المؤشر العربي

Israa Batayneh
How the Arabs view the United States of America at the Handover from Obama to a New Presidency 105
إسراء البطاينة
كيف يرى العرب الولايات المتحدة الأميركية؟ ما بين إرث أوباما والرئاسة الجديدة

Documentation 115 التوثيق

Milestones in Democratic Transition in Arab World 117
1/1/2017 - 28/2/2017
محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي
في المدة بين 2017/1/1 – 2017/2/28

Palestine Over Two Months 121
1/1/2017 - 28/2/2017
الوقائع الفلسطينيّة
في المدة بين 2017/1/1 – 2017/2/28

Book Reviews 127 مراجعات وعروض كتب

Ahmed Qasem Hussein
"We Are No Longer Alone in the World: a Varying Perspective on the International Order" by Bertrand Badie 129
أحمد قاسم حسين
"لم نعد وحدنا في العالم: 'النظام الدولي' من منظور مغاير" لبرتران بادي

Frederic Maatouk
"The Iran Wars" by Jay Solomon 137
فردريك معتوق
"حروب إيران" لجاي سولومون

Louay Abdulfatah
"The Intelligence Services in a Democracy" by Jean-Claude Cousseran & Philippe Hayez 141
لؤي عبد الفتاح
"استعلام للديمقراطيات، استعلام بالديمقراطية" لجون كلود كوسران وفيليب هاييز

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية، وهو أيضًا مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية وبالعمل لرقيها وتطورها، وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية، ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أن التطور غير ممكن إلّا كرقي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولًا ومجتمعات وبتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويعنى المركز العربي أيضًا بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عناية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

The Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) is an independent research institute for the study of the social sciences and humanities, with particular emphasis on the applied social sciences.

The ACRPS strives to foster communication between Arab intellectuals and specialists in the social sciences and humanities, establish synergies between these two groups, unify their priorities, and build a network of Arab and international research centers.

In its commitment to the Arab world's causes, the ACRPS is based on the premise that progress necessitates the advancement of society and human development and the interaction with other cultures, while respecting historical contexts, culture, and language, and in keeping with Arab culture and identity.

To this end, the Center seeks to examine the key issues afflicting the Arab world, governments, and communities; to analyze social, economic, and cultural policies; and to provide rational political analysis on the region. Key to the Center's concerns are issues of citizenship and identity, fragmentation and unity, sovereignty and dependence, scientific and technological stagnation, community development, and cooperation among Arab countries. The ACRPS also explores the Arab world's political and economic relations with its neighbors in Asia and Africa, and the Arab world's interaction with influential US, European, and Asian policies in all their economic, political, and communication aspects.

The Center's focus on the applied social sciences does not detract from the critical analysis of social theories, political thought, and history; rather, this focus allows an exploration and questioning of how such theories and ideas have directly projected themselves on academic and political discourse and guided the current discourse and focus on the Arab world.

The ACRPS regularly engages in timely research, studies, and reports, and manages several specialized programs, conferences, workshops, training sessions, and seminars that target specialists and the general public. The Center publishes in both Arabic and English, ensuring its work is accessible to both Arab and non-Arab readers.

دراسات

Articles

بلال الشوبكي | Belal M Shobaki*

الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات

Hybrid Regimes in the Arab Mashreq and their Role in Turning Political Disputes into Identity Conflicts

تسهم الأنظمة الهجينة في تكوين بيئة محفّزة لتحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات؛ ففي هذه الأنظمة لا يكون هناك حسم لمصلحة جهة ما، بمعنى غياب الاستبداد الكامل الذي يمنع وجود أي شكل من أشكال التنافس أو الخلاف أو الصراع، وفي الوقت نفسه لا توجد ديمقراطية كاملة تسمح بوجود تنافس ديمقراطي وفقًا لأسس التعددية والتداول السلمي للسلطة المكفول بالقوانين. لذلك، فإنّ بيئة الأنظمة الهجينة هذه فيها بعض مظاهر الديمقراطية وكثير من مظاهر الاستبداد. وبناءً عليه، فإنّ التنافس السياسي عادةً ما يبدأ خلافًا في وجهات النظر والمنطلقات الفكرية لينتهي إلى صراع هويات يؤدي إلى تفكيك المجتمع.

كلمات مفتاحية: الأنظمة الهجينة، التسلطية، صراع الهويات، المشرق العربي.

This paper argues that hybrid regimes help to create an environment that encourages the transformation of political disputes into identity conflicts. In such regimes, there is no resolution to the advantage of a particular party, since there is neither full authoritarianism that prevents the existence of any form of competition, rivalry, or conflict, or full democracy that permits the existence of democratic competition according to principles of pluralism, the peaceful transfer of power, and legal guarantees. In the environment of these hybrid regimes there are some features of democracy and many features of authoritarianism, and so political competition usually begins as a dispute over points of view and intellectual assumptions and ends up as an identity conflict leading to the dissociation of society.

Keywords: Hybrid Regimes, Authoritarianism, Identity Conflict, Arab Mashreq.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة الخليل، فلسطين.

* Professor of Political Science, Hebron University, Palestine.

مقدمة

منذ منتصف القرن الماضي شهدت دول العالم تناميًا في الاهتمام بالتحوّل الديمقراطي. وقد نجح كثير من الشعوب في الانتقال بدوله من بيئة استبدادية إلى بيئة ديمقراطية كاملة. بينما شهدت دول أخرى تحوّلاتٍ جزئيةً على طريق الديمقراطية الكاملة. وفي ظل الانفتاح على هذا الحراك العالمي، لا تبدو الدول العربية قادرةً على تجاهل إرادة الشعوب وبدأت في الإيحاء بأنّها تسير بما ينسجم مع هذا الحراك. وقد تسرّع كثير من المراقبين في عدّ الأنظمة العربية أو بعضها تعمل حقًا على التحوّل الديمقراطي. لكن في حقيقة الأمر، لم تقم هذه الأنظمة بأكثر من عملية تحديث للاستبداد، وذلك من خلال إطلاق بعض الحريات والسماح بإجراء انتخابات، مع الإبقاء على كثير من مظاهر الاستبداد.

> التحقيق في ما يجري عربيًا يعطي مؤشراتٍ واضحةً على أنّ ما جرى على يد الأنظمة العربية لا يمكن عدّه جزءًا من عملية تحوّل ديمقراطي، فهو يفتقر إلى الشمولية والاستمرارية

في ظل هذه الحالة، لجأ البعض إلى تقويم الوضع العربي على أنّه وضع انتقالي بين الاستبداد والديمقراطية. إلا أنّ التحقيق في ما يجري عربيًا يعطي مؤشراتٍ واضحةً على أنّ ما جرى على يد الأنظمة العربية لا يمكن عدّه جزءًا من عملية تحوّل ديمقراطي، فهو يفتقر إلى الشمولية والاستمرارية. في هذه الدراسة، سيتم اعتماد مصطلح "الأنظمة الهجينة" لتوصيف أنظمة في منطقة المشرق العربي الكبير. وهو مصطلح بدأ في الانتشار مؤخرًا على الرغم من قدمه النسبي في أوساط الباحثين في العلوم السياسية. ويشير هذا التصنيف إلى أنّ الأنظمة الهجينة هي تلك التي ربما تسمح بالعديد من مظاهر الديمقراطية بما فيها الانتخابات، بما يحسّن شكل النظام السياسي من دون أن يُفضي إلى ديمقراطية كاملة.

تأسيسًا على ذلك، فإنّ هذه الدراسة تفترض أنّ تلك الأنظمة الهجينة تساهم في تكوين بيئة محفّزة لتحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات؛ ففي هذه الأنظمة لا يكون هناك حسم لمصلحة جهة ما، بمعنى غياب الاستبداد الكامل الذي يمنع وجود أيّ شكل من أشكال التنافس أو الخلاف أو الصراع، وفي الوقت نفسه لا توجد ديمقراطية كاملة تسمح بوجود تنافس ديمقراطي وفقًا لأسس التعددية والتداول السلمي للسلطة المكفول بالقوانين. لذلك، فإنّ بيئة الأنظمة الهجينة هذه فيها بعض مظاهر الديمقراطية وكثير من مظاهر الاستبداد. وبناءً عليه، فإنّ التنافس السياسي عادةً ما يبدأ خلافًا في وجهات النظر والمنطلقات الفكرية لينتهي إلى صراع هويات يؤدي إلى تفكيك المجتمع؛ إذ ربما تسمح هذه الأنظمة بحرية الرأي وحرية تشكيل الجماعات السياسية والمشاركة الشكلية في السلطة وخصوصًا التشريعية، لكن حين تزداد شعبية هذه الجماعات فإنّ مسار العمل السياسي يبدأ في الانحراف عن السكّة الديمقراطية نحو مسارات أخرى تدّعي الديمقراطية في خطابها لكنّها استبدادية المضمون والسلوك.

تهدف الدراسة إلى أن تقدّم طرحًا نظريًا مغايرًا لتفسير حالة التفكيك المتراكم في المشرق العربي، وكيفية تحوّل التباينات السياسية الوطنية إلى انشطارات تولّد كيانات (ما دون الدولة)، لكنّها عابرة الحدود القطرية، وبهويات متناقضة. حتّى يتسنّى هذا التفسير، فإنّ الدراسة تقدّم نقاشًا مفاهيميًا لمصطلح النظام الهجين. كما تقدم قراءةً في أهم ملامحه ومبررات استخدامه (في الدراسة) اعتمادًا على التأصيل المفاهيمي والنظري. وهو مدخل مفاهيمي تستدعيه الحاجة إلى التمييز بين الأنظمة الديمقراطية الكاملة والناقصة أو الانتقالية والهجينة والاستبدادية.

تكمن أهمية استدعاء مصطلح الأنظمة الهجينة في قدرته على الانتقال في بحث ظاهرة صناعة الأقليات أو حالة التفكّك العربي من مرحلة البحث الأولي الذي يشمل متغيرًا مستقلًا وتابعًا إلى مرحلة البحث في علاقة دائرية مركبة. وربما يساعد في تفسير استمرار الانشطارات العربية على شكل دوائر تضيق وتتسع وتتداخل مع كل جولة صراع بين المتباينات السياسية. تتخذ منهجية التحليل من منطق تحليل النظم لديفيد إيستون أساسًا لها، على أن تحوي الدراسة تطويرًا لنموذج التحليل بما يتجاوز النموذج الأولي لتحليل الأنظمة السياسية وبما يخدم أهدافها. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدراسة ليست سوى مدخل بحثي لتفكيك المتغيرات وتحليل العلاقة بينها، وهي بذلك لا تدّعي الإجابة عن جميع التساؤلات المطروحة بهذا الشأن، وإنما المساهمة في بناء أساس نظري يمهّد للبحث في تغيير خواصّ الخلافات السياسية في ظل الأنظمة الهجينة وتحويلها إلى صراع هويّات.

النظام الهجين: مدخل منهجي ونظري للتحليل

تقدّم الدراسة مدخلًا بديلًا أو ربما معدّلًا لتفسير استمرارية التقسيم في منطقة المشرق العربي. ففي العقود القليلة الماضية ساد لدى العربي اعتقاد مفاده أنّ التفكيك الحاصل في المجتمعات العربية هو حصيلة لجهد حثيث تبذله قوى دولية من أجل ضمان ضعف الأمة العربية. وتتمثل خطورة هذا التحليل بإحالة المسؤولية بالكامل على قوى خارجية صُوّرت بأشكال عدّة على أنّها غير قابلة للمواجهة أو التحدّي، ما يجعل من تمزيق الوطن العربي كاملًا إلى أشلاء في نظر كثيرين قدرًا محتومًا.

وتتمثل خطورة هذا التحليل أيضًا بعدم استيعابه حركة الشعوب ورغبتها في نيل الحرية؛ بحيث وصل الأمر بمن اعتمد هذه المسلمة ليبني عليها تحليلاته إلى أن يعلن مرارًا أنّ ما جرى في السنوات الأخيرة من تحرّك شعبي عربي ضد الاستبداد ليس إلّا جزءًا من مخطط غربي مرسوم بدقة. وهذا التحليل قاصر من جهة، لأنّه لم يبن على معلومات وإنما على انطباعات، ومتواطئ من جهة أخرى لكونه يصنع حاجزًا نفسيًا بين إرادة الشعوب وأهدافها؛ بحيث يظنّ البعض أن تحرّكهم ضد السلطوية والاستبداد هو قبولهم بأن يكونوا أدواتٍ لمخططات غربية، حتى إنّ هذا التحليل قد لقي استحسان الأنظمة المستهدفة والمنتفعين منها، لكونه يُظهر سياساتها القمعية ضد شعوبها دفاعًا مشروعًا ضد التدخل الأجنبي.

من خلال اعتمادها منهجية النظم في تحليل الانقسامات العربية، تقدّم الدراسة بديلًا لما يُعرف بنظرية المؤامرة. وهنا، فإنّ هذا التحليل لا يتجاهل دور القوى الدولية في ما يجري عربيًا، ولا يعفي بعض تلك القوى من المسؤولية، بل هو تحليلٌ قائم على أساس أنّ المجتمع العربي يتحمّل مسؤولية هذا التمزّق بكونه قد قبل الاستسلام لمنظومة متكاملة بنيت بجهد داخلي وخارجي، مدخلاتها جميع عناصر التفرقة ومخرجاتها كيانات ومجموعات متناقضة. وبناءً عليه، فإنّ الحل ربما لا يكون في البحث عن الجهة التي أسست هذه المنظومة، وإنما في فهم هذه المنظومة وتفكيكها أو تعطيلها. وهو ما قد بدأ فعلًا في حراك الربيع العربي.

إنّ الإطار التحليلي في هذه الدراسة هو ما طرحه ديفيد إيستون في نظرية النظم[1]. فالدراسة بالتحديد، تتبع نموذج أنجلمان وشوارتز في استخدامهما نظرية النظم[2]؛ وذلك كي يتسنّى فهم مدخلات النظام الهجين ومخرجاته في المشرق العربي. وتتمثل المنفعة البحثية التي ربما تتحقق من اتّباع نموذج المدخلات والمخرجات بقدرة هذا النموذج على دراسة أكثر من عامل في آن واحد من دون فصل هذه العوامل عن البيئة الداخلية والخارجية، وبما يضمن فهم آلية عمل النظام وهو الهدف الأساسي من البحث؛ إذ إنّ الإشكالية التي يعانيها بعض دول المشرق العربي هي عدم البحث في إمكانية تفكيك هذا النظام.

وبصرف النظر عمّا إذا كانت مخرجات النظام هي القرارات الحكومية كما يطرح إيستون أو الحكم كما يرى ألموند أو حتى القيادة الفعالة أو بلورة القرارات كما يتضح في أفكار بارسونز، فإنّ المهم من أجل الحكم على ديمقراطية النظام هو آلية الوصول إلى هذا المخرج؛ إذ إنّه، وفي كثير من الأحيان، ربما يتم التلاعب بشكل المنتج النهائي من السياسات بحيث تنسجم مع الملامح الشكلية للديمقراطية، والأصل أنّ ديمقراطية النظام يجب أن تتضح من البداية في عملية البلورة للمدخلات من جانب العناصر في وحدة الإدخال التي من المفترض أن تكون أحزابًا أو كتلًا برلمانيةً أو مؤسسات مجتمع مدني؛ وذلك من خلال أمرين أساسيين، هما:

- تنظيم الحوار مع العامة.
- توجيه العمل الحكومي.

أي إنّه في ظل النظام الديمقراطي، على عناصر وحدة الإدخال جميعها أن تساهم في الإشراف على عمل النظام ولا تكتفي بتحويل المطالب وانتظار القرارات، بما يجعلها أداة تجميل له. لكن، ما يوجد في الأنظمة الهجينة هو أن يقتصر دور عناصر الإدخال إمّا على تبرير العناصر التابعة سياسات النظام، وإما انكفاء العناصر المعارضة على الذات. وربما يتطور هذا الانكفاء في حال تغيّر بعض أحوال بيئة عمل النظام إلى محاولة مواجهة النظام أو بناء نظام جديد.

وفقًا لما تم طرحه في المقدمة، فإنّ من بين القضايا المهمة التي ينبغي الالتفات إليها هي استمرارية التفكيك ضمن علاقة دائرة مركبة تكاد لا تتوقف. وبناءً عليه، فإنّ نموذج إيستون ربما يكون ملائمًا لفهم هذه الاستمرارية كونه لا يكتفي بفهم العلاقة في ضوء عاملين هما المستقل والتابع، كمُدخل ومُخرج، وإنما من خلال علاقة متواصلة يحمل فيها كلّ متغير سمات المستقل والتابع بحيث يكون المُخرج الجديد هو أو جزء منه مُدخلًا جديدًا للنظام ذاته أو نظام آخر كما يتضح في الشكل (1). إضافةً إلى ذلك، فإنّ نظرية النظم، على الرغم من أنّها تركز في الدراسة على المتغيرات الفعّالة ضمن النظام السياسي، فإنها لا تغفل العوامل السابقة (التاريخية) كونها جزءًا من بيئة النظام.

1 David Easton, *A Framework for Political Analysis* (Canada: Prentice-Hall, 1965).

2 F.C. Engelmann & M.A. Schwartz, *Canadian Political Parties: Origins, Character, Impact* (Canada: Prentice-Hall, 1975).

الشكل (1)

نموذج نظرية النظم

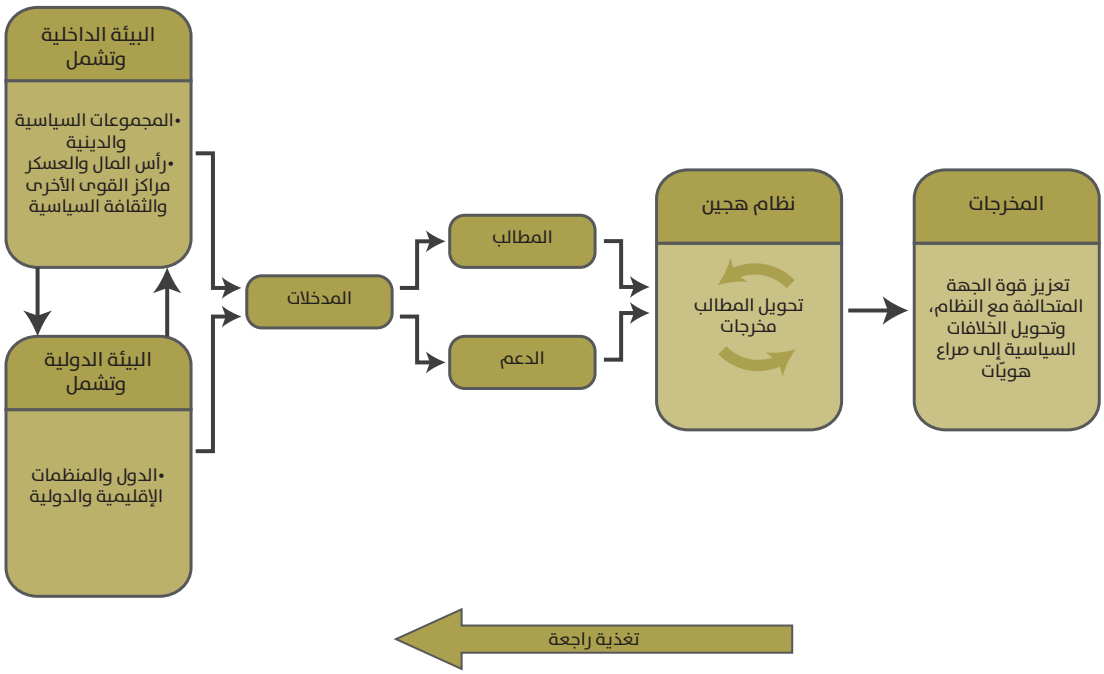

المصدر: من إعداد الباحث.

تصوّر النظام الهجين

إذا كان النقاش المستفيض للأنظمة الهجينة جاء متأخرًا في العقد المنصرم، بسبب الاهتمام العالمي المتزايد بقضايا التحول الديمقراطي الذي نبع من الإيمان بأنّ كثيرًا من مشكلات العالم الحديث وخصوصًا الفقر والعنف مرتبط بغياب الديمقراطية، فإنّ هذا لا يعني أنّ الأنظمة الهجينة لم تكن موجودةً قبل ذلك. يقول لاري دايموند إنّ السماح بإجراء الانتخابات ومشاركة المعارضة فيها قد حصل في السنغال وتايوان والمكسيك، على الرغم من البيئة السلطوية فيها قبل بدء دراسة الأنظمة الهجينة بمدّة[3].

لم تكن الأدبيات التي درست الأنظمة الهجينة حادةً في المعايير التي على أساسها صنفت الأنظمة السياسية إلى هجينة أو استبدادية أو ديمقراطية، على الرغم من أنّ المؤسسات البحثية الآن باتت تقدّم معاييرها المحددة لقياس ديمقراطية النظام. وبناءً على ذلك، فإنّها تصدر تقارير سنوية لتحديد مدى تقدّم الدول أو تراجعها على سلّم الديمقراطية والحريات. ومن أشهر هذه المؤسسات "بيت الحرية" الذي يصدر تقريرًا سنويًا عن مستوى ديمقراطية الكيانات السياسية في العالم وحريتها[4]. وعلى الرغم من أنّ دراسة الأنظمة السياسية ومدى ديمقراطيتها ما زالت مرنةً، فقد اجتهد الباحثون في هذا المجال لتحديد المعايير اللازمة لوصف نظام سياسي ما بأنّه ديمقراطي أو حرّ[5]. ويبدو أنّ القاسم المشترك بين هذه الرؤى يتضح في الحد الأدنى الذي وضعه "بيت الحرية" لعدّ نظام سياسي ما ديمقراطيًا، وهو ما يتمثل بالمعايير الأربعة التالية[6]:

3 Larry Diamond, "Thinking about Hybrid Regimes," *Journal of Democracy*, vol. 1, no. 2 (2002), pp. 23 - 24.

4 Freedom House, *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties 2011* (New York: Freedom House, 2011).

5 Joseph Alois Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy*, 3rd ed. (New York: Harper and Brothers, 1950), p. 269; Robert Alan Dahl, *Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), p. 3; Diamond, p. 21.

6 Arch Puddington, *Freedom in the World: Freedom Stagnation amid Pushback against Democracy* (Washington, DC: Freedom House, 2007), p. 3.

- نظام سياسي تنافسي ومتعدّد الأحزاب.
- حق الاقتراع لجميع المواطنين الراشدين.
- عقد الانتخابات دوريًا بحيث يكون الاقتراع سرّيًا وآمنًا ونزيهًا.
- إمكانية التواصل بين الجمهور والأحـزاب من خلال الإعلام والحملات الانتخابية.

بالاطّلاع على النتاج المعرفي في هذا المجال يتبين أنّ هناك تداولًا لأكثر من مصطلح لوصف النظام ذاته؛ فالأنظمة التي تجمع بين بعض مظاهر الديمقراطية وبعض مظاهر الاستبداد قد صنّفت في بعض الأحيان بمسمّيات مثل الديمقراطية الناقصة أو المشوّهة، والسلطوية الانتخابية أو التنافسية، والديمقراطية الانتخابية، والديمقراطية الإقصائية، والديمقراطية المتحكّم فيها. إلا أنّ مصطلحَي السلطوية الانتخابية والديمقراطية الانتخابية الأكثر تـداولًا، وفي أحيان كثيرة بمدلولات مختلفة[7].

أمّا مصطلح السلطوية الانتخابية فهو من التصنيفات المتداولة على نطاق واسع، وقد استخدمه تشيدلر لوصف الأنظمة التي تسمح بإجراء انتخابات متعددة الأحزاب في ظل بيئة سلطوية[8]. وربما تكون الانتخابات تنافسيةً بحسب ليفتسكي وواي، والتنافس فيها حقيقي لكنّه غير عادل[9]. وما يتّضح من طرحهما أنّ إجراء الانتخابات وتعدد المشاركين فيها وقيامهم بحملات انتخابية لا يعني بالضرورة أنّ هناك عدلًا في التنافس من حيث الإمكانية المتاحة لكلّ طرف، وربما نتاجًا لما قد يتلقّاه أحد أطراف الانتخابات من دعم حكومي ربما لا يكون ظاهرًا.

ويبدو أنّ هذا المصطلح حاسم من جهة كونه لا يتيح المجال لدراسة مدى ديمقراطية النظام، ولا يعدّ الانتخابات جـزءًا من الممارسة الديمقراطية، بل ربما هي أداة من أدوات تجميل النظام وضمان استمراريته. لكن إشكالية هذا المصطلح تكمن في أنّه لا يعكس حالة الضعف التي تعتري النظام، كما لا يعكس استسلام النظام للإرادة الشعبية الدافعة إلى إيجاد بيئة ديمقراطية. لذلك فإنّ فرص المواجهة ربما تضعف بحكم الاعتقاد الخاطئ أنّ النظام متمكن.

الديمقراطية الانتخابية من المصطلحات الأخرى المتداولة لوصف نظامٍ سياسي ما يجمع بين السياسات الديمقراطية ونقيضها[10]. ويفتقر هذا المصطلح إلى الدقّة كون الديمقراطية في السياق المعاصر والمرتبطة بكيان الدولة الحديثة لا يوجد منها نوع غير انتخابي؛ إذ إنّ ما يمكن استنتاجه من هذا التصنيف أنّ هناك ديمقراطيةً غير انتخابية. أما عن مشكلته الأخرى فهي في كونه يفسّر بأكثر من اتجاه؛ كأن يفهمه البعض على أنّه تعبير عن ديمقراطية كاملة بالانتخابات؛ إذ إنّ هناك من يقترح مسمّى ديمقراطية ناقصة، فربما يكون النقص في عدم إجراء الانتخابات، أو ربما يفهم منه أنّه يعكس حال الدول التي لا تمارس من الديمقراطية سوى الانتخابات. وهو ما يجعل من استخدام المصطلح لوصف بعض الأنظمة مسألةً في حاجة إلى مزيد من التدقيق والمراجعة.

بناءً على ما سبق، فإنّ مصطلح النظام الهجين هو الأكثر ملاءمةً لوصف تلك الأنظمة. والمقصود منه تلك الأنظمة التي تمارس سياساتٍ متناقضةً من حيث المضمون؛ بحيث تسمح ببعض الممارسات الديمقراطية في ظل بيئة سلطوية. أمّا حيثيات ظهورها فجاءت مترافقةً مع تحرّك مجموعة من الدول من خانة الدول الاستبدادية لكنّها لم تصل إلى خانة الدول الديمقراطية[11]. وهذا المصطلح صالح لوصف العديد من الأنظمة في المشرق العربي. وعلى الرغم من أنّ الأدبيات الغربية جعلت من إجراء الانتخابات معيارًا للتفرقة بين الهجين والاستبدادي، تدّعي هذه الدراسة أنّ وصف النظام بالهجين يجب ألّا يرتبط بالانتخابات فقط، وإنما أيضًا بأيّ ممارسة ديمقراطية ربما تكون حرية التعبير وتشكيل التنظيمات السياسية والاجتماعية، أو إجراء استفتاءات، أو ما شابهها من ملامح الحياة الديمقراطية. علمًا أنّ هناك من لا يجزم بكون النظام الهجين لا يمكن أن يكون نظامًا انتقاليًا نحو الديمقراطية وإنما يترك المجال مفتوحًا لاحتمالين كطرح حسنين توفيق إبراهيم[12].

بدأ الاهتمام بدراسة الأنظمة الهجينة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وقد ظهرت هذه الأنظمة بوضوح بين دول الاتحاد السوفياتي سابقًا مثل أوكرانيا وكرواتيا، وبعض الدول الأفريقية مثل غانا وكينيا، والدول الآسيوية مثل تايوان وماليزيا، ودول أميركا اللاتينية مثل المكسيك والبيرو خلال التسعينيات من القرن الماضي[13]. ومنذ ذلك الوقت تم

7 Merkel Wolfgang, "Embedded and Defectives Democracies," *Democratization*, vol. 11, no. 5 (December 2004), pp. 49-50; Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: W.W. Norton & Company Inc., 2003), pp. 89 - 118.

8 Andreas Schedler, "The Menu of Manipulation," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), p. 47.

9 Steven Levitsky & Lucan A. Way, "The Rise of Competitive Authoritarianism," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002); Steven Levitsky & Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism: The Origins and Evolution of Hybrid Regimes in the Post-Cold War Era* (New York: Cambridge University Press, 2010).

10 Schedler.

11 Joakim Ekman, "Political Participation and Regime Stability: A Framework for Analyzing Hybrid Regimes," *International Political Science Review*, vol. 30, no. 1 (2009), pp. 7–31.

12 حسنين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، مركز الجزيرة للدراسات، **ملفات وقضايا** (2011)، شوهد في 2017/3/9، في:
http://bit.ly/2m5dcn6

13 Jason Brownlee, "Portents of Pluralism: How Hybrid Regimes Affect Democratic Transitions," *American Journal of Political Science*, vol. 53, no. 3 (July 2009), pp. 515–532, 518.

تعريف النظام الهجين بطرائق مختلفة وتداخل مع مصطلحات أخرى كالمذكورة سابقًا. وقد بدا واضحًا عدم توافر معايير حادة ودقيقة لوصف نظام ما بأنّه هجين أو سلطوي أو انتقالي. وهو ما جعل من بعض الأنظمة السياسية مصنّفة أنظمة هجينة لدى بعض الباحثين، كالنظام المصري والسنغافوري والكازاخستاني، بينما يعدّها آخرون أنظمةً سلطويةً كاملة[14]. إلا أنّ عدم وجود تعريف دقيق ومحدّد للنظام الهجين لا يعني عدم وجود هذه الأنظمة في الواقع[15].

يعتمد النظام الهجين في بقائه وفرض سلطته على مصادر قوة مختلفة، منها ما هو خارجي كالارتباط بقوى دولية أو إقليمية تضمن للنظام دعمًا ماليًا وأمنيًا وربما عسكريًا إن استدعى الأمر، ومصادر قوة داخلية، كأن يسيطر النظام على الموارد الأولية بوصفها مصدرًا للدخل، أو أن يبني عقيدة الجيش العسكرية على أساس وظيفي يخدم مصالحه بوصفه نظامًا، إضافةً إلى تأسيسه أجهزة أمنية داخلية تضمن له تثبيط معارضيه أو أن يعتمد النظام على قوى مجتمعية نافذة. وتكمن أهمية مصادر القوة هذه سواء أكانت خشنةً كالجيش أم ناعمةً كالاقتصاد، في أنّها أداة فعّالة لتجنيد الأنصار ومعاقبة الخصوم، وكلّما كانت القوة ناعمةً كالبيروقراطية والاقتصاد كانت مواجهة الخصوم بأقل تكلفة[16].

يلجأ بعض الأنظمة إلى مصادر وهمية للقوة؛ كأن يدّعي وجود خطر خارجي بما يصرف الأنظار عن القضايا الداخلية، أو إشغال المواطن بقضايا مختَلَقة بما يغيّر من أولوياته، كفرض أوضاع اقتصادية تدفع إلى تركيز المواطن على حياته اليومية، أو بخلق بؤر تهديد أمنية داخلية وفقًا لقاعدة خلق الشيطان والتعهّد بمحاربته، بحيث يصبح الحديث عن التغييرات الجذرية في سياق التحوّل الديمقراطي أمرًا غير مستساغ في ظل التهديد المختلَق. إضافةً إلى كون النظام في بنيته يعتمد على بعض الممارسات الديمقراطية مصدرًا للشرعية، وخصوصًا الانتخابات بما يمنحه القوة من أجل الاستمرارية[17].

أما بخصوص ما يمكن أن يؤول إليه النظام الهجين، فإنّه لا يبدو واضحًا أنّ هذا النظام ربما يكون مرحلةً سابقةً للنظام الديمقراطي أو النظام الاستبدادي، يقول جاسون برونلي "إن هناك دولًا أدى النظام الهجين فيها إلى بدء التحول الديمقراطي، مثل السنغال وتايوان والمكسيك، إلا أن دولًا أخرى مثل أذربيجان وبلاروس غرقت في الاستبدادية، فيما دول أخرى كماليزيا وروسيا وأوكرانيا وزامبيا وزمبابوي بقيت مستقرة على حالها، ويمكن تصنيفها حتى اللحظة بالهجينة"[18].

وهنا يبدو الخلط بين النظام الهجين والنظام الانتقالي؛ فكلاهما يتيح بعض الممارسات الديمقراطية؛ وهي نوعان:

- النوع الأول: ممارسة شكلية يتحكّم فيها النظام، وتهدف إلى ضمان استمراريته.
- النوع الثاني: ممارسة جزئية، لكنها حرّة تشرف عليها قوى التغيير، كإجراء انتخابات نزيهة وكاملة وبمنافسة واضحة. وهي ما يمكن عدّها جزءًا من عملية تحول ديمقراطي.

أما عن القراءات التي تناولت الدول العربية تحديدًا والدول النامية عمومًا، فقد اعتمدت في الغالب على المعلومات الواردة من تقارير بيت الحرية[19]. ووفقًا لهذه التقارير فإنّ الدول العربية في معظمها غير حرّة باستثناء ثلاث دول أو أربع حرّة جزئيًا، ودولة واحدة حرّة هي تونس، وهذا ما استجدّ بعد الربيع العربي. وبحسب تفسيرها النظام الهجين، فإنّ ثلاث دول عربية أو أربعًا تدخل ضمن هذا التصنيف[20]. وعلى الرغم من أنّ تصنيفها الدول وفقًا لمستوى الحريات يبدو دقيقًا، فإنّ تحليلها مفهوم النظام الهجين لا يبدو كذلك؛ فكما يمكن تصنيف النظام بمخرجاته، يمكن تصنيفه بأدواته أيضًا، ومعظم الدول العربية في المشرق العربي بات يسمح بجملة من الإجراءات الديمقراطية كما أشير سابقًا، سواء أكانت الانتخابات جزءًا منها أم لا. وبناءً عليه، يمكن عدّها أنظمةً هجينةً، خصوصًا أنّها لم تعلن صراحةً ومن خلال خطط واضحة توجهها نحو التحول الديمقراطي.

ما زال البحث العربي التقليدي في حقل الأنظمة السياسية يصنّف الأنظمة السياسية وفقًا للأيديولوجية؛ أي إنّ هذا الجهد تأثّر بمخرجات الأنظمة الهجينة، بحيث تجد أنّ هناك تجاوزًا غير مبرر للبحث في مدى

14 Gilbert Leah & Payam Mohseni, "Beyond Authoritarianism: The Conceptualization of Hybrid Regimes," *St Comp Int Dev*, no. 46 (2011), pp. 272 - 274.

15 Leonardo Morlino, "Are there Hybrid Regimes? Or are They Just an Optical Illusion?" *European Political Science Review*, vol. 1, no. 2 (2009), p. 293.

16 Bruce K. Rutherford, *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), p. 20.

17 Ekman J., "Political Participation and Regime Stability: A Framework for Analyzing Hybrid Regimes," *International Political Science Review*, vol. 30, no. 1 (2009), pp. 7 - 31.

18 Brownlee, pp. 515 - 516.

19 Sarah E. Yerkes, "The Nature of Civil Society in Hybrid Regimes in the MENA Region," Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (September 4, 2010), Washington, DC; Alina Rocha Menocal & Verena Fritz & Lise Rakner, "Hybrid Regimes and the Challenges of Deepening and Sustaining Democracy in Developing Countries," Background note (2) prepared for the Wilton Park Conference on Democracy and Development (10-12 October 2007); Freedom House, *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties 2014* (New York: Freedom House, 2014).

20 حسن شقراني، "مؤشّر الديمقراطية 2012: الأنظمة العربية هجينة"، جريدة **الأخبار**، 27 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

ديمقراطية النظام والانتقال للبحث في أيديولوجيته أو جذوره الدينية. يجادل البعض بأنّه لا يمكن الفصل بين أيديولوجية النظام ومدى ديمقراطيته، وهم محقّون في ذلك، بل إنّ البحث في الأيديولوجية سابق للبحث في السياسات. لكن الباحث في قضايا الحكم والتحوّل الديمقراطي في الوقت الراهن من المفترض أنّه تجاوز البحث في الأيديولوجيات والانتقال إلى دراسة السياسات، خصوصًا أنّ كثيرًا من الجماعات السياسية العربية يبني سياساته بما يخالف توجهاته الفكرية. إنّ خطورة تقويم الأنظمة السياسية في المشرق العربي وفقًا للأيديولوجية والمذهب أو الدين تتمظهر في إعفاء هذه الأنظمة من النقد العلمي بناءً على ممارساتها وتحيل الموضوع إلى عقائد ومذاهب، ويتم النظر إلى أيّ نقد مهما كان مصدره على أنّه عملية تنظير ضد الخصوم الفكريين ولا علاقة له بسلامة القرارات ودقّة السياسات.

النظام الهجين عامل منتج للكيانات الفئوية

كما يتضح من الشكل (1) فإنّ المطالب التي ربما تصل إلى نظام هجين ما، ذات مصادر متعددة. وربما تكون مطالب اتفق عليها بعض عناصر البيئة الداخلية أو كلّها أو اختلف حولها. ويوحي النموذج (الشكل 1) من حيث الشكل أنّ النظام ديمقراطي بالكامل، فهناك قوى مجتمعية تبلور مطالبها وتوصلها إلى النظام لصنع القرار (المخرجات) وهي ستؤثر مرةً أخرى في بيئة عمل النظام، وهناك تفاعل مع البيئة الدولية من دون أن تتضح طبيعة هذا التفاعل أو هذه العلاقة. ويتضح أيضًا أنّ العلاقات الخارجية ليست مقتصرةً على بنية النظام الهجين، فعناصر البيئة الداخلية أيضًا لها تواصلها المؤثر والمتأثر بعناصر البيئة الدولية.

وبناءً عليه، نتساءل: أين يتمايز النظام الهجين عن غيره في هذا النموذج التحليلي؟ وكيف يمكن أن يقود إلى مزيد من التفكيك في المجتمعات العربية؟ تدّعي هذه الدراسة أنّ الإجابة تكمن في أنّ عنصرًا أو أكثر من البيئة الداخلية قد تماهى مع النظام السياسي، وربما يكون هذا العنصر العسكر أو حزبًا سياسيًا أو غيره، ما يسمح للعناصر الأخرى بأن تتفاعل مع العناصر المتماهية مع النظام تفاعلًا ديمقراطيًا وتنافسيًا ومتحكّمًا فيه، بما يوحي للمراقبين بأنّ هناك بيئةً ديمقراطيةً، وغالبًا ما يكون كل التفاعل الديمقراطي الشكلي في وحدة الإدخال في النظام، إلا أنّه بعد وصول المطالب إلى مركز صنع القرار في النظام الهجين فإنّ ما ينتج منها لا يخدم إلا العناصر المتماهية مع النظام التي ربما تكون متحالفةً أيضًا مع عناصر من البيئة الخارجية.

وما إن تتكرر هذه المنهجية في صنع القرار حتى تصبح هوية النظام فئويةً لا تعبّر عن جميع المتباينات السياسية في المجتمع.

نتيجة لإدراكها أنّ البيئة السياسية القائمة هي بيئة إقصاء، وفي ردة فعل على فئوية النظام، ستحاول العناصر الأخرى في البيئة الداخلية اجتراح عناصر هوية خاصة بها أو تعزيز عناصر هويتها، بحيث تحافظ على وجودها وتمايزها عن النظام. وستكثر في تلك المرحلة صناعة الرموز الفئوية لتضمر الرموز الوطنية وتبهت الهوية الوطنية. في هذه الحالة فإنّ مخرجات النظام الهجين ستكون معزّزةً لخلق الهويات الفئوية المتناقضة التي ربما تتحالف مع هويات شبيهة أو مطابقة من البيئات الأخرى، كما سنوضح لاحقًا، مكوّنةً دائرةً متجدّدةً ربما تتغير عناصرها لكنّها ستسير وفقًا لمبدأ العمل نفسه.

تبدأ العلاقة الدائرية المركّبة بوجود الأنظمة الهجينة التي تمثّل بيئةً خصبةً للصراعات السياسية. ومن ثم تبدأ التيارات السياسية في تكوين صورة لها متمايزة عن الآخر، ليدخل بعضها في حالة عزلة في حين تبدأ أخرى حالة اشتباك فيما بينها تتطور إلى صراع هويات. تتأتى استمرارية هذه الدائرة من أنّ أيّ حسم لصراع دائر لجهة توليد كيانات جديدة، ستتلوه صراعات أخرى داخل كلّ كيان بالمنطق نفسه. وهو ما قد يفسر الانقسامات القطرية العربية ومن ثم الانقسامات الدينية والمذهبية وصولًا إلى الانقسامات السياسية كما يتضح في الشكل (2).

من أبرز الأعراض التي يمكن من خلالها التنبؤ بأنّ النظام هجين أو يسير من الديمقراطية أو الديكتاتورية نحو الهجين، أن تكثر الطوائف المتباينة أو المتناقضة من صناعة الرموز. وهذه الرموز هي ضرورة تستدعيها الحاجة إلى اختلاق هوية جامعة لأبناء طائفة ما كما هي الحال في العراق. وغالبًا ما تكون الرموز عاملًا محفّزًا لاستمرار التطاحن الداخلي؛ كأن تلجأ طائفة ما إلى اجترار خلافات تاريخية وإبراز بعض أعلام تلك الخلافات رموزًا أو في أحيان أخرى عناصر مقدّسة. وربما تكون الرموز أشياء أو أشخاصًا. وتبدو الطوائف الدينية أكثر قدرةً من غيرها على تحقيق هذه المهمّة.

إذا لم تكن الطائفة السياسية انعكاسًا سياسيًا لطائفة دينية، وتستخدم رموزها نفسها، فهي قادرة أيضًا على تصنيع رموز تدّعي أنّها خاصة بها؛ كأن تحتكر إنجازًا وطنيًا بعدّه إنجازًا خاصًا بها أو أن تلجأ إلى تلميع بعض الزعامات الطائفية في عملية أشبه بالتصعيد. وهو ما يفسّر ظهور شخصيات عادية جدًا وبروزها بسرعة لتتحوّل في فترة قياسية إلى واجهة ورمز للطائفة السياسية. وعادةً ما تلجأ الأحزاب السياسية إلى هذه الخطوات، خصوصًا تلك التي لا تعتمد في التجنيد على القراءات البرامجية أو حتى التنشئة الفكرية والسياسية، وإنما على التضليل الإعلامي والإيحاء بوجود إنجازات تُنسب إلى شخصيات (رموز الحزب).

إضافةً إلى ذلك، فإنّ من الأعراض المصاحبة لفاعلية النظام الهجين السماح لوسائل الإعلام بالنقد الموجّه أو المتحكم فيه[21]؛ بحيث تجد أنّ وسائل الإعلام المحلّية أو الدولية المتحالفة مع النظام السياسي الهجين تقوم بالإضاءة على كثير من نقاط الخلل في العمل الحكومي، وتوجّه نقدًا لاذعًا للمؤسسات الرسمية، وتحاول التركيز على هموم المواطن وحاجاته اليومية، إلا أنّها في المقابل تقوم بتبرير السياسات الحكومية في القضايا الكبرى وتتجاهل الخلل الجوهري في العمل الحكومي. كما يلاحظ أنّ وسائل الإعلام تلك باستثناء نماذج محدودة جدًّا، لديها خطوط حمراء لا يمكن أن تتجاوزها؛ فلا تقترب عادةً من قادة الصف الأول في الحكم، وتضحّي في كل فترة بشخصية من المستوى الثاني كي تلقي عليها كلّ تهم الفساد وتحمّلها مسؤولية أيّ خلل. ولا يعكس هذا السلوك لا أخلاقية النظام فقط، وإنما يعكس ضعفه وحاجته إلى ما يضمن صمت الشارع أطول مدة ممكنة. وهي سمة النظام الهجين الذي يحاول إظهار القوة والديمقراطية بينما هو في حقيقته نظام ضعيف ومستبد مضمونًا[22].

> إذا لم تكن الطائفة السياسية انعكاسًا سياسيًا لطائفة دينية، وتستخدم رموزها نفسها، فهي قادرة أيضًا على تصنيع رموز تدّعي أنّها خاصة بها

إضافةً إلى ما سبق، فإنّ هذه الأنظمة تدرك جيّدًا أنّ المجموعات السياسية المعارضة لها التي يصعب وصولها إلى السلطة إلّا في ظل نظام ديمقراطي بحق، يمكن أن تتحرّك في أيّ لحظة من أجل المطالبة بحقوقها وخصوصًا السياسية، لذلك فإنّها ربما تلجأ إلى افتعال قضايا خارجية بحيث تصبح القضية الأولى، ويصبح الحديث عن الشأن الداخلي أمرًا غير مستساغ في ظل الخطر الخارجي الوهمي. بل إنّ أيّ مطالبة للحكومة بالإصلاح والتغيير ربما يظهرها النظام الهجين أداةً من أدوات مصدر الخطر الخارجي، فتتحول قضايا الإصلاح والديمقراطية عبر الإعلام الموجه "أجندة خارجية" تهدف إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، وهو ما يثبط من قدرة المعارضة السياسية على التحرّك بطريقة مؤثّرة من أجل فرض التغيير.

مع بداية استقرار النظام الهجين، ومع كل جولة من احتدام الخلاف بين العناصر العاملة في بيئة النظام، يقوم بعض الجهات بطرح مبادرات لحل هذه الخلافات، بمسمّيات عديدة كالسلم الأهلي والوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي والمصالحة والوفاق وغيرها من التعبيرات التي تشير إلى حاجة المجتمع إلى نبذ الخلافات والوصول إلى مرحلة يمكن فيها التفاهم على القضايا الأساسية في المجتمع وبالوسائل الديمقراطية. وإنّ المتمعن في بعض هذه الدعوات يمكنه أن يستنتج ما فيه من خلل، وهو كما يلي:

- أولًا: إنّ مضمون هذه الدعوات مخالف لروح الديمقراطية، فالدعوة من أجل الوحدة الوطنية يجب أن تُفهم على أنّها دعوة إلى تماسك المجتمع بمؤسساته جميعها والاتفاق على آلية صنع القرار والتزام المعايير الديمقراطية. إلا أنّ ما يراد من هذه الدعوات في كثير من الأحيان، هو فرض رؤية جهة أو أكثر على بقية المجتمع باستخدام شعار الوحدة دون مراعاة المبادئ الديمقراطية التي تأخذ في الحسبان الاختلاف والتباين في المجتمع.
- ثانيًا: تتناقض هذه المبادرات التي تهدف إلى إلغاء المتباينات السياسية في المجتمع وذوبانها في تيار سياسي واحد، مع الطبيعة الإنسانية أولًا، كون الاختلاف والتباين أصيلَيْن فيها، وأنّ رقيّ المجتمعات الإنسانية هو في إدارة الاختلاف والتباين والاستفادة منهما لا في إلغائهما. أما التناقض الثاني فهو مع مبدأ التعددية السياسية الذي يعدّ حجر أساس في التحوّل الديمقراطي؛ فحرية الاختيار التي يجب أن يتمتع بها المواطن في ظل النظام الديمقراطي لا يمكن أن تكون ذات معنى إلا إذا كان الاختيار من متعدّد. أما أن يذوب جميع التيارات السياسية في خيار واحد، ويصبح على المجتمع أن يقبله أو يرفضه، فإنّه التطبيق الممسوخ للديمقراطية. إذ إنّ أهم ما يميز النظام الديمقراطي هو قدرة المواطن فيه على فرض التغيير. ويتم ذلك من خلال الاختيار والمفاضلة بين (س، ص، ع، ل). أما المفاضلة بين "نعم" و"لا"، فإنّها تعني إما بقاء الحال على ما هي عليه وإما الانقلاب الكامل على هذه الحال. وفي أغلب الأحيان، فإنّ ما يتم هو بقاء الحال على ما هي عليه.
- ثالثًا: من أخطر ما يمكن أن يحمله بعض هذه المبادرات هو أن تطرحها جهةٌ ما بديلًا للوسائل الديمقراطية. وهو ما حصل مثلًا في فلسطين بجلاء؛ فالدعوات إلى الوحدة الوطنية هناك لا تغدو أكثر من انقلاب على نتائج الانتخابات الديمقراطية التي جرت عام 2006. ومهما كانت الشعارات المطروحة، أخلاقية ووطنية، فإنّ اللجوء إلى التفاوض بين الأحزاب للوصول إلى اتفاق يتجاوز نتائج الانتخابات هو سلوك يؤسس لدكتاتورية المعارضة التي تفرزها الانتخابات.

---

21 للمزيد حول الإعلام في العالم العربي، انظر:
Omair Anas, "The Changing Profile of Media in the Arab States," *Global Media Journal Arabian Edition*, vol. 2, no. 1 - 2 (Fall/Spring 2012-2013), pp. 28 - 46.

22 Rutherford, p. 21.

الشكل (2)

استمرارية الصراع في النظام الهجين

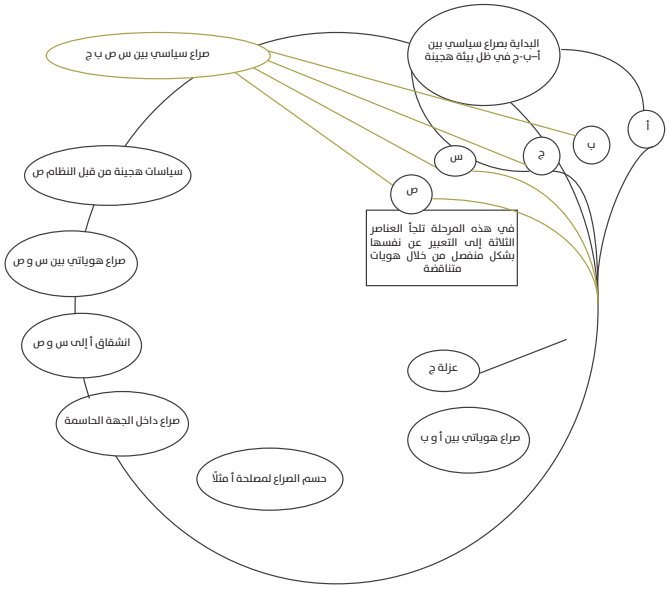

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل (3)

العلاقات العابرة للحدود

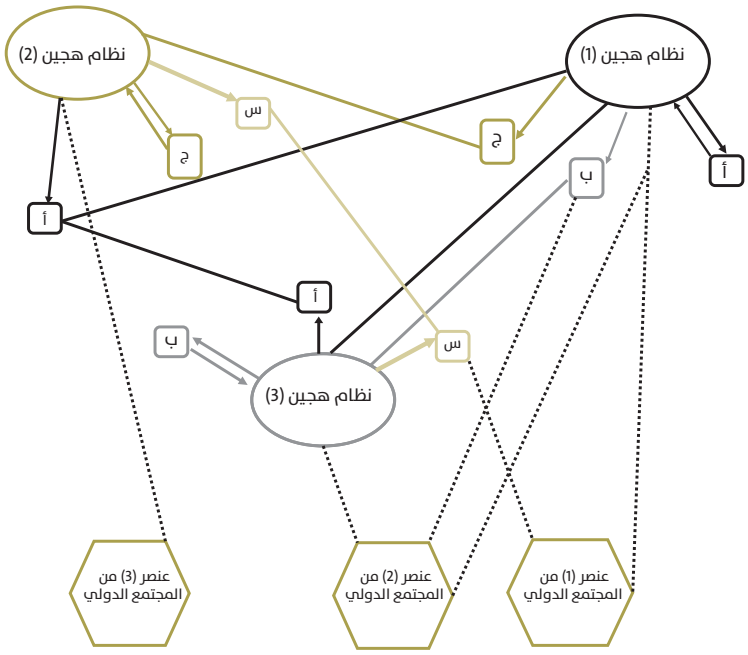

المصدر: من إعداد الباحث.

مخرجات النظام الهجين

إنّ آلية عمل النظام الهجين، كما اتضح في النقاش السابق، تؤدي إلى تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات، نظرًا إلى أنّ الحزب أو الجماعة الحاكمة تماهت مع الدولة، بحيث أصبحت هوية الحزب هي هوية الدولة أيضًا. وبناءً عليه ومن باب التمايز، فإنّ الجماعات الأخرى ستعمل على خلق هوية خاصة بها، وفي ظل عدم وجود بيئة ديمقراطية تنافسية فإنّها ستدّعي أيضًا تمثيلها الهوية الوطنية، وإن لم تعلن ذلك صراحةً فإنّ طرحها نفسها ممثلًا عن الشعب وإرادته يعني أنّها تحتكر التعبير عن الإرادة الشعبية.

تتجلى عملية التفكيك التابعة لصراع الهويات في عدّة مستويات، يمكن تصنيفها كما يلي:

1. طغيان الهوية الإثنية أو الدينية على الهوية الوطنية

حين يتحول النظام السياسي حصنًا منيعًا لمصالح مجموعة معينة من المؤيدين والمنتفعين، فإنّه في ظل التنوع الديني أو الإثني في بعض الدول يندر أن يلبّي النظام السياسي الهجين مطالب جميع الطوائف. والأمر هنا لا علاقة له بالأكثرية أو الأقلية بقدر ما هو مرتبط بمراكز قوى في المجتمع. غالبًا ما يتبنّى النظام الهجين طائفةً ما ويتجاهل أخرى وربما يعاديها، أو ربما تكون طائفة قد استطاعت الوصول إلى الحكم وحوّلت النظام إلى أداة تخدمها فقط. وبما أنّ صبغ الدولة بهوية الحزب أو الفئة الحاكمة من خصائص النظام الهجين، فإنّ الطوائف الإثنية والدينية الأخرى لا يمكن أن تؤمن بأنّ هذا النظام يمثّلها.

في مراحل متقدّمة من انكشاف العلاقات ربما لا تؤمن المجموعات المعارضة للنظام الحاكم بأنّ الدولة تمثّلها، ما يعني سعيها إما لمواجهة مع الهويات الأخرى للسيطرة على النظام وصبغه بهويتها، وإمّا أن تسعى للانفصال لتبني كيانًا سياسيًا جديدًا، خصوصًا إن كانت أقلية عرقيةً في البلاد. وما يعزز هذا التوجه أنّ أغلب التيارات السياسية التي تمثّل العرقيات والطوائف الدينية غير ديمقراطية. لذلك فإنّها تتفاعل مع النظام الهجين بأدواته التفكيكية نفسها.

2. احتكار تيار سياسي ما تمثيل الإرادة الشعبية

بناءً على العوامل المشار إليها سابقًا، فإنّ المجموعات السياسية الناشطة سواء أكانت أحزابًا أم حركات أم منظمات ستعمل على احتكار تمثيل إرادة الشعب، وادعاء أنّ التيارات السياسية الأخرى دخيلة أو طارئة على المجتمع أو تحمل أجندةً هدّامةً، وما إلى ذلك من التهم التي تهدف إلى الإقصاء الذي يعدّ من ملامح النظام الحزبي في ظل النظام الهجين. ويشمل الخلاف المتحول إلى صراع عدّة جوانب. ونظرًا إلى ادّعاء كلّ طرف أنّه يمثّل الهوية الوطنية، يُصبح الصراع حتميًا حول القضايا التالية:

- أولويات المواطن.
- المخاطر.
- المصلحة العليا.
- العقيدة العسكرية والأمنية (وظيفية، أم وطنية).
- الاقتصاد.

3. الارتباطات الفئوية العابرة للحدود القُطرية

إنّ حالة التفكيك وخلق كيانات فئوية بهويات متناقضة في ظل ضمور الهوية الوطنية ربما تتراكم وتتداخل بحيث تصبح هذه المجموعات الدينية أو الإثنية أو السياسية تعمل ما دون الدولة، لكنها عابرة لحدودها. ويتمثل السبب بأنّ هذه المجموعات نتيجة تنامي حالة العداء بينها وبين المجموعات الأخرى في القطر نفسه، أو مع النظام ذاته، ستلجأ إلى التحالف مع المجموعات القريبة منها في الأقطار الأخرى، وفي أحيان كثيرة ربما تستغل أطرافٌ إقليمية ودولية حاجتها إلى الدعم من أجل تمرير هذه الأطراف.

كما يتضح في الشكل (3) فإنّ النظام (1) مثلًا الذي يسيطر عليه العنصر (أ) من الممكن أن يتحالف مع العنصر (أ) في نظام هجين آخر بما يضمن بيئةً إقليميةً داعمةً له، كما أنّه ربما يتحالف مع أيّ من عناصر المجتمع الدولي بما يحقق له مزيدًا من الاستقرار. كما يتبيّن أيضًا أنّ العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي من الممكن أن تدعم فئاتٍ متناقضةً في النظام الهجين أو في الدائرة الإقليمية التي تحوي أنظمةً هجينةً، بما يبقي حالة الخلاف مستمرةً بوتيرة متحكّم فيها تضمن بقاء النفوذ الدولي، وربما يتم ذلك بتنسيق بين أكثر من عنصر في المجتمع الدولي، كما هي الحال مع العنصر (1) و(2) في الشكل (3)، إذ يقدّمان دعمًا مشتركًا للنظام الهجين (1)، بينما يقدّم العنصر (2) من المجتمع الدولي دعمًا للعنصر (ب) والنظام الهجين (3) المتناقضين مع النظام (1).

4. الاستقواء بالخارج

بما أنّ الهدف الأساسي للنظام الهجين هو البقاء، فإنّ كلّ ما يضمن استمرار النظام سيصبح خيارًا محتملًا؛ فإضافةً إلى التحالفات الإقليمية بين الطوائف المتشابهة، هناك احتمال للارتباط بقوى خارجية، إذ تُمنح

القوى الدولية ذات المصالح المتعددة في بلدان العالم الثالث امتيازاتٍ واسعةً في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، إضافةً إلى قدرة هذه القوى على فرض إملاءات سياسية على النظام الهجين. في المقابل، فإنّ تلك القوى الدولية تلتزم حماية النظام الهجين، وربما تلجأ في بعض الأحيان إلى تضليل النظام وإيهامه بأنّ هناك تهديداتٍ خارجيةً تستدعي مزيدًا من التنسيق والتعاون. وهو ما ينتهي عادةً بعقد صفقات تجارية ضخمة في مجال الأسلحة.

بالنظر إلى الشكل (3) الذي يبيّن إمكانية وجود علاقة بين عنصر (1) في المجتمع الدولي وعنصر (س) في النظام الهجين (3)، يمكن القول إنّ الاستقواء بالخارج ليس سمة الحكومة فقط في النظام الهجين، وإنما يلجأ كثير من الطوائف إلى الارتباط بقوى دولية أو إقليمية تضمن له دعمًا سياسيًا في المحافل الدولية ودعمًا إعلاميًا وماليًا، وربما يصل الأمر إلى الدعم العسكري كما هي الحال في العلاقة بين إيران وحزب الله في لبنان.

5. ثقافة سياسية تفكيكية

إنّ المآلات التي ربما يقود إليها النظام الهجين والموضحة سابقًا، قد لا تتوقف عند حد خلق الهويات الفئوية المترافق مع ضمور الهوية الوطنية، وربما لا تتوقف عند تلقّي الدعم العابر للحدود وإيجاد ارتباطات وكيانات دون الدول من حيث التنظيم وفوق الدولة من حيث النشاط؛ فربما تؤول الأمور إلى ما هو أخطر عندما تتحول برامج النخب وصنّاع القرار إلى قناعات راسخة في عقول الجماهير. حينها فإنّ الهوية الوطنية تختفي تمامًا بوصفها عاملًا مؤثّرًا وضامنًا لبقاء الحد الأدنى من العلاقات الودّية بين أطياف الشعب، ليصبح كلّ فرد ينتمي إلى مجموعة سياسية أو إثنية أو دينية يستشعر الخطر من أيّ فرد أو مجموعة مختلفة. ويبدو أنّ الإعلام ووسائل التنشئة والتربية السياسية على تنوعها كانت فعّالة جدًا في تهيئة أنفس الجماهير؛ بحيث تصبح مستعدّةً للدخول في مواجهة شعبية طاحنة مع أول عملية دفع تقوم بها النخب المحلية أو الإقليمية في اتجاه تأجيج الصراعات الفئوية.

تكمن خطورة هذه المرحلة في ما يمكن أن تؤول إليه الأمور بسبب السياسات الهجينة للنظام أو العناصر العاملة في بيئته التي ربما تعتمد سياساتٍ هجينةً أيضًا، بحيث يصبح التغيير والإصلاح أمرًا لا يمكن تحقيقه من خلال مراجعات إدارية وسياسية وقانونية بالحذف أو الإضافة أو التعديل، كما لا يمكن أن تكون إطاحة النظام كافيةً للدخول في مرحلة جديدة من التحول الحقيقي نحو الديمقراطية. فما هو قائم في هذه المرحلة أنّ كلّ فئة في النظام الهجين كوّنت ثقافةً سياسيةً تعدّ أيّ قوة للمختلف السياسي أو الديني أو الإثني تهديدًا وجوديًا لها. وبناءً عليه، فإنّ زوال الأطر التنظيمية لهذه الفئات أو زوال مبرر وجود التنظيمات بعد تغيير النظام لا يعني بالضرورة زوال تلك الثقافة السياسية أو تراجع حضور الهوية الفئوية لمصلحة إعادة إحياء الهوية الوطنية، وهو ما يفسّر سلوك الجماهير العنيف معنويًا وماديًا في مراحل التغيير. وما يعزّز استمرارية حالة التشظّي على المستوى الشعبي هو ألّا تكون دعوات الإصلاح والتغيير في المراحل الانتقالية من جهات غير متباينة على أساس برامجي فقط، وإنما على أساس أيديولوجي أو مذهبي أو إثني. وهو خطأ وقعت فيه قوى التغيير في مرحلة ما بعد بدء الثورات العربية، بصورة أوضح، عدم إدراكها أنّ الجماهير ما زالت تغذّيها ثقافة تفتيتية بفعل عقود من ترسيخ فكرة تناقض المتباينات بدلًا من تكاملها.

ربما تكون هذه الجماهير، بهذه الثقافة السياسية، مهدّدًا رئيسًا للتحول الديمقراطي، حتى في ظل انقطاع الدعم الدولي للأنظمة الهجينة وسقوطها أو سقوط رؤوسها على أقل تقدير؛ إذ إنّ هذه الأنظمة في الإقليم نفسه ستحاول حماية نفسها من خلال محاولة إفشال أيّ مشروع للتحول الديمقراطي. وهي بذلك لا تحمي النظام الهجين المستهدف فقط، وإنما تحمي نفسها من إمكانية انتقال تجارب التغيير. ومحاولات إفشال التغيير في منطقة المشرق العربي، وربما في منطقة شمال أفريقيا أيضًا تتم من خلال تكاتف قوى الفساد.

فالنخب الحاكمة في البلدان العربية التي لم تصل إليها رياح التغيير حتى اللحظة باتت تدرك أنّ القوى الخارجية لن تتمسك بها إلى ما لا نهاية؛ لذلك بدأت حملةً ممنهجةً وهادئةً لتكوين آلية حماية جديدة لا تعتمد على القوى الغربية بالأساس، بل على تكاتف قوى الفساد في الوطن العربي "بحيث يتم سحب وانتشال أي من عناصرهم إذا ما تخلّى عنه الراعي الرئيس، وفي حال سقط أيّ من عناصرها فإنها تحاول جاهدة استبداله بعنصر من الفئة نفسها لتضمن عدم اختلال المنظومة وانهيار التكاتف"[23]، يساعدها في ذلك وجود القاعدة الجماهيرية الحاملة للثقافة السياسية الموضحة سابقًا التي ربما تعدّ التحول الديمقراطي خطرًا يهدد وجودها؛ كالتيارات السياسية التي كانت تمثّل ظهيرًا للأنظمة المستهدفة، والمجموعات الدينية والإثنية التي تعدّ أقلياتٍ في الدول التي بدأت فيها إرهاصات التغيير.

وبناءً عليه، فإنّ استمرار أدلجة أطاريح التغيير ومذهبتها فيه منفعة لجبهة الفساد. وتظهر المنفعة في شكلين؛ "الأول: عبر تصوير الصراع على أنه خلاف سياسي أو فكري أو أيديولوجي، وبالتالي فإن إمكانية التسوية قائمة وهناك مكان للحلول الوسط، فتضمن جبهة الفساد لنفسها مكانًا حتى في أضعف حالاتها. أما الثاني وهو أن انجرار خصومهم في جبهة الإصلاح إلى فخ التجاذبات الفئوية التي تتغذى على التنوع الفكري

23 بلال الشوبكي، تكاتف قوى الفساد، الإسلام اليوم، شوهد في 2017/3/9، في:
http://bit.ly/2lG7M5Q

والديني يعني أن إعادة تشكيل التحالفات في حلبة الصراع ليست سوى مسألة وقت، فما إن تُجنّد الأموال ووسائل الإعلام لخدمة تحويل الصراع من معادلة فساد مقابل إصلاح إلى معادلة أديان ومذاهب حتى تنزلق بعض قوى جبهة الإصلاح لتتحالف مع جبهة الفساد، فتَحوُّل طبيعة الصراع أفقدتهم التناقض مع خصومهم الحقيقيين، فيما تشكّل تناقض وهمي جديد وصراع هويات مختلق مع حلفائهم المفترضين"[24].

الاستنتاجات

لقد بدا جليًّا أنّ الأدبيات التي ناقشت مفهوم النظام الهجين قد جعلت الانتخابات في ظل البيئة السلطوية العامل الأساسي وربما الوحيد المبرّر لاستخدام مصطلح النظام الهجين. ووفقًا لهذا الطرح فإنّ كثيرًا من الدول التي يوجد فيها مساحة للعمل الديمقراطي من دون الوصول إلى إجراء انتخابات قد يُستثنى من دائرة النظم الهجينة. إلا أنّ هذه الدراسة تعتمد مفهومًا أكثر مرونةً بوصف الانتخابات أحد مظاهر الديمقراطية وليست المظهر الوحيد. وبناءً عليه، فإنّ أيّ سياسات ديمقراطية لنظام سياسي ما، مترافقة مع سياسات سلطوية، ربما تدفع إلى وصف ذلك النظام بالهجين، وأغلبية دول المشرق العربي تدخل ضمن هذا التصنيف.

> إنّ أيّ سياسات ديمقراطية لنظام سياسي ما، مترافقة مع سياسات سلطوية، ربما تدفع إلى وصف ذلك النظام بالهجين، وأغلبية دول المشرق العربي تدخل ضمن هذا التصنيف

كما بدا واضحًا أيضًا في تلك الأدبيات استصعاب التمييز بين النظم الانتقالية الساعية لتحقيق الديمقراطية، والنظم الهجينة، بوصف المراحل الانتقالية ربما تتسم ببعض مظاهر الديمقراطية والسلطوية في آنٍ وحد. إلا أنّ هذا الاستصعاب يبدو مبالغًا فيه، بالنظر إلى إمكانية التمييز من خلال الجهة القائمة على صنع القرار؛ إذ إنّه لا يمكن لنا وصف السياسات الديمقراطية في ظل بيئة استبدادية على أنّها جزءٌ من عملية تحوّل ديمقراطي إذا ما كان القائمون على هذه السياسات هم من خلقوا البيئة الاستبدادية أساسًا، أو أنّهم يمثّلون امتدادًا لمن أسّس لهذه البيئة السلطوية. وهو ما يقودنا إلى أنّ دعوات الإصلاح في المشرق العربي التي تحاول إشراك النظم القائمة في عملية التغيير تتجاهل حقيقة أنّ هذه النظم على أتمّ الاستعداد لاعتماد سياسات تزاوج فيها بين الديمقراطية والسلطوية بما يضمن لحكمها الاستقرار، ودون أن تفضي سياساتها إلى ديمقراطية حقيقية.

أما في ما يتعلّق بدور هذه الأنظمة في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويّات، فهو حتميّ ما دامت تلك الأنظمة تتماهى مع مجموعة سياسية أو دينية أو إثنية، بما يجعلها تصبغ النظام ومن ثم الدولة عنوةً بهوية فئوية، وما يترتّب على ذلك أنّ المجموعات الأخرى المعارضة للنظام ستجد نفسها في موقع المهدّد وجوديًّا كون الخلاف مع النظام ليس من داخل الدائرة نفسها، فليست الهوية الوطنية قاسمًا مشتركًا بين كل تلك الفئات. وهو ما يعني سعيها لتصنيع هويتها الخاصة أو تعزيز مكوّنات هويتها الفئوية بما يضمن لها التمايز والقدرة على المواجهة. وعلى الرغم من أنّ كثيرًا من الهويّات الثانوية لا يتناقض مع الهوية الوطنية، تكمن الخطورة في اختفاء مكوّنات الهوية الوطنية تدريجًا لمصلحة نمو هويات طائفية، وما يترتب على ذلك من انتقال الخلافات والصراعات من دائرة النخبة وصنّاع القرار إلى دائرة الجماهير التي تلقّت تنشئةً سياسيةً أكسبتها ثقافةً تعدّ وجود الآخر تهديدًا لها.

إنّ رياح التغيير في منطقة المشرق العربي تحديدًا لا يمكن لها أن تؤسس لوضع انتقالي نحو الديمقراطية، إلا إذا تجاوزت دعوات التغيير الحدود القطرية لبلد ما، بوصف الارتباطات الإقليمية على مستوى الطوائف والأنظمة الهجينة تؤكد أنّ الأنظمة العربية في معظمها ليست سوى خلايا ناشطة ضمن منظومة فساد تعمل على مستوى قومي. وما إن تتلف خلية منها أو تُستأصل حتى تُجري المنظومة فوق القطرية الترميم اللازم لتوليد خلية جديدة. وهو ما يفسّر استماتة بعض الدول المفتاحية في المشرق العربي في الدفاع عن الأنظمة الهجينة التي ثارت شعوبها ضدّها في الوطن العربيّ عمومًا.

جاءت دعوات التغيير في الوطن العربي أساسًا ردّة فعل على الاستبداد والفساد. وبناءً عليه، فإنّ المعادلة يجب أن تكون "إصلاح مقابل فساد". ومن المفترض أن تشمل قوى الإصلاح جميع المتباينات المكوّنة للشعب، إلا أنّ بعض القائمين على دعوات التغيير وعلى الثورة في بعض الدول قد أخفقوا حين نظروا إلى الصراعات من زاوية دينية أو مذهبية أو فكرية. وهو ما حوّل كثيرًا من المتحالفين ضمن جبهة الإصلاح إلى الجبهة المضادّة، تخوّفًا من أن تؤول الأمور في نهاية المطاف إلى سيطرة تيّار سياسي أو طائفي بعينه، وتُهضم حقوق الطوائف والتيارات الأخرى.

24 المرجع نفسه.

المراجع

العربية

إبراهيم، حسنين توفيق. "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري". مركز الجزيرة للدراسات. **ملفات وقضايا**. 2011. في: http://bit.ly/2m5dcn6

الأجنبية

Brownlee, Jason. "Portents of Pluralism: How Hybrid Regimes Affect Democratic Transitions." *American Journal of Political Science*. vol. 53, no. 3 (July 2009).

Dahl, Robert Alan. *Participation and Opposition*. New Haven, CT: Yale University Press, 1971.

Diamond, Larry. "Thinking about Hybrid Regimes." *Journal of Democracy*. vol. 1. no. 2 (2002).

Easton, David. *A Framework for Political Analysis*. Canada: Prentice-Hall, 1965.

Ekman, Joakim. "Political Participation and Regime Stability: A Framework for Analyzing Hybrid Regimes." *International Political Science Review*. vol. 30, no. 1, 7–31 (2009).

Engelmann F.C. & Schwartz, M.A. *Canadian Political Parties: Origins, Character, Impact*. Canada: Prentice-Hall, 1975.

Freedom House. *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties 2014*. New York: Freedom House, 2014.

_____. *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties 2011*. New York: Freedom House, 2011.

Leah Gilbert & Payam, Mohseni. "Beyond Authoritarianism: The Conceptualization of Hybrid Regimes." *St Comp Int Dev*. no. 46 (2011).

Leonardo, Morlino. "Are there Hybrid Regimes? Or are they Just an Optical Illusion?." *European Political Science Review*. vol. 1. no. 2 (2009).

Levitsky Steven & Lucan A. Way. *Forthcoming. Competitive Authoritarianism: The Origins and Evolution of Hybrid Regimes in the Post-Cold War Era*. New York: Cambridge University Press, 2010.

_____. "The Rise of Competitive Authoritarianism." *Journal of Democracy*. vol. 13. no. 2 (2002).

Menocal Alina Rocha & Fritz Verena & Rakner, Lise. "Hybrid Regimes and the Challenges of Deepening and Sustaining Democracy in Developing Countries." Background note (2) prepared for the Wilton Park Conference on Democracy and Development. (1012- October 2007).

Omair, Anas. "The Changing Profile of Media in the Arab States." *Global Media Journal Arabian*. vol. 2. no. 1 - 2 (Fall/ Spring 2012-2013).

Puddington, Arch. *Freedom in the World: Freedom Stagnation amid Pushback against Democracy*. Washington, DC: Freedom House, 2007.

Rutherford, Bruce K. *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008.

Schedler, Andreas. "The Menu of Manipulation." *Journal of Democracy*. vol. 13. no. 2 (2002).

Schumpeter, Joseph Alois. *Capitalism, Socialism, and Democracy*. 3rd ed. New York: Harper and Brothers, 1950.

Wolfgang, Merkel. "Embedded and Defectives Democracies." *Democratization*. vol. 11. no. 5 (December 2004).

Yerkes, Sarah E. "The Nature of Civil Society in Hybrid Regimes in the MENA Region." Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association (September 4, 2010). Washington, DC.

Zakaria, Fareed. *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad*. New York: W.W. Norton & Company Inc., 2003.

إحسان الحافظي | Ihsane Elhafidi*

الجيش والملَكية والنخبة السياسية في المغرب: البنية والسلوك

The Army, the Monarchy, and the Establishment in Morocco

جرى تشكيل العلاقة بين الجيش والملكية والنخبة السياسية في المغرب، في تزامن مع اللحظة التأسيسية لهياكل الدولة، بعد الاستقلال. ومع تطور الأحداث وتشكيل حياة سياسية وحزبية، أخذت المؤسسة العسكرية مسافةً مع الفرقاء السياسيين كافّةً، ما عدا المؤسسة الملكية. فقد ظلّت ظِلّ العرش طَوال هذه الفترة. وكان لهذا السياق التأسيسي أثرٌ في سلوك النخبة السياسية فِي علاقتها بالمؤسسة العسكرية.

يفرض تتبع العلاقة بين الجيش والنظام السياسي الاشتغال بأربعة محاور أساسية، وهو ما تحاول هذه الدراسة إنجازه. فالمحور الأول يهتمّ بتتبع أثر النظام الملكي في بنية المؤسسة العسكرية بالمغرب. وفي المحور الثاني يتمّ التحقيب السياسي لتحولات المؤسسة العسكرية. أمّا في المحور الثالث، فيجري البحث في حدود تأثير النخبة السياسية في نفوذ النظام الملكي. وأمّا المحور الرابع، فهو يقدّم نماذج لتوصيف السلوك السياسي للنخبة؛ وذلك في إطار علاقةٍ بمساحات اشتغال الجيش.

كلمات مفتاحية: المغرب، الجيش المغربي، الملكية المغربية، المخزن، النخبة السياسية.

The relationship between Morocco's military and the country's political elite – in particular its monarchy– was formed alongside the state's very apparatus immediately following independence. The military came to take a neutral approach to the rapidly developing pattern of partisan jockeying between the various political camps vying for power, and tended to find ways that would allow military positions to remain firmly within the royalist camp. These early patterns, established at the very birth of the modern Moroccan state, formed the basis on which these two powers would get along in the years to come. In tracing this relationship, the paper writes of a historic battle for power in the country, and identifies longstanding reasons for the vested interested of the Moroccan elite in ensuring the tranquility of relations between the Royal Court and the military establishment.

Keywords: Morocco, Moroccan Army, Moroccan Monarchy, Makhzen, Political Elite.

* باحث مغربي، مختص في الشؤون الأمنية وإدارة الأزمات.

* Moroccan Researcher, Specializing in Security Studies and Crisis Management.

مقدمة

في المغرب، يخفت حضور المؤسسة العسكرية في الحياة العامة. غير أنّ ركون الجيش إلى الثكنات العسكرية لم يكن بالأمر السهل. ففي وقت نجح فيه الجيش في إطاحة الأنظمة الحاكمة في كثير من البلدان العربية، باءت تجربة "الضباط الأحرار" التي انتشرت في أوائل الخمسينات في عدد من البلدان العربية بالفشل في الحالة المغربية، وتبعتها سلسلة إجراءات اتخذها النظام الحاكم قصد تقليص دور المؤسسة العسكرية في الفضاء العامّ؛ وبذلك أصبحت خاضعةً في شموليتها للثقل الملَكي وحضوره المكثف في الحياة السياسية.

تختلف العلاقة بين الجيش والنظام السياسي في المغرب عن نظيرتها في كثير من الأنظمة العربية اختلافًا فارقيًا. فإذا كان الجيش يحضر في بعض الأنظمة بصفته فاعلًا في السلطة، فإنّ الجيش في الحالة المغربية يتمثل كظل للسلطة يُؤمّن استمراريتها، من دون أن يمارسها في مفاعيلها. وقد جاء انكفاء المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية بعد محاولات الجيش، في بداية السبعينيات من القرن الماضي، التنسيق مع أحزاب سياسية معارضة (يسارية تحديدًا) لإطاحة نظام الحكم، ومن ذلك الوقت أمسك النظام بخيوط "المؤامرة"، ووجد في ذلك فرصةً سانحةً لتضييق هامش الحضور العسكري في مظاهر الحياة العامة بالمملكة.

إنّ البحث في ثنائية الجيش والنظام السياسي في التجربة المغربية، يثير العديد من الأسئلة/ الإشكاليات، من بينها: ما هو أثر الفعل السياسي في تكوين المؤسسة العسكرية، تنظيمًا وتأسيسًا وتوجيهًا؟ وكيف تؤثّر المؤسسة الملكية، كفاعل تاريخي، في النسق السياسي المغربي، بشأن علاقة النخبة السياسية (بالمعنى البرلماني) بالجيش؟ وكيف انتهت علاقة التأثير المتبادل باستبعاد الجيش من الحياة السياسية، وتحويله من جهاز قائم بذاته (وزارة الدفاع) إلى مكتب إداري فحسب، كل صلاحياته الفعلية بيد الملك؟ إنّ هذه الأسئلة تشكّل مدخلًا للبحث في فرضية أثر السياق التاريخي والقانوني لبناء المؤسسة العسكرية في السلوك السياسي للنخبة البرلمانية، جوابًا عن الإشكال المركزي المتعلّق بأثر البنية في السلوك.

في المضمون أيضًا، يقدّم مشروع الورقة البحثية قراءات متقاطعةً نتطرق من خلالها إلى أثر النظام الملكي -بوصفه فاعلًا مؤثرًا في النظام السياسي - في بنية التشريع والتنظيم العسكريين. وفي هذا القسم، يقدّم البحث عرضًا لمختلف التشريعات المنظّمة للمؤسسة العسكرية، والخلفيات التي تحكمت في التحولات التي شهدتها هذه المؤسسة، في ضوء النصوص التشريعية، على نحوٍ جعلها في وضعية جزء من النظام الحاكم، من دون أن تكون طرفًا في النظام السياسي، كما هو الشأن بالنسبة إلى باقي التجارب المقارنة في بعض بلدان العالم العربي. ثمّ ننتقل بعدها إلى قياس العلاقة بين الجيش والملك والنخبة السياسية؛ لمعرفة دورها في استقرار النظام السياسي الحالي على بنية هرمية يسود فيها الملك ويحكم. كما نخصص جزءًا من هذه الورقة لتقييم تأثير النخبة السياسية في إعادة بناء المؤسسة العسكرية، في ضوء الانتقال الديمقراطي الذي يعيشه المغرب.

يُفترض في قراءة العلاقة بين الجيش والنخبة السياسية البحث في البيئة الحاضنة لهذه الروابط باعتماد منهاج التحليل النسقي، إضافةً إلى أنّ المحدد التاريخي (السياق) لهذه العلاقة يفرض البحث في طبيعة النظام السياسي (النسق)، وهو يتسم بتعايش المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية، وهذا يستدعي مقاربةً منهجيةً منفتحةً ذات طابع تحليلي لوقائع تاريخية، وسياسية، وقانونية، نقيس من خلالها مدى تأثير "السياق" في "النسق".

أولًا أثر النظام الملكي في بنية المؤسسة العسكرية بالمغرب

وقع تحوّل في بنية المؤسسة العسكرية منذ محاولة الانقلاب ضدّ الملك الراحل في صيف 1972؛ وهو تحوّل نتجت منه تداعيات كبيرة على مؤسسة الجيش، بأن اختفت من الحياة العامة، وبقيت مرابطةً في ثكناتها. وفي المقابل، برز دور أكبر لجهاز الأمن الوطني في الحياة المدنية والسياسية، منذ منتصف السبعينيات، فأصبح لصيقًا بالحياة اليومية للمواطنين مُنفِّذًا للسياسات الأمنية للدولة، في حين ساهم القرار الملكي في إلغاء وزارة الدفاع، وتكريس الانضباط العامّ في حظيرة القوات المسلحة، في تجنيب الدولة نفوذ المؤسسة العسكرية، كما هو واقع في كثير من البلدان اليوم.

يخضع قطاع الجيش لمجموعة من النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية، وقد توالى إنتاج التشريعات الخاصة بالقطاع طوال خمسين سنةً، إلا أنّ ربط إحداث مؤسسات هذا القطاع بفكرة بناء الدولة جعلت أغلبية التشريعات المؤسسة للقطاع الأمني تصدر بعد الاستقلال، في حين عنيت النصوص التشريعية الأخرى بمجالات أخرى مختلفة؛ من قبيل التنظيم، وشروط التعيين، والترقية، والشؤون الاجتماعية. أمّا أكثر التشريعات تأثيرًا في مسار التشريع الأمني بالمغرب، فكانت متمثّلةً في الظهير الشريف الصادر سنة 1972 الذي يقضي حذف وزارة الدفاع الوطني، وإحداث إدارة بديلة يسيّرها كاتب عامّ.

لقد اتضح، في ضوء قراءة النصوص المنظّمة للجهاز وتحليل طبيعتها القانونية، أنّ الغلبة كانت للتشريع الملكي، سواء كانت من خلال

الظهائر أو المراسيم. واتضح، كذلك، أنّنا كلما توجهنا نحو المؤسسة العسكرية، حضر التشريع الملكي بقوة، كما أنّه يبقى حاضرًا في النصوص المؤسِّسة بالنسبة إلى قطاعات الأمن، سواء من حيث التنظيم أو القوانين الأساسية، أو من حيث طريقة إدارتها.

1. مؤسسة الجيش بالمغرب: السياق والتأسيس

تأسس قطاع القوات المسلحة الملكية بموجب الظهير رقم 1.56.138 الصادر في 20 تموز/ يوليو 1956، وقد وضع هذا الجهاز تحت التصرف المباشر للملك، وحددت مهماته في الدفاع عن الوطن والمساهمة في حفظ النظام العامّ، وعرفت السلطة الرئاسية تراجعًا متدرجًا نحو الاحتكار الملكي. ففي البداية، كان الجهاز يخضع لوزير الدفاع، ثمّ استقر به الأمر على تبعيته لإدارة مكلّفة بالدفاع الوطني، على أنّ الملك هو القائد الأعلى للجيش ورئيس أركان الحرب.

في مرحلة ثانية، أُلغي منصب وزير الدفاع الوطني، بموجب قرار ملكي (ظهير شريف رقم 1.72.276 صادر في 21 آب/ أغسطس 1972)، فتحوّلت مصالح الإدارة المركزية لوزارة الدفاع الوطني إلى إدارة للدفاع الوطني، لتنتهي "مرحلة المركزة غير المباشرة التي تميزت بتفويض الملك تدبير بعض صلاحياته العسكرية لسلطة وزارية تمثلت في وزارة الدفاع، حيث كان يعتبر مسؤولًا مباشرًا أمام الملك، ورغم ذلك، كان يتمّ انتقاء وزراء الدفاع بعناية خاصة"[1].

ويُعدّ مفهوم الطاعة واحترام النظام التسلسلي للأوامر الصادرة، وفق المادة الرابعة من الظهير الشريف المحدث للجهاز العسكري، من صميم قواعد الانضباط داخل القطاع الأمني. ويُبنى النظام التسلسلي على هرمية يوجد على رأسها الملك، بصفته قائدًا أعلى للقوات المسلحة الملكية، ويتولى مهمات رئاسة الأركان العامة للقوات وفقًا للتشريع العسكري، غير أنّ "نشاطات الجيش لا تنحصر في الدفاع وحماية التراب الوطني، ولكن ينبغي أن يساهم بفعالية في المشاريع ذات المصلحة الاجتماعية"[2].

ساهم الجهاز العسكري في حماية الأمن والنظام العامّ، بصفته فاعلًا أمنيًا استثنائيًا في شؤون النظام العامّ والأمن الداخلي. ففي حالات الطوارئ، أو في وضعيات أمنية استثنائية، ينتشر أفراد الجيش لتأمين المؤسسات وحمايتها، كما يمكن لقوات الجيش أن تشارك في حفظ الأمن الداخلي، في حال وجود أخطار داهمة، من خلال تشكيلات أمنيّة مشتركة مهمتها حراسة بعض المرافق الحيوية داخل الدولة، وهي التجربة التي نهجها المغرب من خلال إحداث "وحدات حذر" تتألّف من الجيش وعناصر الشرطة، في شكل دوريات مكلّفة بحماية الأمن الداخلي ضدّ التهديدات الإرهابية. وبوجه عامّ، تتوزع مجالات التشريع في الشأن العسكري على كل من قطاع وزارة الدفاع، على قصر مدة هذه التجربة، ثمّ المؤسسة العسكرية، ممثلةً في القوات المسلحة الملكية والحرس الوطني والدرك الملكي.

> يُعدّ مفهوم الطاعة واحترام النظام التسلسلي للأوامر الصادرة، وفق المادة الرابعة من الظهير الشريف المحدث للجهاز العسكري، من صميم قواعد الانضباط داخل القطاع الأمني. ويُبنى النظام التسلسلي على هرمية يوجد على رأسها الملك، بصفته قائدًا أعلى للقوات المسلحة الملكية

2. أصل التشريع وثقل المؤسسة الملكية

بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956، فرضت الحاجة إلى بناء الدولة وجود جهاز عسكري قادر على حماية الوطن وتأمينه من التهديدات الخارجية. لذا، فإنّ هذا القطاع الأمني كان من المجالات الأولى التي شملها التشريع الظهيري (الملكي). ففي السنة نفسها صدر ظهير شريف يقضي إحداث وزارة للدفاع الوطني، وتعيين اختصاصات وزير الدفاع ومهماته.

وفي سنة 1957، صدر ظهير شريف (ملكي) يعلن إحداث لجنة عليا للدفاع الوطني، تلاه في سنة 1959 تشريع ملكي جديد يقضي تنظيم مصالح الإدارة المركزية لوزارة الدفاع الوطني. والملاحظ أنّ أغلبية هذه التشريعات الخاصة بقطاع الدفاع الوطني، في هذه الفترة، صدرت في غياب الدستور بوصفه وثيقةً مرجعيةً تحدّد الصلاحيات والحدود لسلطة الملك في التشريع. ومع إقرار أول دستور للمملكة سنة 1962، أعاد الملك بصفته قائدًا أعلى للقوات المسلحة الملكية، تنظيم مصالح الإدارة المركزية لوزارة الدفاع الوطني (قانون تنظيم مصالح الإدارة المركزية لوزارة الدفاع الوطني الذي صدر في 1965)، يليه إصدار مرسوم ملكي بإحداث البلاط العسكري وتنظيمه

1 محمد شقير، **المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبيلة إلى العصرنة** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2007)، ص 141.

2 جون واتربوري، **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، ط 3 (الرباط: مؤسسة الغني للنشر، 2013)، ص 381.

سنة 1968، وسَنّ نظام للمحاسبة المالية بوزارة الدفاع بموجب قانون صدر في السنة نفسها.

غير أنّ التطور التشريعي الذي عرفته المؤسسة العسكرية، ممثلًا في وزارة الدفاع، سرعان ما سيعرف مراجعةً كاملةً، بعد المحاولة الانقلابية الثانية التي تورط فيها وزير الدفاع شخصيًا. فقد قرر الملك حذف وزارة الدفاع الوطني من النظام الإداري، في سنة 1972، وإصدار ظهير شريف يقضي تحويلها إلى إدارة للدفاع الوطني، وتعيين كاتب عامّ لهذه الإدارة. وتلا ذلك مجموعة من التشريعات الملكية تقضي تنظيم هذه الإدارة وتفويض السلطة في ما يتعلق بإدارة الدفاع الوطني. ولم يمنع هذا التطور القانوني النظامَ الحاكم من الاحتفاظ بالتمثلات السلطوية الموروثة، بخاصة منها التمثلات التي لا تستند إلى نصوص بقدر ما تقوم على واقع موجود موروث؛ ضمن ما يُعرف باسم "المخزن" في الحالة المغربية، كنايةً عن مؤسسة رمزية لها حضور في الوعي الجمعي للمغاربة، بصفتها تمثلًا مقابلًا للسلطة.

3. "المخزن" تمثلًا لاماديًا للسلطة بالمغرب

خارج التأويلات التي اشتغلت بمصطلح "المخزن" وتطوره التاريخي (من فضاء للتخزين إلى تمثّل لممارسة السلطة السياسية والإدارية)، ارتبط مفهوم "المخزن" بالحضور المادي للدولة، من دون أن تكون له نصوص قانونية تحدّد ماهيته، أو تحدّد سلطاته ومجالاته. وقد جعل التداول الاجتماعي مفهوم المخزن مرادفًا للسلطة داخل الدولة، بأدواتها الزجرية والمؤسساتية القادرة على حماية البلاد من "السيبة" (خارج سيطرة الدولة المركزية). وفي المقابل، يصطدم هذا التأويل الذي يجعل من المخزن تعبيرًا عن الدولة بالمفهوم الحديث للدولة القائمة على القانون والمجتمع.

لا نقصد من رواء هذا التفسير مفهوم المخزن في معناه الوظيفي المبني على العلاقات الشخصية التبعية، وإنما في مضمونه السلطوي الرمزي وصُوَره في التمثلات الجمعية للأفراد؛ وهو بهذا المعنى مجسَّد في شخص الملك، مرتهن بدوامه واستمراريته لما يبثّه من اطمئنان في النفوس، وما يمثّله من هيبة وأمنٍ للدولة. فعديد الدراسات التي تناولها الباحثون في الأدب السلطاني بالمغرب استنتجت أنّ "التصورات التي احتفظت بها ذاكرة الناس عن السلطانين القويين، ظلت مرادفةً للسلم والطمأنينة، ممّا يدل على شعورهم بحضور جهاز يحبذون الخضوع لوصايته، والاستفادة من مظاهر الحماية التي يؤمّنها، بدل النزوح تحت وطأة الفوضى"[3].

لقد جعل حضور السلطة العرفية في الممارسات المخزنية المخزنَ نفسَه ركيزةً للنظام السياسي، وأضفى على الدولة خصوصياتٍ تفرّدَ بها عن باقي الأمم. وحتى في فترة الاستعمار، فإنّ "السياسة التي انتهجتها سلطات الحماية من أجل السيطرة على البلاد، وتحديث أجهزة الدولة، لم تقضِ على البنية المخزنية، بل دعمتها وقوّت بالخصوص مكانة السلطان الذي استرجع كامل صلاحياته وسلطاته بعد الاستقلال"[4]. وقد توضحت هذه الاستمرارية، على نحوٍ جلّي، خلال مرحلة تشكيل الأجهزة الأمنية (في بداية الاستقلال)، إذ "تحوّل الجيش إلى جهاز مخزني من حيث التسمية التي يتميز بها، القوات المسلحة الملكية، والسلطة المطلقة للملك على الجيش، وطبيعة العلاقة التي تربط بين الملك وقواته المسلحة"[5].

ثمة شبه إجماعٍ على أنّ مؤسسة المخزن، بما تحمله من إرث تاريخي وإداري وسياسي ثقيل، تدل "على مجموعة من التنظيمات الإدارية التي تشكلت تدريجيًا بفعل الضرورات الداخلية، المتمثلة في الحفاظ على الأمن وتحصيل الضرائب، ثمّ التزامات السياسة الخارجية وما واكبها من تبادل للمبعوثين، وتوقيع الاتفاقيات التجارية، ما أضفى على المخزن تدريجيًا شكل مؤسسة سياسية حقيقية"[6]. وسوف تستمر هذه المؤسّسة في أداء أدوارها التاريخية بأدوات حديثة، من دون أن تتخلى عن السلطة المعنوية التي تمنحها هذه الصفة إلى الملك، بوصفه التمثّل المؤسساتي لجهاز المخزن.

إضافةً إلى أوضاع التبلور المادي لهذه المؤسسة في شكل تنظيم إداري متكامل، فإنّ حضورها الرمزي في الحياة العامة بالمغرب، والدور التاريخي الذي أدّته في توحيد البلاد، ثمّ نفوذها القوي بفضل شبكات العلاقات التي تدور حول المخزن، كلّها معطيات جعلت من المخزن نفسِه مؤسسةً عرفيةً ذات حضور يتعدى الرمزية إلى تحقيق الأمن والاستقرار وتأمين استمرارية الدولة.

ثانيًا العلاقات السياسية العسكرية: في التطور والتحقيب

في علاقاتها بالشأن العامّ، لم تفصح المؤسسة العسكرية يومًا عن نيتها الحضور في الفضاء السياسي، أو رغبةً في امتلاك سلطة، بل بنَت كل روابطها مع المؤسسة الملكية على أساس الثقة، ونأت إلى أبعد الحدود عن الفاعل السياسي، من دون أن يعني ذلك وضع نفسها على مسافة

3 محمد جادور، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز، 2011)، ص 401.

4 محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون والتمركز والهيمنة، من القرن الثالث ق.م إلى القرن العشرين** (الدار البيضاء: أفريقيا النشر، 2002)، ص 291.

5 المرجع نفسه، ص 294.

6 جادور، ص 385.

موضوعية بين الفريقين الأساسيين (المؤسسة الملكية والأحـزاب السياسية)، فظلت منحازةً إلى الطرف الأول، مراقبةً للطرف الثاني.

وحتى حينما ولج العسكريون في السياسة، فإنّهم كانوا قد تخلوا عن البدلة العسكرية، إضافةً إلى أنّ منهم من تقاعدوا عن الخدمة في الجيش؛ وبذلك تفرّغوا لممارسة العمل السياسي. وفي هذا السياق، نشأت أحـزاب، وشُكّلت قيادات تولّت مهمة زعامة تنظيمات سياسية، انتهت مهمتها إلى خدمة النظام القائم وتقديم نفسها بديلًا من أحزاب المعارضة التي نازعت الملك في سلطته، والتي حاولت أن تنزع عنه شرعية التمثيل الدستوري والتاريخي والشرعي (البيعة) نيابةً عن الأمة.

مارس عسكريون السياسة خارج الثكنة، وأعلن بعضهم ميلاد أحزاب (منها حزب الحركة الوطنية الشعبية، يمين محافظ، والحزب الوطني الديمقراطي، يمين مقرب من الإدارة... إلخ). وساهمت هذه الأحزاب في تأثيث المشهد الحزبي، من دون أن يكون لها تأثير كبير في الحياة السياسية؛ فقد ظلت تعبيرات عن نزوات شخصية في العمل السياسي فحسب، أو انعكاسًا لظاهرة الانشقاقات التي ميّزت العمل الحزبي في المغرب.

وبما أنّ العمل السياسي ظل طوال سنوات ممرًّا للارتقاء الاجتماعي والتقرب من نفوذ السلطة، فقد حقق بعض العسكريين الوافدين إلى السياسة بالسياسة ما لم يتحقق لهم من أمجاد الخدمة العسكرية، بالنظر إلى أنّ المغرب لم يعرف جبهات قتال بعد الاستقلال، باستثناء حرب الرمال ضدّ الجزائر سنة 1963، وحرب العصابات ضدّ ميليشيا جبهة بوليساريو المدعومة جزائريًا. كما أنّ تجربة استقلال المغرب انطبعت بصبغتها المدنية أكثر منها العسكرية، بناءً على أنّ المغرب عاش نظامًا استعماريًا مختلفًا عن جيرانه في المغرب العربي ضمن اسم "الحماية". وعلى الرغم من ذلك، نجح النظام في احتواء ما تبقى من مشاهد العسكرة، خلال البدايات الأولى للاستقلال، عبر سياسة احتواء جيش التحرير في البنية العسكرية، وإبعاد آخرين؛ سواء كان ذلك بتكليفهم بمهمات مدنية، كرجال للسلطة (صفة محافظ)، أو عبر التصفيات الجسدية الداخلية التي وظّفها نظام الحكم للتخلص من بعض الأسماء التي يحذوها طموح المنازعة في السلطة.

ضمن هذا السياق، شُكّلت العلاقات السياسية العسكرية وظلت التقاطعات في ما بينها قائمةً، حتى أنّها تبدو منتقلةً من الوظيفة العسكرية إلى الوظيفة السياسية، من دون أن تمسّ بموجب هذا الانتقال جوهر الوظيفة الأساسي؛ وهي خدمة النظام وتقوية نفوذه من داخل مؤسسة الجيش، أو من داخل الحزب السياسي. وبالنظر إلى ارتباط الحياة العسكرية للمغرب بتشريعات منظّمة لها - على نحوٍ يعكس تطورها ويؤرخ لتوالي الأحداث وتطورها - فإنّنا نرى ضرورة التمييز بين ثلاث مراحل ضمن هذا الـ "مسلسل" الزمني.

1. مرحلة بناء المؤسسات الأمنية

تميزت هذه المرحلة بنزوع الدولة إلى بناء المؤسسات الأمنية، فجاءت التشريعات متجاوبةً مع هذا التوجه، وإنْ غلب عليها الطابع الظهيري الملكي. وقد صدرت كثير من التشريعات المهيكلة للمؤسسة العسكرية في غياب النص الدستوري، بوصفه وثيقةً مرجعيةً تحدّد مجالات تدخل السلطات في ما يتعلّق بتشريع القوانين. وقبل إقرار أول دستور للمملكة سنة 1962، وقد أُثير حوله خلاف سياسي كثير بسبب مطلب الجمعية التأسيسية، شرع الملك في إصدار مجموعة من النصوص القانونية المؤسسة لبناء الهياكل العسكرية للدولة.

وهكذا تمّ إحداث القوات المسلحة الملكية سنة 1956 والإدارة العامة للأمن الوطني في 16 أيار/ مايو من السنة نفسها، وتلا ذلك تطوير النظام الأساسي للدرك الملكي سنة 1957. وقد غلبت على النصوص التشريعية خلال هذه المرحلة روح ليبرالية، من حيث المضمون أو الصياغة القانونية، وهي ضرورة أَمْلتها الاختيارات السياسية للدولة، في وقت كانت فيه باقي الأنظمة المجاورة تتجه نحو عسكرة الدولة، وتحويل حركات التحرر إلى تنظيمات عسكرية مهمتها إعادة بناء النظام السياسي وليس الدولة.

ولمّا كان بناء الدولة يتطلب إحداث مؤسسات عسكرية، وضمان استمرار مؤسسات قائمة ورثها المغرب عن فترة الحماية، فقد احتفظ المشرع المغربي بنصوص تشريعية تعود إلى فترة الوجود الفرنسي، كما هو الشأن بالنسبة إلى القوانين المتعلقة بتنظيم البلاد في حالة الحرب. وفي المقابل، سعت الدولة إلى تحديث الترسانة القانونية المتعلقة بمؤسسات الدولة المرتبطة بهذا القطاع، وإن استمرت في تطوير نموذج موروث للسلطة؛ من قبيل "القياد" و"الباشوات"، من مختلف أصناف رجال السلطة الذين عرفهم المغرب قبل الاستعمار الفرنسي.

2. مرحلة الصراع بين النخب السياسية والمَلكية

تميزت هذه المرحلة بصراع قوي حول امتلاك السلطة. ففي هذه المرحلة، اشتد الصراع حول السلطة بالمغرب، وتطورت تيارات سياسية وحزبية، دخلت في موجة احتجاج عمومي في الشارع، وصراعات سياسية مع النظام من أجل بناء الحكم. وواجهت المؤسسة الملكية حركات سياسيةً مسلحةً وانقلابات عسكريةً لإطاحتها، ووقع تواطؤ بين السياسي والعسكري من أجل مصادرة السلطة من المؤسسة الملكية، غير أنّ هذه المحاولات فشلت برمتها. ولعل أبرز ما ميز

التشريعات الأمنية في هذه المرحلة هو قرار الملك حذف وزارة الدفاع الوطني، وتوليه شخصيًا الإشراف على إدارة المؤسسة العسكرية، من خلال مندوب عنه داخل الحكومة. وقد تزامن إبعاد وزارة الدفاع من التشكيلة الحكومية مع تورط المؤسسة العسكرية في محاولتين انقلابيتين ضدّ الملك، ونسج علاقات مع معارضين سياسيين.

إنّ الوضعية الاستثنائية التي عاشها المغرب، خلال تلك الفترة، سوف تنعكس على مضمون التشريعات الأمنية برمتها، إذ قويت أدوار المؤسسة العسكرية في الحفاظ على النظام العامّ وحماية النظام القائم.

3. بداية التطبيع بين القرار السياسي والعسكري

بعد الانتهاء من تنازع الشرعية بشأن الحُكم بين الأحزاب السياسية والمؤسسة الملكية، وقبول النخبة الحزبية المعارضة بقواعد اللعبة السياسية في المغرب، وبضرورة الاحتكام إلى الملك بوصفه فاعلًا أساسيًا في النظام السياسي، سوف تبدأ بوادر الانفراج السياسي بإعادة بناء علاقة الثقة بين الملكية والأحزاب المعارضة. وقد تمّ ذلك في آخر أيام الملك الراحل الحسن الثاني، حينما قبِل بتشكيل حكومة من أقطاب المعارضة في آذار/ مارس 1998، وكان قد أطلق قبلها مصالحةً وطنيةً بالعفو عن المعتقلين السياسيين وجبر الضرر.

وشكّل إقرار دستور جديد سنة 2011، وهو إقرار أعاد توزيع السلطات وسمح باختصاصات واسعة للسلطة التنفيذية في مواجهة المؤسسة الملكية، دفعةً جديدةً في اتجاه بلورة أدوار أكبر للنخب السياسية في علاقة بالمؤسسة العسكرية، إلا أنّ استبطان النخب الحزبية لفكرة الثقل الملكي في الحياة السياسية، وفي بعض المجالات الأمنية تحديدًا، شكّل رقابةً ذاتيةً ترسم من خلالها حدود ممارستها للسلطة.

وعلى الرغم من ذلك، كان لهذا التحوّل أثر في العلاقة بين النخب والمؤسسة العسكرية، لتعود الحياة السياسية بالتدريج إلى طبيعتها؛ وذلك بفضل الإصلاحات السياسية والدستورية التي منحت الفاعلَ السياسي أدوارًا "افتراضيةً" بشأن ممارسته الرقابة البرلمانية على أعمال المؤسسة العسكرية. وسيرًا على هذا النهج، قويت التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان وممارسة الحريات، ومارس البرلمان دوره الرقابي على إنتاج التشريع الأمني/ العسكري بالمناقشة والتصويت، إذ ترصد هذه الورقة تجربتين للرقابة السياسية على المؤسسة العسكرية خلال العهدة التشريعية 2011 - 2016، ويتعلق الأمر بقانون الضمانات الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية والقانون المنظّم للقضاء العسكري.

ثالثًا حدود النخبة السياسية ونفوذ النظام الملكي

تكشف النصوص المنظّمة لقطاع الجيش حضورًا قويًا للمؤسسة الملكية، يبدو فيها البرلمان إلى حدود ما قبل دستور 2011 غائبًا عن التشريعات المهيكلة للمؤسسة. وقد ساهم هذا الوضع الاحتكاري في إبقاء بنية القطاع خارج الجدل السياسي؛ بقدر ما كرس حضورًا مكثفًا للمؤسسة الملكية في مجال التأطير والتشريع والتنظيم العسكري.

لا شك في أنّ الاحتكار الملكي لقطاع التشريع في المجال العسكري كان له تأثير كبير في وظيفة النخب السياسية البرلمانية. فقد عطّل أدوارها على نحوٍ أثّر في وظيفة العمل البرلماني الرقابي برمته. وفي ظل هذه الوضعية الاحتكارية، برز دور الفاعل الحقوقي في إثارة قضايا التشريع الأمني وما يتعلق بالجيش، وسَعت هيئات مدنية إلى التقرير عن القطاع، أو إبداء الرأي بشأن بعض القوانين المعروضة على البرلمان، من دون أن يكون لهذه الاعتراضات أثرٌ كبير في مضمون النص القانوني، بسبب غياب الفاعل الوسيط بين المجتمع المدني والنص القانوني؛ أي غياب الفاعل البرلماني.

1. الجيش والنخبة السياسية: قطيعة ملتبسة

رأينا أنّ المؤسسة العسكرية بالمغرب تخضع لتشريعات تعود في مجملها إلى بداية الاستقلال ومحاولات بناء المؤسسات الأمنية للدولة في تلك الفترة. وعلى امتداد سنوات، وقعت تعديلات كثيرة للنصوص التشريعية متعلّقة بصلاحيات القطاع الأمني. وقد حاولت السلطة التنفيذية أن تكون القوانين المنظّمة ملائمةً للقوات المسلحة، أو أجهزة الاستخبارات التابعة لها، مع الالتزامات الدولية للمغرب، وتوقيع مجموعة من المعاهدات الموضوعاتية ذات العلاقة بالجهات المكلّفة بإنفاذ القانون.

ومن خلال العودة إلى النصوص التشريعية المنظّمة لقطاع المؤسسة العسكرية، نجد أنّ أغلبيتها خضع لمسطرة "التشريع الظهيري"؛ ذلك أنه باستثناء أول تجربة لإصدار القوانين، خلال فترة ما بعد دستور 2011؛ ومنها القانون 21.10 المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية، وقد تقدمت به إدارة الدفاع الوطني إلى البرلمان، خلال الولاية التشريعية 2011 - 2016، على أنّ ما سبقها من التشريعات الخاصة بالجهاز لم تعرف طريقها إلى البرلمان، وصدرت إمّا من خلال ظهائر ملكية، أو مراسيم وزارية، أو قرارات إدارية تنظيمية.

وقد تميزت العلاقة بين أجهزة قطاع الأمن، عمومًا، بنوع من التداخل، وظلت سياساتها تخضع لإستراتيجيات متباينة تتحكم فيها الظرفية السياسية، إلا أنّ تنوع الإستراتيجيات داخل الأجهزة خلق حالةً من التنافس من أجل تطوير القطاع، وتنويع مصادر المعلومة الأمنية، خدمةً لاستقرار الدولة وأمن المواطنين، فـ"ما يطبع اتجاه دوائر السلطة، الداخلية والأمن، يتجلى في الميل إلى التنافس، وهما معًا تحت مراقبة الدرك الملكي من أجل أمنٍ أوسع، ويظهر الملك الرابح من تنافس هذه الأجهزة الثلاثة التي تكون مصادر المعلومات والأخبار"[7].

في المقابل، فرضت التحولات السياسية، وحالة الانفتاح التي عاشها المغرب، ملاءمةً بشأن النصوص التشريعية الخاصة من خلال "الربط بين الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف السياسة والقانون الوطنيين ومضامين التشريعات الدولية المصادق عليها، وجعْل التشريعات الوطنية مواكبةً لمستجدات التحولات العالمية في مجالات الحقوق والحريات الأساسية، وتعديل أو إلغاء القوانين والأعراف والممارسات التي لا تتماشى مع المعايير الدولية المتعارف عليها في مجال حقوق الإنسان"[8].

وفي هذا السياق، وقّعت مراجعات كثيرة خاصة في قطاع الأمن تعلّقت صلاحياتها بإدراج حقوق الإنسان في مجال تكوين العاملين بسلك الشرطة، ومراجعة قوانين عسكرية، وتوسيع دائرة القانون، لتشمل أعمال أجهزة المخابرات.

2. حدود النخبة السياسية في مجال الرقابة على المؤسسة العسكرية

إنّ اختصاص المؤسسة الملكية بسلطة التعيين في قطاع الجيش يحدّ من تأثير الرقابة السياسية. فالملك بصفته قائدًا أعلى للجيش، له وحده صلاحية تعيين المفتش العامّ للقوات المسلحة، وتسمية المسؤول الأول عن جهاز الدرك الملكي، وتكليف من يراه مناسبًا من الشخصيات العسكرية، وهي السلطة العسكرية نفسها التي تخوّله صلاحية تعيين المدير العامّ لمديرية الدراسات والمستندات، كجهاز مخابرات عسكري، سواء تمّ التعيين من داخل المؤسسة العسكرية أو من خارجها.

وفي هذا السياق، بقيت وظيفة النخبة السياسية، في مجال مراقبة قطاع الجيش، معطلةً وغير ذات أثرٍ في التشريعات المؤطرة لها.

فعلى الرغم من أنّ كل الوثائق الدستورية التي عرفتها المملكة، وفّرت للبرلمان سلطات واسعةً في مجال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وعلى مؤسساتها التابعة لها، فإنّ الفعل الرقابي افتقد إلى المبادرة السياسية داخل البرلمان، وذلك لأسباب ذاتية ترتبط بطبيعة النخب السياسية الموجودة في البرلمان، وأسباب أخرى موضوعية تتعلق بصعوبة فهم آليات إنتاج "العقيدة العسكرية"، كما أنّ الرقابة على القطاع تتطلب نوعًا من المسؤولية لضمان السرية، وهو ما "يفتقده" بعض البرلمانيين.

أمّا بخصوص الرقابة التنفيذية، فنجد أنّ المؤسسة العسكرية، من جيشٍ وقواتٍ للدرك الملكي، لا توجد تحت سلطة الحكومة، وأنّ المؤسسة تمثّلها شخصية سامية مكلّفة بإدارة الدفاع الوطني، يُعَدّ حضورها في الحكومة سياديًا، ويتمّ تعيينها من شخصية غير حزبية لا يشترط أن تكون عسكريةً، وتكون مهمته هي التدبير الإداري للقطاع العسكري، وحضور جلسات البرلمان لتقديم الموازنة الحكومية المخصصة للجهاز العسكري، في حين يبقى هذا القطاع الأمني خاضعًا مباشرةً للملك، بوصفه سلطةً رئاسيةً، وبوصفه قائدًا أعلى للقوات المسلحة الملكية.

3. المؤسسة العسكرية "مجالًا حصريًا" للملك

لقد خضع قطاع الجيش بالمغرب لمجموعة من التشريعات والسياسات كان لها أثرٌ كبير في تحديد توجهاته وتمثلاته المؤسساتية، وكما أدّى التشريع الصريح دوره في تنظيم الأجهزة ورسم السياسات الأمنية، فقد كان للتشريع العرفي أثره أيضًا في بناء مؤسسة للجيش تحمل بصمات فترة الصراع الذي عاشته بالمغرب في بداية السبعينيات، وكان من أبرز تجلياته محاولتَا الانقلاب ضدّ النظام في عامي 1971 و1972. وقد كان من نتائج فشل هذين المحاولتين أن تدرجت المؤسسة العسكرية نزولًا من وزارة للدفاع إلى إدارة مكلّفة بالدفاع الوطني، وأصبحت تمارس صلاحيات إداريةً لا علاقة لها بالعمل العسكري الذي اختص به الملك لنفسه.

وهكذا، أبانت الأبحاث التي اشتغلنا بها وجود تأثير ملكي في جميع مظاهر الممارسة والتنظيم في قطاع الجيش، وهي وضعية كرّسها النظام الملكي مستفيدًا من شرعية دستورية وتنظيمية تجعل القطاعَ الأمني، عمومًا، شأنًا محفوظًا للملك. ويتضح الاحتكار الملكي للمؤسسة العسكرية، تنظيمًا وتوجيهًا، من خلال سلسلة من القوانين والتشريعات المنظّمة التي صدرت خارج المؤسسة التشريعية الأصلية (البرلمان)، وكذا الأمر بشأن سلطة التعيين والإشراف التي يتمتع بها الملك، بصفته رئيسًا للدولة وقائدًا أعلى لأركان الحرب. وقد جعلت

7 واتربوري، ص 375.

8 عبد العزيز لعروسي، "التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان: ملاءمات قانونية ودستورية"، **المجلة المغربية للتنمية والإدارة المحلية**، العدد 87 (2014)، ص 27.

هذه الوضعية القطاع جزءًا من النظام الحاكم من دون أن يكون طرفًا في النظام السياسي، كما هو الشأن بالنسبة إلى باقي التجارب المقارنة في بعض بلدان العالم العربي.

وتمثلت أكثر تجليات هذه التبعية في علاقة القطاع العسكري بنظام الدولة، إبّان فترة الصراع السياسي، حينما تحوّل الجهاز إلى أداة لتطويع المعارضين وحفظ النظام العامّ. وتطور الأمر إلى تشريع نصوص قانونية استثنائية في سبيل حسم الصراع السياسي. وتحوّلت بعض الثكنات العسكرية إلى مراكز لاعتقال المعارضين، وجرت محاكمات عسكرية لأشخاص مدنيين.

وتأكيدًا لوجود المؤسسة الملكية بالمغرب في قلب الجهاز العسكري، غلب على التشريعات المنظّمة للجهاز الطابع الظهيري، بوصفها وسيلةً يُصدر من خلالها الملك القوانين؛ فساهمت كثير من المراسيم الملكية والظهائر في إعادة بناء مؤسسة الجيش وتوجيه عملها. وحتى حينما سعت النخب السياسية لممارسة مراقبتها السياسية (البرلمانية) على المؤسسة العسكرية، من حيث التشريع والتصويت على الموازنة السنوية المخصصة لها، كان لهذا الثقل الملكي أثرٌ في الحدّ من تأثير السلوك السياسي الرقابي على هذه "المؤسسة الصامتة" كما يجري توصيفها بالمغرب.

رابعًا النخبة السياسية والجيش: محاولة توصيفية للسلوك

تقيّد الوثيقة الدستورية الرقابة السياسية على المؤسسة الأمنية، عمومًا، بنصين دستوريين. الأول يجعل مجال "العقيدة الأمنية"، صراحةً، من صلاحيات مؤسسة دستورية متمثلةً في المجلس الأعلى للأمن. والثاني يقيّد الحق في الوصول إلى المعلومة، حين يتعلق الأمر بالدفاع الوطني وحماية الأمن. وينص الفصل 54 من الدستور على أنّ المجلس الأعلى للأمن - بصفته هيئةً للتشاور - يختص بكل ما له علاقة بإستراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات، والسهر على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة، في حين تشير الفقرة الثانية من الفصل 28 من الدستور، إلى أنه لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى قانون؛ من أجل حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي.

في وضعية الانتقال الديمقراطي الذي دخله المغرب، لم تختفِ هذه المعرقلات التي تحدّ من وظيفة النخبة السياسية في الرقابة على المؤسسات الأمنية. فعلى الرغم من أنّ المشرع الدستوري، جعل البرلمان سلطةً تشريعيةً أصليةً، فإنّ الضابط الدستوري سيؤثّر في وتيرة الفاعل البرلماني وأدائه، حين يتعلق الأمر بالقوانين ذات الطبيعة العسكرية. فهو من جهة مقيّد بعدم التدخل في "الإستراتيجية الأمنية" بنص الدستور، كما أنّ رقابته، من جهة أخرى، مرتهنة بطبيعة الولوج في المعلومة الأمنية وبمستوى ذلك، فضلًا عن مدى تملّكه لآليات إنتاجها.

في التجربة الديمقراطية المغربية، شكّل المدخل الحقوقي (تجربة العدالة الانتقالية) أحد المداخل الأساسية لتطوير آليات للرقابة غير السياسية؛ لأنّ "دعم المسار المؤسساتي بالإنشاء أولًا، إحداث المؤسسات، ثمّ بناء ترسانة القوانين التي تضمن فعاليته، يُعدّ مكسبًا كبيرًا في مراحل الانتقال الديمقراطي"[9]، ما يتيح إمكانيةً لتحقيق انتقال مؤسساتي وتشريعي. وقد بدأت عودة السياسة إلى أداء أدوارها الرقابية على المؤسسات الأمنية، عمومًا، مع هذا المدخل الحقوقي في انتظار أن تبلور النخب السياسية نضجًا سياسيًا يمكّنها من تجاوز حالة الاستبطان التي تحوّلت إلى رقابة ذاتية تعرقل وظيفتها في المجتمع.

وفي هذا السياق، يمكن أن نتناول تجربتين تعكسان وظيفة النخب السياسية في مجال الرقابة على المؤسسة العسكرية. ويتعلق الأمر بقانون الضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية، أو ما أُطلق عليه "قانون الحصانة العسكرية"، إضافةً إلى قانون ثانٍ يتعلق بالقضاء العسكري. وقد شكّل هذان القانونان أوّل تمرين مؤسساتي للنخبة السياسية في حقل التشريع العسكري؛ وذلك بعد أن ظلت كل التشريعات الخاصة بهذا القطاع الأمني تتمّ خارج الوظائف الأساسية للنخب الحزبية.

1. قانون الحصانة العسكرية: أول تمرين مؤسساتي للنخبة السياسية

شكّل القانون رقم 01.12، وهو قانون متعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية[10]، أو ما عُرف بـ "قانون الحصانة العسكرية"، أول تمرين مؤسساتي للبرلمان في سياق دستور 2011. وقد أثار هذا القانون جدلًا واسعًا بين الفرقاء السياسيين؛ بسبب ما تضمنته بعض مواده من ضمانات لفائدة العسكريين، وخصوصًا المادة السابعة منه. وهو جدل تطلّب استدعاء

9 كمال عبد اللطيف، **مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات في صعوبات التحديث السياسي العربي** (الرباط: منشورات كلية الآداب، 2012)، ص 99.

10 صادر بموجب ظهير شريف رقم 1.12.33، في 4 أيلول/ سبتمبر 2012، بتنفيذ القانون رقم 01.12 المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية، **الجريدة الرسمية**، العدد 6085، 2012/9/24.

أدوات مؤسساتية أخرى على سبيل الاستشارة؛ كطلب رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن مواد مثيرة للجدل.

جرى تقديم القانون من الـوزارة المكلّفة بإدارة الدفاع الوطني أمام لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج، على التوالي، بمجلسَي البرلمان، وذلك في دورة نيسان/ أبريل من السنة التشريعية الأولى برسم الولاية التشريعية التاسعة 2011 - 2016. وفي التقديم، عَدَّت السلطة التنفيذية، ممثلةً في الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بإدارة الدفاع الوطني، أنّ المشروع "يهدف إلى خلق مرجع قانوني يحدّد حقوق وواجبات أفراد الجيش الملكي، على مختلف فئاتهم، مع ملاءمته مع الطبيعة الخاصة للعمل العسكري الذي يقتضي التحلي بالحياد والانضباط والتضحية"[11].

وقد استند تقديم المشروع إلى مقتضيات المادة 71 من الدستور المغربي، وهي مادة تنظّم سلطة البرلمان في التشريع في عدّة ميادين؛ من بينها الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين، على نحوٍ لا يشكّل تحوّلًا في مجال الرقابة البرلمانية على القوانين المنظّمة للتشريعات العسكرية. وقد أجمل المشروع الضمانات الأساسية التي نصّ عليها، لتسريَ على أفراد القوات المسلحة الملكية كافةً (البرية، والبحرية، والجوية، والدرك الملكي، والحرس الملكي)؛ ذلك أنّه حدّدها في ضمانات قانونية، تنظّم استفادة العسكريين من الحقوق والحريات التي جاء بها الدستور وضمان الحماية القانونية في مجال التأديب والمتابعة القضائية، وضمانات أخرى تهمّ المسار الإداري؛ منها الترقية والتعيين في المناصب العسكرية، ثمّ الضمانات المتعلقة بالحقوق المادية، على نحوٍ يحقق الحماية الاجتماعية.

في المناقشة، شكّلت بعض النصوص المنظّمة لحماية العسكريين، مثارًا للكثير من النقاشات السياسية داخل اللجان، بخاصة أنّ القانون أقرّ عدم مساءلتهم جنائيًا أثناء قيامهم بمهماتهم بطريقة سليمة، سواء كان ذلك داخل التراب الوطني أو خارجه، كما أنّه منحهم حماية الدولة ضدّ ما يتعرضون له من تهديدات أو اعتداءات قد تصل إليهم، في أثناء ممارستهم لمهمّاتهم. ومدّد المشرِّع هذه الحماية إلى ذوي حقوقهم.

وتنص المادة السابعة من هذا التشريع العسكري على أنه "لا يُسأل جنائيًا العسكريون بالقوات المسلحة الملكية، الذين يقومون، تنفيذًا للأوامر التي تلقوها من رؤسائهم التسلسليين في إطار عملية عسكرية تجري داخل التراب الوطني، بمهمتهم". وضمنت المادة حصانةً قانونيةً لذوي العسكريين، بالتنصيص على أنهم يتمتعون بـ "حماية الدولة ممّا قد يتعرضون إليه من تهديدات ومتابعات وتهجمات أو ضرب أو سبّ أو قذف أو إهانة، بمناسبة مزاولة مهماتهم أو أثناء القيام بها أو بعدها"[12]، وهي إجراءات عدّتها بعض النخب السياسية داخل البرلمان ضمانات قد تستخدم لتقنين الإفلات من العقاب يستفيد منه العسكريون.

أ. طبيعة السلوك السياسي من خلال آلية المناقشة

في المناقشة وقع استعمال مكثف للنص الدستوري، واستعاد مجموعة من النواب البرلمانيين، أعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني، مفاهيم دستورية؛ من قبيل ربط المسؤولية بالمحاسبة، وملاءمة التشريع العسكري للمعاهدات والاتفاقيات التي يُعَدّ المغرب طرفًا فيها، واحترام مقتضيات الدستور وقواعد القانون الدولي الإنساني، والقوانين الجاري بها العمل، بخاصة الظهير الشريف المتعلق بنظام الانضباط في حظيرة القوات المسلحة الملكية. وطالب بعضهم بعدم تحويل الحصانة العسكرية إلى وسيلة للتهرب من المسؤولية الجنائية، وبتطبيق قواعد العدالة أثناء المساءلة، إضافةً إلى ملاحظات همّت تقوية الضمانات الدستورية في مجال الحقوق والحريات.

ووفقًا لتقارير المناقشة العامة لمشروع القانون[13]، فإنّ السلوك البرلماني، توزع بين التشكيك في سياق النص برمته ودعوات مراجعة بنوده، ومواقف أخرى اقترحت تعديلات شكليةً تهمّ تجميع بعض المواد التي وردت متفرقةً ضمن مشروع القانون. وبحسب تقرير اللجنة البرلمانية، فإنّ نائبًا تساءل حول سبب نزول قانون الحصانة العسكرية، إذ تمنى ألّا تكون المادة السابعة منه مبررًا للنص برمته، عادًّا أنّ صياغة نص تشريعي لحماية العسكريين وذويهم لا تعني مباشرةً سَنّ قوانين تشكّل، في المستقبل، مطيةً لقيام مجموعة من الأشخاص بأعمال لا يمكن متابعتهم جنائيًا بسببها.

واشترطت مجموعة من المواقف، خلال المناقشات العامة للقانون، ربط الحصانة العسكرية التي يجيزها النص القانوني للقوات المسلحة بشروط تستوجب المساءلة، وتدقيق مفهوم الحماية القانونية للعسكريين، حتى لا تتحوّل إلى وسيلة لتكريس مبدأ الإفلات من العقاب والمساءلة الجنائية، بالنسبة إلى المهمات التي يمارسونها في سلك الجيش، سواء كانت في ظروف عادية أو استثنائية. وفي المقابل، استعاد بعض النواب ملاحظات تقارير هيئة الإنصاف والمصالحة،

11 لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج، **تقرير حول مشروع قانون 01.12 يتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية** (المغرب: 2012)، ص 2.

12 المرجع نفسه، الفقرة الثالثة من المادة السابعة، ص 24.

13 المرجع نفسه، ص 11.

حول ما وقفت عليه من فـراغ قانوني في اختصاصات الأجهزة العسكرية، وغياب المحاضر والمستندات وضعف الرقابة البرلمانية على هذه الأجهزة، ما جعلها توصي بضرورة تفعيل مبدأ الحكامة الأمنية وترشيده.

وقد انحصرت المناقشات في ضرورة تعديل المادتين السابعة والثامنة اللتين تنظمّان على التوالي مبدأ الحصانة العسكرية وقواعد محاكمة العسكريين؛ وذلك بتضمين قاعدة المساءلة، بالنظر إلى أنّ الدستور ينص على ربط الممارسة بالمحاسبة واحـترام المشروعية. وخلال المناقشات، أُثيرت مسألة استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كمنهجية اشتغالٍ مُخوّلة من الدستور للبرلمان، و"قد تمسكت فرق المعارضة بطلب استشارة المجلس الوطني، وإيقاف مناقشة المشروع داخل اللجنة إلى حين بتّ مكتب مجلس النواب في الطلب"[14].

في المقابل، كان لرأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بخصوص بعض مواد قانون الضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين، أثرٌ كبير في وجهة السلوك التصويتي للبرلمانيين خلال مناقشات القانون. فقد استبق المجلس الحقوقي حسم النقاط الخلافية؛ بأن اعترض على الفصول التي كانت موضوع خلاف بين الحكومة وأعضاء اللجنة البرلمانية، وعَدّ المجلس أنّ الحصانة لا يمكن أن تأتيَ مطلقةً كما وردت في المادة السابعة، موضوع الخلاف، واقترح تقييدها؛ ضمانًا للسير العادي لقواعد العدالة.

وعلى الرغم من أنّ رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، استشاري وليس إلزاميًا - بقواعد الدستور نفسه - فقد كان له تأثير في وجهة التصويت إذ عدَّ رأي المجلس بمنزلة إيجاز للقانون برمته، ما يجعل التصويت خاضعًا لمؤثرات خارجية، وليس لقرار سيادي داخل الفريق.

ب. نقد السلوك الرقابي لدى النخبة السياسية

يتميز السلوك السياسي داخل البرلماني المغربي، بسيادة ثقافة لا تسمح بتطوير التحالفات الحزبية إلى مواقف سياسية مشتركة، وهو السلوك السياسي نفسه الذي يلغي مسألة المرجعيات الحزبية والهوية الأيديولوجية، كمحدد لبناء تحالفات حكومية منسجمة فكريًا.

في التصويت على قانون الحصانة العسكرية، خيّم منطق التوافق على النقاشات التي أثارتها النخبة السياسية في البرلمان، وذلك بعد أن تمّ الحسم في بعض النقاط الخلافية، في إطار لجنة فرعية تولّت البحث في صيغة توافقية للنص النهائي؛ وبذلك فإنّ نهج هذا السلوك المسطري أفرغ التصويت على القانون من مضمونه. فالتصويت بوصفه "الوسيلة الشرعية للاستقرار على التشريع النهائي، ومن ثمّ رفض ما عداه من بدائل تشريعية"[15]، خضع لمنطق التوافقات تحت تأثير طبيعة التشريع العسكري، كما أنّ شُحّ المعطيات، في ما يتعلق بهذه النوعية من التشريعات، ساهم في اجتذاب المشرع البرلماني نحو الظاهر من النص وكل ما يبدو في تقدير البرلماني غير متلائم مع الدستور.

لقد شكّل "الإجماع" آليةً لتتويج التوافق السياسي حول مشروع القانون. ومن خلال العودة إلى محاضر اللجنة البرلمانية التي اشتغلت بالنص، نجد أنّه قد تمّ التصويت لفائدة المواد الستّ عشرة برمتها بإجماع الأعضاء.

وفي وقت تكشف فيه أوراق الحضور غياب الأعضاء عن أشغال اللجان (خلال جلسات المناقشة)، على الرغم ممّا أثاره القانون من نقاش وجدل عمومي، فإنّنا نسجّل تراجع حضور أشغال اللجان بالتدريج مع توالي الجلسات. فمن أصل 46 نائبًا برلمانيًا مسجّلين في اللجنة، شارك في اجتماع تقديم مشروع القانون 34 عضوًا وقّعوا محاضر الحضور. في حين سيتراجع هذا الرقم إلى 19 عضوًا فقط في آخر اجتماع، قبل التصويت، ما يفيد أن "التغيب" عن مناقشات مثل هذه القوانين يمكن أن يفسر جزافًا بأنّه موقف سياسي رافض لخوض غمار مناقشات قوانين ظلت من اختصاص الملك.

2. قانون العدل العسكري: "فرصة ضائعة"

تزامن النقاش حول قانون العدل العسكري، بمجلسَي البرلمان، مع الجدل الذي أُثير بشأن محاكمات المدنيين أمام القضاء العسكري؛ بسبب ارتكابهم جرائم في حق المنتسبين إلى سلك الجيش. وشكّلت الوثيقة الدستورية مدخلًا نحو مراجعة شاملة لهذا القانون الذي يعود تاريخه إلى سنة 1956[16]، ليُضاف إلى مؤسسات التنظيم القضائي بالمغرب، غير أنّه اتخذ منذ التأسيس صبغة قضاء استثنائي.

ويُعنى قانون القضاء العسكري، عمومًا، بتحديد المحاكم العسكرية وتنظيمها، وبالصلاحيات المُخوّلة لها، كما أنّه "القانون الذي يحدد العقوبات والجرائم العسكرية. قانون يجمع بين أمرين: قانون تنظيم القضاء العسكري، وأصول المحاكمات الجزائية، من جهة، وقانون العقوبات والجرائم العسكرية من جهة ثانية"[17]. فتشريع القضاء

14 المرجع نفسه، ص 5.

15 عثمان الزياني، **السلوك والأداء البرلماني بالمغرب: الولاية التشريعية السادسة 1997 - 2002 نموذجًا** (الرباط: منشورات مجلة الحقوق المغربية، 2011)، ص 30.

16 "الظهير الشريف رقم 1.56.270 الصادر في 6 ربيع الثاني 1376 (10 نوفمبر 1956)" **الجريدة الرسمية**، العدد 2316، 1957/3/3/15.

17 سامي الخوري، **قانون القضاء العسكري: بحث وتحليل** (بيروت: مكتبة صادر 2000)، ص 11.

العسكري، بهذا المعنى، هو قانون خاص يقتضي تطبيقه عندما يكون مرتكب الجرم المنصوص عليه ذا صفة عسكرية.

وفي سياق التطور الدستوري والنزوع إلى تبنّي المرجعية الحقوقية، ظلت المحكمة العسكرية مثار جدل حقوقي وسياسي، بصفتها تصنف "بين المحاكم الاستثنائية والتي لم يبقَ منها سوى المحكمة الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالرباط، بعد إلغاء محكمة العدل الخاصة"[18]، مع ما صاحب هذا النوع من التقاضي من ملاحظات بشأن هيمنة الثقافة العسكرية على المساطر القضائية، وتولي عسكريين البتّ في الملفات، وخضوع المحاكمات لمنطق التراتبية.

وأثناء تقديم النص في صيغة مشروع قانون رقم 108.13، في دورة نيسان/ أبريل 2014، خلال السنة التشريعية الثالثة 2013 - 2014 من الولاية التشريعية التاسعة بالبرلمان المغربي، عَدّ المشرّع الحكومي أنّ الهدف منه متمثّل في إعادة النظر في الاختصاص النوعي للمحكمة العسكرية، وذلك بجعل العدل العسكري محكمةً مختصةً، وليست محكمةً استثنائية، وتوضيح الطبيعة القانونية للمحكمة العسكرية وإعادة تنظيمها. إلا أنّ هذه التفسيرات التي أعطتها السلطة الحكومية المختصة لم يكن لها الأثر نفسه الذي تستبطنه النخبة السياسية، وهو أثرٌ يجعل من الثّقل الملكي حاضرًا بقوّة في تحديد السلوك البرلماني مناقشةً وتصويتًا.

أ. أثر الثّقل الملكي في تجربة القطاع العسكري في السلوك البرلماني

من خلال اطلاعنا على تقارير المناقشة التفصيلية لقانون القضاء العسكري، تبيّن لنا طبيعة التفكير البرلماني حين يتعلق الأمر بنصوص لها حساسية خاصة. وباستثناء محاولات استعادة السياق الزمني والحالة الانتقالية لدستور 2011، فإنّ مجمل ملاحظات أعضاء اللجنة البرلمانية المكلّفة بالبتّ في المشروع قد تعلّق ببعض الثغرات الحقوقية، من دون الخوض في تفاصيل أو سياقات متعلّقة بإعادة النظر في نظام القضاء العسكري. وقد يعكس هذا التعاطي المحدود مع النص، من قِبل البرلمانيين، حالةً من الارتياح والاكتفاء بسقف الإصلاحات التي وردت في القانون الجديد.

وركزت ملاحظات البرلمانيين[19]، بشأن الصيغة الجديدة لقانون العدل العسكري، على التأخر الذي عرفه إصدار النص، في حين انتقدت نخبة برلمانية أخرى مسألة إدخال شبه العسكريين في حُكم العسكريين، وما لذلك من أثرٍ في توسيع نطاق القضاء العسكري، وكذا التساؤل حول جدوى الإبقاء على عقوبة الإعدام في النص، إضافةً إلى مطالب متعلّقة بإلغاء المحكمة العسكرية في وقت السلم، والاقتصار عليها في وقت الحرب.

تسمح محاولة تحليل السلوك البرلماني، من خلال قراءة الملاحظات التي تضمنها تقرير المناقشة العامة لمشروع قانون القضاء العسكري بمجلس النواب المغربي، بالوقوف على مجموعة من الخصائص؛ منها غياب المعطيات الكافية حول طريقة عمل القضاء العسكري، وتأثير مساره في العدالة الانتقالية بالمغرب، فضلًا عن تطويق البرلمانيين لنقاشاتهم بالسياق الزمني المتعلّق بتجربة العدالة الانتقالية لهيئة الإنصاف والمصالحة.

ويبدو أنّ الثقل الملكي طبع التعديلات التي تقدمت بها الفرق النيابية، حول مشروع القانون داخل اللجنة المختصة. فالإشراف الملكي على قطاع القوات المسلحة الملكية خاصية يستبطنها البرلمانيون في كل النقاشات التي تقع على خط التماس مع مجال المؤسسة الملكية، وهو ما يفسره البحث في علاقة إصلاح قطاع العدل العسكري بالتحولات القانونية والدستورية والحقوقية التي جاء بها دستور 2011، بمعنى أنّ خطاب الإصلاح المؤسساتي التشريعي لا يخرج عن فكرة الإجماع، ما يجعل كل القوانين التي تحمل ثقلًا ملكيًّا، في مضمونها أو إطارها العامّ، يجري التصويت عليها بالإجماع؛ كما وقع بشأن قانون القضاء العسكري نفسِه.

إنّ المؤسسة الملكية، بصفتها حاضنةً لقطاع القوات المسلحة الملكية، فإنّ تأثيرها يضبط السلوك البرلماني، حين يتعلق الأمر بقوانين تهمّ مجالات السيادة الملكية. ومن ثمّ، فإنّ التعاطي البرلماني مع التشريعات العسكرية، يكون متماهيًا مع الدور الملكي في الحياة السياسية، بل إنّ التصويت ضدّ هذه النوعية من التشريعات يكون محفوفًا بمخاطر التوظيفات المجازِفة والقراءات السلبية لعلاقة البرلمان بالمؤسسة الملكية. وهكذا، يبقى السلوك البرلماني في مجال التشريع العسكري (نموذج قانون القضاء العسكري) رهين إبداء الملاحظات والحديث في السياق التاريخي للنص، مع الأخذ في الحسبان أنّ تشريعات من هذا النوع، كانت اختصاصًا ملَكيًا بامتياز؛ من جهة أنّه يغلب عليها التشريع الظهيري.

ب. "الإجماع" محددًا للسلوك التشريعي وفقًا للنص

باسترجاع التحليل السابق، يكون السلوك التصويتي على قاعدة "الإجماع" - لمصلحة قانون القضاء العسكري - تصويتًا سياسيًا أكثر منه تعبيرًا عن موقف يتخذ تمثلًا ماديًا بالتصويت ضده. وبناءً على

18 **قانون العدل العسكري** (الرباط: منشورات المعارف، 2013)، ص 7.

19 لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، **تقرير حول مشروع قانون رقم 108.13 يتعلق بالقضاء العسكري** (المغرب: 2014)، ص 10.

ذلك، يكون التصويت ضدّ تشريع عسكري، تصويتًا ضدّ مشروع الملك بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، بالنظر إلى أنّ المجال العسكري، قيادةً وتنظيمًا وتشريعًا، مجال ملَكي بامتياز.

وعلى الرغم من أنّ الدستور وسّع سلطات البرلمان في مجال القانون، ولم يضبط السلوك البرلماني بقواعد تؤثّر في قراره، أو تتحكم في وجهة التصويت حين يتعلق الأمر بقوانين معيّنة، فإنّ الفاعل السياسي ينتج ما يشبه أدوات "الضبط الذاتي"، تحت تأثير سوسيولوجيا سياسية مُثقلة بالتاريخ، وبالثقافة الحزبية المبنية على التوافق.

وهذا التوصيف لا يقلّل من أهمية التعديلات التي تقدمت بها الفرق النيابية، وفقًا لِما هو مُبيّن في جدول التعديلات المضمّن في تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان. فقد تقدمت فرق المعارضة وفرق الأغلبية بمجلس النواب، بتعديلات بلغت في مجموعها 229 تعديلًا؛ من بينها 93 تعديلًا لفرق المعارضة، و85 تعديلًا وقّعتها الأغلبية.

> نشأت العلاقة بين النخبة السياسية والمؤسسة العسكرية على القطيعة منذ البداية. فقد ظلت المؤسسة مرابطةً في ثكناتها العسكرية، لا تشارك في الحياة السياسية إلا بتوجيه من المؤسسة الملكية

إنّ الطبيعة الأمنية لبعض القوانين التشريعية تضبط السلوك البرلماني خلال جلسات مناقشتها، وتجعل فكرة الإجماع هي المهيمنة على النقاشات كلّها، بغضّ النظر عن قبول السلطة الحكومية لتعديلات الفرق أو عدم قبولها. وأحيانًا، قد يصل الانضباط السلوكي إلى حد سحْب تعديلات برمتها قبل بدء المناقشة بدعوى عدم تقديمها خارج الموقف الحزبي[20]. وبطبيعة الحال، لا يمكن تحديد مصدر هذا الانضباط ولا مبرراته، لكنه يعبّر عن سلوك سياسي يشكّل جزءًا من السلوك العامّ للنخبة تجاه المؤسسة العسكرية.

وفي محاولةٍ لتحليل سلوك الإجماع، وعلاقته بطبيعة النص القانوني المعروض للنقاش، يحضر محدد المصلحة الوطنية بوصفه مفسرًا لظاهرة الإجماع، إذ تشكّل القرارات التي تتخذ بشأن بعض القوانين ذات الطبيعة الأمنية رسائل سياسيةً بشأن وجود حالة من التوافق الوطني؛ وذلك حين يتعلق الأمر بقضايا يُفترض أن تكون محلّ إجماع مكونات المجتمع، وهو النهج الذي سلكه البرلمانيون في مناقشة مشروعَي قانون الحصانة العسكرية والقضاء العسكري، وتطويقهما بخطاب يُضفي عليهما صفة المصلحة الوطنية، ويجعل منهما قوانين انتقاليةً مُؤسِّسةً لبناء دولة القانون على قاعدة دستور جديد.

خاتمة

- نشأت العلاقة بين النخبة السياسية والمؤسسة العسكرية على القطيعة منذ البداية. فقد ظلت المؤسسة مرابطةً في ثكناتها العسكرية، لا تشارك في الحياة السياسية إلا بتوجيه من المؤسسة الملكية، بوصفها الفاعل الأساسي في النظام السياسي المغربي. واقتربت مؤسسة الجيش في المغرب من الملكية بقدر ما أخذت مسافةً بعيدةً عن باقي الفاعلين السياسيين من أحزاب ومنظمات مدنية، وإن شكّلت، في زمن الصراع السياسي، أداةً لاستعادة النظام العامّ وتقويض كل محاولةٍ زعزعةٍ للاستقرار أو المسّ بالأمن الداخلي، وهي التّهم التي طاردت الأفراد والهيئات التي نازعت النظام الملكي في شرعيته.
- يتضح من خلال تتبّع أثر التحولات السياسية في ثنائية النخبة والمؤسسة العسكرية، على نحوٍ جليّ، أثر الثقل الملكي في الحدّ من مفاعيل السياسة بالنسبة إلى الجيش. فقد أبانت النصوص المنظّمة لقطاع المؤسسة العسكرية أنّ كثيرًا منها وقع إخراجه وفق مسطرة التشريع الملكي، خارج مساطر المؤسسة التشريعية التي تتولى البتّ في القوانين. فطوال نصف قرن ونيف (1956-2016)، صدرت أكثر التشريعات خارج سلطة البرلمان، وغلب التشريع الملكي على معظم التشريعات الخاصة بالجيش. ونتج من هذا الوضع تغييب مؤسسات الرقابة على القطاع، مقابل إحداث نوع من التضخم التشريعي ولجوء الدولة أحيانًا إلى استخدام تشريعات عرفية، أو موروثة، في تنظيم القطاع.
- في المقابل، يجد السلوك السياسي لنخبة البرلمانية، بوصفه مهادنًا للنصوص ذات الصبغة العسكرية كلّها ومتماهيًا معها - من خلال تجربة قانونَي العدل العسكري والحصانة العسكرية - تفسيرَه في ثلاثة سياقات متكاملة؛ أوّلها السياق السياسي، وضابطه علاقة المؤسسة التشريعية بالمؤسسة الملكية حاضنة القوات المسلحة الملكية. أمّا السياق الثاني، فهو النص الدستوري الذي وسّع مجال

20 أثناء الاجتماع السادس للجنة البرلمانية المكلفة بمناقشة القانون، في 2014/7/22، تمّ سحب التعديلات التي تقدّم بها السيد النائب عبد اللطيف وهبي، عضو فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، خلال الولاية التشريعية 2011 - 2016، وذلك بمبادرة منه. وهي تهمّ 51 تعديلًا تقدمّ بها حول مشروع قانون القضاء العسكري.

الحقوق والحريات، وسلطات البرلمان في التشريع، مع استمرار النخبة نفسها التي تستبطن فكرة الرقابة الذاتية. وأمّا السياق الثالث، فهو يهمّ المعطى السوسيولوجي، كمحدد في عملية تفسير السلوك، إذ يخضع لمؤثرات الثقافة الحزبية وطبيعة النص.

إنّ غلبة التشريع الملكي في بنية القطاع العسكري بالمغرب، تأسيسًا وتنظيمًا وتوجيهًا، مردّه إلى سياقات تاريخية اتسمت بالصراع حول السلطة، وهو ما جعل المؤسسة الملكية تُبقي القطاع خارج دائرة الصراع، وإنْ تمّ توظيفه في مرحلة أخرى لحسم الصراع نفسه. وإنّ الاستعمال المكثف للتشريع الظهيري (الملَكي) يجد تفسيره في أنّ الجيش شكّل أحد المجالات المحفوظة للملك، وقد استمرت هذه الوضعية التبعية حتى بعد إقرار دستور 2011، ما يفيد أنّ الانتقال الديمقراطي الذي يعيشه المغرب لم يساهم في خلخلة العلاقة القائمة بين الملكية والمؤسسة العسكرية، بإيعاز من النخبة السياسية نفسها التي تنهج التوافق سلوكًا سياسيًا كلّما تعلّق الأمر بنصوص، أو تشريعات، أو قرارات، تتّسق مع المؤسسة العسكرية.

المراجع

جادور، محمد. **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**. الدار البيضاء: منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز، 2011.

الخوري، سامي. **قانون القضاء العسكري: بحث وتحليل**. بيروت: مكتبة صادر 2000.

الزياني، عثمان. **السلوك والأداء البرلماني بالمغرب: الولاية التشريعية السادسة 1997 - 2002 نموذجًا**. الرباط: منشورات مجلة الحقوق المغربية، 2011.

شقير، محمد. **المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبيلة إلى العصرنة**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2007.

ـــــــــــ . **تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون والتمركز والهيمنة، من القرن الثالث ق.م إلى القرن العشرين**. الدار البيضاء: دار أفريقيا الشرق، 2002.

عبد اللطيف، كمال. **مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات في صعوبات التحديث السياسي العربي**. الرباط: منشورات كلية الآداب، 2012.

قانون العدل العسكري. الرباط: منشورات المعارف، 2013.

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج. **تقرير حول مشروع قانون 01.12 يتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية**. المغرب: 2012.

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان. **تقرير حول مشروع قانون رقم 108.13 يتعلق بالقضاء العسكري**. المغرب: 2014.

لعروسي، عبد العزيز. "التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان: ملاءمات قانونية ودستورية". **المجلة المغربية للتنمية والإدارة المحلية**. العدد 87 (2014).

واتربوري، جون. **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**. ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. ط 3. الرباط: مؤسسة الغني للنشر، 2013.

عربي بومدين | Arbi Boumediene*

الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحوّل

The Protest Movements in Algeria and the Hard Transition

تتناول هذه الدراسة التجربة الجزائرية مع "الربيع العربي" في محاولة للتعرُّف إلى طبيعة الحركات الاحتجاجية في الجزائر، والبحث في آليات تكيف النظام السياسي الجزائري مع فعل الاحتجاج من جهة، والإجابة عن سؤال: لمَ يصعب التغيير في الجزائر؟ وتعرض الدراسة مجموعةً من المحاور، تمثل في حدّ ذاتها الرهانات السياسية التي يتوقف عليها فهم الحالة الجزائرية، وفكّ لغز الاستثناء العربي، من خلال البحث في جذور الأزمة، والإشارة إلى تجاوزها في البحث عن الإصلاح والتطوير الجذري والحقيقي. وتناقش الدراسة آفاق التغيير في الشق السياسي، والمؤسسي، والاقتصادي، مع عرض سيناريوهات التغيير والانتقال الصعب في ظلّ التحولات والتحديات الدّاخلية والخارجية التي تحكم السياق العام في فهم الحالة الجزائرية وتحليلها.

كلمات مفتاحية: الحركات الاحتجاجية، الجزائر، الربيع العربي.

The purpose of this paper is to study the Algerian experience with the Arab spring by identifying the nature of the protests movements in Algeria, to search the adaptation mechanisms of the Algerian political regime with the protest act and to answer the question: why the change in Algeria is so hard to happen? Next, this paper will expose a range of the most important political bets to understand better the Algerian exception by searching the roots of the crisis which has been overcomed in searching a radical and real reform. Finally, this paper will be concluded by addressing the prospects of political, institutional and economical changes and by exposing a future scenarios of the hard transition in light of internal and external challenges.

Keywords: Protest Movements, Algeria, Arab Spring.

* أستاذ العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

* Assistant Professor, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, University Hassiba ben Bouali, Chlef, Algeria.

مقدمة

شهدت المنطقة العربية أواخر سنة 2010 جملة من التحولات التاريخية بفعل الحركات الاحتجاجية الشعبية، وساد اعتقاد متفائل أنّ عهد الاستبداد قد ولّى، وأنّ زمن الحرية جاء ليبقى، ولكن ذلك لم يتجسد واقعيًا؛ إذ انقسمت تجارب "الربيع العربي" إلى ثلاث مجموعات؛ شهدت الأولى تغيرات عميقة وُصفت بداية بـ "الثورة"، لكن سرعان ما أعقبتها ثورة مضادة أعادت الأوضاع إلى نصابها السابق (تونس، مصر)، والثانية، كانت أعنف، وانزلقت إلى حالة من الفوضى واللاأمن (ليبيا، سورية)، بينما نجت المجموعة الأخيرة من موجات الربيع العربي بانتهاجها إصلاحات سياسية، أضفت نوعًا من المرونة على أنظمتها (الجزائر، المغرب). من ثَمّ؛ قد نخطئ عند قراءة "الربيع العربي" انتفاضةً أدّت إلى إسقاط أنظمة استبدادية، واتخاذ أنظمة أشدّ انفتاحًا بدلًا منها، مثلما ذهب كثير من التحليلات الأكاديمية التي وصفته بـ "الموجة الرابعة" للتحول الديمقراطي، ولكنّ التحليل السليم هو الذي يقودنا إلى البحث في مآلات هذه التحولات وفاعليتها على المدى المتوسط والبعيد.

> تعد الجزائر من فئة الدول العربية التي لم تتأثر بموجة الربيع العربي، فعلى الرغم من واقعية الضغوط الإقليمية في دول الجوار، فإن ذلك لم يزعزع أركان النظام، ونجح في التكيف مع بيئة الجزائر الإقليمية المضطربة وفي الحفاظ على الوضع القائم.

تعد الجزائر من فئة الدول العربية التي لم تتأثر بموجة الربيع العربي، فعلى الرغم من واقعية الضغوط الإقليمية في دول الجوار (تونس وليبيا)، وحتى الساحل الأفريقي (مالي)، فإن ذلك لم يزعزع أركان النظام، ونجح في التكيف مع بيئة الجزائر الإقليمية المضطربة وفي الحفاظ على الوضع القائم. وقد استفادت الجزائر استفادة كبيرة من التراكم التاريخي منذ 1989، فضلًا عن الوضع الاقتصادي المريح في تلك المدّة (2004-2014) بسبب ارتفاع أسعار البترول، ما أتاح للحكومة فرصة القيام بإصلاحات محدودة، بغية امتصاص غضب الشارع، والذي كان بعيدًا من المكون السياسي على غرار تونس ومصر.

يكتسي موضوع الحركات الاحتجاجية Protest Movements أهمية بالغة على المستوى الأكاديمي في دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، من خلال الأدبيات العلمية التي تناولت هذه الظاهرة بغية تقديم إطار نظري تفسيري، يحاول أن يشرحها بأدوات علمية منهجية. ونشير في هذا السياق إلى كل من كتابات آلان تورين، وبيير بورديو، وألبرتو ميلوسي، وكلوز أوف، وكريسي، وكلونديرمان، وتراشمن، وفيرناندير بوي، وتشارلز تيلي، وكذا الباحث المغربي عبد الرحيم العطري على سبيل المثال. أما على المستوى الواقعي، فمع أن هذه الحركات ظهرت في مُدَد تاريخية مختلفة، فإنها تطورت على نحو لافت مع مطلع التسعينيات وقبلها بقليل، من خلال دورها في عملية التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، وبفعل تداعيات العولمة وما صاحبها من مواجهة للسياسات الرأسمالية، وحتى في دول العالم الثالث بفعل سياسات التكييف الهيكلي ونتائجها السلبية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وتطورت أيضًا بفعل الوسائط الإعلامية الجديدة، ذلك أن هذه الحركات استفادت من مواقع التواصل الاجتماعي التي ساهمت في إيجاد أشكال للتواصل والتنسيق في ما بينها، وتدلّ التجربة العربية مع فعل الاحتجاج بوضوح على الدور المفصلي الذي أدته الوسائط التكنولوجية في بعث الحراك الاجتماعي، فقد مثلت نظامًا اجتماعيًا تكنولوجيًا في تونس ومصر على وجه التحديد.

لقد عاد الحديث عن الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية في سياق ما عرف بـــ "الربيع العربي"، وهو موضوع اكتسى في سياقه العربي أهمية بالغة؛ نتيجة ما خبرته المنطقة العربية منذ مدّة غير يسيرة من حركية غير مسبوقة في شكل هبّات شعبية، وحركات احتجاجية، وثورات. وهو ما راكم تراثًا نظريًا في دراسة هذه الظاهرة. كما يكتسي هذا الموضوع في السياق الجزائري أهمية خاصة لعدة مسوّغات، يأتي على رأسها شح الموجود من الدراسات والبحوث التي تشرّح الحراك الاحتجاجي الجزائري من حيث تاريخه، وراهنه، وأشكاله، وخلفياته، وطبوغرافيته، على اعتبار ما يتوفر عليه المجتمع الجزائري من رصيد ضخم في ممارسة فعل الاحتجاج، سواء في مدّة النضال ضدّ المستعمر أو بعد الاستقلال. وفي سياق الحراك العربي بعد 2011 نجد بعض الكتابات الجزائرية التي حاولت تفسير خصوصية الحركات الاحتجاجية في الجزائر، ومن ذلك دراسة عبد الناصر جابي بعنوان "الحركات الاحتجاجية في الجزائر" الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في شباط/ فبراير 2011، ودراسة العياشي عنصر المنشورة على جزأين في موقع الجزيرة نت بتاريخ 11 شباط/ فبراير 2011، إضافة إلى دراسة لحسن العاشي التي حملت عنوان "هل تتجنّب الجزائر الربيع العربي؟ والتي صدرت في أوراق كارنيغي في أيار/ مايو 2012، وهي الدراسات التي حاولت تفسير الحركات الاحتجاجية في الجزائر، فقد استندت الدراستان الأوليان على البعد السوسيولوجي في فهمها، مركزة على البعد التاريخي

والثقافة السياسية السائدة، في حين ركزت الدراسة الأخيرة على البعد الاقتصادي، وقد توصلت في مجملها إلى أنّ الجزائر مثلت الاستثناء العربي ضمن هذا الحراك.

وعمومًا، تؤكد هذه الورقة خصوصية الحركات الاحتجاجية في الجزائر؛ فهي وإن تشابهت في مسبباتها لتشابه السياق العربي، فإنها تختلف وتتميز منها في فعل الاحتجاج ونتائجه، فقد أخذت أشكالًا تعبيرية في كل من تونس ومصر وسورية، أفضت إلى تحولات عميقة بحسب سياق كلّ حالة لا يسمح المقام للتفصيل فيها، لكن في الجزائر، ظلّ المشهد السياسي يراوح مكانه، لما تمثله الحالة الجزائرية من استثناء كما سبقت الإشارة إليه، لعديد من الاعتبارات، وهي حقيقة تستوجب البحث في خصوصية الحركات الاجتماعية في الجزائر، وكفاءة النظام السياسي في إدارة الأزمات. بناء عليه؛ ستحاول هذه الورقة الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف حافظ النظام الجزائري على مرونته في ظل الحركات الاحتجاجية في سياق الحراك العربي في المنطقة العربية؟ وكيف نفسر صعوبة التغيير في الجزائر؟

ويمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما سمات الحركات الاحتجاجية في الجزائر؟
- ما آليات تكيف النظام السياسي الجزائري مع مخرجات الحركات الاحتجاجية في الجزائر؟
- ما مداخل إعادة تفعيل العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية المطروحة؛ تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنّ خصوصية الحركات الاحتجاجات في الجزائر المطلبية وانحسارها في المطالب الاجتماعية والاقتصادية أبعد كليًّا المكون السياسي عنها.

تعدّ الاقترابات النظرية جزءًا لا يتجزأ من موضوع الدراسة، ولا يقوم البحث من دونها، إذ تمّ توظيف مجموعة من الاقترابات بغية دراسة الموضوع، وتقديم الإجابات المقنعة عن الاستفهامات المطروحة. فقد استعانت الدراسة بالاقتراب البنائي الوظيفي الذي يفسر تضاؤل قدرة السلطة التنفيذية على الاستجابة، وعدم فاعلية المؤسسات التمثيلية بخصوص تجميع المصالح والتعبير عنها، وهو ما يؤدي إلى تذمر مجتمعي، وهو الذي يكون مدخلًا إلى الاحتجاج، والاقتراب الاتصالي بتفسيره لغياب قنوات الاتصال الرسمية، ما يدفع بالجماهير إلى البحث عن بدائل، وفي مقدمتها الشارع، والاقتراب المؤسسي الجديد واقتراب الدولة – المجتمع، في بحث مدى قدرة مؤسسة الدولة على التأثير في بيئتها وتفسير ذلك، وهو المتغير الجامع بين الاقترابين، أي أن المأسسة والبناء السياسي شرط ضروري لمواجهة المظاهر الاحتجاجية.

وسيكون ذلك بالتعرض أوّلًا لطبيعة الحركة الاحتجاجية في الجزائر: هل كان الشارع فاعلًا سياسيا؟ وهي النقطة التي ستبحث في ميزات الحركة الاحتجاجية في سياق "الربيع العربي"، لننتقل ثانيًا إلى النظام السياسي في الجزائر وفعل الاحتجاج: بحث في المرونة وإعادة إنتاج الذات، في محاولة لمعرفة آليات تكيف النظام الجزائري مع فعل الاحتجاج، ثم التطرق، ثالثًا، إلى الحركات الاحتجاجية والرهانات السياسية في الجزائر: بحث في جذور الأزمة، وذلك بغية البحث في مسببات الحركات الاحتجاجية في الجزائر ودوافعها، لتنتهي الدراسة بالحديث عن آفاق التغيير في الجزائر: نحو نزع القدسية عن النظام السياسي في الجزائر، وذلك باقتراح البديل من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية على مستوى العملية السياسية، فضلًا عن استشراف سيناريوهات التغيير في الجزائر.

أولًا: في طبيعة الحركة الاحتجاجية في الجزائر: هل كان الشارع فاعلًا سياسيًا؟

عرف المجتمع الجزائري أشكالًا متعددة من الاحتجاجات على امتداد التاريخ السياسي للجزائر، وقد ظهر ذلك جليًا من خلال المقاومات الشعبية للاحتلال، فضلًا عن الكفاح السياسي، وصولًا إلى الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954، ليستمر فعل الاحتجاج هذا مع تأسيس الدولة الوطنية بعد الاستقلال سنة 1962، والذي عبر عن القطيعة بين الدولة والمجتمع[1]. وقبل التعرض لخصوصية الحركات الاحتجاجية[2] في الجزائر التي رافقت التحولات الإقليمية في المنطقة العربية، لا بدّ أولًا من التعرض للسياق الاجتماعي والاقتصادي للجزائر، إذ إن الاقتصاد الجزائري يعاني الهشاشة، لاعتماده على الريع البترولي، ما يؤثر في معدل النمو الاقتصادي، ومن ثَمّ في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، على الرغم من التحسن الكبير في الوضع المالي للجزائر، إذ بلغ حجم الاحتياطي المالي في سنة 2012 ما قيمته 205 مليارات دولار[3]. غير أن ذلك لم ينعكس على الواقع الاجتماعي لدى

1 لطفي بومغار ونوران سيد أحمد، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر: الحقائق والآفاق"، في: عمرو الشوبكي (محرر)، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سورية، الأردن)**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 313 - 314.

2 ستتم دراسة الحركات الاحتجاجية كإحدى الصور الجديدة للحركات الاجتماعية، ويطلق عليها في بعض الأحيان الحركات الاجتماعية الاحتجاجية. حول ذلك انظر: تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعية 1768 - 2004**، ترجمة ربيع وهبة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005).

3 بومغار وأحمد، ص 323.

الجزائريين، وهو ما تجسد في 3 كانون الثاني/ يناير 2011، بخروج فئات اجتماعية إلى الشارع اعتراضًا على سوء الأحوال المعيشية المتمثلة بارتفاع أسعار المواد الإستراتيجية الأكثر استهلاكًا، وعلى رأسها الزيت والسكر[4]، وسرعان ما تعاملت معها الأجهزة الأمنية بالاحتواء، فضلًا عن تصريحات للمسؤولين الجزائريين في العدول عن قرار رفع أسعار هذه المواد الغذائية.

> لم تشهد الحركة الاحتجاجية في الجزائر طغيان الأيديولوجيات الحزبية أو الشعارات القومية، بل اكتفت برفض الوضع الاجتماعي والاقتصادي

وقد اتسمت الحركة الاحتجاجية في الجزائر بخصائص معينة، نشير إليها في خمس نقاط:

- **الابتعاد عن الطابع الأيديولوجي:** إذ لم تشهد الحركة الاحتجاجية في الجزائر طغيان الأيديولوجيات الحزبية أو الشعارات القومية، بل اكتفت برفض الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ويعزى ذلك إلى سيطرة الحركة الشعبية العفوية على تحركات الشارع الجزائري.
- **التلقائية والفجائية:** تميزت الحركة الاحتجاجية في الجزائر بحسب تعبير الأستاذ عبد الناصر جابي، بضعف أشكالها التنظيمية، وغياب الفئات الوسطى والمتعلمين عنها[5]، وبافتقارها إلى شعارات ذات طابع سياسي أو اجتماعي؛ الأمر الذّي دفع بالخطاب الرسمي إلى حصرها في مطالب اجتماعية متعلقة بارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية نافيًا أي توجه سياسي حولها[6]. وهكذا، حكمت العفوية هذه الحركة، وحددت طبيعة نشاطها، بعكس مصر وتونس؛ حيث قادت فيهما الطبقة المتوسطة "الثورة".
- **عدم وجود قيادة:** تتمثل السمة الرئيسة عند تتبع الحركة الاحتجاجية في الجزائر بغياب ملموس للقوى الحزبية في التفاعل مع هذه الاحتجاجات وتأطيرها والانخراط في سياقها[7]، ويرجع ذلك إلى سببين؛ يتعلق الأول بطبيعة الثقافة السياسية السائدة[8]، في حين ينصرف الثاني إلى المشهد السياسي في الجزائر وتغييب المعارضة سواء من طرف الأحزاب ذاتها، أو من طرف النخب على مختلف أشكالها، وهي وضعية ساهم الريع البترولي إلى حد بعيد في زرعها، فالجميع تحول إلى لجان لمساندة برنامج رئيس الجمهورية في مشهد يتم توصيفه غالبًا بالانسداد والجمود السياسي، وهو ما دفع أستاذة العلوم السياسية بجامعة الجزائر لويزة إدريس آيت حمدوش إلى التساؤل: هل دخل الجزائريون في ثقافة احتجاج غير مسيّسة[9]؟

وفي السياق نفسه، يذهب الباحث العياشي عنصر إلى القول إنّ الحركات الاحتجاجية لم تشكل هياكل تنظيمية ذاتية، كما لم تفرز قادة من داخلها، ولم تقم بوضع برامج أو خطط عمل ومطالب واضحة ومحددة، ويرجع ذلك إلى المدّة القصيرة لنشاط تلك الحركات، ونقص الخبرة النضالية لدى الشباب الذين يمثلون القوة الضاربة فيها، فأعداد الشباب المنخرطين في جمعيات مدنية، أو نقابات أو أحزاب سياسية محدودة جدًّا، إن لم نقل منعدمة تمامًا. وهي الميزات التي تجعله يفسر غلبة طابع المواجهات العنيفة وأعمال السلب والتخريب على مسار هذه الحركات وافتقارها إلى أفق سياسي واضح[10]. مع القول بالاستثناء في بعض الحالات، إذ أفرزت هذه الحركات الاحتجاجية (مثال احتجاجات الشباب البطال بالجنوب، واحتجاجات عين

4 تذهب تحليلات إلى القول بأنّ هناك علاقة بين الزيادة والمضاربة في الأسعار ورجال المال والأعمال، كما أنّ تزايد نفوذهم المالي والسياسي والإعلامي في الجزائر يوحي بأنّ هناك علاقة أيضًا بين كبار المسؤولين ومن يرتبطون بهم في قطاع الأعمال. بناء عليه، لا يمكن تحليل هذه الزيادة في الأسعار التي أدّت إلى التظاهر والسخط الشعبي في محتواها الضيّق، بل يجب تفسيرها وفق منظور أشمل يتحددّ ضمن دائرة الصراع على السلطة. انظر مثلا: أزراج عمر، "الجزائر.. صراع النظام ورجال الأعمال"، جريدة **العرب** اللندنية، 2016/12/8 ، ص 9.

5 عبد الناصر جابي، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/ يناير 2011)"، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/ فبراير 2011، ص 1، شوهد في 2017/3/2، في:
http://bit.ly/2lWgco7

6 المرجع نفسه، ص 8.

7 بومغار وأحمد، ص 326.

8 تعدّ الثقافة السياسية المدخل الأساسي في بناء الوعي السياسي الذي يساعد الأفراد على بلورة اتجاهاتهم السياسية، ومن ثمّ يدفعهم إلى المشاركة السياسية والمساهمة بفعالية في الحياة السياسية، وعند تحليل الثقافة السياسية في الجزائر فإنّها ترتبط بالسياق العام المتسم باللامبالاة بالشأن العام، ما يؤثر في أداء النظام السياسي، وعلى مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية؛ لأنّها ترتبط بالنسق الاجتماعي ككل، كما تؤثر في مسألة الاستقرار السياسي فتجانس الثقافة السياسية بين النخب والجماهير أحد المؤشرات الأساسية للحكم على الاستقرار السياسي من عدمه. فضلًا عن أنّ الثقافة السياسية في الجزائر هي "ثقافة تابعة أو رعوية"؛ فهي لا ترى نفسها قادرة على الفعل والتأثير بحسب التقسيم الثلاثي (محليّة، تابعة، مشاركة) لغابريال ألموند. حول ذلك انظر: غابريال ألموند، بنجام بويل، وروبرت مندت، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1996)، ص 106.

9 Louisa Dris-aït Hamadouche, "Algeria in the Face of the Arab Spring: Diffuse Pressure and Sustained Resilience," *Mediterranean Politics*, Maghreb, 2012, accessed on 2/3/2017, at: http://bit.ly/2lYJSzh

10 العياشي عنصر، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر (2-2)"، الجزيرة نت، 2011/2/11، شوهد في 2016/12/20، في:
http://bit.ly/2luoQH8

صالح حول الغاز الصخري) قيادات موقفية وميدانية شكّلت وسطاء للتفاوض مع السلطات المحلية والمركزية، كما تحوّل بعضها إلى حركات شبه رسمية تحت اسم "التنسيقيات" والتي سنشير إليها لاحقًا.

- **النهاية السريعة:** يبدو أنّ الحركة الاحتجاجية في الجزائر "جانفي 2011" ينطبق عليها هذا العنصر، فقد بدأت سريعًا وانتهت كذلك، والسؤال الأرجح في هذا الصدد: لماذا توقفت هذه المطالب؟ لماذا توقفت التنسيقية عن خروجها إلى الشارع؟[11]. على الرغم من أنّ موجة الاحتجاجات تواصلت بعد ذلك في الأعوام ما بين 2012 - 2016، بحيث تذهب بعض التقديرات الرسمية إلى أنّ عدد الاحتجاجات في سنة 2012 وصل إلى 4536 احتجاجًا، وهناك تقديرات أخرى تقول إن قوات الأمن الوطني العامة قد تدخلت نحو 11 ألف مرة لفض الاحتجاجات في الجزائر، وقد يكون التدخل في بعض الأحيان لأتفه الأسباب كقطع التيار الكهربائي، أو نقص التزود بالماء، أو حتى مباراة كرة قدم[12]. وبذلك مثلت الحركات الاحتجاجية في الجزائر خصوصية فريدة في فعل الاحتجاج في المنطقة العربية، فقد كان الشارع في تونس ومصر فاعلًا سياسيًا إلى حد بعيد، في حين كان الشارع فاعلًا مطلبيًا في شقه الاجتماعي في الجزائر. وقد عبر في كثير من الأحيان عن عدم المبادرة على غرار التجربة التونسية والمصرية، وهو ما يفسر تأثير "الرشوة الاجتماعية" في الحدّ من تأثيراته في صورة "الإسكات الاقتصادي" الذي سيتم التفصيل فيه في أجزاء لاحقة من الدراسة. والشيء ذاته مع الحركة الاحتجاجية في كلّ من ولايات بجاية والبويرة وبومرداس[13] مطلع كانون الثاني/ يناير 2017 مع دخول قانون المالية سنة 2017 حيز التطبيق، وما حمله من زيادات في الأسعار فقد انتهت في غضون أيام.
- **أعمال العنف والتخريب:** إنّ الحضور القويّ لفئة الشباب في الحركة الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في أعقاب الحراك العربي، وبفعل عدم تحكم الأحـزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني في توجيهها، إضافة إلى الخصوصيات التي سبقت الإشارة إليها؛ فإنّ الخاصية العامة التي تميزها هي تحولها إلى أعمال عنف ونهب وتخريب ضدّ الممتلكات الخاصة والعامة، وهو ما حصل في أحداث "جانفي 2011"، أو الحركة الاحتجاجية الأخيرة اعتراضًا على قانون المالية 2017 والزيادة في الأسعار، إذ شهدت الولايات المذكورة آنفا موجة من النهب والتخريب. والملاحظ أنّ الاحتجاجات الأخيرة في كل من بجاية والبويرة وبومرداس جوبهت برفض شعبي في مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، إذ دعا هؤلاء الناشطين إلى عدم الانسياق وراء دعوات النهب والتخريب، مستحضرين التجارب العربية في هذا السياق، وخصوصًا الحالة السورية، وهي الميزة التي تفرغ الحركة الاحتجاجية في الجزائر من محتواها السياسي والاجتماعي، وتمكن النظام السياسي في الجزائر من الاستثمار فيها وتعزيز تماسكه وتحصين مناعته، لسلبية هذه الحركات في منظور المجتمع الجزائري.

ثانيًا: النظام السياسي في الجزائر وفعل الاحتجاج: بحث في المرونة وإعادة إنتاج الذات

عند الحديث عن الحركات الاحتجاجية في الجزائر، يطرح في المقابل سؤال: هل فعلًا تأثرت الجزائر ببيئتها الإقليمية؟ أو هي فعلًا مثلت الاستثناء العربي، وللفصل في ذلك وجب التطرق إلى مجموعة من الخصوصيات:

- **بنية الدولة الحديثة في الجزائر بعد الاستقلال وطبيعة تكوين النظام السياسي:** إنّ شرعية النظام السياسي القائمة على الشرعية الثورية تدل بوضوح على أنها المحدد الأول للاستجابة للضغوط من عدمها، ومن المناسب في هذا السياق التذكير بالخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في مدينة سطيف في 8 أيار/ مايو 2012، حينما أراد أن يشدد على أهمية تشريعات 2012، حينما قارن هذا الاستحقاق الانتخابي باستحقاق 1954، وهي المقارنة التي فيها من المبالغة الكثير، وتشير إلى المرجعية التاريخية التي يتغذى عليها النظام الجزائري. وبخروجه عن النص دائمًا صرّح "أنتم جميعًا تعرفون حزبي"، وهي إشارة إلى سيطرة الحزب الواحد على الرغم من إقرار التعددية الحزبية بعد دستور 1989. بناء عليه؛ فإنّ بنية النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال مبنية على شخص الرئيس، وكذا خاصية عدم تغير

---

11 في ما عرف بالتنسيق من أجل التغيير والديمقراطية، والتي ضمت أحزابًا معارضة، مثل حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، وبعض الشخصيات السياسية البارزة على غرار رئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور، وكان هدفها المطالبة بمزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ووضع حد لحالة الطوارئ، والمطالبة بحرية الإعلام والصحافة، وإطلاق سراح المحتجين المسجونين، وامتدت من المدّة 22 كانون الثاني/ يناير 2011 إلى 25 آذار/ مارس 2011. انظر:
Frédéric Volpi, "Algeria versus the Arab Spring," *Journal of Democracy*, vol. 24, no. 3 (July 2013), p. 108.

12 بومغار وأحمد، ص 327.

13 تقع هذه الولايات شمال وسط الجزائر وشرقها، وهي ولايات قريبة من العاصمة الجزائر.

النظام على الإطلاق تدل بوضوح على أنّ من الصعوبة بمكان الحديث عن التغيير في الجزائر.

- **دور المؤسسة العسكرية ليس فقط في استكمال بناء الدولة ولكن بل في كونها لاعبًا رئيسًا:** أعطت المؤسسة والنخب العسكرية في الجزائر لنفسها حق بناء الدولة الوطنية والسيطرة على الحكم والانطلاق في مسيرة التنمية، الحق الذي ترى أنّها اكتسبته من محاربتها للاحتلال الفرنسي (جيش التحرير الوطني)، فضلًا عن دورها في التحكم في الاستقرار، والدور الأساس في عدم انتقال عدوى "الربيع العربي" إلى الجزائر على غرار ما لم يحدث في مصر، فقد أدّت المؤسسة العسكرية في مصر دورًا في إزاحة "نظام مبارك"، وفي تونس في ضمان الانتقال السياسي السلمي، على الرغم من الصراع بين مؤسسة الرئاسة وجهاز المخابرات، الذي كان أقوى مؤسسات الجيش الجزائري، وتم حلّه مؤخرا وأعيدت هيكلته. ومنه أمكن القول إنّ مؤسسة الجيش في الجزائر ما زالت وازنة في المشهد السياسي الجزائري، وحافظت إلى حدّ بعيد على التوازن الهشّ.
- **العلاقات السياسية - المجتمعية التي تشهد قطيعة وليدة تراكمات تاريخية:** يرى صموئيل هنتنغتون أن تحقيق الاستقرار السياسي مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار[14]. وفي هذا الإطار، عرف المشهد السياسي الجزائري العزوف عن كل ما له علاقة بالسياسة، في ما نسميه بـ "الأغلبية الصامتة"، فحتى مشاركتها في الانتخابات تبقى سلبية كنسبة الأوراق الملغاة في الانتخابات التشريعية الجزائرية سنة 2012، والتي بلغت قرابة المليوني ورقة. هي وضعية ساهم فيها مساهمة كبيرة ضعف الأحزاب السياسية، التي باتت تمثل مؤسسة خاوية من أيّ محتوى سياسي أو مجتمعي، ولا تمتلك أيّة قاعدة شعبية أو انتخابية وازنة، وانتظمت غالبًا حول برامج غامضة ذات خطاب وطني توافقي ومنطق زبائني محلّي، في صورة استحبها النظام السياسي في الجزائر لأنها تكرس للإصلاحات التجميلية التي باشرها مطلع سنة 2012.
- **البنية الاقتصادية للجزائر بوصفها عاملًا لإعادة التوازن السياسي:** ظلّ الاقتصاد الجزائري رهين الريع البترولي، بيد أن النظام الجزائري نجا من الثورات في العالم العربي عن طريق إعادة توزيع عائدات البلاد الضخمة من النفط. فقد لجأ إلى ما يسميه ناصر جابي بـ "الرشوة الاجتماعية" بغية شراء السلم الاجتماعي، إذ لجأت السلطات العمومية إلى خلق وظائف موقّتة في صورة عقود ما قبل التشغيل، وخاصة للحاصلين على شهادات جامعية[15]، كما زادت الحكومة دعم المواد الغذائية وخفضت الرسوم الجمركية على المنتجات الغذائية المستوردة، ومنحت زيادات سخية في الأجور لموظفي الخدمة المدنية، كما شملت الزيادة رواتب المتقاعدين بنسبة 15 إلى 30 في المئة المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2012 [16]، وقدمت دعمًا نقديًا للفلاحين، وقروضًا من دون فائدة للشباب العاطلين، وضخت في المقابل مبالغ مالية ضخمة في عدة مشاريع، فقد قفز الإنفاق الحكومي في الجزائر بنسبة 50 في المئة سنة 2011، وزادت رواتب موظفي الخدمة المدنية بنسبة 46 في المئة[17]. ويبدو أنّ هذه السياسات لم تكن مدروسة؛ ففور أن تراجعت أسعار النفط في السوق الدولية 2014، تراجعت الحكومة عن كثير من الوعود التي أطلقتها، بل امتد ذلك إلى العجز في تمويل مشاريع البنية التحية.
- **ظاهرة الإرهاب: الخوف من تكرار التجربة:** وهي الأزمة التي جاءت مباشرة بعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، والذي عادة ما يتم تشبيهها بالربيع العربي. أعطت هذه العشرية تصورًا عن حجم المأساة، ورسخت الخوف من تجددها على الرغم من المظالم الاقتصادية والاجتماعية، فحتى الأصوات المعارضة تطالب بإصلاحات تدريجية خوفًا

14 صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص 101 - 102.

15 بحسب تقرير الديوان الوطني للإحصاء سنة 2015، فقد بلغت نسبة البطالة للمتخرجين الجامعيين نحو 15 في المئة في أيلول/ سبتمبر 2014، في حين بلغت 20 في المئة سنة 2010. انظر:

Office National des Statistiques, "Activité, emploi et chomage en Septembre 2014," 2014, accessed on 2/3/2017, at:
http://bit.ly/1GFWDje

وبلغ معدل البطالة بين الشباب 24.8 في المئة، وواصل معدل البطالة بين النساء في الانخفاض ليصل إلى 14.2 في المئة، في الربع الأول من سنة 2014، بعدما كان معدل البطالة بين الشباب ما بين 30 إلى 20 في المئة في المدّة من 2003 إلى 2010، أما معدل البطالة بين النساء فتراوح ما بين 25 إلى 15 في المئة في المدّة نفسها، انظر على التوالي:

International Monetary Fund, "Algeria," IMF Country Report no. 14/341, December 2014, p. 6, accessed on 2/3/2017, at:
http://bit.ly/2noGJv8; International Monetary Fund, "Algeria," IMF Country Report no. 12/20, January 2012, p. 3, accessed on 2/3/2017, at:
http://bit.ly/2n66fmj

16 Lahouari Addi, "The Algerian Regime after the Arab Revolts," *Geographical Overview,* Maghreb, Mediterranean Yearbook 2013, p. 176, accessed on 2/3/2017, at: http://bit.ly/2luzTQB

17 Lahcen Achy, "The Price of Stability in Algeria," Carnegie Middle East Center, April 2013, pp. 10-11, accessed on 2/3/2017, at: http://ceip.org/2luNOWZ

من الانهيار، كلها عوامل ساعدت حكومات بوتفليقة على استغلال هذه المخاوف لإقناع الجمهور بأنه وحده من يمنع الفوضى[18]. إنّ العشرية السوداء خلفت خسائر بشرية ومادية، وتركت انطباعًا في المخيال الجمعي عن عدم تكرار التجربة والخوف منها، بحيث إنّ صدمة هذه السنوات، والتي راح ضحيتها ما يزيد على 200 ألف قتيل، وآلاف المشردين والمفقودين، جعلت الجزائريين متخوفين من الضغط الشديد باتجاه التغييرات التي من شأنها أن تؤدي إلى تكرار تلك المأساة، ورسخت الخوف من تجددها، على الرغم من المظالم الاقتصادية والاجتماعية، وفي السياق نفسه، يذهب ناصر جابي إلى القول إننا انتقلنا من حالة الخوف إلى حالة التخويف[19].

- **الخبرة التراكمية للأجهزة الأمنية:** شهدت الجزائر مجموعة من الاضطرابات الداخلية، وسنوات طويلة من الإرهاب، أكسبت أجهزتها الأمنية الخبرة اللازمة للتعامل مع هذه الأزمات؛ فعلى عكس تونس ومصر، حيث فشلت قوات الأمن في التعامل مع الاحتجاجات بسقوط عديد من القتلى، ولا سيّما في الحالة المصرية، فقد واجه المتظاهرون في الجزائر أجهزة أمنية قوية ومدربة تدريبًا متطورًا على فنون السيطرة على الجمهور، معتمدة اعتمادًا كبيرًا على التطويق والمحاصرة والتشتيت، من دون استعمال الذخيرة الحية، في محاولة لاستعادة السلم عبر الحوار وليس القمع[20].

- **ضعف المشهد السياسي وهامشية المجتمع المدني في الجزائر:** على الرغم من الانفتاح السياسي في الجزائر ظل المشهد السياسي في حالة جمود، كما ظل المجتمع المدني هامشيًا محدود التأثير، إذ ساهمت عوامل عدّة في ذلك، فضلًا عن مرحلة العشرية السوداء وما صاحبها من توجس أمني وبعض ممارسات السلطة على الحياة السياسية، إذ تم تقزيم الأحزاب، وتشتيت قياداتها باسم ما عرف بـ "الحركات التصحيحية"، فضلًا عن المجتمع المدني الذي انحصرت أدواره وأصبحت تقتصر على التعبئة للنظام السياسي، وهو إلى أن يكون لجانًا مساندة أقرب منه إلى أن يكون فاعلًا مؤثرًا في المجتمع. وفي هذا السياق، أمكن القول إنّ ضعف مستوى التأطير السياسي للمجتمع الجزائري مقارنة بمصر وتونس مثلًا، ساهم مساهمة كبيرة في الوهن الذي أصاب أيّ فاعل مجتمعي، حزبًا كان أم منظمات مجتمع مدني، أم نقابات، في الانسياق في عمل احتجاجي واضح المعالم. والملاحظة الجوهرية في هذا الإطار؛ أنّ الحركة العمالية نادرًا ما تكون طرفًا في فعل الاحتجاج، وذلك راجع في الأساس إلى جعل التنظيم النقابي الأساسي في الجزائر (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) حليفًا للسلطة. هذا مع وجود نقابات حرة، ولا سيّما في قطاعَي التعليم والصحة[21]. فقد استفادت هذه الفواعل من منح سخية، أكسبت النظام السياسي في الجزائر وهم المناعة[22].

- **إستراتيجية الاحتواء:** وصل الإسلاميون إلى الحكم في كل من تونس ومصر في صورة "الإخوان المسلمون"، وقد مثل ذلك تحولًا نوعيًا في الخريطة الحزبية، بيد أنّ الانقلاب العسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي، وعودة الدولة العميقة في مصر[23]، وفوز قائد الباجي السبسي بالانتخابات الرئاسية في تونس، كانت شواهد دلّت بوضوح على تراجعهم في المشهد السياسي العربي بعد ما عرف بالربيع العربي. ويبدو أنّ هذا لم يحدث في الجزائر، فلخبرة السلطة مع الإسلاميين، لا يسمح لهم بالوصول للسلطة، وعلى خلاف ما كان متوقعًا - سيطرتهم على البرلمان في الجزائر في تشريعيات 2012 - بقي حزب جبهة التحرير الوطني محتفظًا بأغلبية مقاعد البرلمان. وفي المقابل، تشرك جبهة التحرير الوطني بعض القوى الاسلامية في الحكم على غرار التحالف الرئاسي الذي ضمّ جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحزبًا إسلاميًا ممثلًا بحركة حمس. وعلى الرغم من خيار المعارضة الذي انتهجته "حمس" فإنّ تكتل "الجزائر الخضراء"[24] الذي ضم أحزابًا إسلامية

18 Mohsin Khan & Karim Mezran, "No Arab Spring for Algeria," Atlantic Council: The Rafik Hariri Center for the Middle East, May 29, 2014, accessed on 2/3/2017, at: http://bit.ly/1ivfAug

19 عبد الناصر جابي، "الجزائر: الخوف من التغيير السياسي"، ورقة مقدمة في ندوة خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحوّل الديمقراطي ومآلاته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 21-2016/1/23.

20 Addi, p. 176.

21 بومغار وأحمد، ص 332.

22 Lahcen Achy, "Algeria Avoids the Arab Spring?" Carnegie Middle East Center, May 31, 2012, accessed on 2/3/2017, at: http://ceip.org/2mgS8xg

23 يشير مصطلح "الدولة العميقة" Deep State إلى العلاقة التفاعلية بين المؤسسات المختلفة داخل الدولة، والتي يكون لها تأثير عميق، نتيجة المصالح والعلاقات المتشابكة، وقد استعمل المصطلح لأول مرة في تركيا للتعبير عن شبكات من المجموعات وضباط القوات المسلحة الذين سعوا لحماية علمانية الدولة التركية بعد قيامها على يد مصطفى كمال أتاتورك، ومحاربة أي حركة أو فكر أو حزب أو حكومة تهدد مبادئ الدولة التركية العلمانية. كما ارتبط بوكالة الاستخبارات ووكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة الأميركية، وشاع استخدامه بعد أحداث الربيع العربي في مصر، ويعني المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والإعلامية التي اجتمعت لغرض الحفاظ على مصالحها عند شعورها بالتهديد. انظر:
Patrick H. O'Neil, "The Deep State: An Emerging Concept in Comparative Politics," SSRN, August 22, 2013, pp. 1-29, accessed on 2/3/2017, at: http://bit.ly/2mbLB6r

24 ويطلق عليه عادة "التحالف الأخضر"، ويضم ثلاثة أحزاب إسلامية، وهي: "حركة مجتمع السلم"، و"الإصلاح"، و"النهضة".

سرعان ما تلاشى رباطه، فقد مثل عمار غول[25] المنشق عن حركة حمس، بتأسيسه لحزب "أمل الجزائر"؛ بديلًا إسلاميًا للسلطة عن حركة "حمس". هذا فضلًا عن عدم قدرة التيار الإسلامي في الجزائر على التعبئة الشعبية، للخبرة التاريخية من جهة، ونوعية الخطاب السياسي السائد من جهة أخرى.

- **مسألة الارتباط الإقليمي ومدى تأثير المتغير الخارجي:** أصبحت الجزائر فاعلًا إقليميًا بامتياز في منطقة المغرب العربي، للموقع الجغرافي المتميز، وشساعة مساحتها وتعداد سكانها، وامتلاكها احتياطيًا نفطيًا مؤكدًا يقدر بـــ 12.2 مليار برميل، محتلة بذلك المرتبة الخامسة عشرة عالميًا والثالثة أفريقيًا، أما ما يخص الغاز الطبيعي فتحتل من حيث الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي المرتبة الثانية أفريقيًا، بمقدار 159 مليار متر مكعبًا[26]. بناء عليه، يرى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية الجزائر زعيمًا إقليميًا في المنطقة، ويتجنبون حدوث اضطرابات فيها، حفاظًا على مصالحهم الإستراتيجية، هذا فضلًا عن كونها شريكًا أمنيًا للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في المنطقة المغاربية والساحل الأفريقي[27]. فقد كشف الهجوم على القاعدة النفطية "عين أميناس" في الجنوب الجزائري (كانون الثاني/ يناير 2013) عن جملة من المخاطر والتهديدات الإقليمية المثيرة للقلق، والتي تدفع باتجاه انعدام الأمن. وهكذا، تمثّل هذه التحديات عبئًا إضافيًا على الداخل المضطرب بعدوى الربيع العربي، بفعل ديناميات الأمن المتغيرة في هذا الفضاء الذي تتقاسم معه الجزائر حدودًا شاسعة، وتفرض على الجزائر أداء دور إقليمي أكبر لتحقيق الأمن في المنطقة[28].
- **الإصلاحات السياسية: التحايل بالتشريعات لتبرير البقاء:** بـدأت الحكومة عملية "الإصـلاح السياسي" في ردهـا على الاحتجاجات الشعبية، وشمل عددًا من مشاريع القوانين الجديدة بعد مشاورات سياسية شكلها الرئيس بوتفليقة لإدارتها[29]، مع الطبقة السياسية الفاعلة، ومنظمات المجتمع المدني، ومختلف الشخصيات الوطنية، ليتولى التشاور بنفسه مع الرؤساء السابقين للجزائر، تمثلت بـ: إصلاح القانون الانتخابي، وفتح المجال لتأسيس أحـزاب جديدة، وإنهاء احتكار الإعلام المرئي والمسموع، وزيادة عدد المقاعد البرلمانية، وفرض "الكوتا" النسائية ومشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، وحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وصلاحيات المؤسسات الدستورية[30]. وقد سبق هذا قرار رفع حالة الطوارئ في 23 شباط/ فبراير 2011، والذي جرى العمل به قرابة العشرين سنة[31]. وصولًا إلى التعديل الدستوري لسنة 2016[32]. لقد مثلت هذه الإصلاحات أداة في يد النظام بغية التكيف، نظرًا إلى التوازن الهش، بيد أنّ هذه التشريعات لم تصل إلى إصلاحات حقيقية[33]، بل هدفت إلى تعزيز قوة السلطة التنفيذية[34]، ومنع عدوى الربيع العربي، وامتصاص غضب الشارع، وذلك بالإسكات القانوني عبر مشاريع القوانين العضوية[35].

25 عمار غول، رئيس حزب "أمل الجزائر"، وزير سابق للأشغال العمومية، وكذا النقل، والسياحة، وهو الآن عضو بمجلس الأمة الجزائري.

26 للمزيد، انظر:
U.S. Energy Information Administration (EIA), accessed on 2/3/2017, at: http://www.eia.gov/

27 Achy, "Algeria Avoids the Arab Spring?".

28 James D. Le Sueur, "Algeria: the Arab Spring, and the Specter of Jihad," in: Daniela Huber, Susi Dennison & James D. Le Sueur, *Algeria Three Years After the Arab Spring*, Mediterranean Paper Series 2014 (Washington: The German Marshall Fund of the United States, January 2014), pp. 9-15, accessed on 2/3/2017, at: http://bit.ly/2mw9ZRu

29 رأس هيئة المشاورات السياسية السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، لتشمل في ما بعد مستشارَي الرئيس محمد علي بوغازي، ومحمد تواتي، وقد فتح باب المشاركة في المدّة بين 21 أيار/ مايو و21 حزيران/ يونيو 2015، لترفع في ما بعد تقريرًا مفصلًا يحتوي على 76 صفحة وملحقًا من 32 صفحة، وقد رفع التقرير إلى رئيس الجمهورية الذي تولى وضع رزنامة للإصلاحات.

30 حول هذه القوانين العضوية راجع: **الجريدة الرسمية** الجزائرية في عدديها الأول والثاني، في كانون الثاني/ يناير 2012.

31 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 1 - 11، 20 ربيع الأول 1432 الموافق 23 شباط/ فبراير 2011، ويتضمن رفع حالة الطوارئ، انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد 12، 2011/2/23، ص 4.

32 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16 - 17، 26 جمادى الأولى 1437 الموافق 6 آذار/ مارس 2016، ويتضمن التعديل الدستوري، انظر: **الجريدة الرسمية**، العدد 14، 7 آذار/ مارس 2016 ، ص 36 - 1.

33 هناك دراسة قدّمها الكاتب والإعلامي الجزائري الدكتور محمد صغير كاوجة، وضع فيها سمات حقيقية للإصلاحات السياسية في الجزائر، وذكر من تلك السمات: غلبة السلطة التنفيذية، وخلوها من عنصر الثقة المفقودة منذ زمن طويل، وأن الأمني إذ أوكل مهمة الإصلاحات إلى وزارة الداخلية، قلب الأمور؛ إذ تم إقرار القوانين العضوية المذكورة قبل صدور تعديل الدستور الذي هو مصدر هذه القوانين. انظر: محمد صغير كاوجة، "دراسة وتحليل مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التصور والتطبيق"، الموقع الشخصي، 2016/2/11، شوهد في 2016/12/2، في:
http://bit.ly/2lYVanb

34 الدليل على هيمنة القوة التنفيذية يتجلّى في الاكتفاء بمشاورات عين لها نظام الحكم لجنة من صلبه، كما انحصر دور هذه اللجنة في الاستماع إلى المدعوين، من دون أي التزام حيالهم، ماعدا إيصال آرائهم ومواقفهم إلى رئيس الجمهورية الذي يعود إليه أمر البت فيها. ثم عرضت هذه القوانين على البرلمان بغرفتيه، ولم يعد دور البرلمان فعالًا باقتصاره على المصادقة على مشاريع القوانين التي تقترحها السلطة التنفيذية، وتغييبه من خلال التشريع بأوامر أثناء غياب البرلمان بين الدورتين، ما يفرغه من محتواه، والشيء ذاته مع الغرفة الثانية ممثلة في مجلس الأمة والتي يعين ثلثها رئيس الجمهورية.

35 Derek Lutterbeck & Rachid Tlemçani, "Arab Spring à l'algérienne," The Norwegian Peacebuilding Resource Centre, *Policy Brief* (September 2013), accessed on 2/3/2017, at: http://bit.ly/2lv5hOZ

ثالثًا: الحركات الاحتجاجية والرهانات السياسية في الجزائر: بحث في جذور الأزمة

يُعدّ البحث في جذور الأزمة وإدراك الاختلالات الوظيفية غاية في الصعوبة، فالرهان السياسي يتوقف على مدى تجاوز العقبات المرتبطة بالحالات المرضية التي باتت لصيقة بالنظام السياسي والمجتمع الجزائري على حدّ سواء، ضمانًا لعملية سياسية سليمة يكون الفعل الديمقراطي إحدى صورها، والثقافة الديمقراطية أحد تجلياتها، ولن يستقيم ذلك إلا بالتعرض للركائز الثلاثة التي تمثل الرهان السياسي في الجزائر.

- **شرعية السلطة السياسية:** على خلاف مصر وتونس، حيث تجسد النظام فيهما في شخص كل من حسني مبارك وزين العابدين بن علي، توالى على الجزائر منذ سنة 1992خمسة رؤساء، كان آخرهم عبد العزيز بوتفليقة. فالجزائريون يعرفون ويدركون جيدًا أنّ إطاحة الرئيس لا تعني تغيير النظام، على الرغم من محاولة السلطة إضفاء الطابع القدسي على شخص الرئيس الحالي (بوتفليقة) الذي يصور في المخيال الجمعي لدى الجزائريين بأنّه رمز العزة والكرامة واستعادة الأمن والسكينة[36]. ومع ذلك، يظل الحقل السياسي الوطني خاضعًا أساسًا لخطاب سياسي يستمد كلّ مشروعيته من رسالة جبهة التحرير الوطني "التاريخية"؛ رسالة حرب التحرير الوطنية. فإضافة إلى التراكم الريعي الذي حاز مشروعية اجتماعية وأعطى السلطات مجالًا كبيرًا للمناورة، ظل "الريع السياسي" مستمرًا ممثلًا بخطاب الشرعية التاريخية، ومثل بذلك ثنائية "الريع السياسي" و"الريع البترولي"، ويبدو أنّ الأولى في طريقها إلى الزوال بيولوجيًا، أما الثانية فبدت ملامحها للعيان مع تراجع أسعار البترول في السوق الدولية سنة 2014 إلى عتبة 30 دولارًا للبرميل، ومنه يظل البحث عن الاستمرارية التي لن تخرج عن إعادة تصحيح حالات الخلل الوظيفي والعجز التي تعتري الشرعية الديمقراطية[37].
- **في طبيعة السلطة السياسية وإعادة التفكير في علاقة الجيش بالسلطة:** تستند السلطة السياسية في الجزائر إلى بيروقراطية متجذرة. ومن جانب آخر، لا مراء في القول إنّ هذه البيروقراطية خاضعة مباشرةً ومنذ الاستقلال لهيمنة الجناح العسكري من السلطة[38]. فكثيرًا ما اتخذت المؤسسة العسكرية في الجزائر العديد من القرارات ذات الطابع السياسي، عاملة بمبدأ: لا يمكن شخصًا أن يصبح رئيسًا للجزائر من دون موافقة الجيش وجهاز المخابرات[39].

ولا مناص من القول إنّه يجري توصيف الحالة الجزائرية بأنّ "الجيش له دولة" في إشارة إلى التغلغل الكبير في مفاصل السلطة، وصفوة القول أنّ ما اصطلح عليه" الجيش السياسي" في إشارة إلى جهاز المخابرات، كان لغزًا يصعب حلّه، فقد تعاقب منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2014، على الحكم خمسة رؤساء، في مقابل عشرات الحكومات والوزراء، ولكن ظل منصب مدير المخابرات ثابتًا طوال هذه المدّة في يد شخص واحد، وهو ما يحمل على الاعتقاد أنّ منطق خضوع كل ما هو غير عسكري تابع لما هو عسكري؛ صفة يجري تداولها بصفة واقعية وتؤكدها التجربة التراكمية في تاريخ الجزائر المعاصر. ويطرح في المقابل سؤالًا ملحًا: من كان يحكم فعليًا[40]؟

إنّ هذه الثنائية، والتي تحسم لمصلحة سلطة الجيش الوازنة في المشهد السياسي الجزائري، تعرقل كثيرًا مسألة أولوية بناء الدولة، ما قوض العملية السياسية في الجزائر بأكملها، وأفرغ إلى حد بعيد وظيفة الجيش المجتمعية من محتواها الحقيقي. وفي المقابل؛ جعل من فكرة أنّ الجيش الحامي الأول للبلاد، والضامن الأول للدستور مدعاة للريب، مع المساس مباشرة بالمؤسسات السياسية، وبمصداقية كلّ العمليات الانتخابية، والتي في كثير من الأحيان توصف بالتزوير، وبات في الذاكرة الاجتماعية أنّ من يحدد الرئيس هم "الجيش السياسي" كما جرى توصيفه من قبل[41].

بات هذا النقاش على مرّ السنوات القليلة الماضية، محلّ جدل واسع؛ انتهى في الأخير إلى تفكيك جهاز المخابرات وإحالة مديره

36 Addi, p. 176.

37 سفير ناجي، "تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيّرات الجارية في العالم العربي"، ترجمة عمر حسين، في: مجموعة مؤلفين، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات** (بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013)، ص 398 - 399.

38 المرجع نفسه، ص 399 - 400.

39 إدريس شريف، "الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية"، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/3/27، شوهد في 2017/3/2، في: http://bit.ly/2mcab7h

40 ناجي، ص 400 - 401 .

41 هناك دراسة لمحمد حشماوي، ناقش فيها مسألة العلاقات المدنية - العسكرية في الجزائر منذ استقلالها، مجادلًا أن العسكريين –الذين أشار إليهم بمصطلح البريتورين - هم من يتولون تسيير شؤون البلاد بحسب ما يخدم مصالحهم، مشيرًا إلى الفساد المستفحل في المؤسسات وعمليات تصفية الحسابات، وعدم التوزيع العادل للسلطة والثروة في البلاد. انظر: Mohammed Hachemaoui, "Permanences du jeu politique en Algérie," *Politique étrangère* (2/2009), pp. 309 - 321.

على التقاعد. وفي المقابل؛ تمّت المناداة بالدولة المدنية، والتي أكدها الأمين العام الحالي لحزب جبهة التحرير الوطني عمار سعيداني، ويبدو أنّ في ذلك نوعًا من تبيان انتصار مؤسسة الرئاسة على جهاز المخابرات، ولكن تبقى هذه الحركية خاوية من أيّ تطبيق فعلي، ما لم يتم إرفاق ذلك بإصلاحات دستورية عميقة تحدد بوضوح مهمات هذه المؤسسة المحورية وصلاحياتها. والحال أنّ التعديل الدستوري سنة 2016 أغفل ذلك، ما يستدعي إعادة النظر في هذه العلاقة التي تأسست على مدى عقود من الزمن.

- **المساءلة وإعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع:** تطرح الحالة الجزائرية الكثير من النقاشات بخصوص الرهانات السياسية القادمة، فالوضعية الاقتصادية غير المريحة، والحياة السياسية المتعثرة؛ تبعثان على القول إنّ فعل الاحتجاج يمكن أن يكون أعنف من ذي قبل، ما لم تتم معالجة الاختلالات الوظيفية، سياسيًا، واقتصاديًا، ومجتمعيًا، وهي المسؤولية التي تقع على عاتق النخب السياسية المكلفة بالشؤون العامة. وفي ظل فشل هذه النخب في أداء وظيفتها فإنّ ذلك من شأنه أن يكون تعبيرًا عن انقطاع في العلاقة بين الدولة والمجتمع، والحقيقة أنّ هذه القطيعة من شأنها إنتاج نموذجين متوازيين؛ نموذج الدولة التي لا تأخذ على عاتقها المشكلات الحقيقية للمجتمع من خلال الاستجابة لمطالبهم، وتحقيق الضبط الاجتماعي الذي يجعل المواطنين خاضعين لسلطتها، ونموذج ثان منبثق من حركية المجتمع، ويظهر ذلك في عدم الثقة والعمل خارج سلطتها، في المجال السياسي بضعف المشاركة السياسية، أو القانوني بعدم احترامه، أو الاقتصادي بالعمل خارج الأطر المنظمة للعملية الاقتصادية في ما يعرف بـ "السوق السوداء"[42]، والذي غالبًا ما لا تتحمل المؤسسات السياسية العامة المسؤولية عنه، وهو ما يضعف صراحةً مضمون الدولة ووجودها في حدّ ذاته[43].

ويبدو أنّ الاتجاه العام في الجزائر يدفع نحو النموذج الثاني، فالقوى الاجتماعية قوية والمؤسسات السياسية ضعيفة. وما دام الحال كذلك؛ فإنّ العودة إلى النموذج الثاني يدل بوضوح على عجز مزمن في تلبية حاجات المواطنين، على الرغم من الجهد المبذول من طرف السلطة السياسية في البلاد. وبين هذا وذاك لا بد من الاتجاه نحو النموذج الأصلح الذي تمثل فيه الدولة معنى الرفاهية الاجتماعية.

رابعًا: في آفاق التغيير في الجزائر: نحو نزع القدسية عن النظام السياسي في الجزائر

يظل الاعتقاد السائد أنّ أفق التغيير محدود، فحتى مع الاضطرابات العميقة التي شهدتها الجزائر منذ سنة 1988، ظل التغيير من الصعوبة بمكان. وضمن سياق إقليمي مضطرب؛ حافظ النظام الجزائري على مرونته، باستعماله ورقة "الإسكات الاقتصادي" تارة، وبالتحايل بالإصلاحات القانونية والسياسية تارة أخرى. وضمن هذه الأوضاع، تواجه الجزائر اليوم ثلاثة تحديات حقيقية، وجب معالجتها والتعرض لها تجنبًا للتغيير العنيف والصعب؛ على الصعيد السياسي، من خلال إعادة النظر في العملية السياسية بمجملها، ومن ثمّ ضمان انتقال ديمقراطي يكون الفعل الديمقراطي نواته الأولى وتعزيز شرعية النظام السياسي. وعلى الصعيد المؤسسي، من خلال الإصلاحات الدستورية العميقة التي قوامها دستور ديمقراطي، يضمن ويحدد حقوق الجميع وواجباتهم، ويؤسس لدولة القانون. وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، والذي بات التحدّي الأكبر من خلال تراجع أسعار البترول في السوق الدولية وافتقار الجزائر إلى بديل اقتصادي، والذي ظل عقودًا طويلة ضامنًا لاستمرارية النظام من خلال سياسة شراء السلم الاجتماعي، وهو ما يستدعي إعادة التفكير في البديل، بما يحرك عجلة التنمية ويضمن الأمن والاستقرار. هذه المحاور تمثل صمام الأمان في وجه التغيير العنيف، وتؤسس للبناء السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

1. على الصعيد السياسي: في بناء التوافق الاجتماعي

هذا هو الشق الذي يتطلب تعزيز الثقافة السياسية التي تؤسس للقيم والممارسة الديمقراطية ضمن الخصوصية المحلية للمجتمع الجزائري، والتي تتضمن عملية تطوير المؤسسات السياسية التي ينبغي أن تتوافق مع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وتمكين جميع الفاعلين السياسيين المؤثرين من التفاهم على إجراءات عمل

---

42 يشير هذا الأمر إلى ما يعرف بـ "الترابندو" Trabendo، وهو النشاط الذي تزايد في السنوات القليلة الماضية، وهو يعطينا صورة كبيرة بحسب قول محمد عبد الباقي الهرماسي، من تمكن أشخاص من النجاح خارج نطاق الهيكل الرسمي للسلطة، كما يضرّ ذلك ببنية الاقتصاد الوطني، انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، "التغير الاجتماعي- الاقتصادي ومضاعفاته السّياسية: المغرب العربي"، في: غسان سلامة (إعداد)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص 388.

43 ناجي، ص .402 - 403

سياسية تضمن الدينامية وتكون الضامن الأساسي لعمل المؤسسات التي تعبر عن إرادة المجتمع.

إنّ إعادة البناء السياسي هذه، يجب أن تبدأ من رؤية تحتية تبدأ من الأسفل بغية القضاء على المظاهر الشكلية، والتي كرست لثقافة عدم الوثوق واللامبالاة بالشأن السياسي، وهي العملية التي يجب أن تعمل على إشاعة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، بما يضمن المشاركة السياسية التي تتطلب التأسيس لوجود أحزاب سياسية فاعلة، ومجتمع مدني أكثر اندماجًا في العملية السياسية، وهي الركائز الأساسية التي تفضي إلى توافق سياسي يكون قوامه دولة الحق والقانون والقضاء على الفساد، في إطار حكم راشد يستند إلى الرقابة والمساءلة والشفافية، بوصفها شروطًا ضرورية للتنمية السياسية والاقتصادية، حتى يتم تعزيز الحكامة ثقافةً سياسية لا مشروعًا سياسيًا فقط.

> سيبقى أيّ إصلاح قانوني، مهما كان جيدًا، عاجزًا عن تحقيق ما يبتغى منه ما لم يرفق بإرادة سياسية جادة وحقيقية في مختلف المستويات

والحال أنّ هذا الانسداد راجع أساسًا إلى غياب شرعية ديمقراطية حقيقية، فالشرعية التاريخية التي غذّت هذا الجانب عقودًا من الزمن؛ تواجه اليوم النضوب المحتوم، نتيجة بروز جيل جديد من الشاب يؤمن بشرعية الإنجاز، وبتنمية اقتصادية حقيقية تضمن له العيش الكريم (نصف السكان تقل أعمارهم عن 30 سنة)، ولا يؤمن بالخطاب الرسمي المشحون بالشرعية التاريخية المنبثقة من الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، هذا الخطاب غالبًا ما يتم تضخيمه ليمثل خزانًا بقيمته السياسية والرمزية، ويقف في وجه أيّ خطاب سياسي يدعو إلى فك حالة الجمود وتطليق "الريع السياسي" الذي – وإن كان سيختفي دعاته بيولوجيًا – ما زال يأخذ حيّزًا أكبر في الخطاب السياسي في الجزائر، ولا يقتصر ذلك على السلطة الحاكمة فحسب، بل يتعدّى ذلك إلى المعارضة السياسية، والأحزاب المجهرية، ما يوحي أنّ الخطاب السياسي بات فاقدًا للشرعية الديمقراطية التي هي وقود أيّ مشروع سياسي تكون منطلقاته الأساسية التطوير السياسي والاقتصادي معًا، بعيدًا من الخطاب الشعبوي الذي بات لا يتماشى والحركية المجتمعية في زمن العولمة.

2.على المستوى المؤسسي: في ضمان الشرعية الدستورية

يحتاج ذلك إلى صوغ دستور ديمقراطي توافقي يضمن توزيع السلطة توزيعًا متوازنًا ومتكافئًا، ويحدّ من هيمنة السلطة التنفيذية[44]، وهو ما كرسه التعديل الدستوري سنة 2016، بإعطاء السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة ممثلة برئيس الجمهورية[45]، ولن يتحقق ذلك إلا بمنح السلطتين التشريعية والقضائية صلاحيات واسعة، فضلًا عن العمل على ترسيخ استقلالية القضاء وعدالته بما يعزز بناء دولة القانون، وبناء مؤسسات سياسية ديمقراطية تحظى بثقة المواطنين وتعبر عن تطلعاتهم، وتدفعهم إلى الانخراط في الفضاء العام والسياسي[46].

وفي ذات السياق، وجب تأكيد مبدأ الشرعية الدستورية لإعادة إنتاج علاقة إيجابية بين الدولة والمجتمع، وعدم الاكتفاء بالترسانة القانونية وضخامة التشريعات، بحيث يجمع الكثيرون على أن النصوص الدستورية في الغالب جيدة وتكفل مساحات واسعة للعمل السياسي، لكن الملاحظ على الأقل أن الممارسة السياسية في الواقع بعيدة جدًا من النصوص الموجودة، وهو ما أشار إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004 تحت عنوان :"دساتير تمنح الحقوق، وقوانين تصادرها"، ذلك أنّ هذه الدساتير كثيرًا ما تحيل على التشريع العادي تنظيم الحريات والحقوق، وغالبًا ما يعمل التشريع العادي على تقييد الحق، بل مصادرته أحيانًا، وهو ما يفقد النص الدستوري جدواه ويفرغه من محتواه[47]. والحال هذا مع القوانين العضوية الصادرة في الجزائر 2012 التي رافقت الإصلاحات السياسية والقانونية.

بناءً عليه، سيبقى أيّ إصلاح قانوني، مهما كان جيدًا، عاجزًا عن تحقيق ما يبتغى منه ما لم يرفق بإرادة سياسية جادة وحقيقية في مختلف المستويات. لذلك؛ لا بد من القفز على المقاربة القانونية وجعلها لاحقة

---

44 تمثل مسألة هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى ميزة في الأنظمة السياسية العربية، وقد أشار إليها تقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2004 بدولة الثقب الأسود بالقول: تجسد الدولة العربية الحديثة إلى حد بعيد التجلي السياسي لظاهرة "الثقب الأسود" الفلكية؛ إذ تشكل السلطة التنفيذية "ثقبًا أسود"، يحول المجال الاجتماعي المحيط به إلى ساحة لا يتحرك فيها شيء، ولا يفلت من إسارها شيء. نجد هذه المركزية المتزايدة في الجهاز التنفيذي مضمنة في النصوص الدستورية للدول المعنية، التي تمنح رأس الدولة صلاحيات واسعة، بوصفه الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي ومجلس الوزراء وللقوات المسلحة، وللقضاء والخدمة العامة. انظر في ذلك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004**، "نحو الحرية في الوطن العربي" (عمان: المطبعة الوطنية، 2004)، ص 15.

45 راجع في ذلك الباب الثاني المتعلق بتنظيم السلطات، الفصل الأول الخاص بالسلطة التنفيذية من المادة 84 إلى المادة 111: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 1 - 16، 26 جمادى الأولى 1437 الموافق 6 آذار/ مارس 2016، ويتضمن التعديل الدستوري، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة بتاريخ 7 آذار/ مارس 2016، ص16 - 22 .

46 سعاد بوسنية، "علاقات الدولة - المجتمع في المنطقة العربية: المعضلات والأفاق"، ورقة غير منشورة مقدمة في فعاليات الملتقى الدولي حول الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الشلف، 19 - 20 نيسان/ أبريل 2016.

47 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004**، ص 12.

أو موازية للعمل السياسي لا سابقة له، وخاصة في ظل توظيفها من طرف السلطات القائمة لتبرير استمراريتها، وجعلها من إنجازاتها، في حين أن تلك السلطات أول من يتجاهلها. ويرى الخبراء في هذا المجال أيضًا أن مسار صوغ الدستور ينبغي أن يكون منفتحًا، وأن يتضمن مساهمات قطاع واسع من العناصر الفاعلة أبعد من الأحزاب السياسية[48]. وهي أمور لن تحقق فعاليتها إلا باحترامها وتكريس تطبيقها على صعيد الممارسة العملية.

3. على الصعيد الاقتصادي: الاستدامة والتفكير في بديل اقتصادي

ظلّ الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات، فمع الإصلاحات الإدارية والاقتصادية منذ الاستقلال، لم يتخلص صانع القرار في الجزائر من التبعية لهذه المادة الإستراتيجية التي تخضع لسوق دولية تتحكم فيها عوامل السياسة الدولية ومحدداتها، ويبدو أنّ السياسة الدولية تأثرت كثيرًا بالأوضاع السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، وزيادة حصة كل من إيران وروسيا من الإنتاج، وغيرها من العوامل التي لا يسمح المقام لمزيد من التفصيل فيها. ولعلّ نقطة التحول هذه باتت تطرح نفسها مع تراجع أسعار البترول في السوق الدولية سنة 2014، وتراجع مدخولات الجزائر من العملة الصعبة، وتراجع احتياطات الصرف، بل وصل الأمر إلى اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة[49]، وإعلان حالة التقشف التي اتخذتها الحكومة شعارًا لها على مدى السنتين الماضيتين.

وفي السياق عينه، يواجه الريع البترولي الذي استعمل كثيرًا في "الإسكات الاقتصادي" وامتصاص غضب الشارع اليوم، النضوب المحتوم، وذلك لعوامل، منها ما سبقت الإشارة إليه بخصوص تراجع الأسعار، وفي المدى المتوسط؛ النضوب والزوال المتوقع لهذه المادة، حال كونها مصدرًا حيويًا للطاقة، فضلًا عن أمور عملية، من قبيل تزايد الطلب والاستهلاك الداخلي، بحيث ارتفع حجم الاستهلاك المحلي من النفط والغاز من 26 في المئة من الإنتاج في سنة 2005 إلى 40 في المئة في سنة 2010. وقد ساهمت ثلاثة عوامل في هذا الاتّجاه، هي تزايد عدد السكان، بحيث من المتوقع أن يصل أو يفوق عدد السكان في الجزائر عتبة 45 مليون نسمة بحلول سنة 2050، والزيادة غير المسبوقة في استيراد السيارات على مدى السنوات الثلاث السابقة[50]، والانخفاض المصطنع في أسعار الوقود المحلية بفضل الدعم الحكومي الكبير. وقد زادت حصة الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي من 19 في المئة من الإنتاج في سنة 2005 إلى 29 في المئة في سنة 2010[51].

واستنادًا إلى ذلك، أشارت دراسة صدرت في سنة 2008 عن معهد "تشاتام هاوس" إلى أنه لن يكون لدى الجزائر نفط متاح للتصدير بعد سنة 2023. وتقول دراسة أخرى إن من المرجّح أنه لن يعود لدى الجزائر نفط لكي تصدّره بين سنتَيْ 2018 و2020. وتحذر الدراسة نفسها من أنه من دون اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة، قد تفقد البلاد مكانتها منتجًا للنفط بحلول سنة 2026[52].

وهي التطورات التي ستحد كثيرًا سياسة إعادة توزيع الموارد الريعية، وتقلص هامش المناورة أمام أيّة محاولة لشراء السلم الاجتماعي بمنطق "الرشوة الاجتماعية" التي مصدرها الريع المنتهية صلاحيته. وفي هذه الحالة، لا مخرج من ذلك إلا بإعادة توليد مصادر طاقة بديلة تعطي للاقتصاد الجزائري حركية، ونموًّا خارج المحروقات، اقتصادًا منتجًا للثروة، أكثر اندماجًا في اقتصاد عالمي تطبعه العولمة الشاملة، مستندًا إلى اقتصاد المعرفة والاستثمار في العنصر البشري، مستجيبًا للتحديات والضغوط الداخلية بالتقليص من حدّة البطالة وضمان تنمية مستديمة تفضي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وهو نموذج اقتصادي جديد بأدوات متجددة، يرتكز أساسًا على المشاركة والفعالية والإدارة الشفافة، والديمقراطية الهادفة للتحكم، وتسيير الموارد المادية والبشرية في خدمة العدالة الاجتماعية، وهي مسائل جوهرية جدًّا يتطلبها اقتصاد بديل قائم على الابداع والمنافسة الحرة، ومشاركة فاعلين من غير الدولة، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

---

48 ألفارو فاسكونسيلوس وجيرالد ستانغ، "الإصلاح الدستوري في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية"، ورقة مقدمة في مؤتمر مبادرة الإصلاح العربي بالتعاون مع مؤسسة أبحاث السياسات الاقتصادية في تركيا، أنقرة، 20 - 21 أيلول/ سبتمبر 2012.

49 صندوق ضبط الايرادات FRRهو حساب فرعي للحكومة في البنك المركزي أنشئ سنة 2000، وهو عبارة عن فوائض الضرائب على النفط التي يتم حسابها على أساس الفرق بين سعر النفط في السوق الدولية، والسعر المرجعي البالغ 37 دولارًا للبرميل. ويحول الفائض إلى الصندوق، ويسحب منه لتمويل العجز في الميزانية في حال لم تكن عائدات الضرائب على النفط كافية. في البداية هدف الصندوق إلى خفض ديون الجزائر الخارجية. وعندما تم التخلص من الديون الخارجية تقريبًا بحلول عام 2006، أصبح الغرض الرئيس من الصندوق منذ ذلك الحين هو دعم التمويل الحكومي المحلي لبرامج الاستثمار العام في إطار برامج التنمية وخطط خمسية للمدّة 2005-2009 و2010-2014. وقد لجأت الجزائر في غضون السنتين الماضيتين إلى اللجوء بصفة كبيرة لهذا الصندوق بغية تغطية العجز المالي الناتج من تدهور أسعار النفط التي وصلت أسعارها إلى أقل من 30 دولارًا، أي أقل من السعر المرجعي. سجل عجز الموازنة رقمًا قياسيًا سنة 2015، بسبب تراجع عائدات النفط والغاز والتوسع المالي الكبير؛ فقد بلغ العجز الكلي للموازنة 16.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراجعت عائدات النفط والغاز بنسبة 30 في المئة، بينما ارتفع الإنفاق بنسبة 10.2 في المئة، وقد تم تمويل هذا العجز أساسًا من مدخرات صندوق ضبط الإيرادات التي انخفضت إلى 12.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كانت 25.6 في المئة سنة 2014. انظر:
International Monetary Fund, "Algeria," IMF Country Report, no. 16/127, May 2016, p. 4, accessed on 2/3/2017, at: http://bit.ly/2mhbgLH

50 بحسب الديوان الوطني للإحصاء؛ بلغ عدد السيارات المستوردة 253307 سيارة، سنة 2014، في حين بلغ سنة 2015 نحو 190694، إذ يقدر الانخفاض بـ 24.72 في المئة، انظر:
Office National des Statistiques, "Les immarticulations des vehicules automobiles," 2015, accessed on 2/3/2017, at: http://bit.ly/2mgYg8J

51 Achy, "The Price of Stability in Algeria," p 17.

52 Ibid.; Ali Kefaifi, "Algérie 2015: Le spectre lancinant du début de la fin des exportations pétrolières," *La Nation*, December 27, 2011, accessed on 2/3/2017, at: http://bit.ly/2nANb2F

4. الجزائر والانتقال الصعب: سيناريوهات التغيير

أحيت الثورات العربية المخاوف من تكرار سيناريو 1988 ، فقد لجأ الخطاب الرسمي إلى إثارة المخاوف عبر المدخل النفسي والاجتماعي، محذرًا من تعقيدات الانحراف نحو العنف، ويبدو أنّ هذا التعامل سيكون ذا فعالية محدودة، إن لم يتم التفكير في أطر بديلة تكون بمثابة الضرورات البنيوية لمواجهة المخاطر والتحديات، على نحو يسمح للنظام السياسي من القيام بمهماته على نحو مؤسسي وقانوني، مع تبني سياسات تمكنها من مواجهة الأخطار وتحمل الالتزامات، استنادًا إلى المحاور التالية:

- البناء السياسي مطلبًا لتحقيق الشرعية الديمقراطية.
- البناء المؤسساتي مخرجًا لتقوية الأداء.
- البناء الاقتصادي والخيار التنموي مطلبًا إستراتيجي.

وفي الإجمال يمكون القول إنّ آفاق التغيير والتحول في الجزائر تقف عند مفترق طرق بين احتمالين، وفق سيناريوهين مختلفين:

السيناريو الأول، يكون بتجاوز الوضع المتأزم والقطيعة مع الماضي، عبر الإصلاح والانتقال نحو الأحسن من داخل النخب الحاكمة، ويكون ذلك أيضًا بفعل القوة الدافعة والعمل الجماعي من داخل المؤسسات السياسية الفاعلة، وفق ميكانيزمات الحكم الديمقراطي، مع توفير الشروط الحقيقية لنهضة اقتصادية حقيقية، عبر التحول إلى فضاء اجتماعي مبدع، وهنا نكون أمام ثقافة الدولة بعيدًا من ثقافة السلطة، فالأولى مخرجاتها الحرية، والثانية في إنتاج الاستبداد.

السيناريو الثاني، وهو أشدّ قطيعة مع الأول، ويقوده الشارع، وهو سيناريو ثوري عنيف، وقد يغذي مشاعر اليأس لدى المواطنين، واستثمار الأزمات الداخلية، في شقها السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي، على الرغ من أنه سيناريو مستعبد، بسبب الخصوصية الجزائرية، والتراكم التاريخي، اللذين أفرزتهما الأزمة الأمنية في الجزائر، فضلًا عن الارتباطات الإستراتيجية بالقوى العالمية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا).

وتظل المسألة الجوهرية التي تلوح في الأفق هي: متى سيكون التغيير؟ ومن سيقود هذا التغيير؟ ويبدو أنّ حالة الجمود هذه تؤكد بوضوح أنّ عمليات الانتقال ستأخذ وقتًا، نظرًا إلى اعتبارات داخلية وخارجية، جعلت من الجزائر الاستثناء العربي.

الخاتمة

على الرغم من كثرة الأدبيات التي تحدثت عن الربيع العربي، فإنها فشلت في تقييمه تقييمًا واقعيًا، بل وقيت حبيسة ثنائية الحرية والاستبداد السياسي. والواقع أنّ التغيير المنشود في سياق الحراك العربي لم يكتمل نضجه، وبات من الضروري الحديث عن الإصلاح بدل التغيير. وبالرجوع إلى الجزائر، يبدو أنّ تأثير "الرّبيع العربي" كان واضحًا على النظام السياسي فيها، ودفعه إلى الإصلاح التدريجي المدروس والمشروط، ولكن مسألة التغيير بقيت مستعصية إلى حد بعيد؛ إذ على الرغم من الحركات الاحتجاجية، لم تتم المطالبة بإسقاط النظام، وفي اعتقادنا أنّ تحليل الحالة الجزائرية وفهمها، يحتاجان إلى نموذج خارج ثنائية الحرية والاستبداد، وذلك للاعتبارات التالية:

- تعبر الحالة الجزائرية عن فشل مجتمعي أكثر منه سياسيًا، وهو ما أثبتته احتجاجات "3 جانفي 2011"، وأزمة غرداية، وأحداث الجنوب الجزائري (الاحتجاجات المتعلقة بتوفير مناصب الشغل).
- يجب فهم المزاج المجتمعي الجزائري؛ أهو بالفعل هو راغب في تغيير سياسي حقيقي انطلاقًا من إدراك واعٍ لقيم الديمقراطية وممارساتها، أم أنه يكتفي بتحقيق رضا اقتصادي معيّن؟
- محدودية دور المعارضة السياسية في الجزائر على خلاف تونس ومصر. وذلك لخبرة النظام الجزائري معها منذ الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد سنة 1992.
- وانطلاقًا مما تم بيانه وتفصيله، فإنّ التحول في الجزائر، كما نعتقد، يبقى مرهونًا بمجموعة من المحاور لا يمكن تجاوزها في دراسة الحالة الجزائرية:
- الدور الكبير للمؤسسة التنفيذية على خلاف البقية في فرض أجندة الإصلاح السياسي.
- الدور الكبير والغالب للمؤسسة العسكرية، بحيث أدّت دور الضابط، وحققت التوزان تحقيقًا كبيرًا في سياق "الربيع العربي". وهذا لخصوصيتها التاريخية وعلاقتها بالسلطة السياسية.
- استمرار الإسكات الاقتصادي، ولكن يبقى هذا السلاح ضعيفًا نسبيًا، وخاصة مع تراجع أسعار البترول في السوق الدولية، بداية من سنة 2014.
- تتابع التراكمات التاريخية لمشكلة اللاثقافة السياسية. ذلك أنّ بناء مجتمع مدني قوي وفاعل يرتبط في الأساس بطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.
- غياب التنشئة الاجتماعية والثقافة الديمقراطية لدى أفراد المجتمع الجزائري.
- الانتقال الإقليمي المكثّف للمشكلات الأمنية الموجودة مسبقًا في المنطقة العربية والساحل الأفريقي، وعودة تحديها للأمن الوطني؛ الأمر الذي يجعل مسألة التغيير ترتبط ارتباطًا وثيقًا بإفرازاتها.

المراجع

العربية

ألموند، غابريال، بنجام بويل، وروبرت مندت. **السياسة المقارنة: إطار نظري.** ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1996.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.** "نحو الحرية في الوطن العربي". عمّان: المطبعة الوطنية، 2004.

جابي، عبد الناصر. "الجزائر: الخوف من التغيير السياسي"، ورقة مقدمة في ندوة خمس سنوات على الثورات العربية: عسر التحوّل الديمقراطي ومآلاته. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت. 21-2016/1/23.

سلامة، غسان (إعداد). **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي.** ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

شريف، إدريس. "الجزائر: العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية". **تقارير.** مركز الجزيرة للدراسات. 2014/3/27.

الشوبكي، عمرو (محرر). **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر، سورية، الأردن).** ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

مجموعة مؤلفين. **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات.** بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.

هنتغنتون، صموئيل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة.** ترجمة فلو عبود. بيروت: دار الساقي، 1993.

الأجنبية

Achy, Lahcen. "Algeria Avoids the Arab Spring?" Carnegie Middle East Center. May 31, 2012. at: http://ceip.org/2mgS8xg

_____. "The Price of Stability in Algeria." Carnegie Middle East Center. April 2013. at: http://ceip.org/2luNOWZ

Addi, Lahouari. "The Algerian Regime after the Arab Revolts." *Geographical Overview.* Maghreb. Mediterranean Yearbook 2013. at: http://bit.ly/2luzTQB

Hachemaoui, Mohammed. "Permanences du jeu politique en Algérie." *Politique étrangère* (2/2009).

Hamadouche, Louisa Dris-aït. "Algeria in the Face of the Arab Spring: Diffuse Pressure and Sustained Resilience." *Mediterranean Politics.* Maghreb. 2012. at: http://bit.ly/2lYJSzh

Huber, Daniela, Susi Dennison & James D. Le Sueur. *Algeria Three Years After the Arab Spring.* Mediterranean Paper Series 2014. Washington: The German Marshall Fund of the United States, January 2014. at: http://bit.ly/2mw9ZRu

International Monetary Fund. "Algeria." IMF Country Report No. 12 / 20. January 2012. at: http://bit.ly/2n66fmj

_____. "Algeria." IMF Country Report no. 14 / 341. December 2014. at: http://bit.ly/2noGJv8

_____. "Algeria." IMF Country Report no. 16 / 127. May 2016. at: http://bit.ly/2mhbgLH

Khan, Mohsin & Karim Mezran. "No Arab Spring for Algeria." Atlantic Council: The Rafik Hariri Center for the Middle East. May 29, 2014. at: http://bit.ly/1ivfAug

Lutterbeck, Derek & Rachid Tlemçani. "Arab Spring à l'algérienne." The Norwegian Peacebuilding Resource Centre. *Policy Brief* (September 2013), at: http://bit.ly/2lv5hOZ

O'Neil. Patrick H. "The Deep State: An Emerging Concept in Comparative Politics." SSRN. August 22, 2013. at: http://bit.ly/2mbLB6r

Volpi, Frédéric. "Algeria versus the Arab Spring." *Journal of Democracy.* vol. 24. no. 3 (July 2013).

عادل زقاغ | Adel Zeggagh*
سفيان منصوري | Sofiane Mansouri**

الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية

The Political Economy of Libyan Crisis

تم إخضاع الأزمة الليبية لعديد الأدوات التحليلية لفهم ديناميكية التصعيد وسبل التهدئة. ولكن عادة ما تركز الأدبيات ذات الصلة على متغيرات سياسية وأمنية. يحاول هذا البحث استشفاف التبصرات التي يمكن الحصول عليها لدى مقاربة الأزمة الليبية، من منظور الاقتصاد السياسي. ويستعرض عددًا من المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي التي تمنح قوة تفسيرية للفهوم المستمدة من الجشع والحاجة، ما يؤكد أنها لا تقل أهمية عن تلك المستمدة من المظلمة، وأن فهمًا أفضل للحالة الليبية يوجب إلقاء الضوء على التفسيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. وقد ركز الاقتصاد السياسي للتصعيد في ليبيا على علاقة تكاليف عقد الصفقات بتنامي دور القبيلة والولاء القبلي، ودور التجارة غير الشرعية في مساندة العنف، وكذلك تراجع الدخل الفردي وتنامي شعبية عرابي العنف الإثنو–سياسي. ويخلص البحث إلى أنه يمكن الاستفادة من فهوم الاقتصاد السياسي في مساعي التهدئة عبر حزمة من التدابير.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد السياسي، ليبيا، الاقتصاد الريعي، داعش.

Libyan crisis has been scrutinized through many analytical tools in order to understand its dynamics of escalation and ways to de-escalation, however, literature on the topic often focus on purely political and security variables. This study aims at tracing insights the political economy may provide to the crisis in Libya. First, some economic variables that give analytical significance to "Need" and "Greed" understandings has been presented, which confirms that they are not less important as compared to those brought from "Creed" and that a better understanding of the Libyan case as most of internal crises and conflicts requires that light being shed on political, social and economic interpretations alike. The study concludes that political economy understandings could be useful to de-escalation efforts through a package of measures.

Keywords: Political Economy, Libya, Renter Economy, ISIL.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

* Professor of Political Sciences, University of Batna, Algeria.

** أستاذ العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

** Professor of Political Sciences, University of Batna, Algeria.

مقدمة

لطالما تفاوتت تفسيرات الأزمات الدولية بين البحث في النزعة التبريرية لـ "المظالم" التي تغذي الأحقاد أو الوقوف على دوافع "الجشع" الإنساني المتأصل ونهاياتها التصادمية، بحسب وليام زارتمان William Zartman، والذي حاول من خلال تصوره هذا فحص أسباب اللجوء إلى العنف المسلح بين المجموعات المتخاصمة، سوسيولوجيًا كان أم اقتصاديًا. وبتعبير آخر؛ إن كان الأمر يتعلق بمظالم تغذي حالة السخط، وتولد الاحتقان، ومن ثَمّ تساهم في تفجير أعمال العنف؛ أم أن النهج العدائي يبطن مصالح مادية بحتة، بحكم أن الضغط المتزايد على الموارد المستنزفة، النادرة أو الآفلة، فإن ذلك يقود إلى سيادة جو من الاحتكاك السلبي بين المتخاصمين[1]، ما ينتج منه التصادم في مرحلة من المراحل. وعلى الرغم من صعوبة ترجيح أي من العاملين، فإن الحالة الليبية تقدم لنا نموذجًا متميزًا لأزمة تسندها هذه الاعتبارات – وخاصةً الاقتصادية منها - وتساهم في إطالة عمرها. وعلاوة على الأسباب الاقتصادية، فإن الأزمة الليبية تعود إلى عوامل سياسية، واعتبارات خارجية.

> يعدّ الاقتصاد الليبي اقتصادًا ريعيًا؛ إذ يرتكز على 90 في المئة من عائدات النفط

من منظور سياسي، يمكن ترجيح فرضية تآكّل أسس شرعية حكم القذافي، والمتمثلة في أربع ركائز أساسية؛ الثورية القومية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وشرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرًا القيمة الرمزية للقذافي بوصفه مناضلًا ضد الإمبريالية الدولية. ومن المعلوم أن إحدى ركائز النظام الليبي التي أكدها القذافي مرارًا، هي أنه يمثل امتدادًا للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات على الساحتين الإقليمية العربية والأفريقية وعلى الساحة الدولية. قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. فتقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية وثنائية حينًا، ومشروعات اتحادية جماعية حينًا آخر، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركـان المعمورة المختلفة،رسخت شعورًا بالمرارة لدى شرائح كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات[2].

أما سوسيو-اقتصاديًا، فيعاني الكثير من الليبيين الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية، على الرغم من ثراء بلدهم؛ فالمجتمع الليبي مجتمع شاب وراغب في العمل، لكن نسب البطالة التي عاشها خلال حكم القذافي تقدر بنحو 30 في المئة، وهي أكبر نسبة بطالة في كل دول المغرب العربي. وبالموازاة يعدّ الاقتصاد الليبي اقتصادًا ريعيًا؛ إذ يرتكز على 90 في المئة من عائدات النفط. أما نسب الفقر التي تعيشها العائلات الليبية فهي مرتفعة جدًا نتيجة عدم حصولها على مدخولات شهرية ثابتة. ذلك أن العائدات النفطية الليبية كانت تستفيد منها – على نحو أكبر - فئات محدودة تلتف حول سلطة معمر القذافي، وهذا ما زاد من سخط الشعب وأدى إلى ثورانه. وإضافة إلى كل هذه الأسباب الداخلية، ساهمت التحولات الإقليمية والمتمثلة أساسًا بما اصطُلح على تسميته بـ "ظاهرة الدومينو" domino effect التي نالت تونس ومصر، في استمالة الأزمة إلى الانفجار في ليبيا[3].

بناء على ما تقدم، سيحاول هذا المقال الإجابة عن الإشكالية الآتية: فيم تكمن التصورات التي تقدمها مقاربة الاقتصاد السياسي للسلم والحرب في توضيح المسار التصاعدي المأساوي للأزمة الليبية، منذ إطاحة نظام معمر القذافي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسة مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- كيف يمكن مقاربة الاقتصاد السياسي للسلم والحرب أن تقدر فهومًا واضحة لمسار الأزمة الليبية منذ سقوط نظام معمر القذافي؟

1 Cynthia J. Arnson & I. William Zartman (eds.), *Rethinking the Economics of War: The Intersection of Need, Creed, and Greed* (Washington: Woodrow Wilson Center Press, 2005), p. 11.

2 محمد عاشور مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، **دراسات ومقالات**، الهيئة العاملة للاستعلامات، شوهد في 2017/2/21، في:
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

3 Salah Abukar et al, "La révolution en Libye: Causes et objectifs," pp. 3-4, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2lH06j3

- كيف يتم استخدام مقاربة الاقتصاد السياسي للسلم والحرب في رسم خريطة لحلحلة الأزمة بليبيا؟

وللقيام بتحليل موضوعي ومنطقي، وللإجابة عن إشكالية الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية سننطلق من الفرضيات الآتية: تعدّ التصورات التي تمدها مقاربة الاقتصاد السياسي من أهم الأدوات التحليلية التي تفسر المسار التصاعدي للأزمة الليبية منذ سقوط نظام معمر القذافي.

أولًا: الاقتصاد السياسي للتصعيد في ليبيا بعد 2011

أصبح معظم الدول العربية - وليبيا على وجه الخصوص - منذ سنة 2011، مسرحًا لظاهرة أطلق عليها بيري أندرسون Perry Anderson اسم "الانتفاضات المتراصة"Concaténation de soulèvements، كانت هذه الانتفاضات نتيجة احتقان سياسي، يسنده وضع اقتصادي يتسم بتفاوت واضح في مستويات المعيشة بين فئات العديد من شعوب المنطقة، ازدادت حدةً مع تأزم الأوضاع السوسيو-اقتصادية للمنطقة العربية، إثر تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، والتأثيرات التي خلفتها اللبرلة المفرطة والاقتصاد الرأسمالي في خلق حالة من اللااستقرار المجتمعي[4]، وهو ما يدفع إلى الاهتمام بالارتباطات المحتملة بين المتغيرات المستمدة من الاقتصاد السياسي وديناميكية التصعيد والتهدئة في البلدان التي شهدت انتفاضات أهلية، حيث تكون ليبيا الحالة التي نحاول من خلالها استشفاف هذه الارتباطات.

1. تكاليف عقد الصفقات: المدخل العقلاني لتنامي دور القبيلة

جنبًا إلى جنب، مع المقاربات الماركسية؛ تستمد الليبرالية من المعطى الاقتصادي جزءًا معتبرًا من افتراضاتها الصلبة[5]، بل إنه يمكن الباحثَ أن يستقي من بنائها التصوري هذا بعضًا من أفضل التفسيرات للحرب والسلم، وهي تفسيرات تندرج ضمن الاقتصاد السياسي للحروب الذي يهتم بالمتغيرات العقلانية ذات الطابع الاقتصادي في استشفاف ديناميكية التصعيد والتهدئة للأزمات والنزاعات الدولية،

وتعدّ نظرية تكاليف عقد الصفقات[6] إحدى الأدوات المساعدة التي تلقف عناصر هذه الديناميكية. وبحسبها فإن مجمل التفاعلات المواطنية هي في النهاية صفقات[7]، فالمواطن يدفع الضرائب للحكومة مقابل حصوله على الخدمات المختلفة (من توفير الحماية الأمنية والقضائية إلى البنية التحتية والتأمين على البطالة والتقاعد). ومن الناحية النظرية؛ انفرط عقد أكثر من صفقةٍ بسقوط النظام الزبائني للقذافي، وتعسُّر مسعى إرساء بديل جاهز، حتى لو توافر التوافق السياسي بهذا الشأن بين الفرقاء الليبيين، وذلك بسبب حالة الترهل الهيكلي السياسي الذي توجد عليه الدولة الليبية، وغياب تقاليد مؤسساتية في الحكم.

إذًا، ومن وجهة نظر تكاليف عقد الصفقات، فإنه لدى عجز أحد طرفي العقد – وهو الحكومة في هذه الحالة - عن الوفاء بالتزاماته؛ بتوفير الحماية للأفراد عبر المنظومة القانونية التي تسندها أدوات القهر المشروع، فهو سيبحث لا محالة عن بدائل تمنحه ذلك، وهذا بالنظر إلى ارتفاع تكاليف الصفقة القديمة؛ فلا يمكن ضمان استمرار ولاء الفرد للدولة في غياب حكومة مركزية (الطرف الآخر للعقد) أو في ظل عجزها عن استحقاق ما يترتب على التزاماتها. وفي حالة ليبيا؛ توجد العشائر والقبائل في رواق جيد لاستمالة الولاءات المواطنية التائهة، فهي الكيان الذي يحصل من خلاله على صفقة مربحة قابلة للتنفيذ والحماية، غير أن هذه العشائر والقبائل لا تملك اقتصاد دولة، ولا بنية اقتصادية مشرعنة، بل تعتمد على نشاطات يدخل جزء مهم منها ضمن "المنطقة الرمادية" (بين المشروع وغير المشروع)، بل وحتى في الدائرة "الإجرامية" كتهريب السلع والاتجار غير الشرعي

4 Eberhard Kienle & Laurence Louër, "Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvement Arabes," *Critique internationale*, no. 61 (Octobre-Décembre 2013), pp. 11 - 12.

5 Philippe Mongin, "Le libéralisme, deux ex machina de l'économie du bien-être,", *Revue économique*, vol. 59, no. 2 (March 2008), p. 359.

6 يعد تصور "تكاليف عقد الصفقات" إحدى المساهمات المبتكرة للباحث في النزاعات الإثنية دونالد هورويتز، إذ أشار في كتابه المرجعي **المجموعات الإثنية في الصراع** إلى أن توسيع شبكات القرابة بطرق مختلفة يجعل المجموعة أكثر فاعلية، ويخفض تكاليف عقد الصفقات بما يساعد على إنشاء تنظيم سياسي إثني، انظر:

Donald Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley: University of California Press, 1985).

بدوره يرى بول كولير أن الاستقطاب الإثني يساهم في تراجع المدخولات؛ كونه يتسبب في تراجع الثقة المتبادلة بين الأفراد، ما يرفع تكاليف عقد الصفقات. انظر:

Paul Collier, "The Political Economy of Ethnicity," WPS/98-8 (April 1998), at: http://bit.ly/2nSmDdW

يلاحظ هنا كيف أن هورويتز استخدم تصور "تكاليف عقد الصفقات" في الاتجاه الذي يدعم به وجهة النظر القائلة إن الاستقطاب الإثني هو نتيجة انخفاض تكاليف عقد الصفقات في صيغتها القبلية أو الإثنية أو المجموعاتية، مقارنة بالآليات المدنية الحديثة، وهو ما يتفق فيه على الأقل مع الطرح الذي استعرضه بتفاصيل أكثر نيكولاس بيزيوراس في كتابه حول الاقتصاد السياسي للنزاع الإثني في سريلانكا:

Nikolaos Biziouras. *The Political Economy of Ethnic Conflict in Sri Lanka* (UK: Routledge, 2014).

7 Pierre Cahuc, Hubert Kempf & Thierry Verdier, "Interactions sociales et comportements économique,", p. 1, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2lGTv8j

بمواد لا تخضع للضريبة، كل ذلك للحفاظ على ولاء المنضوين تحتها (دائمًا في إطار المنطق الزبائني) وصيانة بقائها، بل وأحيانًا، بهدف تعزيز مستوى تسليحها في مواجهة التهديدات المتأتية من المجموعات الأخرى. ولدى انخراطها في مثل هذه النشاطات ينزلق بعضها بعيدًا للاتجار بالمواد الأكثر ربحية؛ كالأسلحة والمخدرات، لتجد نفسها في النهاية متورطة في علاقات وشراكات حتمية مع جماعات إجرامية دولية و/أو شبكات إرهابية تشتغل في خطوط الإمداد والتموين ذاتها. لا يتسبب ذلك في تقاطع المصالح مع هذه الشبكات أو تضاربها وحسب، بل وفي إيجاد بيئة من العنف المتساند الذي يتطلب مرافقة دولية طويلة المدى لضبطه.

2. دور التجارة غير الشرعية في تساند العنف

حالة ترهل السلطة المركزية وانهيارها، ومن ورائها الدولة في ليبيا، جعل من إقليمها الشاسع فضاء لممارسات اقتصادية غير شرعية[8]، إذ إنه أصبح ملاذًا آمنًا، ليس فقط للجماعات المتمردة أو المجموعات الإرهابية، بل للمهربين أيضًا، لأنها تمكن عناصرها من مورد مالي مستقر يساعدها على البقاء والاستمرار في تنفيذ مخططاتها وتجنيد منخرطين جدد، كما أن الأقاليم التي تعدّ مناطق عبور ضرورية لهذه الموارد الممنوعة يمكن أن تنالها أعمال العنف؛ فالمجموعات المسلحة ستعمل على تأمين الطرق لتجارتها، ما يجعلها مصدرًا لاستمالة متعاونين محليين لهذا الغرض. وفي النتيجة؛ سيدخلها الفساد المستشري على طول الحدود ومسالك التهريب في الأقاليم المجاورة، في حلقة العنف بدرجات متفاوتة بظهور فئة مستفيدة من استمرار عمليات التهريب[9].

ومن بين أهم مظاهر تساند العنف الناتج عن توسع نشاطات التهريب والنشاطات الاقتصادية غير الشرعية وضرورات حمايتها؛ انتشار الأسلحة الخفيفة على نحو مريب، فغياب آلية فعالة لضبط تداول الأسلحة الخفيفة ضمن الأطر القانونية والمعقلنة، يعدُّ أحد المؤشرات التي تحظى بثقل كبير نسبيًا ضمن مصفوفة التأزم المستعصي عن الضبط. وحتى في دولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأميركية فإن عدد ضحايا حوادث إطلاق النار من أسلحة خفيفة، لسنة 2013 وحدها، يبلغ 33169 قتيلًا، وهو ما يقترب من المعدل السنوي، ليبلغ مجموع عدد الضحايا الذين أحصاهم مكتب التحقيقات الفدرالي 1.384.171 مليون قتيل أي أن الرقم يفوق بكثير عدد قتلى المعارك الأميركيين منذ القرن الثامن عشر، أي باحتساب قتلى حرب الاستقلال، إذ يبلغ عددهم 1.171.177 مليون قتيل معركة، إلى غاية كتابة بيتر بليت تقريره[10]. أما الأزمة الليبية التي يتزامن فيها تداول هذا النوع من الأسلحة مع صعوبة استمالة الخصوم نحو التسويات التوافقية، فإن دورها لا ينتهي عند إذكاء العنف، بل وعرقلة التسويات المحتملة لصعوبة ضبط سلوكيات عشرات الآلاف من المنخرطين ضمن العصب المتحاربة، والذين يحتفظون برغبة كبيرة في الانتقام والانتقام المتبادل.

3. الدعائم الاقتصادية للولاء القبلي/العشائري

إن مستويات التنسيق العالية داخل القبيلة/ العشيرة تعود إلى وجود دعائم رمزية متماسكة تسند ذلك، وهي من ضمن مكونات الهوية المشتركة[11]. فمع ترهل الولاء المواطني، تقوم إعادة النظر في التصور الهوياتي عبر تحديد الأنا قياسًا على الآخر، على اعتبارات إثنية[12]. وعندما تعتمد مقومات التصور الهوياتي المستجد على الدين والعادات والتقاليد الراسخة، فإن قوتها الإلزامية تكون حاسمة؛ ما يجعل تكاليف عقد الصفقات متدنية جدًّا، وبذلك تكون بمنزلة الصفقة الأشدّ ملاءمة[13]. تعدّ الصفقات ذات الطابع الاقتصادي حاضرة في هذا المضمار، إذ إن شبكة العلاقات التي يتم إرساؤها على مستوى الأجهزة البيروقراطية، ذات الخلفية الإثنية، تسند المصالح الاقتصادية لأعضاء الإثنية المعنية[14]. ويفسر ذلك جوانب كثيرة من الحركية السياسية في ليبيا بعد الأزمة؛ كالتنافس القبلي للتموقع السلطوي على كل المستويات، فالسلطة هي المخولة بتوزيع القيم المادية وعائدات المحروقات على نحو خاص؛ ويفسر ذلك أيضًا الاستقطاب الحاصل بين طرابلس وطبرق، والذي تسنده مواقف سياسية تنطوي في جوهرها على تمايزات قبلية/عشائرية.

8 Chafik Ben Rouine, "La réforme douanière sous ajustement structure: Lutte ou promotion du commerce informel?" *Notes Analytiques*, Observatoire Tunisien de l'économie, 14/12/2015, p. 2, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2m3EkX6

9 Claude Henry Dinand, "Le Sud libyen: Une poudrière régionale. Entre trafics et terrorisme," *La Revue Géopolitique*, 1/1/2016, pp. 2-4, accessed on 26/3/2017, at: http://bit.ly/1VFKVyG

10 Peter Pilt, "Guns in America Have Killed More People Than All The Wars America Has Been Involved in Combined," 2/10/2015, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2m7olnL

11 Russell Hardin, *One for All: The Logic of Group Conflict* (NY: Princeton University Press, 1997), p. 56.

12 Biziouras, p. 13.

13 Hardin, p. 56.

14 Biziouras, p. 13.

إنتاج ليبيا من النفط 2005 - 2015

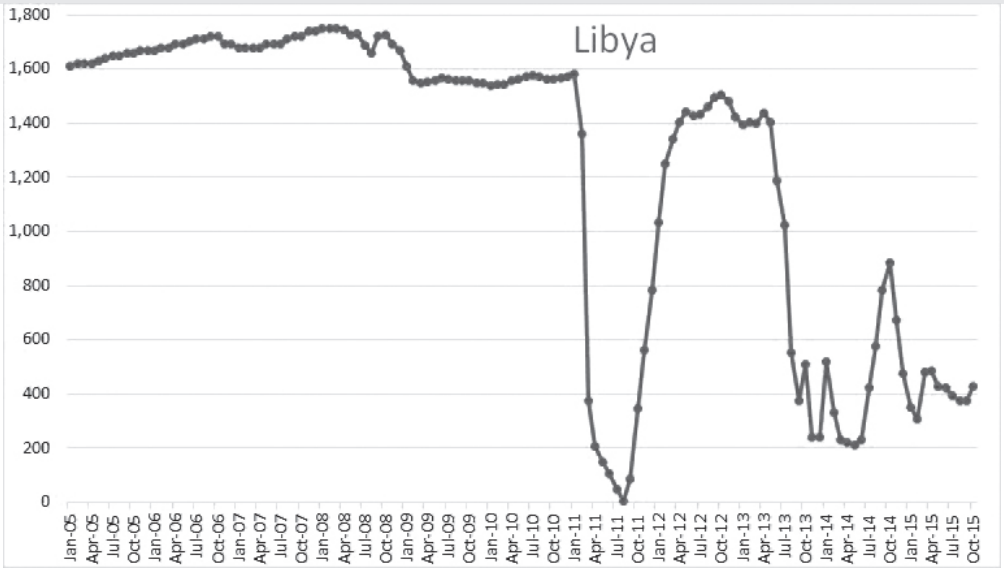

المصدر:
Ron Pattesron, "OPEC December Production Data," Peak Oil Barrel, 18/1/2017, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2kHgWi6

4. الزبائنية وتدخيل المنطق الاقتصادي في الممارسة السياسية

في الدول التي يسودها المنطق "الزبائني" مثل ليبيا زمن القذافي، إذ تتم مقايضة الولاء المواطني للنظام القائم، بحزمة من أشكال الدعم [الاجتماعي] عبر مخرجات القرار السياسي[15]، فإنه من الطبيعي أن تتزايد احتمالات قيام الفرد/ المواطن بمراجعة ولائه عندما تتوقف الحكومة المركزية عن الإنفاق، لا سيما وهو متعود على نمط "الدولة الراعية" التي تسجل حضورها في جميع مناحي الحياة لتعزيز منطق الرفاه، فـ "الدولة الحارسة" (التي تقدم الحد الأدنى من الوظائف الدولاتية) بالنسبة إلى الفرد، ليست بالفضاء الذي يسمح بتحصيل الاحتياجات الأساسية للفرد.

5. تراجع الدخل الفردي وتنامي شعبية عرابي العنف الإثنو- سياسي

إن تحرير الاقتصاديات الموجهة و"لبرلتها" قصدَ زيادة تنافسيتها، وإدماجها في السوق العالمية يؤدي، على الصعيد الاجتماعي، إلى رفع سياسات الدعم والحمائية التي كانت تحظى بها فئات واسعة من المواطنين البسطاء، أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو رجال الأعمال، وينتج من ذلك تراجع مدخولات الأفراد والأسر والمؤسسات، بل وإفلاس الكثير منهم، ما يساهم في تراجع مستوى المعيشة، ويولد ذلك سخطا متزايدًا تجاه الحكومة المركزية، يعمد عرابو [العنف] الإثنو - سياسي إلى الاستثمار فيه وإعادة توجيهه ضمن دوائر إثنية خالصة[16]. غير أن قدرة عرابي العنف الإثنو - سياسي على التعبئة تتزايد سريعًا مع انتشار مظاهر الحرمان؛ إذ إن أفول مظاهر السلطة المركزية بل والدولة ككل يحرم الأفراد من "الاعتماد" على "الزبائنية" لتلبية متطلبات الحياة، وفي مقابل ذلك فإن الإثنية/ القبيلة توفر إطـارًا مناسبًا وفعالًا لتحصيل الخدمات في مقابل إظهار الولاء للإثنية[17]، ويظهر التمثيل البياني أدناه أفول المدخولات الليبية من النفط خلال السنوات الخمس الأخيرة، ولا سيما سنة 2011 والمدة بين منتصف 2012 إلى 2015، ويوافق ذلك على نحو غير مفاجئ مُدَدَ التصعيد واشتداد العنف بين العصب المسندة قبليًا.

وإذا كان تزايد حدة الاستقطاب بين الإثنيات/ العشائر/ العُصَب المختلفة بتراجع الموارد المالية للنظام الزبائني مبررًا، فإن السقوط في مدة لاحقة ضمن أسوار المعضلة الأمنية المجتمعية Societal

15 لمزيد من المعلومات حول ديناميكات الزبائنية في العملية السياسية، انظر:
Susan C. Stokes et al, *Brokers, Voters, and Clientelism: The Puzzle of Distributive Politics* (New York: Cambridge University Press, 2013), p. 13.

16 Biziouras, p. 13.

17 Ibid.

Security Dilemma يرفع من شأن الإثنية/ العشيرة، ويزيد جاذبيتها بوصفها بديلًا لتوفير الحاجات الإنسانية الأساسية وعلى رأسها البقاء، وليس أقل أهمية منها السعي لتحقيق امتيازات اقتصادية (والحفاظ عليها) بالنسبة إلى الأفراد والأسر، سواء قبل نزوع الأزمات نحو التصعيد أو خلال/ بعد مُدَد التصعيد وحتى بعد التسويات.

ثانيًا: مقاربات لتخفيف حدة الأزمة الليبية من منظور الاقتصاد السياسي للسلم والحرب

قدم لنا منظور الاقتصاد السياسي للسلم والحرب العديد من المقاربات؛ قصدَ تخفيف شدة الأزمات والانتكاسات سواء أكانت اقتصادية/ مجتمعية أم اقتصادية/ أمنية. وسنقوم باستخدام أبرز هذه المقاربات من أجل تقديم خريطة لتخفيف حدة الأزمة الليبية.

1. زيادة الجاذبية الاقتصادية لولاءات عبر قبلية: التحول عن المكاسب النسبية إلى المطلقة

بالنسبة إلى مناصري الحفاظ على ليبيا موحدة، يمكن إيجاد حوافز سياسية كثيرة وأهمها أن الدفع باتجاه التقسيم، في ظل مجتمع قبلي لن يساهم إلا بمزيد من المطالبات الانفصالية، وفي النتيجة تشظي التراب الليبي، بل إن هذه المطالبات تكتسي طابعًا أخطر إذا أخذنا في الاعتبار المطامع الخارجية. ويعدّ إقليم برقة الغني بالنفط نموذجًا مثاليًا لتنامي النزعة الانفصالية، لكنه يضم فعليًا عددًا قليلًا من السكان، قياسًا على شساعة الإقليم؛ الشيء الذي ساهم في توالي ما تم تأويله إلى أنه تلميحات مصرية تنطوي على المطالبة ببعض مناطق الإقليم الشرقي في ليبيا[18]. وفي هذه الحالة؛ فإن الحفاظ على الوضع القائم (ليبيا موحدة) كفيل بحماية المكتسبات المجموعاتية على المدى الطويل، فمن الواضح أن المغامرات الانفصالية لن تجلب غير بعض المكاسب قصيرة المدى. وهذا الوضع يمكن التعبير عنه بالتحول عن الرؤية الواقعية للصورة المثلى لمكاسب الفاعلين السياسيين، والتي تحاجج بأنه يفترض بها أن تكون نسبية، أي تجعلها دومًا في مواجهة مع مكاسب الخصوم، وبذلك فإن التفاعل الإستراتيجي بين المجموعات المكونة لمعادلة الصراع في ليبيا يماثل مباراة صفرية، يسعى الكل من خلالها لحسم مسألة التفوق والسيطرة على الإقليم والموارد لمصلحة أعضائها، على حساب المجموعات الأخرى؛ بينما تقدم الرؤية الليبرالية بديلًا أكثر تساندًا في مثل هذه التفاعلات، إذ إن ما يمكن الحصول عليه بفضل تكريس النزعة التعاونية على المدى الطويل أكبر بكثير مما يمكن جنيه من جراء الاستكانة إلى الإستراتيجيات أحادية الجانب.

2. تجفيف منابع تمويل المجموعات المسلحة

ومن ذلك محاصرة عمليات التهريب، فتهريب الوقود مثلًا، يوفر مصادر دخل معتبرة للجماعات المتناحرة؛ إذ كشفت تقارير أممية أن سعر الوقود الليبي المدعوم يجعله في حدود 0.4 دولار للغالون (3.78 لترات) بينما تتم إعادة بيع المهرب منه في مالطا بنحو 4.73 دولارات وفي تونس بنحو 2.88 دولار (أي على التوالي، يساوي سعره في ليبيا بمقدار 7 مرات و 11 مرة)، وعلى الرغم من محاولات اعتراض عمليات التهريب التي كللت إحداها بالنجاح مع حجز نحو 2000 طن من وقود الديزل (المازوت) كانت موجهة إلى مالطا، فإن هذه المساعي أبعد ما تكون عن تجفيف منابع تمويل الأزمة المستعصية بين الفرقاء الليبيين؛ إذ يتعين إرساء آلية متعددة الأطراف لوقف عمليات التهريب، ولا سيما على الخطوط البحرية[19]. لا شك في أن استمرار هذا الوضع يعني حصول المجموعات المسلحة على مزيد من الأموال لشراء الأسلحة، بل إن غياب التحكم في أسواق الوقود يعرقل تطبيع الحياة اليومية لليبيين بسبب عدم توافر محطات الوقود على كميات كافية منه، فضلًا عن أن كميات معتبرة منه (مدعومة السعر) تتوجه إلى ملء خزانات المركبات التي تستعمل لأغراض قتالية.

3. البعد الاقتصادي للتجنيد: ضرورة رفع تكاليف الإمداد بالمجندين

توفر البطالة بيئة ملائمة لاستمالة المجندين ضمن المجموعات والعُصَب المسلحة التي تملك موارد مالية، ففي مقارنة بسيطة بين متوسط الدخل الفردي في البلدان المعنية بالعنف السياسي، أو تلك التي تضم مترشحين للالتحاق بالمجموعات المسلحة، وبين ما يحصل عليه المنخرطون في الجماعات الإرهابية والعُصب المسلحة أو المتمردة، يمكن أن نستشف سر جاذبية هذه التنظيمات للمترشحين المحتملين للتجنيد، وهم عادة أفراد يعانون الحرمان والاضطرابات النفسية والاغتراب.

---

18 عمر إبراهيم العفاس، "ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة .. الخلفيات والتداعيات"، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/12/2، شوهد في 2017/2/21، في: http://bit.ly/2kH683s

19 Benoit Faucon, "Smuggled Libya Gas Fuels Conflict: Diesel Costing 40 Cents a Gallon Smuggled out to Finance Militias," *Wall Street Journal*, 22/3/2015, accessed on 21/2/2017, at: http://on.wsj.com/2kUhlc2

ويمكن الحديث عن مثال بارز في هذا الصدد وهو تنظيم "داعش" في سورية؛ إذ أقر التنظيم الإرهابي راتبًا يقدر بـ 400 دولار شهريًا لكل مقاتل، يضاف إليها 50 دولارًا عن كل طفل، و100 دولار عن كل زوجة، و400 دولار بدل هجرة للمقاتلين الأجانب[20]، وإذا أخذنا في الاعتبار مستوى الدخل الفردي الضعيف نسبيًا في دول الجوار، وحالة السخط الاجتماعي لبعض أبناء الجالية العربية والإسلامية في أوروبا، فإن رواتب كهذه تعدّ مغرية جدًّا، حتى إنها ساعدت في استقطاب المجندين ضمن كتائب المجموعات الأخرى المعارضة للنظام السوري، بل حتى بعض الفارين من الجيش النظامي.

في ليبيا تعدّ الرواتب أشدّ جاذبية؛ إذ تقدر بـ 6000 دولار أميركي شهريًا للمقاتلين/ الإرهابيين في رتبة أمير، فضلًا عن 400 دولار عن الزوجة و200 دولار عن كل ولد، بينما يحصل المقاتلون/ الإرهابيون على رواتب بالدينار الليبي لا تقل عن 1000 دينار (726 دولارًا أميركيًا) للعازبين، وما بين 2000 دينار ليبي (1452 دولارًا) و3000 دينار ليبي (2179 دولارًا) للمتزوجين، وذلك بحسب الأقدمية في التنظيم[21]. بطبيعة الحال، يمكن هذه الحزمةَ من المغريات المالية أن تستقطب عناصر شابة جديدة، إذا أخذنا في الاعتبار حالات الإحباط واليأس التي تعانيها هذه الفئة، في ليبيا، بفعل انهيار الدولة، أو في الدول المجاورة. بل إن تقريرًا لـ **دير شبيغل** الألمانية حذر من أن 200.000 مقاتل ناشطين حاليًا في ليبيا ضمن 1500 مجموعة مسلحة متشددة قد ينضمون إلى داعش إن لم تتخذ تدابير تمنع ذلك[22].

4. الاقتصاد السياسي لضمور تنظيم الدولة "داعش" في ليبيا

يبدو أن مصادر تمويل عدة يصعب تحديدها بدقة ساعدت "داعش" في الحصول على تمويل كاف للانطلاق، غير أن انتشار التنظيم لم يحتفظ بالإيقاع ذاته بسبب الاعتبارات العشائرية، ذلك لأن مناطق انتشارها لا تتوافر فيها حقول نفط أو غاز يمكنها المساعدة في ضمان الحصول على موارد مستقرة لتمويل لوجيستي فاعل للتنظيم، وهو ما تظهره الخريطة.

المصدر: "مسؤول أمني يكشف لـ 'الشرق الأوسط' خريطة تنظيم داعش في ليبيا"، جريدة **الشرق الأوسط**، 2015/2/20، شوهد في 2017/2/21، في: http://bit.ly/1LjjrdV

لكن وبما أن القبيلة تؤدي دورًا حاسمًا في نحت الاستقطابات السياسية، فهل تؤدي القبلية دورًا في إذكاء العنف المرتبط بالتطرف الديني؟ يمكن للقبلية أن تكون عاملًا مساعدًا في انتشار العنف، بفعل التأثير الحاسم للولاءات العائلية وامتداداتها العشائرية، قياسًا على الولاءات المدنية، فضلًا عن خاصية التضامن بين أعضاء القبيلة، كل ذلك يجعل سقوط أفراد فاعلين في إحدى القبائل في فخ التطرف وانضمامهم إلى الجماعات المتطرفة عاملًا مساعدًا في رفع احتمالات جر عشيرته برمتها إلى الانضمام إلى نهج التطرف، وقد يدفع في هذا الاتجاه ويسنده وجود عداء قديم بين تلك العشيرة وعشائر أخرى تتخندق في صف الحكومة المركزية، أو المجموعات المناوئة للمتطرفين.

لكن ذلك يبقى صحيحًا عندما تضعف القيادات التقليدية ممثلة بالشيوخ قياسًا على القيادات المتحمسة الشابة التي لا تمتلك رؤية بعيدة الأمد (قبليًا)، تأخذ في الاعتبار عامل الحفاظ على الولاء العشائري متقدًا. ذلك أن الانسياق وراء الولاءات ذات الطابع الديني يضعف سلطة العشيرة مقابل تدفق للولاءات في كل الاتجاهات داخليًا وخارجيًا، ضمن شبكات الإرهابيين، لينتهي ذلك إلى تقويض سلطة الشيوخ. لكن جل هذه الاحتمالات تبقى ضعيفة في حالة

---

20 "رواتب 'داعش': 400 دولار للمقاتل .. و100 دولار عن كل زوجة"، جريدة **الشرق الأوسط**، 2014/8/30، شوهد في 2017/2/21، في:
http://aawsat.com/home/article/170616

21 "بالأرقام، رواتب 'مقاتلي داعش' في ليبيا"، جريدة **البوابة**، 2015/10/2، شوهد في 2017/2/21، في:
http://www.albawabhnews.com/1526790

22 "Libya 200,000 Fighters Could Join Daech," *DZ Breaking*, 18/6/2015, accessed on 21/2/2017, at: https://goo.gl/kXazbf

توافر هذه القبائل على قادة أقوياء، كما هي الحال في معظم القبائل الليبية؛ إذ يجب ألا نغفل عن حقيقة أن قوة الشيوخ مستمدة في جزء كبير منها من قدرتهم على توزيع القيم الرمزية والمادية، ولأن أغلبها انضوت في تحالفات تحوز حقولًا نفطية، فإن هذا الاحتمال يتدنى كثيرًا.

خاتمة

حاول هذا البحث فحص الدور الذي تؤديه المتغيرات الاقتصادية في توفير فهوم للأزمة الأمنية المستعصية في ليبيا، إذ وعلى الرغم من الانسياق المتعاظم للأدبيات نحو ترجيح التفسيرات السياسية، فإن هذه الورقة البحثية خلصت إلى استشفاف مواطن الثقل التحليلي للحوافز الاقتصادية؛ إذ عبر فحص عدد من المتغيرات الاقتصادية، بأخذ سؤال جوهري في الاعتبار: ما إذا كانت الوضعيات النزاعية تتقاذفها دوما تفسيرات تمتد بين الجشع Homo economicus والمظلمة Homo sociologicus أو بتعبير آخر: ما إذا كانت الدوافع المتأتية من المكاسب الاقتصادية، أو تلك المتأتية من الدور الاجتماعي هي الناظم للسلوك وخيارات الأفراد والمجموعات، فإنه يبدو جليًا، من خلال جملة من الأمثلة المقدمة أن استبعاد المتغيرات الاقتصادية في مسعى تفسير ديناميكية التصعيد والتهدئة في الحالة الليبية ليس دقيقًا، بل يمكن إيجاد ما يدحضه من الأسانيد.

لقد تبين أيضًا أن الدور الذي يؤديه البعد الاقتصادي للأزمة الليبية ليس ضمن بواعث النزاع وحسب، بل إنه يؤدي إلى استعصائها على جهود التسوية أيضًا، ومن بين تفسيرات هذه الحالة، نجد وقوع النشاط الاقتصادي ضمن الدائرة الإجرامية ما يتسبب في تساند العنف على المدى الطويل. ذلك أن سقوط الاقتصاد الليبي في فخ النشاط غير الرسمي والتهريب، يدفعه نحو تشبيك النشاطات غير الرسمية لأعمالها مع شبكات الجريمة المنظمة لضمان الحماية، وفي الحصيلة تقاطع نشاطاتها مع الجماعات الإجرامية والإرهابية. فضلًا عن ظهور جماعات المنتفعين من استمرار الأزمة، ومن ثَمّ تستعصي الأزمة على جهد التسوية.

يمكن القول أيضًا إن ضبط الأزمة الليبية وإدارتها نحو التسوية المتساندة، يتطلب، من ضمن عديد التدابير، معالجة اقتصادية متعددة المستويات؛ خلق حوافز للولاءات عبر عشائرية/ قبلية/ إثنية تكفل صنع توافقات قابلة للتنفيذ في مجال توزيع القيم، وتطبيع الحياة الاقتصادية والسياسية، والحيلولة دون توظيف عشائري للتموقع السلطوي، ودون توجيه الخيارات البيروقراطية نحو التنافس على الموارد النادرة، وشرعنة هذا التنافس بقوانين منحازة، ومحاصرة ظاهرة الاتجار بالممنوعات عبر تكثيف التنسيق الأمني والاستخباراتي الإقليمي مع الدول المجاورة، وإعادة تأهيل المسلحين والمجندين ضمن العصب المتناحرة مهنيًا، وإدماجهم في اقتصاد ناشئ ترعاه الدول المانحة.

المراجع

Arnson, Cynthia J. & I. William Zartman (eds.). *Rethinking the Economics of War: The Intersection of Need, Creed, and Greed.* Washington: Woodrow Wilson Center Press, 2005.

Biziouras, Nikolaos. *The Political Economy of Ethnic Conflict in Sri Lanka.* UK: Routledge, 2014.

Collier, Paul. "The Political Economy of Ethnicity." WPS/988- (April 1998). at: http://bit.ly/2nSmDdW

Hardin, Russell. *One for All: The Logic of Group Conflict.* NY: Princeton University Press, 1997.

Horowitz, Donald. *Ethnic Groups in Conflict.* Berkeley: University of California Press, 1985.

Kienle, Eberhard & Laurence Louër. "Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvement Arabes." *Critique internationale*, no. 61(Octobre- Décembre 2013).

Mongin, Philippe. "Le libéralisme, deux ex machina de l'économie du bien-être." *Revue économique.* vol. 59. no. 2 (March 2008).

Stokes, Susan C. et al. *Brokers, Voters, and Clientelism: The Puzzle of Distributive Politics.* New York: Cambridge University Press, 2013.

رافد جبوري | Rafid Jaboori*

ملامح الخطاب والسياسات الشيعية في العراق بعد سقوط الموصل

Aspects of Shia Discourse and Policies in Iraq following the Fall of Mosul

يحلل البحث مضمون خطاب نماذج نوعية منتخبة وإشارات لأصوات ومصادر شيعية مهمة في العراق، بعد سقوط الموصل ومدن أخرى بيد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" عام 2014، ويضعها في سياقها التاريخي والسياسي. ويوفر البحث خلفية تاريخية لتواصل هذه القوى مع جماهيرها، وأهمية ظهور وسائل جديدة للتواصل، مثل صلاة الجمعة وخطبتها التي اكتسبت أهمية كبيرة ومتزايدة، وتحديدًا منذ عام 2014، حينما أصبح الالتفاف الشيعي خلف رسائل القيادات الدينية أكثر دلالة. كما يدرس البحث صعود قوة جديدة متمثلة بالمجاميع المسلحة الشيعية المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني والمنضوية تحت لواء الحشد الشعبي، إضافة إلى المرجعية الدينية الشيعية العليا التي يتزعمها آية الله علي السيستاني والقوى السياسية الشيعية (التقليدية). وقد توصل البحث إلى استنتاجات تشير إلى التغيرات الأهم في خطابات القوى الشيعية الرئيسة في العراق وتأثيرها، ويقدم تصورًا لأهم التوجهات المستقبلية في هذه الساحة.

كلمات مفتاحية: العراق، الشيعة، الحشد الشعبي، سقوط الموصل، تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

The paper provides indications and analysis of the positions of the most influential Shia powers and parties in Iraq after the fall of the predominantly Sunni city of Mosul and the rise of the Islamic State group in 2014. In addition to the Najaf-based supreme Shia religious authority led by ayatollah Ali al-Sistani, the Shia parties represented in government since 2003, the paper shed light on the increasingly powerful Iran-backed armed groups Popular Mobilization (Hashd Sha'abi) and how their appeal, visibility and influence had changed after the fall of Mosul.

The question of the Iraqi national identity and how it interacts with the Shia identity is addressed in the paper in light of the discourse of the Shia powers and relations between Shia Iraqis and other communities.

Keywords: Iraq, Shia, Hashd Sha'abi, the Fall of Mosul, ISIL.

* باحث عراقي، مخص بدراسة الجماعات المتشددة في الشرق الأوسط.

* Iraqi Researcher, Specialized in Studying the Middle Eastern Radical Groups .

مقدمة

مثّل سقوط الموصل وتكريت ومناطق أخرى ذات غالبية عربية سنّية في العراق، بين يومي 9 و11 حزيران/ يونيو 2014، أكبر انهيار أمني عرفه العراق منذ عام 2003. فمع سقوط مدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين وأجزاء أخرى من المحافظة، قُرع ناقوس خطر كبير بالنسبة إلى الشيعة؛ فقد أصبحت مدينة سامراء ذات الغالبية السنّية، والتي تضم الحضرة العسكرية المقدسة لدى الشيعة، تحت خطر السقوط المباشر بأيدي مسلحي تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام". أعاد هذا الأمر مخاوف الشيعة من تعرض الحضرة إلى الاعتداء، خاصة أنها قد تعرضت للتفجير في شباط/ فبراير 2006، في حادث سجل محطة كبيرة في مسار العنف الطائفي في العراق؛ ذلك أنه استثار أعمال انتقام طائفية من مليشيات شيعية غاضبة في بغداد خاصة وفي أماكن أخرى ضد مساجد ومدنيين سنّة[1].

أمّا بغداد، فإضافة إلى أهميتها السياسية، فهي تضم أيضًا وتحديدًا في طرفها الشمالي مدينة الكاظمية، وفيها مزار آخر مقدّس لدى الشيعة وهو الحضرة الكاظمية، وبها ضريح إمامين من أئمة الشيعة الإثني عشرية، الإمام السابع موسى الكاظم والتاسع محمد الجواد.

مع تداخل التهديد السياسي لمركز الحكم العراقي الذي يسيطر عليه الشيعة ولمواقع دينية مقدسة، استفز الوجدان العام الشيعي، وتحركت عواطف مختلفة حتى في أوساط علمانية شيعية صدمت بتهديد تنظيم الدولة وسرعة اندفاع مقاتليه[2].

مع إعلان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حالة الطوارئ، كانت فرق عسكرية عراقية عديدة قد انهارت بينما اختلت فرق أخرى فتقدمت المجموعات الشيعية المسلحة، والتي حظيت بدعم المالكي، لتنتشر في مناطق بغداد وصلاح الدين ومحافظات أخرى شكلت خطوط تماس مع مسلحي تنظيم الدولة الذي أعلن أن هدفه لا يقتصر على المناطق ذات الغالبية السنّية من العراق، بل يمتد إلى بغداد والنجف وكربلاء، وهي المدن التي تضم كما هو معروف المراقد التي يقدسها المسلمون الشيعة.

على عكس ما حصل في الاستجابة لتفجير عام 2006 من عنف منفلت وسريع نحو أهداف جوامع سنية ومدنيين سنّة، اتسمت الاستجابة الشيعية عمومًا هذه المرة بالتركيز في مناطق التماس القتالية؛ أصبحت سامراء مركزًا رئيسًا للدفاع (الشيعي)، وعلى مدى الأيام والأسابيع تركز فيها مقاتلو الفصائل الشيعية مع عناصر الحرس الثوري الإيراني الداعمة لهم. وقد ظهر التضامن المذهبي بين إيران وشيعة العراق في تلك اللحظات الحاسمة[3]. لكنّ ما كان يحرك مصالح إيران، إضافة إلى العامل المذهبي، كان مصلحتها الإستراتيجية وأمنها؛ لذا امتدت مساعدتها إلى الأكراد أيضًا[4].

يرصد هذا البحث أهم اتجاهات القوى الشيعية الرئيسة في العراق في التعامل مع أزمة سقوط الموصل والمدن الأخرى ذات الغالبية العربية السنّية.

تأسيس الحشد الشعبي

1. الفتوى

مع الخطر الوجودي الذي مثّله صعود تنظيم الدولة، جاءت الفتوى النادرة للمرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني بالجهاد الكفائي. وقد مثّلت هذه الفتوى منعطفًا تاريخيًّا مهمًّا في علاقة المرجعية

1 Michael Howard, "Sectarian Violence Explodes after Attack on Mosque," *The Guardian*, 24/2/2006, accessed on 12/1/2017, at: http://bit.ly/2jxNu9h
وتضم الحضرة العسكرية ضريحي الإمامين المقدسين لدى الشيعة، وهما العاشر علي الهادي والحادي عشر الحسن العسكري. ويعتقد الشيعة أنها تضم أيضًا المكان الذي اختفى فيه إمامهم الثاني عشر (الإمام الغائب) أو المهدي المنتظر الذي يعتقدون عودته قبيل نهاية العالم.

2 لا يعني هذا بطبيعة الحال أن كل العلمانيين الشيعة أصبحوا طائفيين، لكن التهديد الذي تعرضت له هويتهم المزدوجة الشيعية - العراقية كان واضحًا. رصد الباحث ذلك في ازدياد التعبير بوضوح عن الهوية الشيعية عند صحافيين وإعلاميين يعملون في مؤسسات ذات هوية وخط تحريري علمانيين سواء في مقالاتهم أو برامجهم التلفزيونية والإذاعية أو بصورة أوضح على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي لقاء مع أبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، تحدث أحد الإعلاميين العاملين في قناة **آسيا** ذات الاتجاه العلماني الشيعي بأنه ومن معه في مقهى رخيتة - وهو ملتقى معروف للنخبة الثقافية العلمانية في بغداد - كانوا مصدومين ويناقشون تداعيات سقوط الموصل في المقهى، وكيف أن هذا يحصل في زمن (الحكومة الشيعية) بحسب تعبيره، لكنّ أحد زملائه طمأنه بأن أبو مهدي المهندس موجود في مناطق القتال الآن. للاطلاع على اللقاء كاملًا وفيه نماذج أخرى لخطاب (علمانيين) شيعة مع الحشد الشعبي وقادتهم انظر: "لقاء أبو مهدي المهندس مع الاعلاميين لقاء كامل"، يوتيوب، 2015/11/2، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kCMcLF
ومن أهم المثقفين الشيعة الذين عبّروا بشدة عن خط مدافع عن الحشد الشعبي الكاتب محمد غازي الأخرس في أكثر من موقع ومناسبة من أبلغها تعبيرًا هذا المقال المنشور في صحيفة **الصباح** شبه الرسمية، انظر: محمد غازي الأخرس، "الحشد الشعبي"، **الصباح**، 2014/12/3، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kIBlT7

3 "روحاني: إيران لن تتردد في التدخل في العراق لحماية المراقد المقدسة بالعراق"، **رويترز**، 2014/6/18، شوهد في 2017/2/9، في:
http://bit.ly/2kuva40
وقد أفاد أحد المراسلين الصحافيين كان في سامراء في الأسابيع التي تلت في مقابلة مع الباحث أن الحضرة العسكرية، وهي مزار شيعي مقدس في سامراء، كانت ممتلئة بعناصر إيرانية تعمل جنبًا إلى جنب مع المجاميع المسلحة الشيعية العراقية. وعن توعد القيادي باسم تنظيم الدولة أبو محمد العدناني لمد المعركة إلى بغداد والنجف وكربلاء، انظر: "بيان للناطق باسم الدولة الإسلامية... دعوة للتواضع ووعد باستمرار الزحف نحو بغداد"، فرانس 24، 2014/6/12، شوهد في 2017/1/12، في:
http://f24.my/2ifbkKO

4 أشاد بذلك رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني قائلًا إن إيران هي أول من ساعد إقليم كردستان بتقديم الأسلحة له لقتال تنظيم الدولة. من المهم هنا أن نلاحظ أن برزاني هو الزعيم الكردي الأقل قربًا لإيران إذا ما قورن بالحزب الكردي الرئيس الآخر، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه الرئيس العراقي السابق جلال الطالباني وعائلته، انظر: "بارزاني: إيران أول دولة قدمت أسلحة لجيش شمال العراق"، **القدس العربي**، 2014/8/26، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kCVTtK

الشيعية التقليدية التي يتزعمها السيستاني بالشأن العام؛ إذ تدفق بعدها مباشرة عشرات الآلاف من الشباب الشيعة ليلتحقوا بجهاد الدفاع عن بغداد وسامراء والمناطق الأخرى في وسط العراق وجنوبه التي باتت تحت التهديد المباشر. وقد قرئت فتوى السيستاني على لسان ممثله عبد المهدي الكربلائي وهو أحد خطيبي صلاة الجمعة في كربلاء. ومنذ ذلك الحين، تعزز دور منبر صلاة الجمعة، وباتت رسائله الأسبوعية مؤشرًا مهمًّا على رأي السلطة الروحية في الوسط الشيعي المهم والأكبر في العراق، وقد تمتع منذ 2003 بتضامن سياسي كان لإيران والمرجعية الشيعية دور أساسي في إدامته[5].

> المرجعية لم تكن راغبة في أن يقوم المالكي، والذي دخل في أزمات حادة مع الأوساط السنّية والكردية وجزء من الشيعية، بتشكيل حكومة ثالثة بعد انتخابات عام 2014

2. المرجعية التقليدية وصلاة الجمعة

في أوساط المرجعيات الشيعية، على وجه العموم، اتجاهان. وهما الاتجاه التقليدي الذي لا يميل إلى التدخل المباشر في السياسة، ويتبع الطرق التقليدية في التواصل مع العامة، مثل اللقاءات المباشرة وكتابة الرسائل والفتاوى والتعليقات والتعليمات والتواصل عن طريق الوكلاء. ويقف المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني على قمة هذا الاتجاه اليوم ومعه المراجع الثلاثة الملتفين حوله في النجف[6]. أمّا الاتجاه الآخر فهو ميّال إلى التصدي للشؤون العامة والسياسية بصفة مباشرة ومنتظمة، وقد مثله في العراق في العهود الأخيرة رجلا الدين محمد باقر الصدر وابن عمه محمد صادق الصدر والد مقتدى الصدر.

يرى الاتجاه المرجعي التقليدي أنّ صلاة الجمعة أمر من اختصاصات الإمام الغائب، وهو في العقيدة الشيعية كما هو معلوم الإمام الشيعي الثاني عشر محمد المهدي. لذلك لم تعقد صلاة الجمعة أو خطبتها في السواد الأعظم من مساجد الشيعية طوال تاريخ العراق الحديث، حتى جاء المرجع محمد الصدر في تسعينيات القرن الماضي وأعلن أنّ شروط إقامة الجمعة موجودة وبدأ بعقدها كل أسبوع، وتحولت إلى وسيلة تواصل مهمة ومباشرة مع الجماهير من مقره في النجف أو من شبكة الوكلاء المهمة التي أنشأها في كل مدن وسط العراق وجنوبه[7].

بعد عام 2003، وبعد بروز الأحزاب الدينية الشيعية وصعود الهوية الشيعية السياسية وفوز الأحزاب التي تتبنى هذا الهوية وتدعي تمثيلها بالعدد الأكبر من المقاعد في كل الانتخابات التي تلت احتلال العراق، برزت أهمية صوت القيادة الدينية الشيعية، وتعطش الإعلام من أجل الوصول إليها. وإذا كانت المرجعية التقليدية قد حافظت في البداية على خطها الذي لا يرى وجوب انعقاد الجمعة في زمن غياب المهدي، فإن التيار الصدري وتيارات أخرى استخدمت منبر الجمعة لنشر رسائلها بكثافة والتواصل مع الجماهير والعالم.

تغير هذا الوضع مع انحسار السيطرة الميدانية للتيار الصدري على العتبات المقدسة الشيعية أو جوارها، بعد الحملة التي شنها ضده رئيس الوزراء نوري المالكي عام 2008. لكنّ المرجعية العليا بقيادة السيستاني اختارت أن يكون منبر إيصال رسائلها من كربلاء وليس النجف، فأصبحت الخطب في السنوات الأخيرة تقرأ على لسان رجلي الدين المقيمين في كربلاء عبد المهدي الكربلائي وأحمد الصافي[8].

دفعت فتوى الجهاد الكفائي بمنبر الجمعة في كربلاء إلى مستوى جديد. فبعد أن كان المضمون السياسي في خطبة الجمعة عموميًا معظم الأحيان، باتت رسائله السياسية بعد سقوط الموصل أكثر مباشرة، ولها صلة بالتطورات التي تحصل في كل أسبوع في المشهد السياسي والاقتصادي والأمني في العراق.

المسؤولية الرعوية الدينية للمرجعية الشيعية واضحة، إلّا أنّ المتابع نادرًا ما يرصد إشارة مباشرة وصريحة إلى الهوية الشيعية في الجزء

---

5 ورد تعبير الواجب الكفائي في نص الفتوى أي إنه لا يشمل جميع المؤمنين حكمًا، بل ينتفي عندما يتوافر العدد الكافي للقيام به من بين المؤمنين. دعت الفتوى كل العراقيين إلى التوحد والتضامن، ونصت على أن الدفاع عن الوطن ليس مسؤولية طائفة واحدة بل كل العراق، خصوصًا أنهم أعلنوا أنهم يريدون السيطرة على بغداد والجنوب. انظر: "السيد السيستاني يفتي بالجهاد الكفائي"، يوتيوب، 2014/6/14، شوهد في 2017/3/16، في:
http://bit.ly/2n2fqHd

6 آية الله علي الحسيني السيستاني، من أصول إيرانية، وهو المرجع الأشد تأثيرًا والأكثر أتباعًا، ويلتف حوله مراجع ثلاثة؛ هم آيات الله محمد سعيد الحكيم (عربي)، ومحمد إسحاق الفياض (أفغاني الأصل)، وبشير النجفي (باكستاني).

7 لمعلومات أوفى عن محمد باقر الصدر، انظر:
Patrick Cockburn, *Moqtada al-Sadr and the Fall of Iraq* (London: Faber and Faber, 2008).
انظر أيضًا: عباس الزيدي المياحي، **السفير الخامس: استعراض لحياة ومرجعية الإمام الصدر والعلاقة بين الحوزة والجماهير** (بيروت: عباس الزيدي المياحي، 2001).

8 وكلاهما ليس من المراجع وليس حتى من المتقدمين في الاجتهاد في العلوم الدينية، ولكنّ الكربلائي وكيل معتمد للسيستاني، والصافي رجل دين معروف بنشاطه وحضوره المحلي في كربلاء، وقد انتخب عضوًا في الجمعية الوطنية (البرلمان) الذي كان مسؤولًا عن كتابة الدستور العراقي الذي أقر عام 2005. وجاء اختيار كربلاء، لأن السيستاني لا يقيم فيها؛ لأنه إذا أقيمت في المدينة التي يقيم فيها وجب عليه وهو المرجع الأكبر أن يقوم بها وبخطبتها، وهو ما لا يرغب فيه المراجع التقليديون، لأنهم لا يوجبونها أصلًا، فهي من صلاحيات الإمام الغائب في معتقدهم، لكن وجهوا بإقامتها بصفتها منبرًا للتواصل.

السياسي من رسائلها في خطب الجمعة، بل إنّ المحتوى الذي يشير إلى القواسم المشتركة الوطنية العراقية أكبر كثيرًا[9].

كان واضحًا ومعلومًا لدى الأوساط الشيعية أنّ المرجعية لم تكن راغبة في أن يقوم المالكي، والذي دخل في أزمات حادة مع الأوساط السنّية والكردية وجزء من الشيعية، بتشكيل حكومة ثالثة بعد انتخابات عام 2014. وقد كانت خطب الجمعة الوسيلة الأساسية لإيصال هذه الرسالة إلى الجماهير، ولكن أيضًا من غير التصريح بها. ولكنّ استمرار تمسك المالكي بالرئاسة دفع بالخطب إلى الاقتراب من التصريح، فجاءت عبارات أصبحت شهيرة مثل "المجرب لا يجرب"، و"على بعض المسؤولين الرفيعين عدم التمسك بمناصبهم" رسائل لا تقبل الشك، دالة على دعوة المرجعية إلى تغيير رئيس الوزراء. وقد كان هذا في النهاية عاملًا حاسمًا من العوامل التي أدت إلى استبدال المالكي بسياسي آخر هو حيدر العبادي، والذي وإن كان من حزب المالكي نفسه، فقد عدّ أكثر اعتدالًا وتصالحية مع المكونات العراقية الأخرى[10].

3. الاحتجاجات الشعبية

اندلعت في صيف عام 2015 احتجاجات واسعة في بغداد ومدن أخرى ذات غالبية شيعية وسط العراق وجنوبه. طالب المتظاهرون، وقد كان الفاعلون منهم من تيارات أو توجهات علمانية، بالإصلاح الحكومي، ورفعوا شعارات عابرة للطائفية. اكتسبت هذه التظاهرات زخمًا مهمًا في أسبوعها الثاني مع تأييد المرجعية لها في خطبتها؛ إذ دعت رئيس الوزراء العراقي العبادي بصورة مباشرة إلى الإصلاح وضرب الفساد المستشري في العراق بـ "يد من حديد"[11]. وعلى الرغم من مشاركة الكثير من سنّة بغداد في التظاهرات، والدور الأساسي الذي كان للتيارات العلمانية مثل الحزب الشيوعي العراقي في تنظيمها وقيادتها، فإنها كانت في العموم ظاهرة شيعية وطنية عراقية. ذلك أنها مثلًا كانت متصالحة بل وداعمة دعمًا كبيرًا لمجاميع الحشد الشعبي التي تتصدرها مجموعات مسلحة شيعية، حتى إنّ بعضهم وصف التظاهرات بالحشد المدني استخدامًا لمفردة الحشد التي بات لها معنى إيجابي لدى الشيعة العراقيين[12].

إنّ جزءًا كبيرًا من صعوبة قياس اندماج السنّة العراقيين مع الحركة خارج بغداد يعود إلى وقوع معظم المحافظات التي تسكنها غالبية سنّية في العراق تحت سيطرة تنظيم الدولة، وعدم إمكانية قياس الرأي العام واتجاهاته هناك. في العموم، كان المضمون الوطني العراقي الرافض للطائفية السياسية هو السائد في التظاهرات. واستمر دعم المرجعية لها في الأسابيع الأولى، لكن الإشارات المباشرة توقفت بعد أسابيع. لم يكن هذا التوقف يعني رفع الدعم عن التظاهرات، بل جاء على ما يبدو بعد إدراك المرجعية أن التظاهرات أصبحت قوية ولا تحتاج إلى استمرار التذكير بدعمها كل يوم جمعة. أضف إلى ذلك عاملًا آخر مهمًا وهو عدم تبلور إصلاحات حكومية أو تغييرات حقيقية لها مفعول التعامل مع أزمات العراق السياسية والأمنية والاقتصادية نتيجة للتظاهرات؛ ما استوقف المرجعية التي لا تريد بطبيعة الحال لرسائلها الموجهة إلى السياسيين والعامة أن تفقد قوتها وتأثيرها، وهذا وارد إن تكررت ولم تتحول إلى إنجازات وتغييرات.

بعد أكثر من سنة ونصف السنة على ممارسة هذا النهج من الخطب ذات الرسائل السياسية المكثفة، والتي أصبحت محط اهتمام الإعلام، وصلت المرجعية إلى منعطف يبدو أنها شعرت فيه بعدم فاعلية هذه الطريقة في إحداث التغيير المنشود؛ فعلقت إصدار الخطب السياسية بعد تصريح أعلنت فيه إحباطها الصريح؛ إذ ورد على لسان ممثلها أنّ المرجعية طالبت باستمرار الحكومة في القيام بإصلاح حقيقي ومحاربة الفساد، ولكن بلا جدوى[13].

دوافع الاستجابة الشيعية لتهديد سقوط الموصل

1. تعقيدات الدافع الديني – الطائفي – الوطني

منذ تأسيس الدولة الحديثة في العراق، انخرط الشيعة في صفوف التنظيمات والحركات السياسية العلمانية، وكان منهم قادة معروفون

9 للاطلاع على خطب الجمعة للمرجعية، انظر: **خطب الجمعة (الأرشيف)**، موقع العتبة الحسينية المقدسة، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2lflXhz

10 "المرجعية ترفع الغطاء عن المالكي"، جريدة **الأخبار** اللبنانية، 2014/7/7، شوهد في 2017/3/16، في:
http://bit.ly/2n2u1CE

11 محمد شفيق، "المرجعية تطالب العبادي أن يكون أكثر "جرأة وشجاعة" والضرب بيد من حديد"، السومرية نيوز، 2015/8/7، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2jXvauI

12 "الحشد المدني: انطلاقتنا الرسمية في تظاهرة الغد ومطالبنا الأساسية إقالة الوزراء الفاشلين"، المدى برس، 2015/8/13، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2leCKRU

13 حمد جاسم محمد، "إصلاحات العبادي المتعثرة بين المطالب الشعبية ورفض الكتل السياسية"، شبكة النبأ المعلوماتية، شوهد في 2017/3/1، في:
http://bit.ly/2m3l6AW

في هذه التنظيمات[14]. ومع صعود الإسلام السياسي في سبعينيات القرن الماضي، برزت الهوية الشيعية المتمايزة. وإن كان منظروها الأوائل قد ركزوا على هوية إسلامية جامعة، إلّا أنّ من وصل إلى السلطة من شيعة العراق رأى ما وصفه بالحرمان الاقتصادي والسياسي الذي تعرض له الشيعة على مدى تاريخ العراق الحديث سببًا في انبعاث الهويات الفرعية بعد 2003، ولكن فقط بصفتها مرحلة نمو من أجل الوصول إلى هوية وطنية.

> اختلط الدافع الوطني بالدافع الديني - المذهبي في استجابة القوى الشيعية لسقوط الموصل

اختلط الدافع الوطني بالدافع الديني - المذهبي في استجابة القوى الشيعية لسقوط الموصل. ولأن الأزمة كانت خطيرة وكبيرة، فقد كانت استجابات الأطراف الشيعية مأزومة وغاضبة من أي تشكيك في الجزء الوطني من الدوافع. تلزم فتوى الجهاد الكفائي، مثل أي فتوى أخرى، بطبيعة الحال مقلدي رجل الدين الذي يطلقها وأتباعه؛ وفي حالة العراق، فقد كان السيد السيستاني والمراجع المقربون له قد أصدروها لكن الحكومة العراقية التي يقودها والجماعات الشيعية السياسية والمسلحة المؤثرة قد رفعت الفتوى شعارًا وسندًا دينيًا – وطنيًا، وردت بتشدد على أي صوت مشكك[15].

2. الشيعة والتقليد

يرتبط المؤمنون الشيعة بمراجع الدين برباط أقوى من المسلمين السنّة هو رباط الاتباع المباشر المعروف بالتقليد. وهو يعني بإيجاز أن يختار المؤمن مع وصوله سن الشباب مرجعًا معيّنًا من المراجع الأحياء المعروفين، ويقوم باتباع تعاليمه الدينية وما يصدره من فتاوى، والعودة إليه فيما يستجد من المسائل والحالات والمواقيت مثل بداية شهر رمضان وعيدي الفطر والأضحى. وإذا كان معظم الشيعة في العراق يقلد آية الله السيستاني، فإن أغلبية هذه القوى الشيعية المؤثرة سياسيًا وعسكريًا اليوم، التي استجابت للتهديد العسكري الذي مثله سقوط الموصل والمناطق الأخرى، لا تقلد السيستاني، بل إنّها تعلن تقليدها الديني للمرشد الأعلى لإيران علي الخامنئي. لكنّها مع ذلك رفعت شعار الفتوى واستخدمته بكثافة في إطار تحشيدها العام للدعم في إطار المواجهة مع تنظيم الدولة، ولكن أيضًا وبطريقة غير مباشرة مع كل من عارض مشروعها السياسي.

ومن الممكن رصد اتجاه واضح في الصراع على تفسير الفتوى وخطاب السيستاني عمومًا منذ سقوط الموصل. لقد كانت خطب الجمعة للمرجعية تنص بوضوح على لفظة الحشد الشعبي، وهي المنظمة التي أسسها المالكي إطارًا لتحرك الجماعات الشيعية المسلحة واستمرت حكومة العبادي في دعمها، إلّا أنها كفّت عن استخدام هذا المصطلح فجأة ليختفي تمامًا من محتوى خطابها ويحل محلة تعبير المتطوعين الذي يختلف بوضوح في دلالته. يمثل مصطلح المتطوعين انتباهًا من المرجعية إلى دعوتها الأولى للمدنيين بالتطوع في صفوف القوات المسلحة، بينما أصبح الحشد الشعبي يمثّل بوضوح الجماعات المسلحة الشيعية العقائدية ومشروعها الذي لا يتطابق مع الخطوط المعروفة لمرجعية السيستاني، في النأي عن المشاريع السياسية المباشرة والارتباط بحركات سياسية مسلحة ذات ارتباطات واضحة بإيران[16].

التنازع السياسي الشيعي حول الحشد الشعبي

1. المالكي والجماعات المسلحة

تمثلت إستراتيجية المالكي، منذ ترسّخت قاعدة حكمه بعد ضربه لجيش المهدي التابع لمقتدى الصدر عام 2008، بتجريد منافسيه الرئيسين في الساحة الشيعية، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بزعامة عمار الحكيم وتيار مقتدى الصدر، من ذراعيهما المسلحتين. وقد تم له ذلك مع انفصال منظمة بدر عن المجلس الأعلى عام 2009، وانضمامها إلى ائتلاف دولة القانون برعامة المالكي. أمّا التيار الصدري، فقد فتح المجال أمام المنشقين عن جيش المهدي التابع له، وتم ضربه عام 2008. وقد تصدر المنشقون منظمة (عصائب أهل الحق) التي يتزعمها قيس الخزعلي، والتي تحالفت مع المالكي منخرطة في ما

14 ضم حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي، القوتان العلمانيتان الكبيرتان في تاريخ العراق الحديث، ملايين الأعضاء الشيعة. وكان أول أمين عام للبعث فؤاد الركابي شيعيًا، وكذلك سكرتير الحزب الشيوعي في الخمسينيات والستينيات سلام عادل، ومحمد مهدي كبة زعيم حزب الاستقلال. وفي العهود الأخيرة ضمت قيادة حزب البعث أعضاء شيعة بارزين مثل سعدون حمادي ومحمد سعيد الصحاف. لكنّ كل من تولى قمة هرم السلطة في العراق منذ تأسيس دولته الحديثة عام 1921 حتى عام 2003 كان ينتمي إلى عائلة سنّية.

15 للاطلاع مثلًا على كلمة للأمين العام لعصائب أهل الحق قيس الخزعلي، انظر: "سماحة الشيخ قيس الخزعلي الحشد الشعبي المقاوم منجز وطني بامتياز"، يوتيوب، 2015/12/12، شوهد في 2017/1/12، في:
http://bit.ly/2j3gxm3

16 خطب الجمعة (الأرشيف).

سمي مبادرات المصالحة الوطنية[17]. مع سقوط الموصل، بانت بوضوح آثار الدعم الحكومي في صعود "بدر" و"العصائب"، بصفتهما أهم قوتين مقاتلتين في الميدان، وما زالتا تمثلان أقوى مجموعتين مسلحتين، وينتشر مسلحوهما في جبهات عديدة.

2.الجيش يتراجع -الحشد يتقدم

تأسست مديرية الحشد الشعبي، والتي أصبحت فيما بعد هيئة الحشد الشعبي، بقرار من المالكي بعد فتوى المرجعية. ولكنّ المجاميع المسلحة الشيعية كانت قد انطلقت فعلًا، وانتشرت في بغداد وجوارها مع سقوط الموصل؛ لتشكل خط الدفاع الأهم عن العاصمة العراقية، في وقت انهارت فيه القوات النظامية العراقية في أكثر من جبهة، واختلت فيه المعنويات بشدة في العاصمة بغداد نفسها[18].

كانت الفصائل البارزة الحضور، إضافة إلى بدر والعصائب، كتائب حزب الله كان أيضًا من التنظيمات التي انشقت مبكرًا عن جيش المهدي وسرايا الخراساني التي قادها حميد تقوي وهو أحد ضباط الحرس الثوري الإيراني، وحركة النجباء بزعامة أكرم الكعبي الذي كان قد انشق بدوره عن عصائب أهل الحق عام 2013.

3.الحشد بين التقليد الديني والبعد الإستراتيجي

وعلى الرغم من أنّ فتوى السيستاني أشارت بوضوح إلى أنّ على المتطوعين الالتحاق بالأجهزة الأمنية، فإن معظمهم انضم إلى المجاميع المسلحة ذات الإمكانيات الأكبر أو أصبح تحت تأثيرها. وعلى الرغم من أنّ تأكيد قادة رئيسيين في الحشد الشعبي أنهم ينفذون فقط فتوى السيستاني وإيحائهم بأن المتطوعين لم يدمجوا في تنظيماتهم حكمًا، فإن تدفق المتطوعين وقتالهم تحت قيادة منظمة وفر لهذه الجماعات عنصرًا بشريًا ما كانت لتحصل عليه في الأوضاع الطبيعية.

أحجمت القوى الغربية عن التدخل العسكري في أزمة سقوط الموصل والمناطق الأخرى ذات الغالبية السنّية في الشهرين الأولين، مدركة أنّ الأزمة جاءت على خلفية أزمة سياسية ذات أبعاد طائفية وقومية بين المالكي والسنّة والأكراد. وقد كانت الولايات المتحدة واضحة في أنها تنتظر تطورًا سياسيًا في بغداد، من أجل أن تتدخل عسكريًا. وقد جاء هذا التغير مع إزاحة المالكي عن الحكم، وتولي حيدر العبادي رئاسة الوزراء[19].

على الرغم من اعتماد الحكومة العراقية على الدعم الغربي، فإن خطاب الحشد الشعبي اتسم بنبرة شديدة العداء للولايات المتحدة، موجهًا تهمًا عديدة لها بالتقاعس عن محاربة تنظيم الدولة بجدية، وإثارة العداء للحشد الشعبي[20].

وإذا كانت حكومة العبادي قد جاءت بالتزام إنشاء "حرس وطني" خلال أشهر في المحافظات ذات الغالبية السنّية، من أجل حل الإشكال الذي حصل بسبب سوء العلاقة بين القوات الأمنية العراقية والسكان، والتي استغلها تنظيم الدولة في اندفاعته، فإن حكومة العبادي دخلت في عمليات تسوية سياسية تمخضت في النهاية عن مشروع لتشكيل حرس وطني في المحافظات جميعها. وقد تعرقل مرور المشروع في البرلمان؛ إذ لم ترضِ هذه الصيغة الشيعة القلقين من أي توسع عسكري في المناطق السنّية، ولا السنّة الذين لم يرضوا عن خضوع الحرس لسيطرة الحكومة المركزية وقد أرادوا له استقلالية مناطقية[21].

في الواقع، استمر الدعم الحكومي للحشد الشعبي، وقد تطور إداريًا تحت ظل حكومة العبادي من مديرية إلى هيئة يرأسها مستشار الأمن الوطني (فالح الفياض) ويكون رئيس الوزراء القائد الأعلى فيها[22].

4.موقف التيار الصدري

كان موقف زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر متمايزًا عن الفصائل الشيعية الأخرى؛ والسبب الأهم يكمن في أنّ معظمها انشق عنه. وقد بقي هذا واقعًا مؤلمًا للصدر الذي شاهد مجموعة من أهم مساعديه والقادة الميدانيين في تياره تقود هذه المجموعات أو تقاتل

17 "الخزاعي: عصائب أهل الحق خاطبتنا للانضمام للمصالحة الوطنية"، السومرية نيوز، 2011/5/25، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kNMnG5

18 انظر مثلا: "قناة بلادي الفضائية ... برنامج لقاء خاص مع الشيخ أكرم الكعبي /الأمين العام لحركة النجباء 2015/11/6"، يوتيوب، 2015/11/7، شوهد في 2017/1/12، في:
http://bit.ly/2lji7Qz

19 نص مقابلة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، انظر:
"John Kerry on Iraq: No Decision on 'American Force in a Vacuum'," *CBS News*, 242014/6/, accessed on 122017/1/, at:
http://cbsn.ws/2maEBng

20 في كلمة أمام كاميرات التلفزيون توعد نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس بـ (محاسبة) أميركا وقال: "لن نسكت على أميركا من الآن فصاعدا"، انظر تصريحه في: "كلمة أبو مهدي المهندس ضد التدخل الأمريكي"، يوتيوب، 2015/10/15، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kNYPpn

21 عبد الواحد طعمة، "البرلمان العراقي يفشل في إقرار قانون 'الحرس الوطني'"، **الحياة**، 2015/9/9، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kNPazc

22 "مجلس الوزراء العراقي يعتمد الحشد الشعبي هيئة رسمية"، العربية، 2015/4/7، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2lmsymC

في صفوفها، وشاهد إيران وهي تدعم هذه المجاميع التي أعلنت انضمامها التام إلى المشروع الإيراني؛ دينيًا بتقليد المرشد الأعلى علي الخامنئي بصفته مرجعية دينية؛ وسياسيًا بالارتباط بالطروحات الإيرانية؛ وعسكريًا بتحصيل الدعم العسكري المستمر من الحرس الثوري الإيراني في مجالات التدريب والتسليح والدعم[23].

على هذه الخلفية المباشرة، وعلى أساس فكرة عروبة بل وعرقنة المرجعية التي كانت عنصرًا أساسيًا مبكرًا في صعود والد مقتدى السيد محمد الصدر للمرجعية في تسعينيات القرن الماضي، وأيضًا في سياق صراع مقتدى الصدر المر مع المالكي، اقترب الصدر من الأحزاب السنّية والعلمانية والكردية في السنوات الأخيرة؛ فأبدى تفهمًا لمطالب التظاهرات السنّية، قبل أن يتم فضها بالقوة ليفتح المجال لتنظيم الدولة، بينما تبلور حول المالكي رأي عام في قطاع واسع من الوسط الشيعي ينظر بشك بل وبإدانة للتظاهرات ويتبنى طروحات المالكي في أنها كانت مقرًا لتنظيم الدولة[24].

لذلك، كانت ردة فعل الصدر الأولى متمايزة، حين سقطت الموصل، وأعلن تشكيل سرايا السلام في بادرة بدا أنها تعاكس المجاميع المسلحة الأخرى؛ إذ قال بعد يوم من سقوط الموصل إنّ مهمة سرايا السلام ستكون حماية العتبات المقدسة الشيعية حصرًا، وأنه لن يخوض حربًا طائفية بمليشيات قذرة، في إشارة واضحة إلى تدفق المجاميع الشيعية الأخرى للقتال في المناطق السنّية والمختلطة. وأنّ الاسم الذي اتخذه الصدر ذو دلالة قصد الطمأنة أيضًا، فاختار اسمًا جديدًا هو سرايا السلام، وليس الأسماء السابقة التي تحرك تحت عنوانها مسلحو تياره مثل جيش المهدي واليوم الموعود[25].

وإذا كانت وسائل الإعلام في العراق وحتى في العالم العربي خضعت للضغط الشعبي الشيعي والحكومي العراقي الرافض لوصف المجاميع المسلحة الشيعية بالمليشيات، فإن الصدر استمر في ذلك هو وأتباعه، بل وغالبًا ما أردف وصفه بنعوت قبيحة مثل المليشيات القذرة أو الوقحة[26].

لكنّ التيار الصدري لم يستطع الصمود مع صعود النوعية العسكرية في الوسط الشيعي، خصوصًا بعد فتوى السيستاني والطريقة التي تبنتها بها المجاميع المسلحة؛ فأقام استعراضًا عسكريًا كبيرًا لمسلحي تياره في معقله في بغداد في مدينة الصدر ضم الآلاف من المسلحين. ومن ذلك الحين، شاركت سرايا السلام بصفة فصيل في الحشد الشعبي، لكنّها حافظت على استقلاليتها وعدم تحركها سياسيًّا مع باقي الفصائل. كما ركزت وجودها العسكري في مدينة سامراء وجوارها، وهي المدينة التي تضم مراقد شيعية، في انسجام مع الفكرة الأولى لتشكيلها، فيما توزعت باقي مجاميع الحشد الشعبي على جبهات متعددة[27].

الحشد الشعبي والعلاقة بين الشيعة والسنّة

1. المقاومة

على الرغم من التأثير الإيراني الكبير في الساحة السياسية الشيعية العراقية وأوساطها داخل العراق منذ عام 2003، فإنها وقعت أيديولوجيًا وإستراتيجيًا في وضع غريب؛ فالتنظيمات الشيعية الإسلامية العراقية انخرطت في المشروع الأميركي لإقامة نظام جديد في العراق على أسس الانتخابات، حتى أنّ فيلق بدر نفسه أعلن تحوله إلى منظمة سياسية تشارك في الانتخابات. وقد وصلت الأحزاب الدينية الشيعية العراقية إلى السلطة بفضل انخراطها الموحد في العمل السياسي، فيما رفعت التنظيمات السنّية راية "المقاومة" ذات الجاذبية الكبيرة.

دعمت إيران تمرد مقتدى الصدر وانتفاضاته ضد الأميركيين، لكنّ فكرة المقاومة بقيت مرتبطة بالمجاميع السنّية حيث المجتمع معاد بصورة عامة لنظام ما بعد 2003. أتى الحل الإيراني في النهاية من الانشقاقات التي حصلت داخل حركة مقتدى الصدر، في البداية من مساعديه الذين رفضوا قبوله مبادرات وقف إطلاق النار عام 2004، وتجميد جيش المهدي التابع له عام 2007[28].

وقد تصاعد عمل هذه الجماعات في السنوات الأخيرة للوجود الأميركي وعلى رأسها عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، وقد احتفلت هذه

---

23 "الصدر يهاجم "المليشيات الوقحة" المقاتلة إلى جانب حكومة بغداد: يذبحون ويعتدون ويشوهون سمعة الشيعة"، سي إن إن بالعربية، 2015/3/4، شوهد في 2017/2/8، في: http://cnn.it/2kCIa5W

24 "الشيعي مقتدى الصدر يشن هجوما على المالكي ويؤيد مظاهرات أهل الأنبار"، يوتيوب، 2013/1/4، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kIp7dj

25 عبد العزيز الطائي، "الصدر يشكل سرايا السلام "لحماية المقدسات" بالتنسيق مع الحكومة"، **العربي الجديد**، 2014/6/11، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2ljftu1

26 أسامة مهدي، "الصدر يتهم 'مليشيات' وقحة بذبح الأبرياء"، إيلاف، 2014/3/3، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kCK1rJ

27 أسامة الخفاجي، "بدء استعراض "سرايا السلام" لحماية المقدسات الدينية ودور العبادة لجميع الطوائف العراقية"، السومرية نيوز، 2014/6/21، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kRpl13

28 من الدراسات المهمة التي تتناول الانشقاق في الحركة الصدرية باللغة الإنكليزية الدراسة التالية:
Marisa Cohrane, *Iraq Report 12: The Fragmentation of the Sadrist Movement*, Institute for the Study of War (Washington DC: 2009).

الجماعات بالانسحاب الأميركي عام 2011، وادعت أنه يمثل نصرًا لها. لكن حتى ذلك لم يرسّخ فكرة شعار المقاومة ومبدأها داخل الوسط الشيعي حتى ظهور الحشد الشعبي.

في إشارة ذات دلالة مهمة وواضحة رمزيًا وإستراتيجيًا، اتخذت معظم المجاميع المسلحة المنضوية إلى لواء الحشد الشعبي أعلامًا تشبه إلى حدّ بعيد علم حزب الله اللبناني بحضور الذراع التي ترفع البندقية فيه. ويمثل حزب الله اللبناني أهم نجاح في سياسة مد التأثير الإيراني إقليميًا وإنشاء جماعات موالية لأيديولوجية ولاية الفقيه. بالنسبة إلى المجاميع الشيعية العراقية المنشقة عن تيار الصدر، مثل حزب الله النموذج الأهم للاتباع، مع أنّ العراق أكبر جغرافيًا وسكانيًا من لبنان كثيرًا. وعلى الرغم من أنّ الشيعة فيه يشكلون أغلبية سيطرت على المشهد السياسي منذ عام 2003، فإن فكرة المقاومة التي امتلكها حزب الله في لبنان وفق إستراتيجية منظمة دامت لسنوات ثمّ انخراطه في العمل السياسي البرلماني (منذ 1992) والحكومي (منذ 2005) كانت إلهامًا للمجاميع المسلحة الشيعية العراقية المنخرطة في الحشد الشعبي[29].

يقوم الخطاب الإعلامي للحشد الشعبي على مستوى وسائل الإعلام شبه الرسمية على تمجيده بصفته حاميًا للعراق ككل، لكنّ وسائل الإعلام الخاصة بالمجاميع المسلحة نفسها تقدم مصطلح المقاومة الإسلامية لوصف منظماتها. وفي العادة يتم استخدام المصطلحين (متلازمين أو منفصلين) في خطاب هذه المنظمات؛ فالمقاومة الإسلامية هي التعبير الأيديولوجي المفضل والحشد الشعبي هو التعبير ذو البعد الوطني والرسمي. وقد امتد هذا الخطاب ليضفي القدسية على الحشد الشعبي؛ إذ يظهر في خطاب مؤيديه بصيغة "الحشد الشعبي المقدس" عند الإشارة إليه. لكن من المهم هنا ملاحظة أنّ هذا المصطلح (المقدّس) لم يرد في خطاب المرجعية الشيعية، كما أنه لم يمتد ليشمل كل الشيعة وأدبياتهم وخطاباتهم.

السياق الأهم هنا هو أنّ تحركًا إعلاميًا واسعًا تقوم به مؤسسات الإعلام التابعة مباشرة لفصائل الحشد الشعبي أو المتعاطفة معها في تحشيد الرأي العام الشيعي، وما أمكن من قطاعات الرأي العام العراقي الأخرى، خلف فكرة تقديس الحشد الشعبي وتقديمه بصفته حاميًا للوطن العراقي ومدافعًا عنه[30].

29 يوسف الآغا، **حزب الله، التاريخ الأيديولوجي والسياسي (1978-2008)**، ترجمة نادين نصر الله (بغداد/ بيروت: دراسات عراقية، 2008)، ص 66 - 70، 99.

30 على هذا النهج انظر مثلًا: عباس العزاوي، "الحشد الشعبي المقدس خيارنا الوحيد"، وكالة اوروك نيوز، 2015/5/9، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2lmLv8A
انظر كذلك: قصيدة انتشرت للشاعر الشعبي العراقي محمد الأعاجيبي يقول إنه يرد فيها على من يسيء للحشد: "إنه الحشد المقدس .. احترم لاجيك لمحمد الأعاجيبي"، يوتيوب، 2015/6/4، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2k1uzDB

2. الحشد (الحامي)

على الرغم من أنّ جزءًا أساسيًا من جاذبية الحشد الشعبي تعود إلى توفيره الحماية للشيعة الذين يعاديهم ويستهدفهم تنظيم الدولة أكثر من غيرهم لأسباب الخلاف العقائدي المعروف، فإن خطاب فصائله يقوم على أنها تدافع عن السنّة والشيعة وكل المكونات الأخرى، بل إنّ فصائل الحشد التي تقف موقفًا معاديًا لدول الخليج العربي متهمًا إياها بدعم جماعات سنّية متشددة في سورية والعراق تدعي أيضًا أنها تحمي دول الخليج من خطر تمدد تنظيم الدولة[31].

وفي إطار نقطة الحماية التي توفرها الجماعات المسلحة غير النظامية وغير التابعة رسميًا للدولة، فإن هناك فارقًا جديرًا بالاهتمام برز بعد سقوط الموصل. ففي أثناء سنوات العنف الطائفي المنفلت الذي ضرب العراق خلال الفترة (2006-2008)، لم تتمتع الميليشيات الشيعية التي تصدرها حينذاك "جيش المهدي" التابع لمقتدى الصدر بثقة تامة من أفراد الطائفة الشيعية، بل إنّ قطاعًا واسعًا نظر إليها وإلى ممارساتها باستياء. وهذا أمر شجع المالكي على ضربها بشدة في عمليات عسكرية كان أولها وأهمها عملية "صولة الفرسان" في البصرة عام 2008. وقدم المالكي ذلك الإجراء على أنه إعلاء لهيبة الدولة وبسط لسلطتها. أمّا في أزمة سقوط الموصل وما بعدها، فقد تبوأت المجاميع المسلحة الشيعية مكانًا فريدًا لدى قطاعات واسعة من الشيعة التي باتت تؤمن بدورها بصفتها حامية لهم. وعلى المستوى الشعبي، يمكن رصد تعابير أصبحت شائعة لوصف قادة تلك المجاميع، مثل "تاج الراس" و"حامي العرض" وما شاكل ذلك.

أهم قادة الحشد الشعبي

1. هادي العامري
أمين عام منظمة بدر – الجناح العسكري

شُكّل فيلق بدر أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، وقاتل مع القوات الإيرانية ثم استمر في القيام بنشاطات مسلحة حتى سقوط النظام العراقي عام 2003. سبق تشكيل فيلق بدر قيام حزب الله اللبناني، وهما يشتركان في العلاقة القوية مع الحرس الثوري الإيراني نفسها، وكذلك الخطوط الأيديولوجية. ولكن مع عودة مقاتلي بدر إلى العراق، اندمج مقاتلوه في الحياة السياسية التي كانت ترعاها سلطات الاحتلال الأميركي، وأعلنوا تحولهم إلى منظمة سياسية مدنية.

31 "التسجيل الكامل لمداخلة السيد هادي العامري خلال لقاء رئيس الوزراء حيدر العبادي"، يوتيوب، 2015/4/12، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kIxXr9

لكنّ جهات سنّية وجهت اتهامات لبدر بالقيام بتجاوزات وأعمال عنف واغتيالات بعد سقوط النظام العراقي عام 2003[32].

كشفت أزمة الموصل أنّ لبدر، والتي قالت لسنوات إنها باتت منظمة مدنية، جناحًا عسكريًّا. أعلن عنه، واستلم أمينها العام هادي العامري - وقد كان يشغل منصب وزير النقل في حكومة المالكي الثانية (2010-2014) - قيادة هذا الجناح الميدانية. تعززت شعبية هادي العامري بوضوح، وقد مثلت حالته نموذجًا مهمًا لرصد اتجاهات الرأي العام ومزاجه فيما يتعلق بعلاقة السياسة والساسة بالحشد الشعبي. فقد هزت وزارة النقل قبيل سقوط الموصل بأسابيع فضيحة كان بطلها ابن الوزير العامري الذي فاتته طائرة متجهة إلى بغداد من مطار بيروت، فاستغل نفوذه وأمر سلطات مطار بغداد بعدم السماح لها بالهبوط، فاضطرت إلى العودة إلى بيروت. انصب الغضب الشعبي على العامري، لكنّ هذا الغضب اختفى تقريبًا كله، حينما استلم العامري القيادة الميدانية لمجموعته بعد سقوط الموصل، وأصبح واحدًا من أكثر السياسيين شعبية في الوسط الشيعي[33].

2. أبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي

كان أبو مهدي المهندس، واسمه الحقيقي جمال جعفر الإبراهيمي، قائدًا سابقًا لفيلق بدر في إيران وعاد مع العائدين بعد 2003، إلّا أن دوره السابق كان مثيرًا للجدل؛ إذ اتهمته الولايات المتحدة بالقيام بنشاطات إرهابية ضد أهداف كثيرة أثناء إقامته في الكويت بعد هربه من العراق في أوائل ثمانينيات القرن الماضي. ومن الاتهامات التي وجهت إليه الضلوع بتفجير السفارتين الأميركية والفرنسية في الكويت، ومحاولة اغتيال أمير الكويت في الثمانينيات، حينما كانت تدعم العراق أثناء حربه مع إيران (1980-1988). انتخب المهندس عضوًا في البرلمان العراقي عام 2005، لكنه لم يتمكن من حضور الجلسات؛ لأنه كان مطلوبًا للسلطات الأميركية التي كانت تسيطر على المنطقة الخضراء في بغداد حيث مقر البرلمان[34].

بعد انسحاب الأميركيين، أصبح دور المهندس أكثر فاعلية، وخصوصًا في علاقته مع المالكي والطبقة السياسية، لكنه استمر في العموم في التحرك في الظل بعيدًا عن الإعلام، حتى جاءت لحظة سقوط الموصل، فقد تصدر المهندس عملية التحرك للتصدي لاقتراب مقاتلي تنظيم الدولة من بغداد[35].

امتلكت الفصائل الرئيسة في الحشد الشعبي، والتي أشرنا إلى ما تمتعت به من الإمكانات والدعم سواء من إيران أو من حكومة المالكي على مدى سنوات وقبل أزمة الموصل، أذرعها الإعلامية من محطات فضائية ووسائل إعلام أخرى. ومع جيشان المشاعر الشعبية التي استفزتها اندفاعة مقاتلي تنظيم الدولة، امتد تأثير الحشد إلى وسائل الإعلام الأخرى. وعندما لم يرض أبو مهدي المهندس عن جزء من تغطية قناة **العراقية** المملوكة للدولة وشبه الرسمية، وهي المتهمة أصلًا بكونها محابية للحكومة وللقوى الشيعية، وجه لها نقدًا علنيًا قاسيًا متهمًا إياها بتلميع صورة الأميركيين[36]. فزاره وفد من كادر القناة لتأكيد تأييدهم للحشد[37].

كما أنّ أبو مهدي المهندس كان الأكثر وضوحًا في مهاجمة الدور الأميركي في العراق، بل وهدد السفير الأميركي واتهمه بإثارة الرأي العام ضد الحشد الشعبي كما سبقت الإشارة[38].

---

32 "فيلق بدر يصدر قائمة بأسماء مستهدفين"، مفكرة الإسلام، 2010/5/16، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kIh6EZ
حول الاتهامات الأخيرة لمنظمة بدر وهادي العامري، انظر: منظمة هيومان رايتس واتش، "العراق - المليشيات تصعد من انتهاكات قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب، أعمال قتل وخطف وإخلاء قسري"، 2015/2/15، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2jXpMDe
وهي اتهامات تكررت، بينما تكرر نفي منظمة بدر لها، انظر مثلًا: "النائب والقيادي في منظمة بدر محمد ناجي: الاتهامات التي وجهتها هيومن رايتس وتش للحشد الشعبي كاذبة وجزء من التسقيط السياسي للنيل منه"، شرقية نيوز، 2016/2/1، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2lkvJvM

33 "نجل وزير عراقي "يجبر" طائرة لبنانية على العودة إلى بيروت"، بي بي سي عربي، 2014/3/6، شوهد في2017/2/8، في:
http://bbc.in/2kMzvjV

34 انظر (على الموقع المؤيد للحشد الشعبي ولرئيس الوزراء السابق نوري المالكي): "أبو مهدي، شيخ المجاهدين ومهندس التحرير"، موقع المسلة،2016/2/7، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2khpKqH
كذلك انظر: "تقرير أبو مهدي المهندس #تلفزيون_الخليج"، يوتيوب، 2015/1/9، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2lkAntP
ولمعلومات أكثر من المصادر الأميركية عن المهندس، انظر:
Michael Gordon & Bernard Trainor, *The Endgame, The Inside Story of the Struggle for Iraq, from George Bush to Barak Obama* (New York: Pantheon Books, 2012), pp. 103-104, 155, 327-328, 706.

35 انظر: "ساعة حوار تقديم محمد الخزاعي مع أبو مهدي المهندس - نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي"، يوتيوب، 2015/11/4، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kNEccW

36 مهند آل كزار، "أبو مهدي المهندس: قناة العراقية 'مضللة' وتلمع الأميركان وتغبن الحشد الشعبي"، السفير نيوز، 2015/10/19، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kRCM17

37 "لقاء أبو مهدي المهندس مع الإعلاميين لقاء كامل"، يوتيوب، 2015/11/2، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kCMcLF

38 "كلمة أبو مهدي المهندس ضد التدخل الأمريكي"، يوتيوب، 2015/10/15، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kNYPpn

3. قيس الخزعلي: أمين عام عصائب أهل الحق

مثل قيس الخزعلي رمزًا للانشقاق الأول والأهم عن التيار الصدري. وقد رعت إيران انشقاقه ودعمت تنظيمه الذي ارتبط بالحرس الثوري الإيراني. فقام أثناء الاحتلال الأميركي للعراق وبدعم إيراني مباشر بعمليات نوعية ضد الأميركيين، ثبتت فيها كفاءة مقاتليه وحسن تدريبهم وتجهيزهم[39]. يُقدم الخزعلي في الفضائية التي تتبع لجماعته وفي إعلام الحشد الشعبي عمومًا بصورة جذابة بالمعايير العراقية؛ إذ لم يعد يقتصر على لباسه الديني التقليدي من عباءة وعمامة، بل بدأ يظهر بصورة متزايدة رمزًا للشباب المقاتل ببدلة الكوماندوس ونظارة شمسية لامعة، أو بالزي العربي التقليدي في أماكن أخرى ويغدق عليه أنصاره صفات المديح[40].

تأثير سقوط الموصل في ديناميكية العلاقات السياسية - الطائفية

1. كردستان

مثّلت أزمة سقوط الموصل شرخًا جديدًا في العلاقة بين الشيعة والكرد في العراق؛ فقد تبادل المالكي ورئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني الاتهامات بالمسؤولية حول سقوط المدينة المتاخمة لإقليم كردستان. وكان المالكي قد أعلن قبل ذلك وفي سنواته الأخيرة المليئة بالأزمات عن نهاية التحالف الشيعي - الكردي الذي نسج منذ أيام معارضة نظام الرئيس السابق صدام حسين، واستمر بعد إطاحته عام 2003، مشكلًا ملمحًا مهمًا للسياسة العراقية، ومؤثرًا تأثيرًا فعالًا في الطريق التي سارت فيها السياسة منذ عام 2003[41].

سارع البرزاني بعد أيام من سقوط الموصل بالدعوة إلى تنظيم استفتاء حول انفصال الإقليم واستقلاله عن العراق؛ إذ قامت طروحاته إضافة إلى المطلب التاريخي الكردي بالاستقلال، على النأي بالنفس عن الصراع الشيعي الكردي الذي ضرب الجزء العربي من العراق[42].

حشدت مضاعفات ما حصل في الموصل آراء كثيرة من جهات شيعية فاعلة ضد البرزاني في أكثر من موقف منذ عام 2014؛ فقد انتقد هادي العامري قوات البيشمركة الكردية متهمًا إياها بأنها قوات "كارتونية"، هربت أيضًا حينما تقدم مسلحو تنظيم الدولة على مناطق كانت فيها. أمّا قيس الخزعلي، فتصدر المواجهة الكلامية مع البرزاني، بل وهدد علنًا بمواجهة أعنف قد تأتي في المستقبل[43].

2. الحشد والسنّة

لا تهاجم خطابات قادة الحشد والمتحدثين باسمه ومواقعه الرسمية السنّة على أساس هويتهم، بل تشدد على أنّ الحشد يدافع عن مناطق السنّة قبل الشيعة. وفي الحقيقة، فإن بعض الفروع المحلية لعشائر سنّية كانت تقاتل مع مجاميع الحشد، لكنّ معظم الممثلين السياسيين للسنّة ووسائل الإعلام التي تمتلكها جهات أو شخصيات سنّية اتخذت موقفًا حذرًا ومحذرًا من دخول الحشد إلى مناطقهم[44].

من الصعب الحكم عل موقف سنّي جماعي بعد أزمة سقوط الموصل؛ فقد تشتت المجتمع السنّي في العراق، على العكس تمامًا تقريبًا من المجتمع الشيعي الذي توحد على خلافاته خلف تضامن مذهبي - وطني، تقوم منطلقاته على رفع شعار وحدة العراق والعمل تحت مظلة الدولة؛ ولكن تحديدًا الدولة التي تهيمن على مراكز القرار فيها قوى شيعية، في حين تخبط القرار الإستراتيجي السنّي بين تبني أطروحة العراق الموحد أو الدعوة إلى مشاريع إقامة أقاليم فدرالية أو إقليم فدرالي سنّي أو الانفصال[45].

وقد جاءت دعوة قوى سنّية مؤخرًا إلى الاستعانة المتزايدة بالدور الأميركي، بل والترحيب بتدخل أميركي بري تذكيرًا بسيناريو عكسي؛

---

39 Gordon & Trainor, pp. 312 - 328.

40 انظر تمجيدًا للخزعلي وصورته وتحركاته، في: "جولة سماحة الشيخ قيس الخزعلي في عدد من المواكب الحسينية أثناء مشاركته في زيارة الأربعين"، يوتيوب، 2015/12/2، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2lja06L
وكذلك: "ويانه قيـــس الخزعلي 'أبطال عصائب أهل الحق' شاهد مونتاج رائع"، يوتيوب، 2015/8/27، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kIkQ9w

41 "التحالف الكردستاني: المالكي سبب تفكك التحالف الشيعي الكردي.!!"، وكالة سومر الإخبارية، 2014/10/11، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2jwTZtO

42 أزاد جمكاري، "البارزاني يدعو برلمان كردستان لتحديد يوم الاستفتاء"، آرا نيوز، 2014/7/3، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2jkjEsm

43 "قيس الخزعلي: الحشد سيدخل كركوك متى ما شاء والبارزاني سيفر من أمامهم"، يوتيوب، 2015/2/15، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kRUBgI

44 انظر مثلًا تصريح المتحدث باسم التكتل السنّي الأكبر في البرلمان العراقي، اتحاد القوى العراقية، الدكتور ظافر العاني بأن معركة تحرير مدينة الرمادي ذات الغالبية السنّة كانت (نظيفة)، لأن الحشد الشعبي لم يشترك فيها. انظر التصريح كاملًا في: "العاني: عدم مشاركة الحشد الشعبي في تحرير الرمادي جعل المعركة نظيفة"، السومرية نيوز، 2015/1/24، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kImdoO

45 للاطلاع على وجهة نظر سنّية للوضع الحالي انظر: عبد الجبار الجبوري، "أزمة السنّة في العراق"، ميدل ايست أو نلاين، 2016/1/23، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2lf6vSS

فقد نادت قوى شيعية، قبل مئة عام وبعد تأسيس الدولة الحديثة وإحساسهم بسيطرة قوى سنّية على الحكم، بعودة الحكم البريطاني المباشر الذي كانوا قد ثاروا عليه كما ثار السنّة على الاحتلال الأميركي[46].

وفي العموم تضاربت أيضًا الروايات حول التعامل مع السكان المدنيين السنّة الذين ينزحون من مناطقهم؛ ففي حين يوكد الحشد أنه لا يميز ضدهم ويريد إشراكهم، يشتكي سياسيون سنّة من أنّ الحشد ينفذ مخططًا للتغيير الديمغرافي في مناطق السنّة التي ينشط فيها[47].

الاستنتاجات

شكلت فتوى المرجع الأعلى الشيعي علي السيستاني العلامة الأهم والأشد تأثيرًا لخطاب الجهات والقوى الشيعية في العراق، حتى تلك التي لا تتبع مرجعية السيستاني من الناحية الدينية. ويعود هذا إلى أسباب عديدة أهمها أن الخطر الذي أحس به المجتمع الشيعي، خصوصًا في العراق بعد احتلال تنظيم الدولة للموصل ومناطق أخرى بسرعة، كان خطرًا داهمًا عامًا وجوديًا، يهدد المراكز السكانية الشيعية بخطر التعرض للعنف الجماعي، ويهدد بالخراب المزارات التي يقدسها الشيعة وتضم مراقد ائمتهم، ولكنه يهدد أيضًا سيطرة الأحزاب الشيعية على حكم العراق.

> بعد سقوط الموصل، أصبحت القوى المسلحة الشيعية أكثر صراحة وتباهيًا في إعلان ارتباطها بإيران وبالحرس الثوري الإيراني

يمتد تأثير السيستاني في اتجاه عمودي في عموم الجمهور الشيعي، أمّا سياسيًا وعلى الرغم من ابتعاده عن التدخل المباشر في السياسة، فإن له تأثيرًا كبيرًا في العملية السياسية في العراق، ومباركته رئيسة لأي عملية قرار مصيري أو تحول مهم في قمة السياسة.

لقد هز تنظيم الدولة الرأي العام العالمي، ببروزه خطرًا أكبر على السلم، قادمًا من منطقة تعصف بها الخلافات الشيعية والسنّية. وفي المقابل رأت قوى رئيسة عالمية في خطاب السيستاني أملًا في صوت إسلامي مغاير وشريك في مواجهة الفكر المتشدد، خصوصًا أن هذه القوى تراهن دائمًا على تمايز السيستاني عن المدرسة الإيرانية وعدم تبنيه لنهج ولاية الفقيه السياسي. ومن المهم هنا الانتباه لزيارة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون للسيستاني في بيته؛ إذ سمح السيستاني وفي بادرة نادرة بالتقاط صورة له مع ضيفه ونشرها، وكذلك إشادة كثير من المسؤولين الأميركيين بالمرجع الشيعي، مع أن السيستاني رفض على الدوام استقبال أي وفد أميركي رسمي[48].

بناء على هذا، كان من المنطقي أن تعتمد القوى الشيعية على محاولة التوحد والالتفاف خلف عناوين كبيرة وتجاوز الخلافات الداخلية، والعنوان الأكبر هو مرجعية السيستاني.

وفيما يخص الهوية الوطنية، فالالتفاف حول السيستاني وخطابه الذي يراعي أن العراق لا يعيش فيه الشيعة وحدهم، تأتي معظم الرسائل بصيغة وطنية جامعة ولا تحوي تعابير شيعية، خاصة في الجزء السياسي من خطبة الجمعة، وهي كما أو ضحنا وسيلة التواصل الإعلامي الأساسية للمرجعية.

وفرت أزمة الموصل أيضًا كما بيّنا صعودًا لظاهرة الجماعات المسلحة، وهي إن قدمت نفسها باسم الحشد الشعبي وفي إطاره، فإن مشروعها الواضح والاسم المفضل لها هو المقاومة الإسلامية، في محاكاة للإطار الذي تحرك فيه حزب الله على الساحة اللبنانية والعربية والإسلامية.

بعد سقوط الموصل، أصبحت القوى المسلحة الشيعية أكثر صراحة وتباهيًا في إعلان ارتباطها بإيران وبالحرس الثوري الإيراني، واستمالت معها قطاعات مهمة من الرأي العام (الشيعي) وخصوصًا الشاب بخطابها القوي المتصدي للخطر الذي يمثله تنظيم الدولة[49]. لذلك، فإن تأثير الدعاية السياسية لهذه التنظيمات من المتوقع أن يستمر ويتصاعد في المستقبل، سواء إذا استمر خطر تنظيم الدولة أو انحسر؛ ذلك أن هذه القوى تمضي في عملية بناء السرديات والرموز التي

46 إسحاق نقاش، **شيعة العراق**، ترجمة عبد الإله النعيمي (دمشق: المدى سورية، 2003)، ص 125.

47 "براء الشمري، "تغيير ديمغرافي في العراق برعاية 'الحشد الشعبي'"، **العربي الجديد**، 2015/10/3، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/1VxuWBN

48 انظر نص تصريحات أمين عام الأمم المتحدة السابق بان كي مون في النجف بعد لقائه السيستاني:
"Secretary-General's Remarks to Press in Najaf, Iraq," UN, 242014/7/, accessed on 82017/2/, at: http://bit.ly/2kCMcv6

49 شاهد مثلًا تصريح أحد المتحدثين باسم الحشد الشعبي، يفخر فيه بالارتباط بالجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني: "ناجح الميزان: لا يشرفني سليماني ... وكريم نوري يرد: أنت يشرفك البغدادي وأنا يشرفني سليماني"، يوتيوب، 2015/3/18، شوهد في 2017/2/8، في:
http://bit.ly/2kmVYDl

تنتج من هذه المواجهة العسكرية. المهم هنا أن هذه القوى - وكما هي الحال في لبنان - تدعي أيضًا تمثيلها للهوية الوطنية العراقية في خطابها، بل إنها باتت أكثر تأزمًا في هذا الادعاء وعدم تقبل القوى التي تعترض عليه. وباتت المقاومة والحشد المظلة الثورية التي توفر مع فتوى السيستاني (المشروعية) التي تتعامل بها هذه القوى مع معارضيها. وعلى الرغم عدم تأييد مرجعية السيستاني التقليدية لهذا النهج، فإنه من غير المتوقع أن يسحب فتواه أو يغيرها في ظل أوضاع استمرار تهديد تنظيم الدولة.

أدت أزمة سقوط الموصل إلى تعرض الأحزاب السياسية الشيعية التقليدية التي تهيمن على الساحة منذ عام 2003 لهزة كبيرة؛ إذ تصاعدت مشاعر الحنق الشعبي من الفشل المركب السياسي - الأمني الاقتصادي، وارتدت الجماهير الشيعية إلى ملاذات خطاب مرجعية السيستاني، وإلى ما بدا أنه النقاء المبدئي لمقاتلي الحشد الشعبي مهما وجهت إليهم خاصة من أطراف غير شيعية. أتت استجابة هذه القوى في إطار الانضمام إلى الحشد بتشكيل أو إعادة تنظيم أو إعلان لجماعات مسلحة مثل (سرايا عاشوراء التي شكّلها المجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم، أو سرايا السلام التي شكّلها مقتدى الصدر). كما أن رئيس الوزراء السابق نوري المالكي الذي هزم الجيش العراقي تحت قيادته في الموصل استطاع وضع نفسه في مكان السياسي الأقرب إلى الحشد الشعبي، بتكرار ظهوره مع أبرز قادة الحشد في المناسبات العامة، وتقديم هؤلاء فروض الاحترام له.

من الواضح أن مجاميع الحشد الشعبي المسلحة سيكون لها دور كبير في أي عملية تغيير سياسي مقبلة في العراق، وأن الولايات المتحدة التي يصنفها الحشد الشعبي عدوًا له ستواجه مصاعب في أي عملية تدخل سياسي مقبل في العراق، إذا لم تصل إلى صيغ ترضي مجاميع الحشد.

أمّا الخطر الأكبر الذي يواجه العراق، فهو طبيعة العلاقة بين مكوناته بعد تحرير الموصل والمناطق الأخرى التي يحتلها تنظيم الدولة. فقد تعثر إقرار قانون الحرس الوطني الذي مثل في جزء منه وصفة تشريع وتشجيع للعمل (السني) المعادي لتنظيم الدولة، في صيغة تشبه صيغة الصحوات التي قاتلت تنظيم القاعدة في العراق واضعفته بشدة عام 2008، كما لم تتطور أي مبادرة واضحة للمصالحة الوطنية بين مكونات العراق السياسية والطائفية والمجتمعية. وعلى الرغم من التقدم العسكري الواضح للقوات العراقية منذ سقوط الموصل، فإن الأوضاع الموضوعية التي أدت إلى حدوث تلك النكسة ما زالت قائمة. وفي الوقت الذي يراهن خطاب القوى الشيعية عمومًا على أن اندحار تنظيم الجولة عسكريًا وتحرير المدن التي يحتلها سيعزز الشعور الوطني ويؤدي إلى استقرار سياسي، فإن ذلك ليس مضمونًا إذا لم توجد صيغة سياسية جديدة مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في العراق في صيف عام 2014.

المراجع

العربية

الآغا، يوسف. **حزب الله، التاريخ الأيديولوجي والسياسي (1997-2008)**. ترجمة نادين نصر الله. بغداد/ بيروت: دراسات عراقية، 2008.

المياحي، عباس الزيدي. **السفير الخامس، استعراض لحياة ومرجعية الإمام الصدر والعلاقة بين الحوزة والجماهير**. بيروت، 2001.

نقاش، إسحاق. **شيعة العراق**، ترجمة عبد الإله النعيمي. دمشق: المدى سورية، 2003.

الأجنبية

Cockburn, Patrick. *Moqtada al-Sadr and the Fall of Iraq*. London: Faber and Faber, 2008.

Cohrane, Marisa. *Iraq Report 12*: *The Fragmentation of the Sadrist Movement*. Institute for the Study of War, Washington DC: 2009.

Gordon, Michael R. & Bernard Trainor. *The Endgame: The Inside Story of the Struggle for Iraq, from George W. Bush to Barak Obama*, New York: Pantheon Books, 2012.

إيفا حداد | Eva Haddad*

الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية وأثره في العلاقات الإيرانية – السعودية

Iran's Nuclear Deal with the P5+1 and its Impact on Iranian-Saudi Relations

تسعى هذه الدراسة للتعرف إلى أثر الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية (5+1) في العلاقات الإيرانية – السعودية، من خلال تتبع مسار الملف النووي الإيراني منذ بداياته إلى حين التوصل إلى الاتفاق الذي عدّته إيران إنجازًا مهمًا واعترافًا دوليًا بموقعها الإقليمي وحقها في امتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية. لقد حملت نتائج الاتفاق معها بوادر تعزيز نفوذ إيران في المنطقة، وترجيح كفة ميزان القوى الإقليمي لمصلحتها. إن عدم الارتياح السعودي للاتفاق النووي وتأثيراته في ميزان القوى الإقليمي واحتمالات التقارب الأميركي – الإيراني حينها، على الرغم من التطمينات الأميركية وانفتاح الخطاب السياسي الإيراني برئاسة حسن روحاني، لم يمكّن سياسة أي من الدولتين من إنجاز تقارب يُذكر. ومن المرجح أن تزيد سياسات ترامب عدائية إيران وتصادمها مع العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية.

كلمات مفتاحية: إيران، السعودية، الاتفاق النووي الإيراني.

This study aims to identify the impact of the Iranian nuclear deal with the P5+1 on the Iranian-Saudi relations through tracing Iran's nuclear file path from its early stages until reaching the JCPOA. Iran considered this deal an international recognition of Iran's regional power and its right to have a nuclear program for peaceful purposes.

This has posed a clear threat on the regional balance of power, disquieting Saudi Arabia. On one hand, despite the US assurances to KSA and the relative openness of the Iranian political discourse, there have not been any signs of improvement on the Iranian Saudi Relations. On the other hand, Trump's policies may increase Iran's hostility and therefore a state of wariness will continue to be the main feature in the Iranian Saudi relations.

Keywords: Iran, Saudi Arabia, the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA).

* باحثة في العلوم السياسية، الجامعة الألمانية الأردنية، عمّان.

* Researcher in Political Science, The German Jordanian University, Amman.

مقدمة

توصّلت إيران في تموز/ يوليو 2015 مع السداسية الدولية (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، إضافة إلى ألمانيا) إلى اتفاق تاريخي، وسم عقدًا ونيّفًا من المخاوف الإقليمية والعالمية التي أثيرت بشأن سعي إيران لحيازة سلاح نووي. على مر الاثنتي عشرة سنة الماضية، لم تكن احتمالات نشوب حرب تواجه فيها قوى الغرب إيران، وتضرب مدنها ومنشآتها، ببعيدة. وراوحت التكهنات حول مقدرة العالم الغربي، وبالأخص الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها في المنطقة، على خوض حرب كبرى ثالثة بعد حربي أفغانستان والعراق، واللتين خلفتا آثارهما الثقيلة في النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة؛ ما اضطرها إلى إعادة حساباتها، واللجوء إلى الأمم المتحدة لتتمكن المنظمة من فرض عقوبات مشددة على إيران، وعزلها أكثر عن المجتمع الدولي.

ترى إيران في هذه العقوبات - وما تبعها من مفاوضات حول ملفها النووي حتى توصلت إلى الاتفاق النووي - نقطة قوة وانتصارًا؛ إذ استطاعت إثبات وجودها من حيث هي قوة دولية مؤثرة، وحصلت على اعتراف عالمي بأنها لم تخضع لتهديدات العالم الغربي، بل على العكس اضطرت تلك الدول إلى التفاوض والتحاور معها بصفتها جزءًا مهمًا وفعالًا للتوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف. لقد تمكنت إيران من فك الحصار المفروض عليها، والحصول على فرصة جديدة لإعادة النظر في إستراتيجياتها الدولية، وخصوصًا ما يتعلق منها بالشرق الأوسط الذي لا يمكن لها أن تنكر سعيها لفرض هيمنتها عليه أو على الأقل تعزيز دورها فيه؛ شرق أوسط مضطرب تصاعدت فيه الحوادث بعد سقوط بغداد في 2003، وهو العام ذاته الذي كشفت فيه هيئة الطاقة الذرية عن محاولات إيران لتخصيب اليورانيوم.

ومع موجة الربيع العربي، ازداد تأزم المنطقة، وانفتحت أكثر على التدخلات الخارجية؛ فغدت ساحةً رئيسة لصراع الأجندات الإقليمية والعالمية على دول أنهَكَتها المشكلات والأزمات والحروب، تعاني فشل الدولة وغياب حكم القانون، وتخضع لمعادلات فُرضت عليها خارجيًا. لا شكّ في أن كل هذه التحولات قد كانت سببًا لاختلال ميزان القوى في الإقليم؛ فمع تراجع الدور المصري وما سبقه من غياب العراق القوة الرئيسة في المعادلة الإقليمية، خاصة أمام إيران، بات التنافس السعودي - الإيراني واضحًا، وذلك بناءً على ما يراه كل منهما حفاظًا على أمنه القومي ومصالحه الإستراتيجية.

تكمن مشكلة الدراسة في مدى قدرة الاتفاق النووي الإيراني الأخير على أن يقود إيران إلى نوع جديد من العلاقات مع السعودية، بعد أن أثبت هذا الاتفاق بوادر عملية لتقاربات إيرانية على الساحة الدولية، وأدى نسبيًا خلال عامه الأول إلى حالة من الانفتاح الأميركي - الإيراني متمثلة على وجه الخصوص بتوقيع المعاهدة، والاعتراف بموقع إيران قوة إقليمية مؤثرة، وبقدرتها على امتلاك برنامج نووي سلمي مراقَب دوليًا بشروط محددة.

> تكمن مشكلة الدراسة في مدى قدرة الاتفاق النووي الإيراني على أن يقود إيران إلى نوع جديد من العلاقات مع السعودية، بعد أن أثبت هذا الاتفاق بوادر عملية لتقاربات إيرانية على الساحة الدولية

ترى واحدة من وجهات النظر الإيرانية "أن ما تسعى إليه إيران هو إقامة توازن عسكري مع منافسيها الإقليميين"[1] ابتداء من جيرانها على حدود الخليج وأبرزهم القوة السعودية، وكذلك "الخطر الإسرائيلي حيث صدرت عن إسرائيل تهديدات باستهداف محطة بوشهر للطاقة الذرية في حال إكمال بنائها وهذا الموقف العدائي يدفع إيران إلى اتخاذ إجراءات وقائية"[2]. على مستوى منطقة الخليج العربي وبناءً على موقعها الجغرافي الإستراتيجي والحيوي، رُبطت المناطق المحيطة بها بالتأثيرات والتغييرات السياسية والاقتصادية والعالمية. ولا يقتصر ذلك على الموقع فحسب، "فهي تحظى أيضًا بأهمية اقتصادية وثروات نفطية وغازية تعد مصدرًا مهمًا لتغذية الطاقة في العالم"[3]. إن إيران والمملكة العربية السعودية لهما دور حيوي وإستراتيجي، وعلى الرغم من التقارب الجغرافي والديني، فإن الانقسام الأيديولوجي والإستراتيجي والتاريخي يحدّ من فكرة نشوء علاقة إيجابية ونوعية بينهما، خصوصًا على المدى القريب. "فعلى الرغم من أن هذه العلاقات، وبحسب متطلبات الوضع، كانت تسير إمّا إلى التعاون أو التضاد وعدم الوفاق، إلا أننا كنا دائمًا نجد جذور الاختلاف واضحة في علاقة البلدين حتى في عهود الوفاق والتفاهم"[4].

إذًا، تستمد الدراسة أهميتها من أن توصّل إيران إلى اتفاق حول ملفها النووي مع القوى الست الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة

1 حسن الموسوي، "سياسة إيران الدفاعية"، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 102 (ربيع 2001)، ص 192.

2 المرجع نفسه.

3 بهرام اخوان كاظمي، "مسار العلاقات الإيرانية - السعودية"، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 102 (ربيع 2001)، ص 65.

4 المرجع نفسه، ص 66.

يؤثر في طبيعة علاقات إيران الدولية والإقليمية، بما يعزز مكانتها على الصعيدين. وتتناول الدراسة استنادًا إلى نظرية توازن القوى احتمالات حصول تقارب إيراني - سعودي: شروطه وإمكانية تحقيق أي تقارب على المدى القريب، خصوصًا مع تمكن إيران من تعزيز موقعها في الإقليم وتقويته، وكسب الاعتراف بها بصفتها قوة مؤثرة وبإنجاز دولي متوج بتوقيع الاتفاق مع السداسية الدولية.

وبهذا تهدف الدراسة إلى تبيان أهم التطورات الناتجة عن الاتفاق النووي الإيراني، بعد مرور عام ونيّف على توقيع المعاهدة، وذلك انطلاقًا من تاريخ هذا البرنامج النووي وتطوره وحقيقة تهديده للسلم الإقليمي والعالمي. يشير أحد هذه التطورات، خلال العام الأول، إلى الانفتاح الإيراني - الأميركي، وإن كان يعتريه الحذر من عدة جوانب. وتنظر الدراسة من خلال تلك التطورات إلى مدى إمكانية حصول تطور إيجابي في التفاعل الإيراني - السعودي، بصفته صورة من صور نتائج الاتفاق النووي الذي يسعى إلى انخراط إيران في المجتمع الدولي.

ومن ثمّ، سنناقش مدى تأثير الاتفاق النووي الإيراني في علاقات إيران وسياستها الخارجية في المنطقة، خصوصًا تجاه المملكة العربية السعودية. ويتأكد ذلك بأن متغيرات عديدة، بما فيها فك الحصار الاقتصادي والاعتراف الدولي بموقع إيران لاعبًا أساسيًا في لعبة التطورات السياسية في المنطقة، ستتطلب من هذا البلد إعادة النظر في تدخلاته الإقليمية المختلفة، ونشاطه السياسي وآلياته، وعلاقته مع دول الخليج العربية الحليف الرئيس للولايات المتحدة.

أشارت النتائج الأولية، بعد الاتفاق النووي مباشرة، إلى أن العلاقة الأميركية - الإيرانية تضمنت نوعًا من الانفتاح في ضوء ما جاء في هذا الاتفاق. فكيف نظرت السعودية إلى هذا التطور النسبي في العلاقة؟ وما هي الاحتمالات الممكنة للعلاقات الإيرانية - السعودية مستقبلًا؟

وهل كان من الممكن أن تتطور العلاقات نحو الأفضل؟ أم أن السعودية ترى في هذه العلاقة خطرًا على أولوياتها ومتطلباتها الأمنية والإستراتيجية؟

تستند الإجابة عن هذه الأسئلة إلى مناقشة أثر الاتفاق النووي في ميزان القوى الإقليمي، بعد اعتراف السداسية الدولية بقدرة إيران على امتلاك القوة النووية بشروط ورقابة دولية، وكيف ساعد هذا الاتفاق، بعد مرور أكثر من عام على تنفيذه ومن خلال رفع العقوبات الاقتصادية، على توسيع الدور الإيراني في الإقليم؛ فهل تمكنت إيران بالفعل من الحصول على كل ما كانت تنتظره؟

في النهاية، سنحاول فهم تأثير الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة دونالد ترامب في الاتفاق النووي وما ترتب عليه من نتائج في عامه الأول، وانعكاس هذه التغييرات على العلاقات الإيرانية - السعودية.

أولًا: البرنامج النووي الإيراني

1. بدايات البرنامج النووي الإيراني، وتطوره، وحقيقة تهديده للسلم العالمي

يدخل السلاح النووي ضمن تسمية أسلحة الدمار الشامل، وهي تسمية صاغتها منظمة الأمم المتحدة في 1946، وتشمل كذلك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية. بيد أن السلاح النووي "يتميز عن غيره بعدة وجوه أولها الجانب القانوني حيث أنه لا يخضع لأي اتفاقية تحريم عامة ملزمة للجميع. أمّا الجانب الثاني فتقني، حيث أنه السلاح الوحيد الذي يحدث مفعول تدمير شامل لا يستثني شيئًا. وأخيرًا الجانب الإستراتيجي، حيث أنه السلاح الوحيد الذي يستخدم للردع"[5]. "ويمكن فهم رغبة إيران في امتلاك قدرة نووية بالإشارة إلى غايات بعينها: وسيلة رادعة للحفاظ على النظام، وأداة نفوذ إقليمي وورقة قومية لشرعية النظام وورقة للمساومة"[6]. وعلى الرغم مما للسلاح النووي من أهمية إستراتيجية، فإن العديد من التساؤلات طُرحت حول "مدى الحاجة إلى هذا النوع من الأسلحة، وماهي الظروف التي تستدعي استخدامها؟"، فهل هي ضرورية بالفعل لتحقيق الأهداف العسكرية والإستراتيجية؟[7]

تعدّ القوة النووية في حد ذاتها إضافة نوعية إلى إيران؛ فهي في أحد أوجهها تعكس حاجتها بصفتها دولة إلى الاستفادة من كل منافع القوة النووية، وما يمكن أن تقدمه لإيران حتى تسد النقص في شعور الهيبة أمام الدول الغربية المعاصرة. إذ يذهب بعض المراقبين إلى أن الروح الفارسية ما زالت تعاني إذلالات الماضي وندوبه، وتمتلك في الوقت ذاته إحساسًا قويًّا بالأهمية والعظمة؛ ويبدو ذلك جليًا في الخطاب السياسي الإيراني. ويأتي برنامج إيران النووي محاولة منها "للتفاوض بصفة علنية على الأزمة الإيرانية الكبرى المتمثلة بالحداثة، والتي تحمل في طياتها الكثير من المعتقدات والآمال والمخاوف، وهو محصلة الحالة التي تعيشها الدولة الإيرانية الحديثة"[8].

بدأت إيران برنامجًا نوويًا مدنيًا في الخمسينيات من القرن الماضي، بقيادة الشاه محمد رضا بهلوي الذي توصل إلى اتفاق تحت رعاية

---

5 برونو تيرتري، **السلاح النووي بين الردع والخطر**، ترجمة عبد الهادي الإدريسي (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2011)، ص 7.

6 شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 38.

7 Joseph Gerson (ed.), *The Deadly Connection: Nuclear War & U.S. Intervention* (New England: American Friends Service Committee, 1982), p. 11.

8 David Patrikakrakos, *Nuclear Iran* (London: I.B. Tauris, 2012), p. 280.

برنامج آيزنهاور "الذرة من أجل السلام"، سمحت من خلاله الولايات المتحدة بتقديم مفاعل الأبحاث النووية في طهران ومحطات للطاقة. وفي عام 1968، أصبحت إيران واحدة من 51 دولة وقعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي ما يعرف باتفاقيات "التحكم في الأسلحة" و"ليس بنزع السلاح بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل تتعلق بمنع بعض الوسائل أو تضييق مجال بعض الممارسات أو تحديد سقف في هذا المجال أو ذاك لا ينبغي تجاوزه"[9].

ومع بداية السبعينيات، تمكن الشاه من تأسيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بحيث تقوم بتدريب موظفيها وإتمام صفقاتها النووية مع دول من بينها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وناميبيا وجنوب أفريقيا. وقد تمكنت إيران من اكتساب فهم متين للتقنيات والقدرات النووية، من خلال تدريب المهندسين في الداخل والخارج. وفي 16 كانون الثاني/ يناير 1979، أطاحت الثورة الإسلامية، برئاسة روح الله الخميني قائد الثورة، حكمَ الشاه الذي غادر البلاد، وأصبحت إيران بعد ذلك "الجمهورية الإسلامية الإيرانية" بعدما كان يحكمها نظام ملكي وراثي.

> ذهب بعض المراقبين إلى أن الروح الفارسية ما زالت تعاني إذلالات الماضي وندوبه، وتمتلك في الوقت ذاته إحساسًا قويًا بالأهمية والعظمة

"في شباط 1979، شهدت الأحداث السياسية في إيران تطورات بارزة ليتولى الخميني منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وهو المنصب الأعلى والأهم في النظام السياسي الإيـراني"[10]. وتغيرت كذلك سياسة إيران تجاه برنامجها النووي وذلك لعدة أسباب منها؛ "تأزم العلاقات السياسية بين العراق وإيران"[11]؛ الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب بين الطرفين في 22 أيلول/ سبتمبر 1980 وما ترتب على هذه الحرب من استنزاف لقدرات إيران البشرية والاقتصادية. كما "اعتبر قادة الثورة الإسلامية الإيرانية انتصار ثورتهم وتمكنها من إطاحة حكم الشاه انتصارًا للشعوب الإسلامية وأنهم يتعهدون بمساعدة هذه الشعوب في الخلاص من الحكام الفاسدين في البلاد الإسلامية، كما أعلنوا العداء للولايات المتحدة الأميركية"[12]. جعلت هذه الشعارات الكثير من دول المنطقة تشعر بالخطر من تمدد إيران وتغولها تحت مسمى سياسة تصدير الثورة التي أطلقها الخميني. وتطور هذا الموقف الإيراني الداعي للحصول على برنامج نووي بعد الثورة تعزيزًا لمفهوم الاستقلال الإيراني وارتباطه بمفهوم العدالة. فباتت إيران ترى "بأن المساس ببرنامجها النووي هو مساس بكرامتها وأمنها الوطني"[13].

مع أزمة رهائن السفارة الأميركية في طهران، تدهورت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة في كل نواحيها، ووصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، وشملت هذه القطيعة وقف التعاون النووي. وفي إطار قضية الرهائن نرى أن "إيران أكدت تدخل الولايات المتحدة في شؤونها الداخلية والخارجية ونتيجة لذلك قام الطلاب الإيرانيون باحتجاز اثنتين وخمسين رهينة من طاقم السفارة الأمريكية 14 شهرًا"[14]. وتضمنت شروط إيران للإفراج عن الرهائن "عودة الشاه إلى إيران، وإعادة ثروة الشاه، وأن تدفع لها تعويضات مالية، وبأن تعترف الولايات المتحدة أمام الرأي العام بأنها ارتكبت جرائم بحق الشعب الإيراني، واعتراف الولايات المتحدة وتعهدها بعدم التدخل في سياستها الداخلية والخارجية في المستقبل"[15]. قطعت الولايات المتحدة إمدادات من اليورانيوم عالي التخصيب المخصص لمركز أبحاث طهران النووية؛ ما اضطر إيران إلى إغلاق المفاعل لعدة سنوات، حتى "وقّعت اللجنة الوطنية للطاقة الذرية في الأرجنتين في 1987 - 1988 على اتفاق مع إيران للمساعدة في تحويل مفاعل من وقود اليورانيوم عالي التخصيب إلى 19.75% اليورانيوم منخفض التخصيب، وتوريد اليورانيوم منخفض التخصيب إلى إيران"[16].

استمرت الولايات المتحدة في سعيها لمنع إيران من تطوير مفاعلها النووي ضمن عدة محاولات لها خلال فترة التسعينيات، ومنها إعلان بيل كلينتون العقوبات ضد إيران وليبيا؛ فقد تحدث الرئيس

9 تيرتري، ص 145.

10 سعد شاكر شبلي، **السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014)، ص 68.

11 المرجع نفسه.

12 أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية والسياسة الخارجية الأمريكية في الشّرق الأوسط** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 166.

13 المرجع نفسه، ص 168.

14 أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979 - 2011** (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012)، ص 253.

15 جيمي كارتر، **مذكرات جيمي كارتر كامب ديفيد: حرب على الحرب رهائن طهران والحسابات الخاسرة**، ترجمة شبيب بيضون (بيروت: دار الفارابي، 1985) ص 131.

16 Shreeya Sinha & Susan Campbell Beachy, "Timeline On Iran's Nuclear Program," *The New York Times*, 20/11/2014, accessed on 22/2/2017, at: http://nyti.ms/2kLbVVu

الأميركي معلنًا أهمية هذه العقوبات في قوله: "أمتنا تحارب الإرهاب على ثلاث جبهات... وسوف نستمر في الضغط على حلفائنا للانضمام إلينا في زيادة الضغط على إيران وليبيا لوقف دعمهما للإرهابيين"[17].

و"يعود تفجر أزمة البرنامج النووي الإيراني إلى أواخر عام 2002 عندما تم اكتشاف بناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي آراك ونطنز لتخصيب اليورانيوم من أجل صنع الأسلحة النووية بعيدًا عن رقابة الوكالة الدولية"[18]. ومن ثمّ بذلت قيادة الولايات المتحدة جهدًا على الصعيد الدولي لفرض عقوبات دولية على إيران بسبب طموحاتها النووية. وفي هذا الإطار أعلنت وكالة الدولية للطاقة الذرية العثور على آثار لمحاولات تخصيب اليورانيوم في إيران عام 2003. "في أيار/ مايو 2003، وبعد وقت قصير من الغزو الأميركي للعراق، قامت عناصر من الحكومة الإيرانية بقيادة محمد خاتمي بتقديم اقتراح سري عن "صفقة كبرى" من خلال القنوات الدبلوماسية السويسرية. وعرضت بشفافية كاملة برنامجها النووي الإيراني والانسحاب من دعم حماس وحزب الله، مقابل حصولها على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة وتطبيع العلاقات الدبلوماسية. وقالت إن إدارة بوش لم تستجب لهذا الاقتراح، كما شكك مسؤولون أميركيون كبار في أصالتها"[19]. وصلت إيران إلى نسبة 3.5 في المئة في تخصيب اليورانيوم عام 2006؛ ما دفع الأمم المتحدة إلى أن تفرض على إيران عقوبات، بعدما رفضت تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم. وقد أنشأت لجنة لمراقبة تنفيذ العقوبات.

انتخب أحمدي نجاد رئيسًا للبلاد أول مرة في آب/ أغسطس 2005، وأصبح شخصية بارزة في السياسة العالمية؛ إذ كان له بتصريحاته وتصرفاته أثر في زيادة القلق الذي أصاب الدول الغربية والإقليمية تجاه الملف النووي الإيراني. وعلى الرغم من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على بلاده والمفاوضات التي كانت جارية، فإن الطموح النووي خلال فترته الرئاسية لم يتوقف كما لم يكن خافيًا. ذلك أن رئاسة أحمدي نجاد تمثل ارتدادًا إلى الأيام الأولى من عمر الثورة في إيران، بتشديدها على المبادئ الأساسية لتلك الثورة "العدالة الاجتماعية والاستقلال وتصدير الثورة"[20].

17 William J. Clinton, "62- Remarks on Signing the Iran and Libya Sanctions Act of 1996 and an Exchange With Reporters," The American Presidency Project, 1996, accessed on 22/2/2017, at: http://bit.ly/2l7eYnf

18 أحمد إبراهيم محمود، "ملفات إيرانية - الحالة السياسية الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد"، **مختارات إيرانية**، العدد 61 (آب/ أغسطس 2005)، ص 66.

19 Ali Vaez, "Why Iran Sanctions Won't Work," *Global Public Square CNN*, 29/2/2012, accessed on 22/2/2017, at: http://cnn.it/2mkVUlx

20 تشوبين، ص 66.

بعد أن تمكنت "الولايات المتحدة من الترويج لقرار صارم يتضمن آلية إحالة الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن الدولي عام 2006"[21]، استمرت موجات المفاوضات بين أخذ ورد حتى عام 2011؛ فقد اتخذت القوى الغربية الكبرى خطوات مهمة لعزل إيران عن النظام المالي الدولي، معلنةً فرض عقوبات منسقة بالتعاون مع مصارفها المركزية والبنوك التجارية. كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركات ذات العلاقة بالصناعة النووية الإيرانية، فضلًا عن الصناعات البتروكيماوية والنفطية. وفي العام نفسه، قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الأمم المتحدة دليلًا يؤكد أن "إيران تقوم بنشاطات ذات صلة بتطوير قنبلة نووية في قاعدة بارشين العسكرية، وأنه قد يكون العمل على المشروع ما يزال جاريًا"[22].

في الخامس عشر من حزيران/ يونيو 2013، تم انتخاب حسن روحاني رئيسًا جديدًا للبلاد. خلال حملته الانتخابية، عبر روحاني "عن قلقه إزاء المشكلات الاقتصادية المتفاقمة في بلاده، وأعلن عزمه على تخفيف اللهجة القاسية والتكتيكات المتعنتة التي كان ينتهجها سلفه محمود أحمدي نجاد، والتي كانت تعرقل مسار المفاوضات النووية، وتسببت بتدهور العلاقات مع معظم الدول المتقدمة في العالم"[23]. بعد تاريخ حافل بالمفاوضات السرية مع الولايات المتحدة التي تطلق عليها إيران اسم "الشيطان الأكبر" من بينها مفاوضات عام 2008 في العاصمة النمساوية فيينا، في الفترة الأولى لرئاسة أحمدي نجاد وحضرها من الجانب الأميركي الجنرال آيكنبري بعد ما عينه أوباما سفيرًا في أفغانستان، بحسب تقارير مواقع إيرانية[24]، نجح روحاني في التوصل مع البيت الأبيض في 2014 إلى مباحثات نهائية بشأن الاتفاقية حول الملف الإيراني ليتم توقيعها في صيف عام 2015.

2. الاتفاق حول الملف النووي الإيراني 2015 وأهم مضامينه

يقرّ الاتفاق حول الملف النووي الإيراني بقدرة إيران على تحقيق طموحاتها النووية للأغراض السلمية، وذلك بضمان حسن نياتها

21 شبلي، ص 90.

22 IAEA Atoms for Peace, "'Implementation of The NPT Safeguards Agreement And Relevant Provisions Of Security Council Resolutions In The Islamic Republic Of Iran'," *The New York Times*, 8/11/2011, accessed on 22/2/2017, at: http://nyti.ms/2l6SN0E

23 Thomas Erdbrink, "President-Elect Stirs Optimism In Iran And West," *The New York Times*, 27/7/2013, accessed on 21/2/2017, at: http://nyti.ms/2l74yDZ

24 رمضان الساعدي، "إيران تكشف عن محادثات سرية مع أميركا بمباركة خامنئي"، العربية، 2006/9/30، شوهد في 2017/2/21، في:
http://bit.ly/2lKvH3s

في هذا المجال، وخضوع برنامجها لشروط وكالة الطاقة الذرية. ويشمل ذلك أيضًا توافر شروط السلامة، بما فيها من تفصيلات تقنية وفنية ضرورية. ومن جانبها، حققت مجموعة (1+5) إنجازًا من خلال توقيع الاتفاق لمدة خمسة عشر عامًا؛ ما تعده ضمانًا بعدم حيازة إيران - المدرجة بحسب التصنيف الأميركي ضمن تصنيف محور الشر - برنامجًا نوويًا موجهًا لأغراض عسكرية؛ لما في ذلك من خطر يهدد السلم والأمن العالميين. وكما يرى بعض المحللين الغربيين، فإن هذه الاتفاقية جيدة ما دامت في حيّز التنفيذ "ومع انقضاء مدتها الزمنية، سيكون التعامل الدولي مع إيران خاضعًا للرهان"[25].

توصلت إيران مع مجموعة (1+5) إلى اتفاق، ينظم رفع العقوبات المفروضة على طهران منذ عقود، ويسمح لها بتصدير الأسلحة واستيرادها، مقابل منعها من تطوير صواريخ نووية، وقبولها زيارة مواقعها النووية. من خلال ما جاء في نص الاتفاق الافتتاحي، فإن إيران تتصور أن هذا الاتفاق (JCPOA) سيسمح لها بالمضي قدمًا في برنامجها النووي سلميًا، وذلك تمشيًا مع المعايير العلمية والاقتصادية التي جاءت وفقًا للاتفاقية، بهدف بناء الثقة وتشجيع التعاون الدولي. أمّا الدول الست، فيأتي تصورها إجمالًا من هذه الاتفاقية كما جاء في نصها، بأن تسمح لها بكسب الثقة في الطبيعة السلمية البحتة لبرنامج إيران النووي. ويعكس الاتفاق المعايير المحددة للطرفين، بما يتوافق مع الاحتياجات العملية، والمتفق عليها على نطاق البرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك نشاطات تخصيب اليورانيوم، والبحث والتطوير في هذا المجال.

عكس الاتفاق مخاوف الدول الست من خلال تدابير شاملة توفر الشفافية وإمكانية التحقق والتحقيق. وفيما يتعلق بالعقوبات، فسينتج رفع شامل لها جميعًا؛ تلك التي فرضها مجلس الأمن وكذلك العقوبات المتعددة الأطراف والوطنية المتعلقة ببرنامج إيران النووي، ويتضمن ذلك مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة. كما ترد ضمن الاتفاق آلية لفض النزاعات التي قد تنشأ خلال السنوات العشر بين الأطراف، بحيث يمكن أن يحيل أي طرف يرى عدم وفاء من جانب الطرف الآخر المسألة على اللجنة المشتركة. ولدى اللجنة المشتركة 15 يومًا لحل القضية، ما لم تمدد الفترة الزمنية بتوافق الآراء. وإن لم تُحَل المسألة، فيمكن للمشاركين إحالة القضية على وزراء الشؤون الخارجية[26].

25 Kenneth Pollack, "U.S. Policy toward the Middle East after the Iranian Nuclear Agreement," *Brookings* (2015) accessed on 21/2/2017, at: http://brook.gs/2kYnpQK

26 Iran Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), *US Department of State*, 2015, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2l6CXTy

3. أثر الاتفاق النووي في ميزان القوى الإقليمي (إيران – السعودية)

"يُقال إن استخدام نظام توازن القوى ينبع من العقل والمنطق؛ فحيثما قابل المفكرون وضعًا من المواجهة بين أقطاب أو كتل تتنافس على القوة، فإن توازن القوى هو التطبيق الذي يؤدي إلى موازنة هذا الوضع. وبهذا فإن فكرة مبدأ توازن القوى تمتلك شخصية عالمية"[27].

> يستند تحقيق التوازن في أي نظام إلى فئتين؛ فئة الجهد الداخلي بما فيه القدرات الاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية، وفئة الجهد الخارجي بما فيه من تحركات تُعزز دائرة التحالفات الدولية

يعتمد مبدأ توازن القوى على "ميكانزم تستطيع الدول بواسطته أن تنظم صراعات القوة فيما بينها بحيث تحمي استقلالها وتحول دون ابتلاع كيانها القومي"[28]. وبحسب كينيث والتز، فإن الهدف الرئيس لأي دولة لا يكون ابتداء في تعظيم قوتها، بل في الحفاظ على موقعها في النظام الدولي/ الإقليمي؛ وبالنتيجة، فإن "مصير أي دولة يحدد تبعًا لاستجابة كل دولة لأي فعل تقوم به الدولة الأخرى"[29]. ينطلق من هنا التصور الرئيس لطبيعة العلاقة الإيرانية - السعودية في ميزان القوى الإقليمي بوصفهما قطبين مركزيين ضمن الإقليم المشترك، تسعى كل منهما بحسب قواعد نظرية توازن القوى إلى تحقيق هدف أساسي وهو الحفاظ على كيانها ووجودها، ومن ثم حماية مصالحها الوطنية؛ فمن جهتها تسعى المملكة إلى "التوازن الذي يستهدف الإبقاء على الوضع القائم"[30] بعدم إعطاء إيران أي مزايا إضافية، أمّا إيران فتسعى نحو "التوازن الذي يستهدف تحقيق مبدأ التعادل في توزيعات علاقات القوة الدولية"[31].

يستند تحقيق التوازن في أي نظام إلى فئتين؛ فئة الجهد الداخلي بما فيه القدرات الاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية، وفئة الجهد الخارجي بما

27 Envy M. Koury, *The Super Power and The Balance of Power in the Arab World* (Beirut: Catholic Press, 1970), p. 7.

28 إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية** (الكويت: جامعة الكويت، 1971)، ص 79.

29 Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley Publishing Company Inc., 1979), p. 127.

30 مقلد، ص 98.

31 المرجع نفسه.

فيه من تحركات تُعزز دائرة التحالفات الدولية أو تسعى إلى إضعاف الدولة المقابلة وتقزيمها. نظريًا، يصح في رأينا تصنيف إيران ضمن فئة الدول القوية وغير القانعة؛ فهي بصفتها دولة تمتلك من الإمكانيات ما يؤهلها بأن يكون لها دور أكبر في النظام، فإنها تسعى إلى توسيع نفوذها، بحيث تضمن لنفسها مكانة متقدمة. وفي المقابل، تُعدّ السعودية مركز الثقل الرئيس في الصراع الإقليمي مع إيران.

من حيث المعطيات الجغرافية، يتمتع البلدان بموقعين مهمين، وإذا حسبنا دول الخليج ضمن إطار التحالف الخليجي مع السعودية، فهذا يعني وجود توازن إستراتيجي قائم بين الطرفين. عسكريًا، تنفق السعودية المليارات سنويًا على وارداتها التسليحية، في حين تعتمد إيران على تسليحها الذاتي، "وتعتبر السعودية الثالثة في الإنفاق العسكري بواقع 87 مليار دولار، متجاوزة بذلك روسيا التي احتلت المرتبة الرابعة مكتفية بإنفاق 66 مليارًا"[32]. وقد أقر وزير الدفاع السعودي بوجود "خلل" في التوازن بين الإنفاق المرتفع جدًا والقدرات التي لم تجارِ حجم ذاك الإنفاق؛ "وكشفت "رؤية السعودية 2030" التي أقرها مجلس الوزراء السعودي عزمها على "توطين الصناعات العسكرية بنسبة 50 في المئة مقارنة بـ 2 في المئة حاليًا، وتوسيع دائرة الصناعات المتقدمة مثل صناعة الطيران العسكري، وإقامة المجمعات الصناعية المتخصصة في المجال العسكري، وتدريب المواطنين وتأهيلهم للعمل في مجال القطاعات العسكرية"[33]. لا شك في أن السعودية تمتلك قدرات اقتصادية كبيرة، وأخرى تتعلق بالتحالفات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الثقل الأيديولوجي لبعدها الإسلامي السني الذي يمثّل تقريبًا 90 في المئة من مسلمي العالم. لكنّ إيران تتفوق على السعودية من الناحية السكانية؛ فعدد سكانها يقارب 78 مليون نسمة مقابل ما يقارب 31 مليون نسمة للسعودية.

إن الطموح الإيراني والنجاح في امتلاك القوة النووية من شأنه أن يؤثر في ميزان القوى الإقليمي بين إيران والسعودية. وقد كان توقيع الاتفاق الأخير تهديدًا لهذا التوازن مع القوة السعودية. فمثلًا يذهب فريق من المحللين إلى أنه "على الرغم من الثروة الاقتصادية التي تمتلكها السعودية، فإنها لا تستطيع فرض السيطرة الإقليمية؛ نتيجة لإمكانيات إيران من حيث السكان والقدرات العسكرية"[34]. فالسعودية تجد في امتلاك إيران القوة النووية بموافقة دولية، وإن كانت مشروطة، وتمكنها من نزع العقوبات المفروضة عليها، تغييرًا حادًا ونوعيًا في التوازن بينهما. وسيكون ميالًا ميلًا واضحًا إلى إيران مع امتلاكها عنصرًا إضافيًا من عناصر القوة والردع؛ ما يعني أيضًا زيادة تدخلاتها وتهديداتها لدول المنطقة وتعزيز قوتها في ذلك. ولكنّ بعض الملاحظين يرى في ذلك مبالغةً في مدى تمكن إيران من دعم حلفائها في المنطقة "فحتى مع تمكن الأخيرة من الحصول على 14 مليار دولار بُعيد الاتفاقية، فإنها لم تستطع مواجهة تنظيم الدولة الذي كلف إيران خسارات متوالية في كل من العراق وسورية"[35].

تريد "إيران مكانًا ملائمًا لها في النظام الدولي، فمن الواضح أنها تسعى ليكون صوتها مسموعًا في الشأن العالمي"[36]. ساهم الاتفاق النووي في فتح مجال أوسع لها في التحرك؛ وذلك من خلال رفع الحظر الاقتصادي الذي ستكون عوائده موجهة لضمان استمرار أهداف الدولة القومية وأسباب بقائها. لقد استطاعت إيران من خلال الاتفاق الاستمرار في برنامج نووي، يمكّن الدولة اقتصاديًا، ويزيد إمكانات انفتاحها على العالم، على الرغم من القيود على التصدير والميزانية للإنفاق العسكري. ويُعدّ هذا الاتفاق في حد ذاته إقرارًا بدور إيران وموقعها في المنطقة، من دون التوصل معها إلى ما يردعها، ويكف أياديها عن التدخل وإثارة المشكلات والصراعات والاستمرار في بسط النفوذ.

العلاقات الإيرانية – السعودية في ضوء تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني

1. المصالح الإيرانية والسعودية في الشرق الأوسط

تتأثر العلاقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية بالجوار الجغرافي والعامل الديني، لكنّ ما يوسع الفجوة بين الطرفين يتركز في شؤون فرض السيطرة جيوبوليتيكيًا وأيدولوجيًا. كما أن كلًا منهما يسعى لتعزيز الأمن من جهته، وذلك بزيادة مناطق النفوذ الداعمة والمتأثرة بكلا النظامين. "بالنسبة لإيران فإنها تملك ساحلًا يبلغ طوله 1200 كم – تقريبًا - على الخليج العربي بالإضافة لساحل طويل على خليج عُمان المفتوح على المحيط الهندي. الثروة

32 أحمد أبو الخير، "رؤية السعودية 2030.. امتلاك ثالث قوة عسكرية في العالم"، الخليج أونلاين، 2016/4/26، شوهد في 2017/2/22، في:
http://bit.ly/2ltKWeA

33 المرجع نفسه.

34 Simon Mabon, *Saudi Arabia and Iran: Power and Rivalry in the Middle East* (London-New York: I.B. Tauris, 2015), p. 12.

35 Charlotte Alfred, "How The Nuclear Deal Will Affect Iran's Foreign Policy," *The Huffington Post*, 23/1/ 2017, accessed on 21/2/2017, at: http://huff.to/2lEDyiv

36 David Patrikakrakos, *Nuclear Iran* (London: I.B. Tauris, 2012), p. 290.

النفطية الإيرانية تتركز بصفة رئيسة في منطقة عربستان وفي الجرف القاري في الخليج، ومن دون الحقول النفطية الجنوبية هذه يمكن أن تكون إيران في عداد الدول الفقيرة فضلًا عن تواجد مفاعلاتها النووية في هذه المنطقة"[37]. عربيًا، "تأمل إيران في استغلال الاضطراب السياسي في المنطقة الذي يتخذ شكل حركات وأحزاب إسلامية"[38]؛ ففي لبنان، "استطاعت إيران أن تصنع قواعد سياسية إذ كانت الثورة الاسلامية الإيرانية مصدر إلهام للشيعة في لبنان"[39]؛ حتى أصبح حزب الله ذا ثقل سياسي عالٍ في لبنان والمنطقة. ويأتي سعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيادة السعودية للحد من سيطرة حزب الله السياسية وزيادة نفوذه في النظام السياسي اللبناني من خلال الجماعات السياسية بما فيها تيار المستقبل.

أمّا في العراق، فإن النفوذ الإيراني أخذ يتبلور على الأرض بعد سقوط النظام العراقي، فضلًا عن العلاقات المتوترة التي كانت سائدة بين البلدين في سنوات حكم نظام البعث إبان حكم صدام حسين والحروب التي نشبت بينهما، وكان من بينها سعي النظام بدعم أميركي وبمساعدة إيرانية داخلية للتخلص من النظام الثوري في إيران. إن الحضور الإيراني السياسي والعسكري بارز من خلال الدعم المتواصل للقوى الشيعية، بما فيها الفصائل المقاتلة داخل العراق وسورية. فإيران تدعم ميليشيات وتنظيمات شيعية يصل عددها إلى أكثر من 100 فصيل في سورية والعراق، لا تقل انتهاكاتها وجرائمها فظاعة عما يقوم به داعش، فهذا العنوان يختصر إلى حد كبير النظرة السعودية ورؤيتها للنفوذ الإيراني في المنطقة.

تسعى المملكة العربية للحفاظ على دورها الإقليمي، وحماية مصالحها التي باتت تحت التهديد؛ نتيجة انتشار النفوذ الإيراني في المنطقة. فعلى الصعيد العراقي، كان للعنف المدني منذ عام 2003 أثر في استقطاب إيران؛ ذلك أنها أصبحت أقرب حليف دولي للحكومات العراقية، في حين أن المملكة العربية السعودية قد تنظر إليها على أنها حكومة تفرض الكثير من الوحشية ضد السنّة داخل العراق. في المقابل ترى إيران أن المملكة العربية السعودية تسعى لتقويض الحكومة الشيعية المنتخبة في العراق.

دعت المملكة العربية السعودية العراق للانضمام إلى تحالف إقليمي ضد داعش[40]، وفي حزيران/ يونيو 2015، عيّنت سفيرًا ليكون لها مقر في بغداد، أول مرة منذ غزو صدام حسين للكويت عام 1990. فقد أفاد سفير المملكة العربية السعودية في العراق ثامر السبهان، في تصريح له في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، "أنه سيتم استئناف العمل في سفارة المملكة بـبغداد والقنصلية في أربيل قريبًا"[41]. و"فتحت السعودية، الثلا ثاء 15 كانون الأول/ ديسمبر 2015، سفارتها في بغداد بعد 25 عامًا على إغلاقها"[42]. كما شهدت العلاقات السعودية - العراقية خلال فترة حكم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي قطيعة تامة؛ بسبب اتهام المالكي للرياض بدعم الإرهاب والعنف في بلاده. و تشير رغبة قادة دول مجلس التعاون في أن تتعاون حكوماتها مع رئيس الوزراء العراقي الجديد حيدر العبادي، إلّا أن التغييرا ت في المسؤولين الرئيسيين - والاختلاف ليس فقط الهيكلية - يمكن أن تكون أحد العوامل المحددة للعلاقات في كل بلد بما في ذلك على المستوى الشخصي. ومع ذلك، فالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى قلقة من نمو الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران، ممثلة بالحشد الشعبي، في العراق.

ساعدت إيران الميليشيات الشيعية التي تدعمها في استعادة مدينة تكريت من داعش، وشجعت مثل هذه الأعمال على استقطاب الرأي في الولايا ت المتحدة لرؤية إيران حليفًا محتملًا ضد العدو الأكبر داعش. ولكن "إذا أرادت إيران تقوية الحكومة العراقية، فلا يمكن القيام بذلك إلا من خلال إعطاء الأولوية للقوات الرسمية التي تشمل عددًا أكبر من العراقيين السنّة. قد تساعد الميليشيات المدعومة من إيران حكومة العبادي عسكريًا، لكنها تقوم بإضعافه سياسيًا، من حيث قدرته على تشكيل التعاقد مع الكثير من العراقيين الذين يخشون التدخل الإيراني في بلدهم"[43].

أما في سورية، فقد دعمت المملكة العربية السعودية وقطر منذ منتصف عام 201 1 جماعات المعارضة المسلحة للقتال ضد النظام المدعوم من إيران. وبحسب تصريحات "أحد القادة العسكريين في المعارضة السورية فإن السعودية هي المسؤول الرسمي عن القضية السورية"[44]. ويرى متخصصون أنه "مع بدء الأسلحة بالوصول إلى المعارضة السورية،

37 شبلي، ص 158.

38 تشوبين، ص 180.

39 William O'Beeman, "Iran's Ties to Hezbollah'," *International News*, Political-Analysis, 2015, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2lECYkA

40 ورد ذلك في مقال في صحيفة **الحياة** للكاتبين السعوديين سعود وعبد الواحد الأنصاري بعنوان "دواعش الشيعة".

41 "السفير السعودي بالعراق: استئناف عمل سفارتنا في بغداد وأربيل قريبا" روداو، 2015/10/21، شوهد في 2017/20/21، في:
http://bit.ly/2lEI3JZ

42 "إعادة فتح السفارة السعودية في بغداد بعد 25 عاما على إغلاقها"،RT العربية، 2015/12/16، شوهد في 2017/2/21، في:
http://bit.ly/2kKIAul

43 Jane Ki nninmont, "Iran and the GCC Unnecessary Insecurity," *Research Paper*, Chatham House, 3/7/2015, p. 2, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2l6NnT7

44 Mariam Karouny, "Saudi Edges Qatar to Control Syrian Rebel Support," *Reuters*, 31/5/2013, accessed on 22/2/2017, at: http://reut.rs/2kKRMix

في كانون الأول/ ديسمبر 2012، تمكن الجيش السوري الحر من كسب المعارك والسيطرة على بعض المناطق ضد الجيش السوري. وأعلنت مصادر أميركية أن شحنات الأسلحة السعودية أتت لمواجهة شحنات الأسلحة الواردة من إيران لمساعدة الحكومة السورية"[45]. ومع استمرار اشتعال الحرب في سورية أكد الجبير في تصريح له في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 بأن "المملكة العربية السعودية تعمل على زيادة دعم تسليح المعارضة المعتدلة في سوريا، وتعزيز نقل السلاح للمعارضة المعتدلة في حلب"[46].

> تعود جذور التدخل الحالي إلى الخوف السعودي المتزايد من شعبية حركة الحوثي وتزايد قوة تحالفها مع القبائل والنظام اليمني السابق

أمّا على الصعيد اليمني، فيمثّل التدخل السعودي حالة خاصة؛ فـ "القوات الجوية السعودية تقوم أول مرة بعمليات خارج نطاقها الجوي وتشكل تحالفًا دوليًا للتدخل في اليمن عسكريًا"[47] ومن ثمّ، تعود جذور التدخل الحالي إلى الخوف السعودي المتزايد من شعبية حركة الحوثي وتزايد قوة تحالفها مع القبائل والنظام اليمني السابق. إن استيلاء الحوثيين على صنعاء، والتوسع العسكري السريع جنوبًا، تُمثّل جميعها تهديدًا خطيرًا للإستراتيجية الإقليمية للرياض، خاصة أن القادة الحوثيين لم يحاولوا إخفاء ازدرائهم ونياتهم العدائية تجاه النظام الملكي السعودي. وإلى جانب المكاسب العسكرية، "ظهر الحوثيون قوةً سياسية محتملة يمكن أن تشكل حكومة مركزية قوية مع أجندة معادية للسعودية"[48]. "وقالت السعودية وحلفاؤها من دول الخليج أنهم لن يتسامحوا مع ما يسمونه 'استيلاء ميليشيا مدعومة من إيران على دولة تقع على حدودها الخلفية'"[49]. وأضاف مسؤول خليجي أن "دول الخليج تريد وضع حد للتدخل الإيراني في الشؤون العربية [...] إنهم مصممون على مواجهة ما يعتبرونه طموحات إيران التوسعية في الشرق الأوسط"[50].

كل ما سبق يؤكد نفوذ السعودية في المنطقة، ووجود دور إقليمي تسعى المملكة للحفاظ عليه، ومنع أي قوة أخرى من الاستيلاء على هذا الدور أو تحديه. ومن هنا أيضًا، يتضح التوجه السعودي نحو إيران بصفتها القطب المقابل في الصراع حول السيطرة الإقليمية، والذي سيؤثر في ميزان القوى الإقليمي، ويمثّل خطرًا على مصالح البلاد إذا استمرت إيران في سعيها نحو تعظيم قدراتها و"تعزيز الأنظمة الراديكالية في الشرق الأوسط"[51].

لا بد أن الصراع القائم بهذا الأسلوب الوحشي داخل العراق وسورية واليمن سيعزز إيجاد المزيد من التنافس القائم على الهويات والانتماءات الضيقة، والتي بدورها توسع الفجوة بين أبناء الوطن الواحد، وتزيد من احتمالية فشل الدول إلى مراحل يصعب إعادة بنائها في وقت قريب.

أمّا سياسيًا، فيبقى القلق الخليجي قائمًا بسبب مطامع إيران في الهيمنة والتوسع في المنطقة؛ وقد كان الاتفاق الأخير حول البرنامج النووي الإيراني يكاد يخلو من أي مؤشرات إيجابية بالنسبة إلى دول الخليج العربية. وتفسر النخب الخليجية عدم تدخل الولايات المتحدة عسكريًا في سورية بأنه إشارة إلى أن إدارة أوباما سعت لاسترضاء إيران. في هذا السياق، تميل دول الخليج العربية الرئيسة الآن إلى أنها ترى تهديدًا لمصالحها الخاصة في إمكانية تقدم إيران في علاقتها مع الولايات المتحدة. كما أن هذه الدول ترى في إيران منافسًا محتملًا، ليس فقط في الشرق الأوسط، ولكن أيضًا منافسًا محتملًا لاهتمام الولايات المتحدة ورعايتها وحمايتها لدول مجلس التعاون.

رأت الإدارة الأميركية في"نجاحات إيران في تشكيل نفوذ ومشاركة حقيقية بمصالحها وحلفائها وقدراتها والتمدد في المنطقة من اليمن إلى العراق إلى سوريا ولبنان وغزة، واعتبرت ذلك نقطة ثقل إستراتيجي للسياسة الإيرانية وأنها أصبحت تشكل ظاهرة يصعب تجاوز مواقفها ومطالبها ومصالحها، كما أنها أصبحت تشكل ظاهرة دولة إقليمية عظمى تتمدد باستمرار وبقوة تنافس قوة ونفوذ إسرائيل والولايات المتحدة"[52].

---

45 C. J. Chivers & Eric Schmittfeb, "Saudis Step Up Help for Rebels in Syria With Croatian Arms," *The New York Times*, 25/2/2013, accessed on 22/2/2017, at: http://nyti.ms/2kKJuHf

46 علي جعفر، "الجبير دخول الحشد الشعبي للموصل سيتسبب بحمام دم"،RT العربية، 17/10/2016، شوهد في 20/1/2017، في: http://bit.ly/2eyMLa8

47 Kinninmont, p. 12.

48 Asher Orkaby, "Saudi Arabia's War with the Houthis: Old Borders, New Lines," *Policy Analysis*, The Washington Institute, 9/4/2015, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2m7g6vb

49 فرانك غاردنر، "أزمة اليمن: لماذا شنت دول الخليج حربا على الحوثيين؟"، بي بي سي عربي، 3/5/2015، شوهد في 21/2/2017، في: http://bbc.in/2mbqFdk

50 المرجع نفسه.

51 Jamal Al-Suwaidi, *Iran and the Gulf* (Abu Dhabi: The Emirates Center For Strategic Studies, 1996), p.126.

52 جواد الحمد، "خيارات التحول في العلاقات الأمريكية - الإيرانية وتداعياتها"، **دراسات شرق أوسطية**، العدد 65 (2013)، شوهد في 21/2/2017، في: http://bit.ly/2lnEIhE

2.ردة الفعل السعودي على الاتفاق النووي الإيراني

يذهب بعض المحللين إلى أن "أهم الأسباب والدوافع لحيازة القوة النووية تأتي في العادة من جانبين: الأول هو شعور حاد بانعدام الأمن والضعف، والثاني يتشكل من رغبة قوية في امتلاك القوة والقدرة على استعراضها. وعلى الرغم من وجود علاقة بين الجانبين، فإن الشعور الحاد بانعدام الأمن والضعف هو السبب والدافع الأساسي لحيازة القوة النووية عند معظم صانعي القرار"[53].

بالنسبة إلى إيران، وبالنظر إلى العلاقة المتوترة التي أقامتها مع الولايات المتحدة منذ الثورة الإيرانية، وكون نظام الحكم في طهران معرضًا لمحاولات الولايات المتحدة المتكررة لـ "تغيير النظام"، فإن ذلك يستدعي من إيران تعزيزًا وإيجادًا لحلفاء إستراتيجيين يحولون دون ذلك التغيير، إضافة إلى أن حيازة سلاح نووي سيكون فاعلًا آخر لتحقيق الأمن ومواجهة هذا التهديد. في المقابل فإن الولايات المتحدة بما تملكه من حلفاء، بصفتهم دولًا مجاورة لإيران في منطقة الخليج العربي، فهي تمثّل تهديدًا واضحًا وصريحًا لأمن إيران؛ "فالبحرية الأميركية المقيمة في الخليج على درجة كبيرة من القوة وكبر الحجم، كما أنها تقدم كل الدعم والتسهيلات والإمكانيات لحلفائها في دول الخليج"[54].

إن وصول الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى اتفاق مع إيران قدم نوعين من السيناريوهات المحتملة لطبيعة العلاقات الجديدة: الأول من شأنه أن يخفف حدة الشعور بانعدام الأمن والضعف الذي تشعر به إيران، ويقرب بين سياستي الدولتين أو على الأقل يسد جزءًا من الفجوة الواسعة التي كانت تتسبب بالكثير من انعدام الثقة بين الطرفين، إلا أن هذا السيناريو لم يكن، بالضرورة، نتيجة مُرضية لحلفائها في دول الخليج. فهذا يعني أيضًا وجود منافسة لاهتمام الولايات المتحدة ورعايتها وحمايتها لدولهم. أمّا السيناريو الثاني، فكان من شأنه أن يقرب بين السياسات الإيرانية والسعودية بصفتها محصلة "تفاهمات أوسع بين أميركا وإيران تتناول الأمن الإقليمي ومشاركة إيران بفاعلية في إدارته"[55]؛ وبالنتيجة تخفيف احتقان العلاقات الإيرانية الخليجية. يبدو السيناريو الثاني أكثر توافقًا مع المصالح الخليجية وخدمة لها؛ لأنه يعزز الثقة الخليجية بالاتفاق النووي، ويعمل على مواصلة السعي نحو استكمال التقارب الإيراني - الأميركي برديف له إيراني - خليجي، غير أن الفرصة قد لا تبدو قائمة في المستقبل القريب أو حتى المتوسط المدى في ظل التغيير في الإدارة الأميركية.

إن "مصالح الولايات المتحدة تذهب إلى ما هو أبعد من الحاجة المباشرة إلى استيراد النفط في الخليج، والولايات المتحدة لا تزال ترى في الخليج العربي حلفاء مهمين، من حيث أمن الطاقة العالمي، والتعاون في مكافحة الإرهاب"[56]. وعلى الرغم من هذا التحالف، فإن بعض المتخصصين في الوقت ذاته يذهب إلى حاجة الولايات المتحدة إلى تطوير "إستراتيجية بعيدة الأمد تمكنها من فك ارتباط مصالحها الحيوية بسياسة المملكة ومصيرها، مع السير بإستراتيجية قصيرة الأمد تأخذ في الحسبان الإستراتيجية بعيدة الأمد، وتستمر في التعامل مع المملكة لإدارة المشكلات المطروحة كلًا على حدة، واستكمال تحقيق المصالح المشتركة"[57].

يأتي الاتفاق النووي الإيراني ليولد حزمة من المخاوف الخليجية، و"يلقي بظلاله على الشعور بالأمن والازدهار الذين يعدّان أساسيين لإستراتيجيات الدول الخليجية الأصغر لتحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين، وفي نهاية المطاف، بقاء الدولة"[58]. فمن جهة، تبدي دول الخليج العربية اعتراضها حتى على البرنامج النووي السلمي الإيراني، "فمفاعل بوشهر يقع على الجهة المقابلة لمدينة الخفجي السعودية على الساحل الغربي من الخليج، على بعد نحو 200 كيلومتر فقط، وعلى بعد 250 كيلومترًا من العاصمة الكويتية، كما يبعد نحو 300 كيلومتر عن البحرين وقطر والدمام والخبر والظهران، و400 كيلومتر عن أبوظبي ودبي، بل إن مفاعل بوشهر أقرب إلى سلطنة عمان وإلى الرياض منه إلى طهران"[59]. لا شك في أن تسربًا إشعاعيًا نوويًا إن حصل في أي من المفاعلات النووية الإيرانية، سيكون له تأثيرات في الدول المحاذية لإيران، ومن بينها دول الخليج العربية. وقد يحدث هذا التسرب لأسباب طبيعية (كالزلازل والبراكين، خصوصًا أن إيران

53 Anoushiravan Ehteshami, "Iranian Perspectives on the Global Elimination of Nuclear Weapons," *Palestine-Israel Journal*, vol. 16, no. 34 (2010), accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2kLp4xS

54 Kinninmont, p. 4.

55 الحمد.
والأسطول الخامس الأميركي، هو أسطول تابع لسلاح البحرية الأميركية، يتخذ من المياه الإقليمية المقابلة للبحرين قاعدة له. ويصفه خبراء أميركيون بأنه أكبر الأساطيل الأميركية الإستراتيجية أهمية في منطقة الخليج العربي.

56 Kinninmont, p. 5.

57 Nadav Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security* (Cambridge: The Belknap Press of Harvard University Press, 1985), p. 460.

58 Suzanne Maloney, "Thinking the Unthinkable: The Gulf State and the Prospect of a Nuclear Iran," Saban Center Middle East Memo, no. 27 (January 2013), p. 2, accessed on 21/2/2017, at: http://brook.gs/2mkzXTU

59 خالد الكاشف، "النزاع النووي بين إيران والغرب"، سكاي نيوز عربية، 2013/10/15، شوهد في 2017/2/21، في:
http://bit.ly/2lKAnWW

تقع في منطقة نشطة زلزاليًا) أو لأخطاء تقنية وفنية (كما حصل في مفاعل تشيرنوبل) أو هجوم خارجي (كالتهديد الإسرائيلي بقصف المفاعلات النووية الإيرانية). ومن جهة أخرى، يذهب الرأي الآخر إلى أنه لا مبرر للقلق من احتمالات كهذا؛ لأن إجراءات الحماية والأمان في المفاعلات النووية الحديثة (ومن ضمنها المفاعلات النووية الإيرانية) عالية، فهو "مفاعل نووي للماء الخفيف المضغوط وهذا غير قابل للانفجار النووي"[60].

كما يشارك السعوديون الدول الخليجية في وجهة النظر ذاتها حول الدور الأميركي في الاتفاق مع إيران؛ ذلك أن الصحافة السعودية "تشجب باستمرار" "تخلي' أمريكا عن حلفائها العرب لمصلحة الهيمنة الإيرانية... وما لم تعكس واشنطن هذا المسار، لن يتبقَ للمملكة العربية السعودية وأصدقائها الحقيقيين سوى الوقوف صفًا واحدًا وأخذ زمام الأمور بأيديهم - بما في ذلك الحصول على دورة كاملة للوقود النووي لمواجهة إيران"[61].

لا بد من أن الولايات المتحدة على علم بهذه الإستراتيجيات الخليجية؛ إذ أقامت القيادة الأميركية في أيار/ مايو 2015 قمة في منتجع كامب ديفيد، استضاف بها أوباما قادة الخليج وطمأنهم بالتزام الولايات المتحدة أمنهم واستقرارهم. وصرحت الولايات المتحدة في البيان الختامي بـ "ضمان أمن دول المجلس ضد التهديدات الخارجية لوحدة أراضيها"[62]. لكن هل كانت هذه القمة والتطمينات كافية فعليًا لتبديد مخاوف دول الخليج العربية؟ لا يبدو الأمر كذلك.

يقوي الاتفاق النووي إيران ويعطيها مساحة أوسع في اختيار السياسة الخارجية الملائمة لها، من دون تقييدها بأسلوب تفاعلاتها مع دول الإقليم. ومع التمكين الاقتصادي الذي من المفترض أن تحصل عليه إيران نتيجة لتطبيق الاتفاق، فمن المتوقع أن تتعاظم قوتها في المنطقة؛ لرفع العقوبات عنها وإحرازها هدفًا مهمًا متمثلًا بالحصول على الاعتراف بقوتها في الساحة الدولية والمنطقة. وبالنتيجة يستمر سعيها للتمدد في المنطقة، ولكن هذه المرة بصفة أيسر، فقد سهل رفع العقوبات إمكانية التصرف الاقتصادي ودعم مخططاتها الجيوبولتكية؛ ما يهدد الاستقرار في العالم العربي الذي يعاني تفاقمًا في عدم الاستقرار السياسي؛ بما يعزز موقف إيران ويرجح كفة ميزان القوى نحوها. يرافق ذلك سعي الولايات المتحدة، خلال العام الأول من تنفيذ الاتفاق، إلى التواصل مع إيران؛ فكما أعلن أوباما سيحصل "المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وانخراط أكبر مع المجتمع الدولي، وتعزيز قدرة الشعب الإيراني لتحقيق الازدهار والنماء"[63].

بتوقيع الاتفاق، كانت الولايات المتحدة تسعى للتحرير الاقتصادي والاجتماعي داخل إيران، وتقليص التزمت الأيديولوجي والثوري في سياسة إيران الخارجية؛ أملًا منها أن يصل الاتفاق بعد انقضاء الخمسة عشر عامًا لتكون "إيران دولة بنظام سياسي مغاير وأفضل مما هو عليه اليوم"[64]. إذا تمكن الداخل الإيراني السياسي بجناحه المعتدل أن يدعم صحة هذا التوجه، سيتشكل تلقائيًا السيناريو الذي يحمل إيران على إعادة النظر في سياستها الخارجية، ومن ثمّ تقليص الآثار السلبية والمخاوف الخليجية من الاتفاق النووي.

في هذا السيناريو سيكون التركيز الإيراني على الشأن الداخلي؛ فمع رفع العقوبات عن إيران ودخولها مرحلة الانفتاح والتواصل مع العالم التي وفرها لها هذه الاتفاق، يمكنها من صب "الاهتمام الإيراني من أجل التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تقلل من الانخراط في صراعات مكلفة وعالية المخاطر في المنطقة؛ إن تطوير العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي من شأنه أن يجلب إعادة تأهيل الإقليم الإيراني؛ أو أن نجاح إيران في التنمية الاقتصادية سيعمل على تقوية الطبقة الوسطى ودعم المعتدلين داخل إيران"[65]؛ أي إيجاد نوع من الاعتمادية الاقتصادية من خلال إعطاء منافع اقتصادية، تجعل إيران تتجنب الصدام مع الغرب، حفاظًا على تلك المنافع. وذلك بدلًا من استمرارها العقيم في السعي للهيمنة على الدول العربية، وفرض الطموح والسيطرة، من خلال دعم الحروب بالوكالة داخل الشرق الأوسط المنهك.

لا بد من أن إيران ودول مجلس التعاون تتشارك الرغبة في "تجنب تفاقم الصراعات بين السنة والشيعة في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك النزاعات الطائفية المحتملة بين الأقليات داخل دول الإقليم.

60 ممدوح الدسوقي، "الدكتور يسري أبو شادي كبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق لـ "الوفد" :مصر الآن بحاجة إلى قيادة قوية غير مترددة لا تهتم بالغرب"، موقع مصرس، 2014/1/17، شوهد في 2017/2/21، في:
http://bit.ly/2kKWNaE

61 David Pollock, "Polarized Arab Reactions To The Iran Nuclear Framework," *Policy Analysis*, Washigton Institute for Near East Policy, 9/4/2015, p. 3, accessed on 22/2/2017, at: http://bit.ly/2lKKMlu

62 "Remarks By President Obama In Press Conference After GCC Summit," The White House, Office of the Press Secretary, 14/5/2015, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2lKBkyu

63 "Statement by the President on Iran," The White House, Office of the Press Secretary, 14/7/2015, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2lu3n2L

64 Kenneth Pollack, "U.S. Policy toward the Middle East after the Iranian Nuclear Agreement," Brookings, 5/8/2015, accessed on 21/2/2017, at: http://brook.gs/2kYnpQK

65 Payam Mohseni, "Iran and the Arab World after the Nuclear Deal Rivalry and Engagement in a New Era," Belfer Center, August 2015, p. 42, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2lEMvbq

كذلك منع سورية والعراق من كونهما ملاذًا للجماعات المتشددة وحماية السلامة الإقليمية للدول القائمة، بما في ذلك بلادهم"[66]. لكنّ هذا لم يشكل حتى الآن توجيهًا ينعكس على السياسة الخارجية لأي من البلدين في ظل انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة فلا يزال الخلاف قائمًا؛ نتيجة "حرب باردة بين البلدين بشأن الأدوار ومواقع النفوذ لكل منهما"[67]، وخصوصًا في كل من سورية والعراق واليمن ولبنان.

3. أثر الاتفاق النووي في إيران وعلاقتها بالمملكة العربية السعودية خلال عام من تطبيقه

رأت طهران في توقيع الاتفاق انتصارًا لسياستها الخارجية، واعترافًا من الدول الكبرى بمكانة إيران ووزنها الإقليمي والدولي المؤثر. كما يرى البعض أنها "أحبطت المحاولات الأميركية في تشويه صورة إيران من خلال اتهامها بامتلاك برنامج نووي لأغراض غير سلمية"[68]. فقد ساعد الاتفاق النووي، والذي أقره مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في إبطال ستة من القرارات الأممية ضد إيران، واستبعد إلى حد ما الأبعاد العسكرية المحتملة في البرنامج النووي الإيراني.

> رأت طهران في توقيع الاتفاق انتصارًا لسياستها الخارجية، واعترافًا من الدول الكبرى بمكانة إيران ووزنها الإقليمي والدولي المؤثر

تتباين الآراء حول نتائج الاتفاقية الاقتصادية؛ ففي المسألة النووية "إيران لم تخسر شيئًا إذ لم يكن لديها برنامج عسكري في مقابل أنها ربحت 7 مليارات دولار لوقف العقوبات عليها، كما أن قرارات مجلس الأمن لإيقاف تخصيب اليورانيوم بالكامل لم تنفذ"[69]. أضف إلى ذلك أنها ساهمت في انفتاح الاقتصاد في مجالي الطاقة والنقل. لكن فيما يتعلق بالأنظمة البنكية والتعاملات المالية، فقد جاء في تصريح كمال خرازي، رئيس المجلس الإستراتيجي الإيراني للعلاقات الخارجية، أنه حتى بداية العام 2017 لم يكتمل تطبيق بنود المعاهدة كافة؛ وذلك "بسبب بعض التشوهات القانونية ضمن الاتفاقية، والاتصال الوثيق بين البنوك الأوروبية مع قرارات الولايات المتحدة الأميركية"[70].

و"رغم وفاء إيران بتعهداتها وفق ما تؤكده وكالة الطاقة الذرية، إلا أن الثمار التي جنتها تكاد تكون 'لا شيء' وفق ما صرح به مسؤولون إيرانيون، في مقدمتهم ولي الله سيف، مدير البنك المركزي. ووفقًا له رغم أنه كان من المقرر أن تكون الأرصدة الإيرانية في البنوك الأجنبية في متناول الأيدي، إلا أن البنوك الأوروبية لا تزال قلقة من خرق القوانين الأميركية وفرض عقوبات عليها من قِبل الإدارة الأميركية"[71]. وترى إيران أن "مكتب مراقبة الأرصدة الخارجية في وزارة الخزانة الأميركية'، مطالَب بإصدار تعليمات إلى البنوك الأوروبية كي يتم تسهيل الحصول على الأموال الإيرانية وعمليات التبادل الأجنبي. والأمر ذاته أكده سيف في حوار مع مجلة **المانيتور**، فالولايات المتحدة الأميركية لم تَفِ بتعهداتها التي ينص عليها الاتفاق النووي، ولذلك لا تستطيع طهران استخدام أموالها في الخارج؛ لأنها تضع العراقيل في طريق العلاقات المصرفية، في حين أن ما كانت تتوقعه الجمهورية الإسلامية من الإدارة الأميركية هو إلغاء القيود التي تفرضها على التبادل المالي بين طهران والدول الأخرى والالتزام بالاتفاق النووي بشكل كامل"[72].

يرى الرئيس روحاني في ما تم إنجازه نجاحًا حتى على الجانب الاقتصادي بما في ذلك "زيادة العوائد النفطية لإيران والنمو في المنتجات الزراعية، وزراعة القمح، والصناعات صغيرة الحجم وصادرات البلاد للخارج. وكان تصدير المنتجات غير النفطية سجل نموًا بنسبة 10 في المئة. وتمكنت الحكومة من تأمين ما يزيد على 704000 وظيفة جديدة. وقد أعلن وزير المالية والشؤون الاقتصادية، علي طيب نيا، أن إيران تتمتع بأعلى معدل نمو اقتصادي في المنطقة، وأن الحكومة الإيرانية كانت ناجحة في التعامل مع قضية التضخم. ووفقًا لتقرير صادر عن البنك المركزي الإيراني (CBI)، فقد تسارع النمو الاقتصادي في البلاد إلى نحو 9% خلال الربع الثاني من بدء

66 Kinninmont, p. 15.

67 مجموعة مؤلفين، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010)، ص 110.

68 "Nuclear Deal Promoted Iran's Global Image: Senior Diplomat," *Press TV*, 15/1/2017, accessed on 22/2/2017, at: http://bit.ly/2lF44bl

69 الدسوقي.

70 "JCPOA has Opened Many Doors for Iran: Official," *IRNA News*, 13/1/2017, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2kL0ddz

71 فاطمة الصمادي، "عام على الاتفاق النووي: روحاني يتعثر بإنجازاته"، الجزيرة للدراسات، 2016/7/13، شوهد في 2017/2/22، في: http://bit.ly/2nhRwHJ

72 المرجع نفسه.

السنة التقويمية الإيرانية في 20 آذار/ مارس 2016"[73]. في المحصلة، "يبدو من غير المحتمل إلى حد بعيد أن يؤثر الركود الاقتصادي في تنفيذ الاتفاق النووي على المدى القصير. لكن مع مرور الوقت، فإن التفسير الرئيس الذي قدمه روحاني حول ضرورة الاتفاق النووي، أي إن تخفيف العقوبات هو فقط الذي سيسمح لإيران بالازدهار وأن الاتفاق النووي وحده من شأنه أن يوفر مثل هذا التخفيف، سيبدو أقل إقناعًا، إلا إذا بدأ الاقتصاد بالازدهار فعلًا"[74].

> "لم يحدث تحول إيجابي ملموس في العلاقات الإيرانية – السعودية، مع أنه قد مضت فترة على تنفيذ الاتفاق"

أمّا الواقع السياسي والإستراتيجي لإيران، وعلى الرغم من بطء إنجاز التطلعات أو اكتمالها فيما يتعلق بالاتفاقية، فإنه يُدلل على أن طهران مستمرة في القيام بأدوارها الإستراتيجية بالتزامن مع تحول الأمم المتحدة نحو إيران بصفتها فاعلًا رئيسًا ومؤثرًا، "ودورها في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب"[75]. يطغى على الدعوة إلى التوافق والحوار مع دول العالم الإسلامي، بكل تأكيد، الواقع السياسي في الجوار العربي، والذي يساهم في دعم القوة الإيرانية في الاستمرار نحو سعيها لفرض وزنها الإقليمي ومد نفوذها، ما يُبقي السعودية في دائرة القلق على مصالحها الحيوية في المنطقة التي تضمن توازن قوتها وتمكين نفوذها. فحتى الآن لم يحدث تحول إيجابي ملموس في العلاقات الإيرانية - السعودية، مع أنه قد مضت فترة على تنفيذ الاتفاق. "إن التداخل السياسي والاجتماعي أدى إلى خلق مجموعة معقدة من التفاعلات على المستوى الإقليمي أو حتى خارج الإقليم؛ ما شكل مجموعة من العقبات الهائلة في طريق تحقيق الاستقرار في الإقليم وعلى الأخص فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية السعودية"[76]،

73 Maryam Azish, "Bright Prospects for Iranian Economy," *Mehr News Agency*, 21/1/2017, accessed on 22/2/2017, at: http://bit.ly/2lmUN7j

74 Patrick Clawson, "Iran's Post-Deal Economic Stagnation Challenges Rouhani," Washington Institute for Near East Policy, 8/10/2015, accessed on 21/2/2017, at: http://bit.ly/2mbdHMM

75 "أمير عبد اللهيان يدعو للإسراع في إرسال المساعدات الإنسانة إلى فوعه وكفريا"، **وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء**، 2016/3/18، شوهد في 2017/2/21، في:
http://bit.ly/2m72SPi

76 Al-Suwaidi, p. 327.

لكن تبقى الاحتمالات الأخرى واردة. وقد تكون زيارة وزير خارجية الكويت بتاريخ 25 كانون الثاني/ يناير 2017، ضمن إطار تقارب خليجي إيراني. ذلك أن وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح "حمل رسالة من أمير الكويت باسم دول مجلس التعاون الخليجي إلى الرئيس الإيراني تتعلق بالحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والأسس المطلوبة لهذا الحوار"[77].

نتائج الدراسة

بناء على ما سبق من تحليل، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الاتفاق النووي مثّل إنجازًا للسياسة الإيرانية.
- يعطي الاتفاق موقعًا مؤثرًا لإيران في ميزان القوى الإقليمي، بعد السماح لها بامتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية، أو أنه كان إقرارًا لها بذلك الموقع.
- رفع العقوبات الاقتصادية وانفتاح الاقتصاد الإيراني على العالم سيساهمان في رفد خزينة الدولة في حال تم التصرف بالعوائد على النحو الذي تقر به، إلا أنه في الوقت ذاته سيزيد قدرة إيران على تمويل الحركات التابعة لها في الشرق الأوسط، ويمكنها من تنفيذ أجنداتها.
- بعد انقضاء عام على تطبيق الاتفاق، لم تستطع إيران الحصول على كل ما كانت تسعى له من انفراج اقتصادي، وهذا يعتمد على سرعة وتيرة انفتاح الاقتصاد العالمي في التعامل مع إيران.
- من خلال تتبع السياسة الإيرانية خلال العام الأول من توقيع الاتفاق، يظهر أنها استمرت في تنفيذ إستراتيجياتها الإقليمية نفسها، في حين أضاف الاتفاق إلى موقعها الإستراتيجي في الإقليم نوعًا من القوة؛ ما مثّل تهديدًا للمملكة العربية السعودية، بصفتها قوة موازنة في الإقليم.
- ساهم التقارب الإيراني مع الولايات المتحدة، خلال عام من تنفيذ الاتفاقية، في ازدياد الشعور بالتهديد الذي تشعر به السعودية لموقعها الإقليمي.
- لا نتوقع أن يستمر هذا التقارب مع الجانب الأميركي على المنوال نفسه في ضوء تغيير الإدارة الأميركية برئاسة دونالد ترامب،

77 "وزير الخارجية الكويتي حمل "رسالة خليجية" إلى إيران"، سكاي نيوز عربية، 2017/1/25، شوهد في 2017/3/21، في:
http://bit.ly/2nhC3aL

وتأثير الجمهوريين أصحاب السياسة المضادة لباراك أوباما، حتى مع الاستمرار في تنفيذ الاتفاقية؛ ما يعني في المقابل ارتياح الجانب السعودي وعودة لتحقيق التوازن بعد مرور عام من تهديد اختلال ميزان القوى الإقليمي.

خاتمة

إن التواصل الإيجابي والانفتاح بين إيران والسعودية يمهد الطريق لتسوية جانب مهم من النزاعات الإقليمية. وعلى العكس من ذلك، إذا ظلت العلاقة بينهما صدامية، وإمكانية أن يعمل الاتفاق النووي على زيادة المخاوف السعودية، ومن ثمّ تعميق الشرخ وحدة الصراع، فإن المنطقة بكاملها ستواجه خطر تعميق الصراعات التي يعانيها الشرق الأوسط أساسًا، بدلًا من تخفيفها. ومن الجدير بالذكر أنه فيما يتعلق بالحوار على مستوى العلاقات الدولية، فإن التواصل لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير الصورة القائمة واستبدالها بأخرى إيجابية، بل يبقى للصورة النمطية عن الطرف المقابل تأثيرها الأكبر في استقبال رسائل التواصل، إلا أنه بلا شك الوسيلة الوحيدة لتجاوز الخلافات وتقريب وجهات النظر.

يعتمد نجاح التقارب الإيراني - السعودي على تطور الحوادث الإقليمية، وخصوصًا ما يتعلق بالشأنين السوري واليمني. وقد ازدادت حدة التوتر السعودي - الإيراني، بعد إعدام السلطات السعودية رجل الدين الشيعي نمر النمر، وأخذ منحى آخر في إثر التفاعلات والحوادث التي أعقبت ذلك، واقتحام عدد من الغاضبين في إيران مقر السفارة السعودية في طهران والقنصلية وحرقها، في مشهد بداية عام 2016، وما لحقها من سحب الرياض لبعثتها الدبلوماسية وإغلاق سفارتها بطهران. أضف إلى ذلك استمرار النزاعات في اليمن وسورية، وانعدام الاستقرار في فلسطين ولبنان والعراق، وانخراط إيران والسعودية في مختلف أشكال تلك الصراعات. وتستمر المملكة العربية السعودية في سعيها لتوضيح موقفها من الجانب الإيراني على لسان وزير خارجيتها الجبير بأن على إيران تغيير سلوكها إذا كانت تريد علاقات متوازنة مع المنطقة، متلقيًا الدعم من الولايات المتحدة التي نعتت تصرفات إيران بالاستفزازية من خلال تحركاتها المريبة فيما يخص مواصلتها تهريب الأسلحة والمتفجرات لعدد من دول المنطقة.

من المرجح أن تتواصل الاتهامات المتبادلة بين السعودية وإيران على المدى القريب، مع استمرار حروب الوكالة القائمة بينهما في اليمن وسورية. ستستمر كل منهما في تنفيذ مشاريعها السياسية وضمان مد الهيمنة على الأراضي في منطقة الخليج وما تحويه من ثروات طاقة واقتصاد. ومن ثمّ، فاحتمالية التغيّر الإيجابي في العلاقة الإيرانية - السعودية تبقى ضعيفة على الرغم من إنجاز الاتفاقية، وخصوصًا مع تغير الإدارة الأميركية وفوز ترامب في الانتخابات الرئاسية وهيمنة الحزب الجمهوري على أغلبية المقاعد في كل من الكونغرس ومجلس الشيوخ وتأثير ذلك في مدى استعداد الإدارة الجديدة على التعامل مع الاتفاقية كما جاءت والتزام مضامينها.

معظم المحللين السياسيين يتوقع "الاستمرار في العمل بالاتفاقية" ولا يعطي تصريحات ترامب في إلغاء المعاهدة صفة الواقعية. ويؤكد ذلك تصريح جايمس ماتسي وزير الدفاع الأميركي الجديد؛ فهو يرى ضرورة التزام الولايات المتحدة المضي قدمًا في تنفيذ الاتفاقية، كما يدعو لذلك شخصيات بارزة بتوقيع رسالة مفتوحة تدعو الرئيس المنتخب لالتزام الاتفاقية؛ لما لها من قدرة على منع سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط وانعكاساته الإيجابية على أوضاع المواطنين في إيران. أضف إلى ذلك العامل الدولي المتمثل بضغط الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية باتجاه استمرار العمل بها.

لا بد أن يؤثر التحول في مركز صنع القرار السياسي الأميركي في الواقع الإقليمي وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية. وحتى مع استمرار العمل بالاتفاقية، فمن المرجح أن تكون سياسات ترامب أكثر انفتاحًا على السعودية وأكثر تشددًا مع إيران؛ توافقًا مع تصريحات الجبير الأخيرة بالرغبة المعلنة لإدارة ترامب في استعادة الدور الأميركي في العالم، والعمل على إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية داعش، واحتواء إيران ومنعها من الأذى عبر سياساتها السلبية في المنطقة، والعمل مع الحلفاء (حلفاء الولايات المتحدة) ودعمهم. بالتوازي مع هذه التصريحات تقدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي بمشروع قانون جديد، يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على النظام الإيراني؛ وذلك لدعمه "الإرهاب" ومواصلة عملية تطوير صواريخ محظورة، وفق ما نشر موقع "نيوز ماكس" الأميركي.

في الختام، إن مساعي إيران وتدخلاتها وسياستها التوسعية ومد نفوذها في المنطقة مستمرة، ما يعني أيضًا استمرار حالة الشك مع السعودية، خاصة مع إعادة تمتين التحالفات السعودية - الأميركية برئاستها الجديدة، والتي تباشر منذ البداية باتخاذ مواقف حادة ومتشددة متعلقة بالشأن الإيراني. وبما أن السياسة هي تعبير عن إدارة للنظام الدولي العام والإقليمي، فستبقى إيران دولة ذات التطلعات والأهداف القومية والإستراتيجية جزءًا من هذا النظام الدولي، تحت تأثير إدارات مراكز القوى العالمية. وعلى الرغم من إنجاز إيران للاتفاق الأخير، وتمكنها من تنفس الصعداء في عام أعادَ

التفاؤل إليها كيانًا مقبولًا دوليًا ولو بشروط، كيانًا قادرًا على استئناف نمط طبيعي من التفاعل العالمي، فإن هذا لا يعني بالضرورة وصولها إلى كل ما سعت إليه من خلال الاتفاقية؛ فكل ذلك رهين بالتفاعلات الدولية وتطوراتها، وبالنتيجة صعوبة تكوين أنماط جديدة في علاقاتها الدولية، بما في ذلك إقامة علاقات نوعية جديدة مع السعودية.

المراجع

العربية

تشوبين، شاهرام. **طموحات إيران النووية**. ترجمة بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

تيرتري، برونو. **السلاح النووي بين الردع والخطر**، ترجمة عبد الهادي الإدريسي. أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، 2011.

جارفر، جون. **الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

شبلي، سعد شاكر. **السلوك الدولي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014.

كارتر، جيمي. **مذكرات جيمي كارتر كامب ديفيد: حرب على الحرب رهائن طهران والحسابات الخاسرة**. ترجمة شبيب بيضون. بيروت: دار الفارابي، 1985.

كاظمي، بهرام اخوان. "مسار العلاقات الإيرانية السعودية". مجلة **شؤون الأوسط**. العدد 102 (ربيع 2001).

مجموعة مؤلفين. **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010.

محمود، أحمد إبراهيم. "ملفات إيرانية - الحالة السياسية الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد". **مختارات إيرانية**. العدد 61 (آب/ أغسطس 2005).

المشاقبة، أمين وسعد شاكر شبلي. **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990 - 2008**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

مقلد، إسماعيل صبري. **نظريات السياسة الدولية**. الكويت: جامعة الكويت، 1971.

الموسوي، حسن. "سياسة إيران الدفاعية". مجلة **شؤون الأوسط**. العدد 102 (ربيع 2001).

النعيمي، أحمد نوري. **السياسة الخارجية الإيرانية 1979 - 2011**. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012.

الأجنبية

Al-Suwaidi, Jamal. *Iran and the Gulf*. Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies, 1996.

Ehteshami, Anoushiravan. "Iranian Perspectives on the Global Elimination of Nuclear Weapons." *Palestine-Israel Journal*. vol. 16, no. 34 (2010).

Gerson, Joseph (ed.). *The Deadly Connection: Nuclear War & U.S Intervention*. New England: American Friends Service Committee, 1982.

Koury, Envy M. *The Super Power and the Balance of Power in the Arab World*. Beirut: Catholic Press, 1970.

Maloney, Suzanne. "Thinking the Unthinkable: The Gulf State and the Prospect of a Nuclear Iran." *Brookings*. Number 27 (2013).

Patrikakrakos, David. *Nuclear Iran*. London: I.B. Tauris, 2012.

Safran, Nadav. *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security*. Cambridge: Belknap The Belknap Press of Harvard University Press, 1985.

Simon, Mabon. *Saudi Arabia and Iran: Power and Rivalry in the Middle East*. London: I.B. Tauris, 2015.

Waltz, Kenneth. *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley Publishing Company, Inc., 1979.

عمـاد قـدورة | Emad Y. Kaddorah*

السلفية في تركيا: تحديات الانتشار في مجتمع متصوّف

Salafism in Turkey: The Challenges of Spreading in a Sufi Society

يصعب تصوّر حضور مؤثر للسلفية في تركيا على الرغم من الحديث عن "انتشار" السلفية في البلاد. فالحديث عَن هَذا الحضور لا بد من أن يترادف مع أسئلة منهجية تعبّر عن تحديات متعلقة بالبيئة الفكرية للمجتمع التركي، كما تتعلق بالسِّياق التاريخي والتنافس السياسي بين أهل السنة. ومن هذه الأسئلة: كيف يمكن للسلفية أن تحقق انتشارًا في مجتمع متصوف تبنت دولته الإمبراطورية منهج أبي حنيفة والماتريدية في التأويل والرأي، وتبنتْ جمهوريتُه الحديثة فلسفة الغرب والعلمانية؛ وكلاهما نقيضٌ للمنهج السلفي القائم على الاتباع والنقل؛ والمتمسك حرفيًا بما جاء في القرآن الكريم والسُنة وما نقل عن "السلف الصالح"؟ وكيف يمكن للسلفية أن تتجاوز الحاجز التاريخي والنفسي في تركيا الذي نشأ إثر خلافات عثمانية – سعودية في بدايات القرن التاسع عشر واستمرت آثاره الفكرية حتى وقت قريب؟

كلمات مفتاحية: تركيا، السلفية، التصوف، الماتريدية، النقشبندية.

It is difficult to imagine an influential presence for Salafism in Turkey despite the talk of the "spread" of Salafism there. This must be accompanied by methodological questions that articulate the challenges related to the intellectual environment of the Turkish society. It also relates to the historical context and political competition amongst the Sunni community. One question is "How could Salafism have such a powerful presence in a Sufi society, whose empire had adopted the 'opinion approach' of Abu Hanifa and Maturidi and whose modern republic had adopted the philosophy of the West and secularism?" Both are contrary to the Salafi approach based on tradition and the literal commitment to the texts of the Quran, Hadith and the sayings of 'al-Salaf a-Saleh'. Another question is "How can Salafism overcome the historical and psychological barrier in Turkey that formed as a result of Ottoman-Saudi disputes at the beginning of the nineteenth century and whose intellectual effects have continued until a recent time?"

Keywords: Turkey, Salafism, Sufism, Maturidism, Naqshbandi.

* باحث ومدير قسم التحرير في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher and Head of Editing department at Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

استطاعت السلفية خلال العقود الثلاثة الماضية تحقيق انتشار وحضور نسبي لها في تركيا، وتمثل هذا الحضور رسميًا، ولأول مرة، في الاعتراف بالسلفية من قبل مؤسسة الشؤون الدينية التركية "ديانت" بوصفها أحد المدارس السنية جنبًا إلى جنب مع الحنفية والماتريدية، وذلك نتيجةً لحاجات الانقلاب العسكري في بداية الثمانينيات من القرن العشرين لتعزيز حضور الإسلام الرسمي الذي ترعاه الدولة، وتقويض جهود الإسلام السياسي لحركة نجم الدين أربكان. كما بدأت منذ بداية التسعينيات حركة نشر نشطة في إسطنبول من خلال جهود الشيخ عبد الله يولجو، ذي الأصول التركمانية العراقية، والمعروف في العالم العربي باسم عبد الله بن عبد الحميد الأثري، الذي أسس مكتبة الغرباء في منطقة السلطان أحمد، ونشر كثيرًا من كتب السلفية مثل كتب ابن تيمية وكتاب "التوحيد" للشيخ محمد بن عبد الوهاب وكتب الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن العثيمين والمحدّث ناصر الدين الألباني والشيخ صالح الفوزان، والتي حققت انتشارًا واسعًا على عكس ما كان متوقعًا. وفضلًا عن ذلك، استخدمت الدعوة السلفية وسائل عديدة مثل مواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي باللغة التركية، وتمكنت من عقد مؤتمرات جمعت رموز السلفية في العالم الإسلامي في إسطنبول.

وعلى الرغم من هذا الحضور، بقي انتشار السلفية محدودًا للأسباب نفسها التي فرضت حواجز فكرية وتاريخية بينها وبين المجتمع التركي، ولأسباب أخرى تتعلق بالسياسة التي يتبعها السلفيون في عدم الرغبة في الظهور اللافت والسريع الذي قد يثير ردود فعل تركية مجتمعية حادة تجاههم، كما تتعلق بالتحدي الكبير الذي بات يواجه هذه الدعوة مؤخرًا بعد وقوع هجمات كبرى في المدن التركية على يد جماعات جهادية سلفية ضمن إطار تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"؛ مما أعاد الأتراك للربط بين هذا العنف وما يسمونها "الحركة الوهابية" بعامة، من دون فصلٍ بين شقيها الدعوي والجهادي. وفضلًا عن ذلك، بدأت أوساط أكاديمية وإعلامية تركية تنبه إلى خطر الحضور السلفي في تركيا وانعكاساته على الإرث الصوفي والحنفي المنفتح، وعلى النظام الديمقراطي والعلماني، فيما يتهم بعض المعارضين حكومات حزب العدالة والتنمية بتشجيع هذا الحضور وتوظيفه إقليميًا ومذهبيًا في سياق توسع النفوذ الإيراني والشيعي في المنطقة.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الحضور السلفي الحالي في تركيا وخطابه ومنهجه، ووسائل انتشاره، ورموزه وشخصياته الدعوية، وانعكاسات السلفية الجهادية على الحضور السلفي الدعوي، وبعض ردود الفعل التركية تجاههما. كما تهدف إلى تبيُّن مدى تأثير الاختلاف الفكري والانقسام التاريخي بين السلفية والأتراك، في الحضور السلفي في تركيا ماضيًا وحاضرًا. وتحلل أسباب هذا الحضور مؤخرًا ونتائجه ومآلاته. وتعتمد الدراسة في ذلك على المنهجين التاريخي والتحليلي.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق أهدافها من خلال أربعة محاور؛ يناقش **الأول** تحديات السلفية في مجتمع متصوف، ويتناول **الثاني** حضور السلفية ومدى انتشارها في تركيا حاليًا، ويدرس **الثالث** انعكاسات ظهور السلفية الجهادية في تركيا على السلفية الدعوية، ويتناول **الرابع** ردود الأفعال التركية إزاء حضور السلفية، لنستنتج في الخاتمة مدى الطموح السلفي ومستقبله وحدوده في تركيا.

أولًا: تحديات السلفية في مجتمع متصوف

تعد كلٌ من السلفية التي انتشرت في العالم العربي وبخاصة في شبه الجزيرة العربية، والطريقة النقشبندية الصوفية التي انتشرت في العالم الإسلامي وبخاصة في تركيا، منهجين ضمن نطاق "أهل السُنة". لكنّ ثمة خلافًا جوهريًا بينهما بقي محصورًا في إطار فكري لعدة قرون إلى أن وصل إلى اختلاف سياسي وحرب بين الطرفين إثر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لإحياء فكر "السالف الصالح" ومحاربة البدع والانحرافات وبخاصة لدى الصوفية، ثم تحالفه مع الأمير عبد الله بن سعود في نجد لتأسيس دولة مستقلة عن السلطنة العثمانية. وبهذا شكل العاملان الفكري والتاريخي تحديين أمام قبول السلفية في تركيا أو انتشارها. ويمكن مناقشة هذين التحديين من خلال التعرف أولًا إلى الفرق بين المنهجين النقشبندي والسلفي، ثمّ التعرف إلى السياق التاريخي الحديث الذي نشأت فيه تلك الحواجز بين الطرفين.

1. التحدي الفكري العقدي: الصوفية مقابل السلفية

أ. التصوّف في تركيا ودوره العقدي والسياسي

أدت الطرق والجماعات الصوفية دورًا مهمًا في السياسة والمجتمع التركي منذ الحقبة العثمانية. وتتحدر هذه الطرق والجماعات من التصوف وتراثه الذي يعود إلى القرن الثالث الهجري، والذي بدأ بوصفه نزعات فردية تدعو إلى الزهد وكثرة العبادة، لتكون منهجًا أو طريقًا للوصول إلى الله تعالى؛ أي الوصول إلى معرفته والعلم به. وهو لا يعد مذهبًا وإنما طريقًا تروم تزكية النفس وتطهير القلب والتزام الأخلاق الحسنة انطلاقًا من الركن الثالث للدين وهو الإحسان؛ الذي يُعرَّف في الحديث

الشريف بأنه: "أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك". ومن أهم علماء الدين الذين عُرفوا بالتصوف أبو حامد الغزالي والحلاج ورابعة العدوية ومحي الدين بن العربي وجلال الدين الرومي[1]. وقد تحولت هذه النزعات الفردية إلى طرق عديدة عمت بلاد المسلمين، واتخذت مناهج وطرقًا مختلفة، منها من التزم القرآن والسنة، واجتهد في التأويل على أساسهما، ومنها من ذهب بعيدًا في تبني عبادات أو عادات مُحدَثة، وهي التي يُصنّفها الدعاة السلفيون بدعًا وانحرافات قد تُخرِج أحيانًا أصحابها عن الدين.

وأما في تركيا، فيعود التصوف فيها إلى الشيخ محمد بهاء الدين نقشبند (1318-1389م)، وإليه تُنسب الطريقة النقشبندية، وهي واحدة من أكبر الطرق الصوفية في العالم. وقد أدت على مر التاريخ دورًا مهمًا في انتشار الإسلام. تعتمد النقشبندية في منهجها على الإرشاد الروحي عبر تلقّي "المريد" العلوم الشرعية من الشيخ أو "المرشد"، ويُشكّل هؤلاء المرشدون سلسلةً متواترةً ممتدةً تعود إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم[2]. وترجع هذه الطريقة إلى المذهب الحنفي الذي يمُثل منهج أهل الرأي والعقل في فهم القرآن والسُنة وتأويل نصوصهما. وقد ساد هذا المنهج قرونًا طويلة لدى المسلمين بسبب قبوله لدى الأمويين والعباسيين والعثمانيين الذين وضعوا الأحناف في مركز مؤسسات الدولة ونظام القضاء؛ ما أدى إلى انتشاره على نطاق واسع[3].

كما تستند النقشبندية، ومن ثم الأتراك، إلى علم الكلام والبرهان الذي تمثله "الماتريدية"، التي تُنسب إلى أبي منصور محمد الماتريدي الذي نشأ في القرن الرابع الهجري في سمرقند (ت. 332هـ). واعتمدت الماتريدية في أسسها ونشأتها على المذهب الحنفي فقهًا وكلامًا، حتى كانت آراء أبي حنيفة هي الأصل الذي تفرعت منه آراء الماتريدي. وتدعو الماتريدية إلى مذهب أهل الحديث والسنة بتعديلٍ يجمع بين الحديث النبوي واستخدام البرهان، فقامت على استخدام البراهين والدلائل العقلية والكلامية وتوسيع دائرة التفكير والاستنتاج في محاجَّة خصومها لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية. ومن أبرز ما يميزها عن غيرها أنها تقول إن مصدر التلقي في النبوات هو العقل، وأن المعرفة واجبة بالعقل قبل ورود السمع. ولا يرى الماتريدي مسوغًا للتقليد، بل ذمّه وأورد الأدلة العقلية والشرعية على فساده وعلى وجوب النظر والاستدلال. وقد توسعت الماتريدية وانتشرت منذ القرن الثامن الهجري بسبب مناصرة الخلفاء العثمانيين لها، فانتشرت على امتداد الدولة العثمانية[4].

تعتبر النقشبندية نفسها مختلفة عن الطرق الصوفية الأخرى من حيث عودة سلسلة الانتقال الروحي في تلك الطرق إلى النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، من خلال ابن عمه علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، الذي يعد الإمام الأول بالنسبة إلى الشيعة. وعلى العكس من ذلك، تعد النقشبندية الطريقة الصوفية الوحيدة التي تعود سلسلة الانتقال الروحي فيها إلى أبي بكر الصديق[5]. ومن هنا، تتميز بأنها طريقة تعترف بالخلفاء الراشدين الأربعة وتحترمهم، وهي بعيدة عن الفرق الشيعية والعلوية.

وتُعد الشخصية المركزية في تطور الطريقة النقشبندية هو الشيخ أحمد السرهندي (1524-1624)، الذي عزّز الالتزام بالطريقة في سياق مواجهة التشيّع الصفوي، وعمل على تنظيم "الاجتهاد" وقيّده بضرورة أن يكون "ضمن حدود القرآن والسنة". كما عمل على تشجيع التصوف الإيجابي المنخرط في الحياة العامة وليس الاقتصار على الممارسات التقليدية الطقوسية للتصوف الذي ينسحب من الشؤون العامة. وفي القرن التاسع عشر، جدّد هذا التفكير وطوره الشيخ خالد البغدادي، وهو كردي يتحدر من شمال العراق، دخل النقشبندية عام 1809. وقد طور فرعًا جديدًا من الطريقة عُرفت باسم الفرع الخالدي أو "النقشبندية – الخالدية"، التي أكّدت على أفكار السرهندي، وعُرفت برفضها القوي للحكم الأجنبي أو الأفكار غير الإسلامية، متأثرة بحركة

1 في تعريف الصوفية والتصوف، قال القشيري قديمًا: "المسلمون بعد رسول الله لم يتسم أفاضلهم في عصرهم – بتسمية علم – سوى صحبة رسول الله فقيل لهم الصحابة، ولما أدرك أهل العصر الثاني سمي من صحب الصحابة التابعين ... ثم قيل لمن بعدهم أتباع التابعين. ثم اختلف الناس وتباينت المراتب، فقيل لخواصِ الناسِ ممن لهم شدةُ عنايةٍ بأمر الدين الزهادِ والعبادِ. ثم ظهرت البدع وحصل التداعي بين الفرق فكل فريق ادعوا أن فيهم زهادًا، فانفرد خواص أهل السنة، المراعون أنفاسهم مع الله تعالى، الحافظون قلوبهم عن طوارق الغفلة باسم التصوف، واشتهر هذا الاسم لهؤلاء الأكابر قبل المائتين من الهجرة"، انظر: رينولد نيكلسون، **الصوفية في الإسلام** (بيروت: المركز العلمي للأبحاث، 2016)، ص 9-11؛ وعرّف الجُنيد التصوّف بأنه: "تصفية القلب عن موافقة البرية، ومفارقة الأخلاق الطبيعية، وإخماد الصفات البشرية، ومجانبة الدواعي النفسانية، ومنازلة الصفات الروحانية، والتعلق بالعلوم الحقيقية، والنصح لجميع الأمة، والوفاء لله على الحقيقة، وابتاع الرسول صلى الله عليه وسلم في الشريعة". أبو بكر محمد الكلاباذي، **التعرف لمذهب أهل التصوف** (بيروت: دار صادر، 2001)، ص 16. وأما حديثًا، فعُرّف التصوف بأنه "الأخذ بالحقائق" لأن الصوفية مولعون بتسمية أنفسهم "أهل الحق"؛ وأنه "نهج كامل للحياة التي يتنازعها محوران: الأول المحور الصوفي الذوقي الذي يخص تجربة القرب بين الصوفي وربه، والثاني هو الديني الأخلاقي الذي ينطلق من القرآن والشريعة الإسلامية ويرى في نهج حياة محمد صلى الله عليه وسلم التجلي الأسمى لمفهوم الإنسان الكامل"، انظر: سارة سويري (جمع وتقديم وتعليق)، **الصوفية في الإسلام** (بيروت: منشورات الجمل، 2016)، ص 13؛ وانظر كذلك في المرجعين التاليين: http://bit.ly/2nr8MIq; http://bit.ly/2mqF8kQ

2 Svante E. Cornell & M. K. Kaya, "The Naqshbandi-Khalidi Order and Political Islam in Turkey," Hudson Institute, September 3, 2015, accessed on 9/11/2016, at: http://bit.ly/2b5PGol

3 Hilmi Demir, "Selefiler Kimdir, Selefilik Nedir?" Teostrateji Arastirmalari Merkezi, June 30, 2014, accessed on 9/11/2016, at: http://bit.ly/2htXSyI

4 مروة حمود خرمة، "المنهج العقدي للإمام أبي منصور الماتريدي بين النقل والعقل"، **المجلة الأردنية في الدراسات القرآنية**، العدد 3 (2013)، ص 11-12؛ وانظر أيضًا: "الماتردية"، موسوعة الفرق، الدرر السنية، شوهد في 2016/12/22، في: http://bit.ly/2njmLmx

5 Cornell & Kaya.

الاستعمار الأوروبي الممتدة في العالم الإسلامي من إندونيسيا إلى شمال القوقاز، وطالبت بتطبيق الشريعة الإسلامية وجعل الإسلام مبدأ توجيهيًا للإصلاح[6].

> تستند النقشبندية، ومن ثم الأتراك، إلى علم الكلام والبرهان الذي تمثله "الماتريدية"، والتي تدعو إلى مذهب أهل الحديث والسنة بتعديلٍ يجمع بين الحديث النبوي واستخدام البرهان

وقد مر دور الطرق الصوفية والمدارس الشرعية في تركيا في العصر الحديث بعدة مراحل؛ فقبل تنظيمات وإصلاحات القرن التاسع عشر، كانت هذه الطرق مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبيروقراطية العثمانية، لكنها لم تؤدِ دورًا سياسيًا مباشرًا. وفي أواخر العهد العثماني، بدأت تضعف تدريجيًا مع إدخال التعليم العلماني الغربي في تركيا. وفي السنوات الأولى للجمهورية، تم قمع هذه الطرق بشكل منهجي ومُنعت من العمل العلني، فلجأت إلى العمل في المناطق البعيدة عن مركز السلطة وكذلك في المدن بشكل سري. لكن الطريقة كانت قد انتشرت في إسطنبول وأوجدت مقرًا مهمًا لها مع وصول تلامذة البغدادي إلى إسطنبول مثل أحمد سليمان الأرزوادي ثم أحمد ضياء الدين غوموشاهنوي، فقد أسس الأخير مقرًا للدراويش في حي إسكندر باشا في إسطنبول، وتزايد عدد مريديه. وكان أحد خلفائه محمد زاهد كوتكو، الذي تولى مسجد إسكندر باشا في عام 1958، وبقي فيه حتى وفاته عام 1980، وكان منذ الخمسينيات وحتى نهاية السبعينيات، زعيم الإسلام السياسي في تركيا بشكل غير الرسمي، فقد روج أفكار الطريقة الخالدية في البيئة السياسية الجديدة متعددة الأحزاب. وبشكل مباشر، شجع كوتكو نجم الدين أربكان على تشكيل حزب النظام الوطني عام 1969. لكن علاقة أربكان توترت مع جماعة إسكندر باشا، وأدت لانسحاب الأخيرة من السياسة. ومع تأسيس حزب العدالة والتنمية، شارك بعض أعضاء هذه الجماعة بفاعلية فيه؛ مثل بشير أتالاي وعبد القادر أكصو. كما كانت هناك فروع أخرى للطريقة النقشبندية - الخالدية انخرطت بقوة في المجال العام مثل حركة النور وفروعها، وحركة فتح الله غولن، والسيلمانية[7]. ومن ثمّ، كان تأثير النقشبندية في البيئة التركية دينيًا واجتماعيًا وسياسيًا.

6 Ibid.

7 Ibid.

ب. السلفية: نهجها وخطابها

على العكس من الحنفية والماتريدية والنقشبندية السائدة في تركيا، تُركّز السلفية على التمسك حرفيًا بما جاء في القرآن والسنة وما نُقل متواترًا عن "السلف الصالح". ويعني مصطلح "السلف الصالح" الصحابة والتابعين وتابعيهم، وذلك حسب الحديث الشريف: "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي من بعد ذلك أناس يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون ويكون فيهم الكذب". وعماد المنهج السلفي لزوم الطريقة التي كان عليها الصحابة من التمسك بالكتاب والسنة، وتشتهر بدعوتها إلى تنقية مفهوم التوحيد، ومحاربة الشرك ووسائله ودعاته، وتتصدى لشطحات الطرق الصوفية، وتسعى للقضاء على البدع والخرافات[8].

وتُفسّر خيرية المسلمين في القرون الأولى (أي من منطلق حديث "خير القرون قرني") بـ "أنهم يشكلون الحلقات القريبة من السلسلة الموصولة بالنبوة، فالحلقة الأولى هم الصحابة، والحلقة الثانية هم التابعون، والثالثة هم تابعو التابعين إيذانًا بنهاية مرحلة الصفاء الفكري وخلوص الفطرة من الشوائب الدخيلة، حيث بدأ في هذا الوقت ظهور البدع وتتابعت الفرق الضالة، وهو ما يدعو إلى أنّ ربط العقول والسلوك برابطة الولاء للسلف والاقتداء بهم والانضباط بقواعد فهمهم للنصوص والتقيّد بكل ما اتفق عليهم جميعهم أو جلهم من المبادئ الاعتقادية والأحكام السلوكية، ونبذ كل ما يخالف ذلك من البدع"[9]. وبحسب ابن تيمية "صار المخالفون يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها، إما في دلالة الألفاظ، وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله صلى الله عليه وسلم [...] وكل مقدمات تخالف بيان الله ورسوله فإنها تكون ضلالًا"[10].

يعد الإمام أحمد بن حنبل أول من سعى إلى الحفاظ على الالتزام بما جاء في القرآن والسنة من غير تأويل أو ابتداع، فقد "كان أشد العلماء معارضة لأقوال الفلاسفة في ذلك الوقت الذين تأثروا بالمفكرين الإغريق مثل أرسطو. ومع أن هذا التأثير اليوناني جعل مدارس مثل المعتزلة أكثر اعتمادًا على الحجج العقلانية في الوصول إلى الإيمان، فقد اعتبر أحمد بن حنبل أعمالهم قريبة من الهرطقة"[11]. وفي القرن الثامن الهجري

8 "السلفية تعريفها ومنهجها"، إسلام ويب، 2003/10/27، شوهد في 2016/12/15، في: http://bit.ly/2mFp2p7

9 محمد سعيد رمضان البوطي، **السلفية: مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي** (دمشق: دار الفكر المعاصر، 1998)، ص 10-11.

10 مصطفى حلمي، **السلفية: بين العقيدة الإسلامية والفلسفة الغربية** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2006)، ص 50-51، نقلًا عن ابن تيمية، **كتاب الإيمان**، ص154-168.

11 Mustafa Akyol, "A Salafi Assault on Turkish Theology?" *Al-Monitor*, September 10, 2013, accessed on 17/12/2016, at: http://bit.ly/2hC3dY0

أحيا الإمام أحمد بن تيمية هذا النهج في الرد على المتكلمين والمعتزلة. وفي القرن التاسع عشر، عمل الشيخ محمد بن عبد الوهاب على إحياء مصطلح "السلف الصالح"، واتخذ منحى معارضًا للدولة العثمانية، التي اعتبرها مخالفة لنهج الإسلام الصحيح، بسبب انتشار التصوف فيها واعتمادها التأويل وعلم الكلام[12]. ولذلك، تخالف السلفية تفسير الدين وتأويله بناء على إعمال العقل والاستدلال به على نصوص القرآن والسنة، أو ما يسمى بالرأي والتأويل الذي يمثله أبو حنيفة، والماتريدي من بعده، وطريقة النقشبندية السائدة في تركيا[13].

> تُركّز السلفية على التمسك حرفيًا بما جاء في القرآن والسنة وما نُقل متواترًا عن "السلف الصالح". وتُمثل في العصر الحديث مدرسةً تستهدف إصلاح أنظمة الحكم والمجتمع والحياة عمومًا بما يتوافق مع الشريعة. وقد ركز الخطاب السلفي على التزام العقيدة الصحيحة، وإصلاح الخلل في المعتقدات والممارسات أو البدع

وتُمثل السلفية في العصر الحديث مدرسةً من المدارس الفكرية السنية التي تستهدف إصلاح أنظمة الحكم والمجتمع والحياة عمومًا بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. وقد ركز الخطاب السلفي في هذا السياق على التزام العقيدة الصحيحة، وإصلاح الخلل في المعتقدات والممارسات أو البدع التي ترافق بعض الطرق الصوفية، ومنها: بناء الأضرحة أو المساجد على القبور، والاعتقاد بالمنجمين والسحرة، والتوسل إلى الله تعالى بذوات الأنبياء والصالحين، والاعتقاد بوحدة الوجود أو الوصول إلى وحدة الحال مع الله تعالى، والاحتفال بالمولد النبوي أو رأس السنة الهجرية أو الإسراء والمعراج وغيرها، والابتهالات الصوفية التي يرافقها قرع الطبول والرقصات، والاعتقاد بالمذاهب الوضعية واتخاذها وسيلة للحياة مثل الإلحاد والشيوعية والاشتراكية والقومية والعلمانية والفصل بين الدين والدولة[14].

تقف "السلفية الدعوية" عند هذا الحد تقريبًا، وتعمل على "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" لتصحيح المعتقدات والسلوك في نطاق سلمي؛ أي بالقلب واللسان، ومن خلال وسائل تثقيفية وإرشادية مثل المحاضرات والخطب ونشر الكتب وغيرها. وتتجنب التغيير بالقوة، وتعتبر طاعة ولي الأمر واجبة؛ أي أنها تعمل ضمن السلطة القائمة. وبهذا تختلف عن "السلفية الجهادية" التي تتخذ القوة والتغيير الجذري وسيلةً لتنفيذ مضامين خطابها، كما سيأتي لاحقًا.

2. التحدي التاريخي والنفسي: الاختلاف العثماني – "الوهابي"

أدى الاختلاف بين العثمانيين وبين السلفية أو "الوهابية" - بحسب تسمية الأتراك - إلى صراعات فكرية وحروب، بقيت آثارها حاضرة حتى وقت قريب؛ أهمها ما حدث بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحليفه سياسيًا الأمير عبد الله بن سعود من جهة، وبين الدولة العثمانية. فقد اعتبر العثمانيون قيام الدولة السعودية الأولى بقيادة الأمير عبد الله بن سعود انطلاقًا من الدرعية في نجد، وسيطرتها على مكة المكرمة والمدينة المنورة، ثم مهاجمة العراق والوصول إلى كربلاء، بمنزلة خروج عن طاعة الخليفة العثماني وتمردًا يجب قمعه. وبالفعل امتد الصراع بين الطرفين خلال الفترة 1805 إلى 1818، فقد وجه السلطان مراد الرابع واليه على مصر محمد علي باشا "بقمع التمرد واسترداد السيطرة العثمانية على الحرمين الشريفين". وقد سار إبراهيم بن محمد علي إلى الجزيرة العربية واستطاع في عام 1811 استعادة الحرمين، كما وصل الجيش العثماني إلى الدرعية عام 1818 واعتقل الأمير عبد الله بن سعود وأنهى دولته[15].

وبهذا، نشأت تصورات نمطية سلبية متبادلة بين الأتراك والسلفيين؛ فالأتراك يرون السلفيين "عصاة" خرجوا على العثمانيين وأعلنوا حربًا عليهم، بينما يرى السلفيون الأتراك "مبتدعين"[16]. كما يعتقد الأتراك أن "ثورة الوهابيين" أدت إلى إضعاف أهل السنة[17]، وأن السلفية حاربت الصوفية والانفتاح ومحاولات التكيّف مع العصر. ويرى بعض الأتراك أن حركة "الإخوان" السلفية لم تنته بالقضاء على دولتها الأولى، فقد ظلت هناك رغبة عميقة في العودة والتمرد على الأتراك، وتمثّل

12 السيد العربي بن كمال، "السلفية"، واحة العقيدة، 2011/4/19، شوهد في 2016/12/13، في: http://bit.ly/2mncCRX

13 Demir.

14 Alexander Knysh, "Contextualizing the Salafi-Sufi Conflict (From the Northern Caucasus to Hadramawt)," *Middle Eastern Studies*, vol. 43, no. 4 (July 2007), pp. 503-505.

15 Cole Bunzel, "The Kingdom and the Caliphate: Duel of the Islamic States," Carnegie Endowment for International Peace, February 18, 2016, accessed on 15/3/2016, at: http://ceip.org/2eoF3fg; and Selim Koru, "Turkey's 200-Year War against 'ISIS'," *The National Interest*, July 24, 2015, accessed on 9/12/2016, at: http://bit.ly/2gIfUyL

16 "تركيا ونجد.. الصوفية في مواجهة السلفية"، ميدل إيست أونلاين، 2016/5/3، شوهد في 2017/1/9، في: http://bit.ly/2gIrmKC

17 Demir.

ذلك في الحرب العالمية الأولى، حيث يرون أن بريطانيا دعمت الثورات العربية ضد الإمبراطورية العثمانية وساعدتها على تأسيس دول جديدة مستقلة[18]. لذا، أنتجت هذه المواجهة حاجزًا نفسيًا بين الطرفين.

ثانيًا: حضور السلفية ومدى انتشارها في تركيا

ساهم الاختلاف المنهجي والفكري بين المجتمع التركي عامة وبين السلفية، في بقاء تركيا بعيدة عن أي تأثير للخطاب السلفي، وكادت أن تخلو تمامًا من أي حضور سلفي.

ولكن الخطاب السلفي وجد طريقه خلال العقود الأخيرة في تركيا؛ فعلى الرغم من أن الانقلاب العسكري عام 1980 قام به حُماة العلمانية، فإنّ حكم الوصاية العسكرية عزز علاقات تركيا بالمملكة العربية السعودية؛ إذ رأى فيها قوةً محافظةً مهتمةً بالحفاظ على النظام السياسي الإقليمي والاستقرار. واستهدفت الدولة التركية من هذه العلاقات تعزيز ما يسمى "الإسلام الرسمي" الذي ترعاه، وذلك لتقويض "الإسلام السياسي" لحركة نجم الدين أربكان. وقد أتاح ذلك الطريق للتعاون بين رابطة العالم الإسلامي وبين إدارة الشؤون الدينية التركية "ديانت" بشأن مواد التعليم الديني، ولكن بعيدًا عن السياق السلفي الذي ترفضه الدولة التركية[19].

> ساهم الاختلاف المنهجي والفكري بين المجتمع التركي عامة وبين السلفية، في بقاء تركيا بعيدة عن أي تأثير للخطاب السلفي. لكن الخطاب السلفي وجد طريقه خلال العقود الأخيرة في تركيا

ومع ذلك، بدأت مفردة "السلفية" تدخل في أعمال بعض المفكرين الأتراك، فعلى الرغم من أن البروفسور علي بولاج، مثلًا، لم يناقش مفردة السلفية أبدًا في أعماله المختلفة طوال السبعينيات، فإنه بدأ في عام 1994 بالإشارة بوضوح إلى هذا المصطلح بصيغ عديدة، وذلك في كتابه **العلاقة بين الدين والفلسفة: الوحي والعقل في الفكر الإسلامي**. فقد شمل مسرد الكتاب ذكر السلفية عشرات المرات ما بين "السلف" و"السلفية" و"المذهب السلفي" و"الاتجاه السلفي" وغيرها، وعرّفها هذه المرة بأنها "مدرسة شرعية ضمن الإسلام السني". أما حلمي دمير، وهو أستاذ الإلهيات، فقد أشار أيضًا إلى دخول "السلفية" بوصفها تقليدًا سنيًا له احترامه وتم قبولها من الدولة التركية. كما اعترفت مؤسسة "ديانت" في عام 1999 بالسلفية بوصفها مدرسة دينية سنية إلى جانب النهج المعترف به تقليديًا في تركيا، وهو الماتريدية[20].

وبهذا، حدثت تغيرات نسبية تجاه الموقف العام من السلفية؛ ففي العقدين الأخيرين تقريبًا، بدأ دعاة سلفيون يأخذون طريقهم إلى المجتمع التركي، وأصبح هناك شيوخ بارزون يظهرون بوضوح، وينشطون تحت مسمى الدعوة السلفية، وتتمركز أنشطتهم حول دور النشر ومكتبات بيع الكتب، وينشطون أيضًا على مواقع "يوتيوب" و"تويتر" و"فيسبوك" باللغة التركية. وتشكّل أعمال علماء السلفية المعاصرين مثل الشيخ عبد العزيز بن باز، والمحدّث ناصر الدين الألباني، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ محمد بن العثيمين، محور منشوراتهم، فضلًا عن كتب ابن تيمية، وكتاب "العقيدة الطحاوية: بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة"، و"كتاب التوحيد" للشيخ محمد بن عبد الوهاب نفسه، الذي كان مصدر الخلاف مع العثمانيين. وتُنشر هذه الأعمال باللغة التركية؛ ما يعني أن ثمة هدفًا بنقل الخطاب السلفي إلى البيئة التركية المتصوّفة من خلال الترجمة.

تعد الشخصية المركزية المعبّرة عن الاتجاه السلفي في تركيا، عبد الله يولجو Abdullah Yolcu، وأصله من تركمان العراق، ويُعرف في العالم العربي وينشر أعماله باسم عبد الله بن عبد الحميد الأثري. أما أهم الأنشطة التي ترعى أعمال السلفيين وتنشر فكرهم فهي دار الغرباء للنشر في منطقة السلطان أحمد في إسطنبول، التي أسسها يولجو عام 1992[21]. ويمكن التعرّف إلى أهداف السلفيين حاليًا في تركيا، والمشاكل التي يرون ضرورة إصلاحها، وطرق عرض أفكارهم والوسائل التي يتبعونها، من خلال يولجو نفسه، ومن خلال أنشطة دار الغرباء؛ مركز نشاط السلفيين فكرًا واستقطابًا، وربما إدارةً.

يتمركز هدف عبد الله يولجو بشكل واضح حول أُس الاختلاف السلفي – الصوفي والعلماني؛ إذ يصف مشكلة تركيا بأن دولتها "قامت على المذهبية"، ويقول: "نجد فيها المذهب الحنفي والعقيدة

18 Koru.

19 Andrew Hammond, "Salafism Infiltrates Turkish Religious Discourse," Middle East Institute, July 22, 2015, accessed on 12/1/2016, at: http://bit.ly/2gF2uF9

20 Ibid.

21 Ibid.

الماتريدية وأفكار صوفية، وقد نشرتها في جميع أرجائها، وفي المقابل لم نجد في تركيا خلال الخمسمئة أو الستمئة سنة إبان الدولة العثمانية أي مُصلح على طريقة أهل السنة والجماعة. وبطبيعة الحال يوجد مصلحون كثر، إلا أن هؤلاء كانوا يقومون بالدعوة على طريقتهم الخاصة، حيث يدعون للعودة إلى الدين والشريعة، إلا أنهم ليسوا على طريقة أهل السنة المحضة. لذلك اشتد الجهل بين الناس من هذا الجانب، وتأصّل التعصب المذهبي والأفكار الصوفية والعقيدة الماتريدية وما لحقت بها. وبعد سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا، وبسبب قربها من أوروبا، شهدت تلك البلاد أول تجربة لدولة علمانية تمت إقامتها على أنقاض دولة مسلمة كانت تعتبر مظلة لأهل السنة أو للإسلام عامة". كما يقول: إنّ نحو 99 في المئة من تيار المثقفين الإسلاميين في الجامعات الإسلامية، أو ما يسمى كليات الإلهيات، متأثرون بفكر الاعتزال، ويقدمون العقل على النقل، وهم يؤصّلون هذا المذهب بشكل كبير في الإذاعات والإعلام وغيرها، بل إن بعضهم ذهب أبعد من ذلك، بالتطاول على شيخ أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل، حيث يقول البعض منهم: إنه رأس البلية في العالم الإسلامي، لأنه عارض التقدم العقلي"[22].

وبناءً عليه، يعود يولجو إلى أصول الخلافات التاريخية العقيدية والفكرية بين الطرفين، ويعتبر نفسه بأنه أول مصلح داخل تركيا نفسها سيعمل على إصلاح أفكار المجتمع الدينية على المنهج الصحيح لأهل السنة والجماعة؛ إذ يؤكد أن: "مشكلة الدعوة السلفية في تركيا أنها دعوة كانت ولادتها غير طبيعية، بمعنى أن الدولة العثمانية لم تشهد ظهور مصلحين سُنيين ... أما في تركيا الحديثة فإنها لم تشهد ظهور أي من هؤلاء الدعاة المبتعدين عن الدعوة إلى الصوفية أو الماتريدية أو غيرها، فكانت ولادة الدعوة بنا، بأن دخلنا بالدعوة السلفية والحمد لله بين الناس"[23].

ومع ذلك، لا تتبع الدعوة السلفية في تركيا نهجًا صداميًا على الرغم من إصرارها على تغيير قناعات الأتراك إزاء الماتريدية؛ لأنها تعي حجم المعارضة الفكرية التاريخية والنفسية وحساسية هذا المصطلح والنظر بريبة لمن يقف خلفه، كما تعي طبيعة المجتمع والشخصية التركية. وفي هذا الصدد، يقول يولجو: "إن التركي لديه ردة فعل مبالغ فيها، فضلًا عن نظرته المتعالية، لذلك يجب علينا أن نعرف كيف ندخل إلى نفوسهم ونعرض المسألة بحكمة". ولذلك، اتبع السلفيون نهجًا يقوم على: "عرض ما ليس فيه مواجهات أو اختلاف ... أي أننا على سبيل المثال لا نقول إن العقيدة الماتريدية هي عقيدة خاطئة وغير صحيحة، بل نروج لكتاب يحوي العقيدة الصحيحة، ونقول فيه إن هذه العقيدة هي عقيدة أبي حنيفة، فالقارئ التركي يقرأ هذا الكتاب ويبدأ يشعر أن العقيدة الماتريدية غير صحيحة"[24].

> تعد الشخصية المركزية المعبّرة عن الاتجاه السلفي في تركيا، عبد الله يولجو وأصله من تركمان العراق، ويُعرف في العالم العربي باسم عبد الله الأثري

وتتجنب كتب يولجو مناقشة القضايا السياسية الإقليمية مثل غزو العراق أو الحرب في سورية أو حتى التدخل المباشر في المناظرات المحلية حول الإسلام، والعلمانية، والوصاية العسكرية للدولة في تركيا. ويتجنب مناقشة الجهاد[25]. ويركز في كتاباته على المعاني المتداولة في الخطاب السلفي حول الممارسات الخاطئة للمسلمين ومسائل الشرك.

أما وسائل السلفيين في تركيا فهي متنوعة، وتتركز في الآتي[26]:

- الدروس التي يقدمها يولجو عادة في دار الغرباء، أو في بعض البيوت؛ إذ تستهدف الدعوة السلفية أتراكًا من المجتمع المحلي، ليقوم هؤلاء الأشخاص بنشر فكرها.
- الاعتماد على سلفيين وافدين وزائرين من عدة دول إسلامية، وبخاصة من الخليج العربي، ويعد بعضهم رمزًا من رموز الدعوة والسلفية.
- الاعتماد على بعض الأتراك الذين عادوا من الخارج بعد الدراسة مثل من درسوا في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، أو في الأزهر، ومن قاموا بأعمال جهادية في الثمانينيات والتسعينيات في أفغانستان أو البوسنة والهرسك والتقوا هناك مع عرب سلفيين، ثم نقلوا تلك الأفكار، أو من عملوا في ألمانيا خصوصًا أو في أوروبا عمومًا واحتكوا مع سلفيين.
- الاعتماد على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي؛ إذ ينشط دعاة السلفية عليها، ويقومون بنشر أعمالهم وخطاباتهم باللغة التركية.

22 حوار مع الشيخ عبد الله الأثري، "الشيخ الأثري: العقيدة الصحيحة تنتشر في تركيا... وكتب ابن تيمية الأكثر مبيعًا"، موقع المسلم، 1428/2/18، شوهد في 2016/11/16، في: http://almoslim.net/node/86793

23 المرجع نفسه.

24 المرجع نفسه.

25 Hammond.

26 حوار مع عبد الله الأثري.

- استخدام الوسيلة الأبرز وهي الكتاب الإسلامي من خلال دار الغرباء. وفي هذا الصدد، يقول يولجو "أيقنا بعدم وجود مراجع أصولية في تركيا، فقررنا إنشاء دار نشر، نترجم من خلالها الكتب الصحيحة لنشر مذهب أهل السنة والجماعة". أما أهم الكتب انتشارًا فهي: "مجموعة فتاوى ابن تيمية" وكتب ابن قيم الجوزية ومنها "زاد المعاد في هدي خير العباد"، وكتاب الأدعية الصحيحة "حصن المسلم"، وكتابيْ "العقيدة الطحاوية" و"شرح الطحاوية"، وكتاب يولجو نفسه "الوجيز في عقيدة السلف الصالح"، فضلًا عن الكتب المشهورة للسلفيين مثل: "الاحتفال برأس السنة من وجهة نظر إسلامية"، و"الصداقة والعداوة من منظور إسلامي"، و"الأدعية الشرعية وغير الشرعية"، و"الموسيقى والغناء من منظور إسلامي".

وعلى الرغم من اعتبار بعض الأتراك هذه الكتب، وبخاصة المراجع التاريخية أعلاه، بأنها كتب السلفيين، فإنها تحظى بالانتشار، وهي مترجمة إلى اللغة التركية.

كما أن هناك جهودًا سلفية أخرى تستهدف التأثير في المجتمع التركي، مثل جهود السلفيين القادمين من الكويت، التي أسفرت عن تأسيس "مؤتمر الأمة للتعاون العربي - التركي"، كمظلّة لبعض المشاريع، التي يقوم بها الشيخ حاكم المطيري، وهو سلفي لديه درجة الدكتوراه في علم الحديث، ومؤلف كتاب "الحرية أو الطوفان". ومن أبرز الأنشطة التي يقوم بها المؤتمر دعم القضية الفلسطينية وقضايا العالم الإسلامي من خلال ندوات ولقاءات تجمع أعضاءه بممثلين عن حزب العدالة والتنمية وغيره من الناشطين السياسيين والإعلاميين الأتراك[27].

كما يعد مؤتمر" السلفيون وآفاق المستقبل" الذي عقد في عام 2010 في إسطنبول علامةً بارزةً على إمكانية ظهور السلفيين بشكل علني في تركيا، في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، وذلك ضمن مؤتمر كبير جمع رموز السلفية في العالم العربي مثل الشيخ ناصر العمر من السعودية والشيخ محمد عبد الكريم الشيخ من السودان والشيخ محمد يسري إبراهيم من مصر[28]. إن مثل هذه الأنشطة لم يكن من المتصور حدوثها، لولا تزايد الحضور السلفي في تركيا على نحو ملحوظ.

لكن الطموح السلفي يبدو بعيدًا حتى الآن عن التحقق، إذ لا يزال السلفيون يصرون على التدرج وعدم تعجل الخطوات، ومن ذلك مثلًا عدم تأسيس جمعية أو مؤسسة خاصة بالسلفيين بشكل واضح، وفي هذا السياق يقول عبد الله يولجو: "ربما أستطيع تأسيس الجمعية ماديًا، ولكن من أين لي بالكوادر لتسيير أمورها، وربما أحكم عليها بالفشل إن قمت بذلك الآن ... لذلك أرى من الحكمة الآن تأجيل هذا الموضوع، فضلًا عن أن التركي لديه حساسية عالية من البروز السريع للبعض وتجاه الدعم الذي يقف وراءهم"[29].

أما المستقبل أو الطموح السياسي للتيار السلفي في تركيا، فيبدو بعيدًا حتى الآن، فقد تبين مما سبق أن مجرد الظهور السلفي الواضح ما زال يثير بعض الحساسيات في المجتمع التركي المتصوف والمتعلمن؛ ما يجعل أي انخراط سلفي أو مشاركة أو طموح في الحياة السياسية أو التأثير العام في المجتمع والسياسات التركية صعبًا في هذه المرحلة، فضلًا عن عدم وجود قاعدة شعبية له حتى الآن. ويضاف إلى ذلك، أن كلمة السلفية و"الوهابية" أصبحت تثير كثيرًا من الهواجس منذ عام 2015، وذلك بسبب ربط كثير من وسائل الإعلام العالمية والتركية بين السلفية الدعوية وبين السلفية الجهادية، ووصفهما بأنهما ينهلان من فكر واحد، على الرغم من اختلاف وسائلهما تمامًا.

ثالثًا: السلفية الجهادية في تركيا

مع أنه ليس من غايات هذه الدراسة مناقشة الجماعات الجهادية التي ترتبط بالفكر السلفي لأنها تتخذ منهجًا إقصائيًا تمامًا ولا تعترف بالنظام القائم في تركيا، بل تعتبره خارج الدين، فإن ثمة أهمية للإشارة إلى مدى وجود هذا التيار أو ارتباطه بالتيار الدعوي أو تأثير أحدهما في الآخر، أو تأثير السلفية الجهادية وعملياتها داخل تركيا وفي المنطقة في نظرة الأتراك إزاء السلفية بصورة كلية بوصفها استدعاءً لـ "الوهابية" ذات التأثير السلبي في مخيالهم الجمعي.

فالعديد من الكتّاب الأتراك بدؤوا بربط ما يحدث في تركيا من تفجيرات على يد تنظيم "الدولة الإسلامية" بالسلفية الوهابية، بل إن بعضهم ربط ذلك مباشرة بالسياق التاريخي، فذهب إلى أن ما تشهده تركيا حاليًا هو هجوم ذو صلة بحركة محمد بن عبد الوهاب التي واجهت الدولة العثمانية؛ إذ يرى سليم كورو، مثلًا، أن حرب تركيا على "تنظيم داعش" تمتد إلى 200 سنة؛ أي منذ عام 1818، عندما أنهت الدولة العثمانية ثورة الأمير عبد الله بن سعود[30].

ولكن السلفية الدعوية تنأى بنفسها عما تسميه هي بالفكر "التكفيري" أو "التفجيري"؛ إذ يقول يولجو: "ألفت النظر إلى أننا نشهد

27 عبد الله الرحمون، "محاولات الحضور السلفي في تركيا"، هافنغتون بوست، 2015/9/6، شوهد 2016/12/17، في: http://huff.to/2mnlndO

28 أحمد أبو دقة، "انتشار السلفية في تركيا"، المختصر، 2016/2/17، شوهد 2016/12/17، في: http://bit.ly/2mnmYAa

29 حوار مع عبد الله الأثري.

30 Kuro.

في تركيا قدوم بعض أنصار الفكر التكفيري أو التفجيري"[31]. وما دام يعتبره فكرًا تكفيريًا فهو ينأى بنفسه عنه بوصفه قد حدّد منذ بداية دعوته – كما تقدم – أنه يقوم بإصلاح العقيدة الموجودة في تركيا من دون صدام أو مواجهة، وذلك عبر الوسائل التثقيفية الفكرية.

ويميز كتّاب أتراك آخرون، مثل حلمي ديمير، بين السلفية الدعوية و"السلفية الثورية" التي جاء ميلادها نتيجة لحرب أفغانستان، فعندما انتهت الحرب بحث المجاهدون عن ساحات جديدة للقتال مثل البوسنة وطاجكستان والشيشان، ويرى أن هؤلاء "الإرهابيين" استخدموا الإنترنت منذ التسعينيات لنشر هذا التفسير السلفي الجهادي للأجيال الشابة[32].

وعلى عكس السلفيين العاملين في مجال الدعوة والمتوافقين مع النظام القائم، الذين يقف خطابهم عند تصحيح العقيدة والنهي عن "الشركيات" والبدع، فإن السلفية الجهادية التي خرجت من المجتمعات العربية نفسها تركز على الخطاب نفسه، لكنها تتجاوز ذلك إلى تفعيل المفاهيم الأخرى في الدعوة السلفية، وبخاصة تلك المتعلقة بالجهاد. ومن هذه المفاهيم[33]:

- التركيز على مراتب الجهاد والتغيير بناء على الحديث الشريف: "من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"[34]، ومن ثمّ تبني القتال داخل المجتمعات، أي التغيير بالقوة على اعتبار أن ذلك أعلى مراتب الإيمان.
- التركيز على حديث الفرقة الناجية، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة" قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: "من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي" وفي بعض الروايات: "هي الجماعة"[35]. وعلى الرغم من تفسير هذه الفرقة بأنها سواد المسلمين، فإن الجماعات الجهادية تعتبر أنها هي الفرقة الناجية، وأن بعض الفرق التي تقوم بالبدع والانحرافات، مثل الصوفية، قد فرّقت المسلمين إلى طرق مختلفة.
- غربة الإسلام والعمل على إصلاح ما أفسد الناس، استنادًا إلى الحديث الشريف: "بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ، فطوبى للغرباء [...] الذي يصلحون إذا فسد الناس"[36]. وبهذا، فهم يعتبرون عزلتهم طبيعية لأنهم على الصواب.
- حرمة الحكم بناء على مفاهيم غير الشريعة الإسلامية، مثل الإلحاد والشيوعية والاشتراكية والقومية والعلمانية والفصل بين الدين والدولة وموالاة المؤمنين والبراءة من الكفار. وغالبًا ما يركزون على تطبيق الشريعة وتكفير من لم يحكم بها، استنادًا إلى الآية: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44).
- توجيه نداء إلى أئمة المسلمين (الحكام) لرفض الخضوع للقوى الغربية الكافرة التي تعمل على إضعاف المسلمين.

لقد أدت حرب أفغانستان والحروب في الشيشان والبوسنة والهرسك، كما سبق، إلى تغذية هذا التيار، وإلى استقطاب مئات المقاتلين من العالم الإسلامي، ومن بينها تركيا التي ترتبط بصلات دينية وتاريخية وعرقية مع منطقتي القوقاز والبلقان[37]. وقد أثرت هذه الحروب في الشباب الأتراك وعادوا بمقولات تنتمي بشكل أو بآخر للتيّار السلفي، نتيجة احتكاكهم بالمجاهدين العرب والأدبيات السلفية التي جلبوها من بلادهم. وقد تُرجمت، مثلًا، كتب ومقالات أبي قتادة الفلسطيني وأبي محمد المقدسي إلى اللغة التركية، وتم تداولها على مواقع الإنترنت بشكل واسع[38].

ومع بداية الحرب في سورية وظهور تنظيم "الدولة الإسلامية"، تزايد استهداف تركيا، إذ بدأ هذا الاستهداف برسالة موجهة إلى الأتراك من أبي الوليد الغامدي الذي اعتبر حكام تركيا كفارًا، ومنهم الرئيس رجب طيب أردوغان، ووعد بفتح القسطنطينية من جديد[39]. كما اعتبر التنظيم أن الأتراك "انحرفوا عن الإسلام مع تزايد التقاليد الصوفية، واعتماد القانون المدني، والتعليم الحديث في أواخر العهد العثماني. ومع تأسيس الجمهورية التركية، بدأ الشعب التركي يمجّد الهوية الوطنية على حساب الإسلام"[40].

31 حوار مع عبد الله الأثري.

32 Demir.

33 Knysh, p. 505.

34 رواه مسلم، ورد في ابن رجب الحنبلي، **جامع العلوم والحكم**، الحديث 34 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001)، ص 243.

35 رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم، شوهد في 2017/2/3، في: http://bit.ly/2nA9Oko

36 رواه مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، شوهد في 2017/2/3، في: http://www.binbaz.org.sa/fatawa/4716

37 Knysh, p. 508.

38 الرحمون.

39 المرجع نفسه.

40 Hilmi Demir and Selim Koru, "The Islamic State's Plans for Turkey," War on the Rocks, January 18, 2016, accessed on 13/12/2016, at: http://bit.ly/1ON1XGU

ومع أن هذا التنظيم بقي يستهدف تركيا خطابيًا فحسب ويستهدف تجنيد شباب أتراك عن طريق أعضاء في المجتمع المحلي حتى عام 2015، فإنه انتقل منذ صيف تلك السنة إلى نشر دعاية عدائية ضد الحكومة التركية عبر مجلة "القسطنطينية" باللغة التركية. ويبدو أن نقطة التحول كانت خسارة داعش مدينة "تل أبيض" السورية ذات الأغلبية الكردية المحاذية للحدود التركية، والتي كانت تعد مقرًا مهمًا لمتابعة العمليات اليومية من قبل التنظيم. فقد نشرت هذه المجلة مقالة تتهم تركيا بالتحالف مع الأكراد والولايات المتحدة ضد "الدولة الإسلامية"[41]. كما بدأت بنشر مقالات ضد الجيش التركي تعتبره فيها بأنه غير مسلم وأن أعضاءه كفار[42]. ثم بدأت بعد ذلك بالعمليات الكبرى في المدن التركية المختلفة التي أوقعت كثيرًا من الضحايا.

أما مدى انتشار "السلفية الجهادية" في تركيا، فقد تركزت خلاياها في أربع مناطق بارزة، كان المجندون هم أعضاءً أتراكًا في تنظيم الدولة "داعش"؛ ففي إسطنبول، تبين وجود خلية للتنظيم بعد أن ترك مسعود يوناي رسالة إلى أهله يخبرهم فيها بالذهاب إلى سورية، وكان على اتصال بإلياس أيدن المعروف لدى السلطات التركية بانتمائه لداعش. وحسب صحيفة "خبر تورك" فإن أيدن يدعو إلى تطبيق الشريعة في تركيا ويستخدم خطابًا قريبًا من الخطاب السلفي، ويشير إلى تركيا الحالية بأنها "دار حرب" وأن سياسييها "كفار". أما مدينة أديامان، فتوجد فيها الخلية الأكبر للتنظيم في تركيا، ويبلغ عدد العمليات التي لها صلة بها نحو عشر عمليات. وفي قونيا، يعد مصطفى جونيز المسؤول عن خلية هذا التنظيم، إذ كوّن أربع مجموعات في مناطق تركية. وفي أزمير، تزعّم مراد بايصال الجهود المحلية لتجنيد أعضاء في التنظيم[43].

ولأن الجماعات الجهادية تعمل بشكل سري عادةً نتيجة الملاحقات الأمنية، فإن هذه الخلايا المعروفة للحكومة التركية وفي الإعلام أيضًا، ليست إلا جزءًا ظاهرًا من خلايا أخرى ربما لا تزال تعمل، وقد تستهدف المدن التركية مجددًا، وبخاصة مع تزايد عمليات الجيش التركي في الشمال السوري وطرد تنظيم "داعش" من عدة مناطق، فقد عرف عن هذا التنظيم رده بهجمات انتقامية تستهدف المدنيين عادة في أماكن عديدة. ولذلك، فإن احتمال تزايد انتشاره وتوسعه وردوده الانتقامية قد تساهم في زيادة التركيز على مصطلح السلفية عمومًا بصورة سلبية، وقد تصبح منبوذة تمامًا مع ربط الإعلام في تركيا والعالم بين الهجمات الإرهابية وبين "الوهابية" بصفة عامة، وربما بطريقة متعمدة أيضًا.

41 Aaron Stein, "Islamic State Networks in Turkey: Recruitment for the Caliphate," Atlantic Council, *Issue Brief* (October 2016), p. 4, accessed on 13/12/2016, at: http://bit.ly/2cR7uzW

42 Ibid., p. 5.

43 Ibid., pp. 5-8.

رابعًا: ردود أفعال في تركيا إزاء حضور السلفية

عبر إجراء مقارنة بين نهجي "السلفية الدعوية" و"السلفية الجهادية" وخطابهما ووسائل عملهما، كما بيّنا آنفًا، تتضح الفروق الجوهرية بينهما. وفي الحقيقة، تتضح هذه الفروق أكثر في البلدان العربية نفسها، وبخاصة في المملكة العربية السعودية؛ إذ تقف الحكومة السعودية وهيئة كبار العلماء على الطرف النقيض من التيار السلفي الجهادي الذي استهدف المملكة نفسها عدة مرات. ولكن، في الحالة التركية، كثيرًا ما يجري الخلط بين الحالتين، كما أسلفنا؛ فيجري إطلاق تسمية "الوهابية" عليهما من دون تمييز، ولعل ذلك ينبع أصلًا من الروح العدائية للمجتمع التركي إزاء السلفية عمومًا، وقد تسهم هجمات تنظيم "داعش" في هدم بعض النجاحات التي حققتها السلفية الدعوية طوال العقود الثلاثة الماضية.

لقد أدى الواقع الجديد إلى بروز مخاوف لدى بعض الأتراك، وبخاصة قوى المعارضة، يجري التعبير عنها في الإعلام والوسط الأكاديمي حول مصير إرث الإسلام العثماني – التركي المنفتح والمستند إلى المذهب الحنفي والماتريدية. فقد اعتبر العديد من المفكرين، ممن نظّروا للجمهورية وعلمانيتها، أن الإرث العثماني الحنفي الماتريدي شكّل أساس المنهج الليبرالي والانفتاح الذي ميّز تركيا عن بقية المجتمعات المسلمة؛ فمثلًا يخشى غونديز أتكان من حزب الحركة القومية اختراق السلفية لنمط المجتمع التركي، فيرى: "أن الحداثة التركية تعتبر ناجحة أكثر بالمقارنة مع بقية المجتمعات المسلمة، إذ تمثل علمانية الجمهورية الإسلام الصحيح في مقابل السلفية، وذلك من خلال خط الحنفية-الماتريدية. إن الجمهورية هي النموذج الأفضل الذي يناسب الإسلام. ولا يمكن أن يوجد الدين في السلفية ولكن في الحفنية – الماتريدية"[44].

كما يعتبر بعض الأتراك أن السلفية بمختلف تياراتها تعدّ في تركيا "فكرة دخيلة" على المجتمع، ويخشون من بعض الجهود الحكومية التي قد تؤدي إلى تغليب الطابع السلفي الديني على الطابع الحنفي التأويلي المنفتح على العلوم والفلسفة والمنطق. وفي هذا الصدد ينتقد مصطفى أكيول التغيرات في بعض الجامعات، ويقول: "لفترة طويلة، شملت المناهج الدراسية في كليات الإلهيات كل من العلوم الإسلامية مثل دراسة القرآن والحديث، والتخصصات العلمانية مثل

44 Hammond.

علم اجتماع وتاريخ الفلسفة. ومع ذلك، صدر قرار غير متوقع من قبل مجلس التعليم الأعلى في منتصف آب/ أغسطس 2013، يقلص حصص الفلسفة من "إجباري" إلى "اختياري". كما قام بخفض الساعات المعتمدة في علم الاجتماع وعلم النفس. ويمثل هذا اعتداءً على الفلسفة، ومن شأن هذا القرار أن يحدّ من قدرة خريجي الإلهيات على فهم المجتمع العلماني، وقد يفتح الطريق أمامهم للتأثر بالفكر الوهابي/ السلفي. كما أنه يمثل عودة لنظام المدارس الشرعية التي يقتصر التعليم فيها على التفسير والفقه والحديث؛ مما يجعل المناهج ذات آفاق إسلامية ضيقة وسطحية"[45].

كما يخشى بعض الأتـراك أن ينعكس توسع الحضور السلفي في تركيا على ظهور بعض الفئات في المجتمع التركي ممن لا تؤمن بالديمقراطية، لأنهم يرون أن الخطاب السلفي يعتبر الديمقراطية نظامًا مخالفًا للإسلام حيث يجعل هذا النظام سلطة التشريع بيد الشعب أو من ينوب عنهم كأعضاء البرلمان وليس الحكم فيها لله؛ فمن خلال اتفاق الأغلبية يمكن سنّ قوانين مُلزمة للأمة حتى لو كانت مخالفة للفطرة والدين والعقل مثل اعتماد العلمانية، وتشريع شرب الخمر، والإجهاض، والربا، وغير ذلك[46].

ويعتبر بعض الأتراك المعارضين أيضًا أن حكومات حزب العدالة والتنمية مسؤولة عن فتح المجال أكثر لتوسع أنشطة الجماعات السلفية لأهداف سياسية وإقليمية، ومنها أنها تسعى للاستفادة من عداء السلفية للشيعة، وذلك في سياق مواجهة سياسات إيران المذهبية في المنطقة، كما اتهمت المعارضة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان "باحتضان الجماعات السلفية السنية المناهضة لنصيرية بشار الأسد"[47]. وذهب نائب رئيس حزب الحركة القومية أوميت أوزداغ أبعد من ذلك، فاتهم الرئيس التركي بأن لديه ميولًا سلفية، وذلك تعليقًا على تقاربه مع السعودية[48]. كما تتهم المعارضة أردوغان بأنه فتح أذرع تركيا للإسلاميين السلفيين وغيرهم، حيث أصدرت الحكومة التركية قرارات كثيرة تصب في مصلحة الدعوة السلفية، من بينها مراكز تحفيظ القرآن الكريم وطباعة ونشر الكتب والمؤتمرات والملتقيات الدعوية والدينية التي تجمع الكثير من زعماء ورموز الدعوة السلفية في العالم الإسلامي[49].

45 Akyol.

46 Ibid.

47 أبو دقة.

48 "MHP accuses President Erdoğan of having 'Salafi tendencies'," *Hurriyet Daily News*, January 7, 2016, accessed on 13/12/2016, at: http://bit.ly/2hjbLls

49 أبو دقة.

خاتمة

يبدو أن حضور الأفكار والدعوات، مهما كانت نوعيتها أو اتجاهاتها، أصبح ممكنًا داخل تركيا، بسبب التعددية السياسية والمجتمعية والانفتاح وتوسيع الحريات المترافقة مع محاولات التزام معايير الاتحاد الأوروبي. لذلك، فإن حضور السلفية الدعوية لا يعدّ استثناءً من محاولات الاستفادة من حرية التحرك والتجمع والتعبير والنشر الذي تكفله القوانين التركية.

إلا أنّ ما يميز الحضور السلفي هو الدعم الكبير الذي تحظى به أنشطته. وليس بالضرورة أن يكون هذا الدعم رسميًا، فالسلفية تجد بصفة عامة دعمًا من علمائها ودعاتها عبر نشر كتبهم ومحاضراتهم أو دعم نشر كتب الأصول الشرعية وترجمتها إلى اللغات المختلفة، ومنها اللغة التركية. ولذلك، لا تجد دار الغرباء، مثلًا، صعوبة في نشر ملايين النسخ من كتاب "مجموعة الفتاوى" لابن تيمية على الرغم من حجمه الكبير، ولا نشر مئات الآلاف من كتاب "الوجيز في عقيدة السلف الصالح"، وتوزيعها مجانًا[50]، فضلًا عن رعاية كثير من الأنشطة.

ومع ذلك، يظل الحضور السلفي في تركيا محدودًا جدًا حتى الآن، قياسًا بالدعم الذي يتلقاه والفترة التي مضت عليه والجهود المتنوعة التي بُذلت، وبحجم الساحة التركية الواسعة جغرافيًا وسكانيًا. فعدد المنتمين للسلفية لم يتجاوز بضعة آلاف[51]. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، منها أن السلفية تعد في نظر المجتمع التركي دعوةً متشددةً، ومن المعروف عن هذا المجتمع عدم انجذابه للتشدد عمومًا؛ فالتفسيرات السلفية للإسلام لم تجد لها صدى أو جذور في القطاع الأوسع من الشعب التركي، فهم يعتبرون أنفسهم أنهم يستندون تاريخيًا إلى مفاهيم معتدلة ومتعددة للإسلام[52]. ومن جهة أخرى، يرى بعض الأتراك أن اتّباع السلفية يعني القضاء على ما تؤمن به تقاليد الماتريدية التي تقبل التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان والانتخابات، أي التي تلائم مفاهيم العصر والجمهورية[53].

وتُظهر نتائج الدراسة أنه يصعب على السلفية تحقيق حضور في مجتمعٍ متصوفٍ ما زال يتبنى نهج الرأي والتأويل ويدافع عنه، ويعده إرثًا ميّز الأتراك وجعلهم منفتحين، وذلك في مقابل ما يعدونه منهجًا يقوم على الاتباع والنقل. كما أن الحاجز التاريخي والنفسي

50 المرجع نفسه.

51 المرجع نفسه. وحسب هذا المرجع كان عددهم نحو ألف فقط في عام 2006.

52 Angel Rabasa and F. Stephen Larrabee, *The Rise of Political Islam in Turkey* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2008), p. xi.

53 Demir.

الذي نشأ منذ بدايات القرن التاسع عشر، ما زال حاضرًا لدى الأتراك الذين يعدون ذلك أحد أسباب إضعاف الإمبراطورية العثمانية.

ومن المرجح أن تعوّق هذه الحواجز الحضور السلفي الفاعل في المجال العام التركي أو أي طموح سياسي محتمل، فما زال مجرد الظهور السلفي الدعوي الواضح يواجه صعوبات. كما ظهر عائقٌ جديدٌ يصعب تجاهل آثاره في مجمل الحركة السلفية في تركيا، وهو ارتباط كلمتي السلفية و"الوهابية" بما يقوم به تنظيم الدولة "داعش" من عمليات لم يشهدها المجتمع التركي من قبل. وتحرص وسائل إعلام تركية معارضة وعالمية على ربط هذه الممارسات المروعة بـ "التشدد الإسلامي" والسلفية عمومًا، على الرغم من الاختلافات الجوهرية بين شقّي السلفية في الخطاب والوسائل.

المراجع

العربية

البوطي، محمد سعيد رمضان، **السلفية: مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي**. دمشق: دار الفكر المعاصر، 1998.

حلمي، مصطفى. **السلفية: بين العقيدة الإسلامية والفلسفة الغربية**. بيروت: دار الكتب العلمية، 2006.

الحنبلي، ابـن رجـب. **جامع العلوم والحكم**. بـيروت: مؤسسة الرسالة، 2001.

خرمة، مروة حمود. "المنهج العقدي للإمام أبي منصور الماتريدي بين النقل والعقل". **المجلة الأردنية في الدراسات القرآنية**. العدد 3 (2013).

سويري، سارة (جمع وتقديم وتعليق). **الصوفية في الإسلام**. بيروت: منشورات الجمل، 2016.

الكلاباذي، أبو بكر محمد. **التعرف لمذهب أهل التصوف**. بيروت: دار صادر، 2001.

نيكلسون، رينولد. **الصوفية في الإسـلام**. بـيروت: المركز العلمي للأبحاث، 2016.

الأجنبية

Bunzel, Cole. "The Kingdom and the Caliphate: Duel of the Islamic States." Carnegie Endowment for International Peace. February 18, 2016. at: http://ceip.org/2eoF3fg

Cornell, Svante E. & M. K. Kaya. "The Naqshbandi-Khalidi Order and Political Islam in Turkey." Hudson Institute. September 3, 2015, at: http://bit.ly/2b5PGol

Demir, Hilmi and Selim Koru. "The Islamic State's Plans for Turkey." *War on the Rocks*. January 18, 2016. at: http://bit.ly/1ON1XGU

Demir, Hilmi. "Selefiler Kimdir, Selefilik Nedir?" Teostrateji Arastirmalari Merkezi. June 2014. at: http://bit.ly/2htXSyI

Hammond, Andrew. "Salafism Infiltrates Turkish Religious Discourse." Middle East Institute. July 22, 2015. at: http://bit.ly/2gF2uF9

Knysh, Alexander. "Contextualizing the Salafi-Sufi Conflict (From the Northern Caucasus to Hadramawt)." *Middle Eastern Studies*. vol. 43. no. 4 (July 2007).

Koru, Selim. "Turkey's 200-Year War against 'ISIS'." *The National Interest*. July 24, 2015. at: http://bit.ly/2gIfUyL

Rabasa, Angel and F. Stephen Larrabee. *The Rise of Political Islam in Turkey*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2008.

Stein, Aaron. "Islamic State Networks in Turkey: Recruitment for the Caliphate." Atlantic Council. *Issue Brief* (October 2016).

حمزة المصطفى | Hamzeh AL-Moustafa*

هل العلاقات الدولية علم قائم بذاته؟
دراسة مقارنة في أطروحات الفصل/الارتباط بين العلاقات الدولية وعلم السياسة

An Independent Discipline?
On the Separation/Connection between International Relations and Political Science

تسلط هذه الدراسة الضوء على أطروحات الفصل والارتباط بين العلاقات الدولية وعلم السياسة. وهو نقاش محتدم لمّا ينته بعد، ويتجدد في مناسبات مختلفة، لا سيما بعد حوادث عالمية تفرض وقعها على بنية النظام الدولي، وتتجاوز في ديناميّاتها وتفاعلاتها ما تقدّمه نظريات العلاقات الدولية الوضعية منها أو ما بعد الوضعية. وبعد مقارنة الأطروحات في حقل الاختبار العلمي بمرتكزاته الثلاثة: التراكم، والتنبؤ، والتفسير، تخلص الدراسة إلى تعقّد الظاهرة الدولية من جهة، وتداخل موضوعاتها وتشابكها من جهة أخرى، وترسم شكوكًا حول حجج المطالبين بوصف العلاقات الدولية علمًا قائمًا بحد ذاته.

كلمات مفتاحية: العلاقات الدولية، علم السياسة، التراكم، التفسير، التنبؤ.

With every major shift in the world order, when political theory stops being able to account for realities of the day, the debate about the limits and intersections of international relations and political science is resurrected. Beginning with a comparison of the fields in terms of their stances on matters of accumulation, interpretation, and prediction, the study goes on to discuss how useful a separation of disciplines is at this juncture. It concludes that the complexity of international relations and the mixed and entangled nature of its subject matter raises doubts as to whether it is indeed an independent discipline.

Keywords: International Relations, Political Science, Political Theory.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher at Arab Centre for Research and Policy Studies.

مقدمة

تشبه حال الباحث في العلاقات الدولية حال السائح الذي يركب عوّامةً تتحرك كالمكوك ذهابًا وإيابًا بين جزرٍ منفصلة من النظريات، والعامل المشترك بينها أنّها تنتمي إلى محيط كبير من السلوك الدولي؛ يقيم بعض الباحثين على إحدى الجزر إقامةً دائمةً، ويستمر الآخر في التحرك المكوكي، ويحاول عدد قليل بناء الجسور بينها[1]. يلخّص هذا القول لجلين سنايدر G. Snyder واقع حقل العلاقات الدولية؛ فحتى وقتنا الراهن يفتقر منظّرو هذا الحقل إلى "الإجماع" على هويته، وماهية نظريته؛ فبينما يدافع بعضهم عن "استقلاليته" بوصفه "علمًا قائمًا بذاته"، يرفض آخرون هذا الطرح بدعوى عدم حرمانه من روافد تطوره، أو على الأقل من رافده الرئيس؛ علم السياسة، والنظرية السياسية الكلاسيكية[2].

> تشبه حال الباحث في العلاقات الدولية حال السائح الذي يركب عوّامةً تتحرك كالمكوك ذهابًا وإيابًا بين جزرٍ منفصلة من النظريات

توجد تعاريف عدة لمصطلح العلاقات الدولية International Relation تختلف باختلاف المدارس والمنظّرين، والمرحلة الزمنية أيضًا؛ ففي الماضي القريب كان المصطلح يشير إلى تفاعلات الوحدات الدولية (الدول القومية) مع بعضها على مستوى النظام الدولي، وغدا في الراهن يشير إلى "الأشكال المتنوعة من التفاعلات كافةً التي تجري في محيطٍ يتجاوز حدود الدولة القومية المعروفة ونطاقها، بين الفاعلين من وحدات المجتمع الدولي، دولًا كانت أم منظمات دولية أو إقليمية أو عابرة للحدود، ومنظمات للمجتمع المدني العالم أم حركات سياسية أو قومية عابرة للحدود، وكذلك نشاطات الأفراد وأفعالهم التي من شأنها أن تحدث تأثيرًا يتجاوز نطاق الفرد"[3]. ومع أنّ دراسة الظاهرة الدولية ترتبط عادةً بمعاهدة وستفاليا لعام 1648، فإنّ نشأة حقل العلاقات الدولية تعود إلى بداية القرن العشرين، وتحديدًا بعد صدمة الحرب العالمية الأولى ونتائجها الكارثية. فالرغبة في نزع فتيل الحروب، وتعزيز التعاون وإدامة السلام بين الأمم، دفعت الرئيس الأميركي وودرو ويلسون بمبادئه الأربعة عشر[4] إلى التفكير جديًا في إخضاع العلاقات الدولية إلى معايير علمية؛ نظرية ومنهجية تكون قادرةً على التفسير والتنبؤ، واجتراح مقترحات وآليات لإرساء الاستقرار في النظام الدولي. ولتحقيق ذلك، أُنشئ عام 1919 أول كرسي للعلاقات الدولية في كلية ويلز الجامعية في أبيريسويث قبل أن يتوسع تدريسها في الجامعات الأميركية والأوروبية[5]. ومنذ ذلك الوقت، لا تصنَّف العلاقات الدولية في خانة "الفن" أو "المهارة"، ولا يُنظر إليها من منظور ضيق ومحدود ارتبطت به سابقًا؛ مثل الدبلوماسية، والتاريخ الدبلوماسي، والقانون الـدولي، بل هي اختصاص أكاديمي له تقاليد منهجية رصينة، وحقل من حقول المعرفة الإنسانية[6]. وجاء اعتراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" عام 1948 بـ "علم السياسة" بدلًا من "العلوم السياسية" علمًا مستقلًا بذاته، وتحديد أربعة فروع رئيسة له، هي: النظرية السياسية، والنظم السياسية، والإدارة العامة، والعلاقات الدولية، ليحسم رسميًا "علمية" حقل العلاقات الدولية، فرعًا رئيسًا من فروع علم السياسة[7]. وبناءً عليه، لا تعير هذه الدراسة الطروحات التي تحرمه من هذه الصفة، اهتمامًا؛ إذ لا يخفى على متابع الطفرة العلمية والمنهجية ضمن هذا الحقل المعرفي، بخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت دراسة العلاقات الدولية تنحو مسارًا أكثر عمقًا ودقةً ومنهجيّةً في دراسة الظواهر الدولية مستندةً إلى نتاجٍ فكري غزير سعى إلى استقراء العوامل المختلفة التي تحدد سلوك الدول، والمنظمات الدولية، والأفراد، وتفاعلاتهم ضمن بنية النظام الدولي[8]. تأسيسًا على ما سبق، تحاول

1 James Dougherty & Robert Pfaltzgraff, *Contending Theories Relations: A Comprehensive* Survey, 5th ed. (New York: Longman, 2002), p. 18.

2 دايفد باوتشر، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية**، ترجمة رائد القاقون (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 28.

3 يوسف الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية** (بيروت: دار المنتدى، 2013)، ص 13.

4 توماس وودرو ويلسون؛ الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة (1913-1921) الذي قاد البلاد خلال الحرب العالمية الأولى. تمّ انتخابه لرئاسة الولايات المتحدة في عام 1912 بعد أن شغل منصب رئيس جامعة برينستون (سابقًا كلية نيو جيرسي) وحاكم ولاية نيو جيرسي (1910). واشتهر بطرحه المبادئ الأربعة عشر التي تتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها وضرورة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليّين، وكانت أفكاره ملهمةً لتأسيس عصبة الأمم، للمزيد انظر:
Woodrow Wilson, *Sheppard Software*, Accessed on 22/1/2017, at: http://bit.ly/2mb5sQK

5 الصواني، ص 25.

6 للتوسع في هذا المجال، انظر: عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، ط 3 (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2010)، ص 30 - 36.

7 للتوسع انظر: جمال سلامة علي، **تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2013)، ص 20.

8 في عام 1973، أدرجت الجمعية الأميركية لعلم السياسة مادة العلاقات الدولية ضمن موضوعات علم السياسة إلى جانب المؤسسات السياسية والنظرية السياسية والإدارة العامة. ورأت أنّها تتفرع إلى القانون الدولي والسياسة الدولية والمنظمات الدولية، انظر: السيد حسين، ص 36.

مدارس العلاقات الدولية

موضوع النقاش والجدل	النقاش والجدل	المدة الزمنية
طبيعة القوة والنظام	المثالية/ الواقعية	من 1930 إلى 1950
مناهج البحث العلمي	التقليدية/ العلمية	من 1950 إلى 1970
دور المؤسسات	الواقعية الجديدة/ الليبرالية الجديدة	من 1970 إلى 1990
خلق المعرفة	العقلانية/ البنائية	من 1990 إلى 2015

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل (1)
الفصل بين علم السياسة والعلاقات الدولية

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل (2)
الارتباط بين العلاقات الدولية وعلم السياسة

المصدر: من إعداد الباحث.

الدراسة الإجابة عن تساؤل مركزي يسلّط الضوء على جدل ونقاش فكري لمّا ينته؛ هل العلاقات الدولية علم قائم بذاته مستقل عن علم السياسة؟ أم ثمة ارتباط وثيق لا فكاك منه بينهما؟ ومن خلال سعينا لتقديم إجابة متماسكة علميًّا ومضبوطة منهجيًا نقارن بين طروحات تيارين رئيسين متباينين حول هذه الإشكاليّة؛ هما:

- التيار الأول، وأغلب رواده من الأميركيين ممّن طوروا النقاشات النظرية والمنهجية في هذا الحقل، وخاضوا مناظراته الكبرى حول بنية النظام الـدولي وطبيعة القوة، والمنهج العلمي، ودور المؤسسات (انظر الجدول). يتسلح أنصار هذا الطرح، بأنّ التنظير الرئيس في حقل العلاقات الدولية كان في الولايات المتحدة الأميركية[9]، ومن هنا، لديهم القدرة المعرفية والأدوات المنهجية على جعله يلامس معايير فلسفة العلم[10]. وقد عكفوا، على الأقل منذ عام 1966 تاريخ احتدام النقاش على المنهج العلمي لدراسة الظاهرة الدولية، على جعل العلاقات الدولية حقلًا معرفيًا مستقلًا بذاته عن علم السياسة (انظر الشكل 1)، وتمييز النظرية الدولية عن النظرية السياسية (هانز مورغنثاو، وكينث والتز، وديفيد إيستون). واستطاع بعضهم، وممن سار على هديهم من الباحثين والمختصين، خلق خطاب خاص بالعلاقات الدولية للمدة ما بين 1974 و1991، واعتماد منهج بحثي مستقل عن علم السياسة[11].
- التيار الثاني: حرص رواده، ولا يزالون، على تأكيد استمرارية العلاقة بين علم السياسة والعلاقات الدولية بوصفها فرعًا من أصل (انظر الشكل 2)؛ فعلى سبيل المثال يتهكم أوله ويفر، وهو أستاذ العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية في جامعة كوبنهاغن، من دعاة الفصل وفقًا للآتي: "عند سؤال دارس العلاقات الدولية أن يتحدث لمدة خمس عشرة دقيقة عن ماهية العلاقات الدولية، فإنّه على الغالب سيخبرنا عن تاريخ المناقشات والمواجهات النظرية والمنهجية التي تطرّق لها علم السياسة، ونقاشاته المنهجية"[12].

تأسيسًا على ما سبق، ونظرًا إلى شمولية الموضوع واتساعه، فإنّ بحثنا سيركز في عملية المقارنة على ثلاث مسائل مترابطة ومتشابكة تعدّ مرتكزاتٍ رئيسةً في فلسفة العلم، هي: التراكم المعرفي، والنظرية، والتنبؤ.

التراكم

يرى دعاة الاستقلالية أنّ التنظير في العلاقات الدولية يعود إلى فترة تاريخية بعيدة تمتد إلى العصور القديمة في الهند والصين واليونان؛ فالواقعيون في شعاراتهم "المصلحة أولًا"، و"الفوضى في النظام الدولي" يستندون إلى نتاج فكري لمؤرخين ومفكرين، مثل المؤرخ اليوناني ثيوسيديدس Thucydides الذي تناول الحروب البلوبونزية، ويعدّونه أول منظر في هذا الحقل، ويرجعون له فضل التنظير لما يطلق عليه المعضلة الأمنية The Security Dilemma[13]. أضف إلى ذلك، فإنّ كتاب الأمير لميكافيللي يمثّل بالنسبة إليهم طليعة البحوث في تحليل القوة والنظام الحكومي بأسلوب معاصر، إذ أكّد جعل القيم السياسية تعلو على أيّ قيم أخرى في عملية صناعة القرار السياسي داخليًا وخارجيًا؛ فعلى سبيل المثال، يعتقد ستيفن فورد صاحب كتاب **الواقعية الكلاسيكية** أنّ ميكافيللي أشد الواقعية تطرفًا، وأنّه يؤيد الإمبريالية المتمثلة بإخضاع الأمم الضعيفة دون مبرر أو تحفّظ[14].

أمّا تنظير توماس هوبس صاحب كتاب **اللفياثان** *Leviathan* بخاصة في ما يتعلق بالطبيعة البشرية "العدوانية"، فإنّه يعدّ مرجعًا رئيسًا في فهم الفوضى في النظام الدولي، وعلاقات القوة بين وحداته. ويرى بعض المنظرين أنّ هوبس كان سبّاقًا في "المنفعية" الواقعية، وأنّ كلّ ما قاله حول حياة الأفراد في حال الفطرة الطبيعية يمكن قراءته

9 من العوامل التي ساعدت على تطور هذا الحقل المعرفي في الولايات المتحدة، أنّها كانت دولةً حديثةً نسبيًا، ولم يكن يستهويها ما هو تاريخي، بل ما هو قائم، بخاصة بعد انخراطها في الحرب العالمية الثانية، ولاحقًا في الحرب الباردة، وهو ما دفعها إلى حشد الكفاءات البحثية، ورصد أموال ضخمة لتطوير البحث العلمي في هذا الحقل، وأنشأت مراكز بحثية داخل الجامعات، وخارجها أنتجت بدورها باحثين ومنظرين أسهموا في تطوير العلاقات الدولية وإكسابها الأطر التحليلية، والمنهجية العلمية، وإخضاعها للأدوات التجريبية الإمبريقية، بخاصة مع هيمنة المدرستين السلوكية، والواقعية، انظر: سلامة علي، ص 21.

10 Robert M.A. Crawforo & Darryl S. L. Jarvis, *International Relation-Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought* (New York: State university of New York press, 2001), pp. 17 - 19.

11 Nicholas Guilhot, "The Realist Gambit: Post was American Political Science and the Birth of IR Theory," *International Political Sociology*, vol. 2, no. 4 (2008), p. 285.

12 يعدّ واحـدًا من المهندسين الرئيسين لما يسمّى مدرسة كوبنهاغن في العلاقات الدولية، انظر:

Ole Waver, "The Sociology of a Not So International Discipline: American and European Developments in International Relations," *International Organization at Fifty: Exploration and Contestation in the Study of World Politics*, vol. 52, no. 4 (1998), p. 75.

13 Simon Belli, *Theories of International Relations*, 3rd ed. (Perugia: Guerra Editor, 2002), p .96.

14 Steven Forde, *International Realism and the Science of Politics*: Thucydides, Machiavelli, and Neorealism," *International Studies Quarterly*, vol. 39, no. 2 (1995), pp .141-160.

توصيفًا لحالة الدول في علاقاتها ببعضها[15]. من جهة أخرى، يستحضر المثاليون في أدبياتهم دراسة الحكومة العالمية لدانتي التي تدعو إلى فرض منظمة عالمية قادرة على فرض السلام العالمي، وكذلك طروحات منظرين آخرين دعوا إلى إقامة كونفدرالية عالمية أو عصبة أمم؛ مثل بيير دبوا، وهو محامٍ فرنسي وكاتبٌ سياسي عاش أواخر القرن الرابع عشر، والراهب الفرنسي اميريك غروسيه الذي عاش في نهاية القرن السادس عشر، إلى جانب آخرين مثل جون لوك، وجيرمي بنثام، وكانط[16]. ضمن هذا السياق، يحدد ألكسندر ويندت Alexander Wendet ثلاثة أسماء (هوبز، ولوك، وكانط) كانت مساهماتهم بمنزلة تقاليد أساسية في مجال نظريات العلاقات الدولية، بحيث أصبحت الهوبزية رمزًا للنظريات التي تعتمد القوة، واللوكية رمزًا للتنافس، والكانطية رمزًا للتعاون[17]. وهو ما أوجد، على ما يقول دايفد باوتشر "علم التصنيف"؛ إذ ظهرت مصطلحات مثل "هوبزي"، و"غروتيوسي"، وكانطي"، وكانت رديفًا لمواقف محددة لا لنقاشات فلسفية[18].

وفي السياق نفسه، تمثّل المدة التاريخية بين الأعوام 1648 و1914 إرثًا معرفيًا تراكميًا لدعاة الاستقلالية في دراسة الدبلوماسية، والتاريخ الدبلوماسي، وتوازن القوى، والقانون الدولي. وتحضر في النقاشات الفلسفية بين المثاليين والواقعيين دراسة إدوارد هالت كار .Edward H. Carr المنشورة عام 1939 التي يستند إليها أغلب الباحثين الذين جاؤوا من بعده، إذ ينتقد إدوارد كار التحليل المثالي المستند إلى مبدأ التناسق والتناغم في المصالح القومية، وفي الوقت عينه يأخذ على الواقعيين نظرتهم التشاؤمية للتاريخ، وتجاهل الدروس المستفادة من مخبره[19].

في المقابل، يجادل رافضو الفصل بحجج تدحض ما سبق. وبرأيهم إنّ حقلي العلوم السياسية، والعلاقات الدولية انبثقا من كنف القانون والتاريخ، والتراكم المعرفي السابق هو تراكم يستند إليه مختلف العلوم (الفلسفة، والاقتصاد، والاجتماع، والتاريخ) التي تتاخم حقل العلاقات الدولية، وبالأخص علم السياسة، وليس تراكمًا خاصًا بهذا الحقل. وبناءً عليه، فإنّ اندفاع بعض منظري الحقل لاحتكار هذا التراكم هدفه تأكيد الصدقية الفلسفية لهذا الحقل الحديث بأثر رجعي؛ أي إنّ حقل العلاقات الدولية يعرف نفسه حديثا انطلاقًا من ماضٍ (متخيل). أضف إلى ذلك، يجادل أنصار هذا التيار، كما رأينا سابقًا مع أوله ويفر بأنّ التنظير في علاقات الأمم والدول كان بالأصل تنظيرًا للدولة، والحكم، والسلوك البشري وهي تمثّل قضايا رئيسة اشتغل عليها علم السياسة[20]. وعلى الرغم من وجود تراكم كمي قوامه دراسات كلاسيكية تناولت الظاهرة الدولية، فإنّ دراسة هذه الظاهرة لم تعرف تطورًا منتظمًا قبل الحرب العالمية الأولى على عكس الدراسات التي تناولت النظرية السياسية أو السياسة الداخلية في الدول. وفي هذا الصدد، يصف عميد المدرسة الإنكليزية مارتن وايت (وهو من أبرز المفكرين الذين تهجموا على النظرية السياسية كما سيتبين) دراسات العلاقات الدولية في الماضي بأنّها "مبعثرة وغير منهجية، وغالبًا ما كانت عسيرة الفهم على القارئ العادي، كما أنّها (يستثني ثيوسيديدس) غير متسقة ويصعب متابعتها[21]. وبناءً عليه، يرى فريد هاليداي أنّ التطور في حقل العلاقات الدولية ناتج من تأثير ثلاث دوائر متحدة المركز، هي: المناقشات حول الموضوع نفسه؛ وتأثير التطورات الحاصلة في العالم؛ وتأثير الأفكار الجديدة في ميادين العلوم الاجتماعية الأخرى[22]. وبهذا المعنى، فإنّ العلاقة تمتلك معرفة ذاتية Self knowledge محدودة جدًا، الأمر الذي فتح المجال أمام الفروع المعرفية الأخرى لممارسة التأثير فيها مع أنّ العلاقات الدولية تحاول أن تخفي بعضًا من تلك الارتباطات، خوفًا من فقدان المكانة الفكرية والمعرفية[23].

النظرية والتنبؤ

تعنى فلسفة العلوم الاجتماعية عمومًا بمسألتين رئيستين؛ الأولى طبيعة العالم (أنطولوجيا العالم)، والثانية طبيعة التفسير؛ أي ما هي المناهج الواجب اتّباعها للوصول إلى التفسير[24]؟ لذلك، تعدّ النظرية بمنزلة العنصر الرئيس في الوصول إلى العلم كونها تزوّد الباحث بالحقائق لتحويلها إلى معلومات وبيانات تساعده على تحليل الظواهر موضوع

15 يحدد جيرار ديسوا في كتابه **دراسة العلاقات الدولية** ستة نماذج غربية لدراسة العلاقات الدولية هي، غروتيوس، وهوبز، ولوك - سميث، وكانط، وماركس، والنموذج البراغماتي البنائي، للتوسع في هذا الموضوع، انظر: جيرار ديسوا، **دراسة العلاقات الدولية**، ترجمة قاسم المقداد، ج 1 (دمشق: دار نينوى، 2014)، ص 33 - 35.

16 Dougherty & Pfaltzgraff, p. 10.

17 Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p .247.

18 باوتشر، ص 27.

19 Chris Brown, *Understanding International relations*, 2nd ed. (London: Palgrave Macmillan, 2001), p. 45.

20 Waver, p. 83.

21 Belli, p. 34.

22 Fred Halliday, *Rethinking International Relations* (London: Macmillan Press, 1994), p .8.

23 Ibid.

24 أيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرمس**، ترجمة محمد حسين غلوم (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1999)، ص 41.

الدراسة والتنبؤ بمسارها. وقد حاولت العلوم الاجتماعية اقتفاء أثر العلوم الطبيعية من ناحية الوصول إلى نظريات ومناهج علمية لكنّها لم تنجح بوصف موضوعها (الإنسان) لا يخضع للملاحظة الدقيقة والبحث التجريبي الصارم[25]. لكن لا ينفي ذلك وجود نظريات في العلوم الاجتماعية وفي فروعها المعرفية، مع التسليم بأنّ الظواهر الاجتماعية معقدة جدًا، فهناك أسباب ومؤثرات مختلفة تجعل معرفتنا بالظواهر المعقدة غير كافية، والقوانين التي نمتلكها بشأنها محدودة جدًا[26]. وهذا ما يفسر الصعوبة التي يواجهها الباحثون في حقل العلوم الاجتماعية، بخاصة في ما يتعلق بالتنبؤ بكيفية تطور ظاهرة معينة. وبناءً عليه، وكما يبين كلٌ من مارتن هوليس وستيف سميث فإنّ هناك منهجين عقليين أسهما في تطوير العلوم الاجتماعية ومن بينها العلاقات الدولية؛ يستمد الأول أصله من العلوم الطبيعية، ويبحث في تفسيرات الظاهرة التي يتناولها ويوصف بالعلمية Scientific؛ ويمكن إرجاع الثاني إلى دراسة التاريخ والبحث عن معاني الظاهرة ويسمّى بالتأويل Hermeneutic[27].

إذا كانت العلاقات الدولية بصورة عامة تتناول ثلاثة عناصر أساسية، وهي: العلاقات ما بين الدول، والعلاقات فوق القومية التي تتجاوز الحدود، وتفاعلات النظام الدولي، وتشمل هذه العناصر الثلاثة حقولًا جانبيةً كثيرةً، فإنّ النظرية الدولية تُعنى بالتنظير لتلك العناصر الثلاثة وما يدخل في نطاقها، ومن ضمنها الدراسات الإستراتيجية، ودراسات الصراع والسلام، وتحليل السياسة الخارجية، والاقتصاد الدولي، والمنظمات الدولية، ومجموع القضايا القانونية المتعلقة بالحرب مثل الالتزام والسيادة والحقوق. وبناءً عليه، فإنّ الوظيفة الجوهرية للنظرية الدولية هي تمكيننا من تحسين معرفتنا المتعلقة بالواقع الدولي وتقويمها، إمّا في البحث عن فهمٍ أوضح لغرض تغيير ذلك الواقع، وإمّا التنبؤ بمساراته[28].

انطلق البحث عن نظريات صلبة ومتماسكة في حقل العلاقات الدولية، بصورة رئيسة، بعد الحرب العالمية الأولى. وقد انتظم أغلب المساهمات النظرية في مدرستين:

- المدرسة الأولى، بدأت في عشرينيات القرن الماضي ومثّلها البرفسور تشارلز مريام Charles E. Merriam مع زملائه في جامعة شيكاغو، ونظّرت لعالمٍ أفضل خالٍ من المشكلات والصراعات. جدير بالذكر أنّ هذه المدرسة سعت إلى وضع أسس علمية تربط حقل العلاقات الدولية بعلم السياسة، والعلوم الأخرى؛ علم النفس، والأنثروبولوجيا، والاجتماع، والاقتصاد. وبهذا المعنى، كانت نظرية العلاقات الدولية جزءًا من النظرية السياسية، والحقل جزء من علم السياسة وتحكمه الأفكار الليبرالية المثالية[29].
- المدرسة الثانية، الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) اهتمت بتفسير ما هو قائم لا ما يجب أن يكون، وانتقدت نزوع المثاليين إلى افتراض العقلانية في بنية النظام الدولي من خلال الربط بين التقدم المعرفي والسلام الدائم[30].

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، برز هانس مورغنثاو أحد أساتذة جامعة شيكاغو، ليُحدث تحولًا جوهريًا في التنظير للعلاقات الدولية؛ إذ نشر ثلاثة كتب في غضون خمس سنوات، هي: *Scientific Man Versus Power Politics* في عام 1946؛ و*Politics Among Nations* في عام 1948؛ و*Defence of the National Interests* في عام 1951. وسرعان ما تربّع هذا الرجل على هرم الواقعية في دراسة الظواهر الدولية، بل مارس وصايةً على المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية[31].

يمكن القول إنّ مورغنثاو أول من شرّع الأبواب لاستقلال النظرية الدولية عن النظرية السياسية، لتترسخ أكثر في ستينيات القرن المنصرم. يقول دايفد باوتشر "إنّ العلاقات الدولية أعلنت استقلالها من جانب واحد بغية ترسيخ صدقيتها بوصفها نشاطًا أكاديميًا جديرًا وملائمًا من الناحية العملانية، وساد اعتقاد بأنّ النظرية السياسية، بمفهومها التقليدي، ونظرية العلاقات الدولية تمثّلان عالمين بحثيين متباينين". وقد رصد باوتشر ثلاثة ميول في عملية التمييز أو التفريق التفاضلي[32]:

- أوّلها، تهجّم ديفيد إيستون على النظرية السياسية التقليدية، ودعا إلى إعادة تعريف هذا المصطلح لكي يشير إلى صياغة الفرضيات للاختبار التجريبي على العلاقات الدولية أيضًا.
- ثانيها، كينث والتز الذي لفت إلى أنّ مصطلح "النظرية" يُستخدم على نحوٍ ضعيف وسط المتخصصين بالعلاقات الدولية، ليشير

25 سالم يفوت، **فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع** (بيروت: دار الطليعة، 1986)، ص 218.

26 Bruce Russet & Harvey Starr, *World Politics: The Menu for Choice*, 3rd ed. (New York: W. H. Freeman and Company, 1989), p. 34.

27 Dougherty & Pfaltzgraff, p. 21.

28 Ibid., p. 24.

29 William Thornton R. Fox, "Pluralism, The Science of politics, and World System," *World Politics*, vol. 27, no. 4 (1975), pp. 597 - 611.

30 Frederick S. Dunn, "The Present Course of International Relations Research," *World Politics*, vol. 2, no. 1 (1949), pp. 80 - 95.

31 Hans Morgentau, "Reflection on the State of Political Science," *Review of Politics*, vol. 17, no. 4 (1955), pp. 431 - 440.

32 باوتشر، ص 27.

على الأغلب إلى أيّ عمل يرقى فوق الوصف العادي ويتضمن شيئًا من التحليل. لذلك، يدعو والتز إلى التبسط، ويذكر قضايا أساسية حول النظرية يجب ألّا يتمّ إغفالها، وهي أنّ كلّ نظرية تتضمن على الأقل فرضية نظرية Theoretical Assumption، وتلك الفرضيات ليست بالضرورة حقيقيةً، لذلك لا يمكن للمرء أن يسأل عن صحتها، بل السؤال عن مدى فائدتها. ثم يجب أن يتمّ تقييم النظريات في إطار ما تدّعي هي تفسيره. وأخيرًا، النظرية بوصفها نظامًا تفسيريًا عامًا، لا يمكن أن تقدّم تفسيرًا حول كل الخصوصيات[33].

- ثالثها، مارتن وايت، عميد المدرسة الإنكليزية الذي كان على عكس والتز معارضًا بشدة النزعة السلوكية، لكنّه كان من أنصار التمييز بين النظرية الدولية والنظرية السياسية على أساس أنّ الأخيرة مستغرقة في التحاور فكريًا حول الدولة، في حين أنّ النظرية الدولية تهتم بـ "المجتمع الدولي" للأمم.

ومنذ ذلك الحين، لوحظ نزوعٌ جارف إلى تمييز النظرية الدولية عن النظرية السياسية امتد إلى أغلب مدارس هذا الحقل، وهو برأي باوتشر "خطأ اقترفه منظرو العلاقات الدولية، لأنّهم حرموا أنفسهم من النظريات ذات الخلفية الغنية التي يمكنها أن تحتضن فكرهم"[34]. فالنظرية الدولية، برأي الناقمين على التمييز، تعاني تحدياتٍ أمام تعقّد العلاقات الدولية وارتباطها بعوامل اقتصادية وبيئية وتقانية، وفكرية. وهذا ما يجعل التنظير فيها مهمةً صعبةً، خصوصًا على مستوى النظرية العامة التي تريد تفسير الظواهر الدولية. ويخلص عدنان السيد حسين، بعد استعراضه تصنيفات نظرية العلاقات الدولية عند العالم الأميركي ستانلي هوفمن Stanley Hoffmann، وهي: النظرية الفلسفية، والنظرية التجريبية، والنظرية العامة، والنظرية الجزئية، والنظرية الاستقرائية، والنظرية الاستنتاجية، إلى نتيجةٍ مفادها أنّ النظرية إذا كانت تحتاج إلى وجود كمية هائلة من الظواهر أو المعرفة الوصفية في إطار الترابط والانسجام، فإنّ جهدًا شاقًا ينتظر الباحثين عن النظرية في العلاقات الدولية، وهذه مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة[35]. وإذا كان هناك صعوبات عدة أمام التحديد النظري، فإنّ صعوباتٍ أكبر تواجه إشكالية التنبؤ بالمستقبل، لأنّه يصعب حصر المتغيرات الدولية، هذا عدا عن أنّ السلوك الإنساني غير خاضع لقواعد حتى يتم الأخذ به[36]. ولعل الأزمات والحروب الدولية خلال القرن العشرين، والقرن الحالي تعدّ أمثلةً شارحةً على إخفاق نظريات العلاقات الدولية في التنبؤ بها، وغدت مهمتها تقتصر على تفسيرها فقط.

بدل الخاتمة: الارتباط أقل وطأة من الفصل

إنّ استقلالية حقل العلاقات الدولية عن علم السياسة لها ما يبررها، بخاصة أنّ الظاهرة الدولية لا تزال أساسًا تتمحور حول الدولة-الأمة nation-state بوصفها الفاعل الرئيس في النظام الدولي القائم، ومن هنا، نحتاج إلى المزيد من البحث المعمّق واختبار النظريات السابقة والقائمة، واجتراح نظريات جديدة من شأنها أن تسهم في تفسير أكثر شمولية للظاهرة الدولية والتنبّؤ بمساراتها. لكن التحولات التي شهدها النظام الدولي خلال العقود الماضية لا سيما بعد العولمة، والحرب على "الإرهاب" أنتجت أنماطًا جديدةً من الفاعلين في مضمار العلاقات الدولية، وبات السؤال يلحّ أكثر من أيّ وقتٍ مضى؛ من بالضبط يصنع مخرجات العلاقات الدولية؟ فالدول ليست وحدها ما تسعى العلاقات الدولية لضبطه. ثمة صور من المجموعات إلى جانب الدولة الأمة مثل الشعب، والمناطق، والتحالفات، والاتحادات، والمنظمات الدولية، وحتى المؤسسات الاقتصادية والثقافية، والعقائدية، يجب التعامل معها، إذا ما أردنا تعاملًا واقعيًا مع هذه الظاهرة. وبناءً عليه، لا يمكن التغاضي عن حقيقة أنّ هؤلاء الفاعلين، بغض النظر عن ماهيتهم القانونية وهويتهم وطبيعة تكوّن كلٍ منهم، إنما يخلقون مساحة حركة مختلفة ومؤثرة في تشكيل ديناميات النظام الدولي وتفاعلاته، بخاصة في الوقت الراهن، حيث نشهد إنشاء تحالفات عالمية تضمّ دولًا ضد تنظيمات جهادية لا يتجاوز عددها الآلاف. هذا عدا عن تأثير المؤسسات المالية العالمية، والشركات المتعددة الجنسيات، وحركات المدافعين عن البيئة، وشبكات الشباب، ومؤسسات الدفاع عن حقوق النساء.

بظهور هؤلاء بات على العلاقات الدولية بوصفها فرعًا علميًا، أن تحاول الإجابة عن الأسئلة التي يتحدّون بها التصورات الحاكمة لهذا الفرع. ويلحّ المختصون في الموضوعات المستجدة ضمن نطاق الحقل المعرفي على ضرورة الاعتناء بهذه الدوائر الجديدة، ومنها الاقتصاد السياسي العالمي، والعلاقات الدولية في مجال الحفاظ على البيئة، والسياسات العالمية في المجال الرياضي، والاعتناء بالحوارات التي تشغل حياتنا الاجتماعية وتجد طريقها للتفاعل الدولي، مثل النسوية، والدراسات الثقافية، وأوضاع حقوق الإنسان، وغيرها. فجميعها لديها مدخلات

33 Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, 3rd ed. (Waveland Press, 1979), p. 117.

34 باوتشر، ص 40.

35 السيد حسين، ص 72 - 75.

36 المرجع نفسه.

في سؤال سلوك الدولة ذاته، إذا ما سلّمنا بكونها الفاعل الأساسي الذي لا يزال يحتل مكانةً أولى في العلاقات الدولية.

ومن الوجاهة النظر إلى أنّ دخول هذه الموضوعات بنية الحقل المعرفي، يرسم الشكوك حول حجية المطالبة بوصف العلاقات الدولية علمًا مستقلًا. بات الأمر محلًا للشك الكبير؛ فلم تعد موضوعة العلاقات الدولية قاصرةً فحسب على كيفية انتظام الدول ولا ظاهرة الحرب والسلام (التي تقوم فيها الدولة بالدور الرئيس تقليديًا)؛ ففي مقابل هذه المساحة التي تتقلص تبرز تقاطعات موضوعية لا تجسر الهوة المحدثة بين العلاقات الدولية، وعلم السياسة بل مع علوم وحقول معرفية أخرى، وتكسبها طابعًا مغايرًا المألوف حينما نشأت قبل قرن.

ثمة تفاعلات في ظواهر دولية تعبر الحدود تتعلق بتوزيع السلطة والنفوذ والمكانة والسوق والهويات والمهن، وحتى الإنتاج الثقافي تؤثّر في مجتمعات مختلفة، وفيها لا تقف الدولة في محل اللاعب المؤثّر فضلًا عن أن يكون الوحيد، بل تقف في بعض الأحيان محلًا للفعل وليست فاعلًا. أضف إلى ذلك، ثمة ضغوط تتعاظم غايتها أن تتنازل الدولة بوصفها فاعلًا رئيسًا في النظام الدولي عن بعضٍ من تلك المساحات التي كانت تشغلها تقليديًا، وبعض من السلطات التي كانت تمارسها بامتياز حصري في النطاق الدولي.

المراجع

العربية

باوتشر، دايفد. **النظريات السياسية في العلاقات الدولية**. ترجمة رائد القاقون. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

ديسوا، جيرار. **دراسة العلاقات الدولية**. ترجمة قاسم المقداد. دمشق: دار نينوى، 2014.

سلامة علي، جمال. **تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2013.

السيد حسين، عدنان. **نظرية العلاقات الدولية**. ط 3. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2010.

الصواني، يوسف. **نظريات في العلاقات الدولية**. بيروت: دار المنتدى، 2013.

كريب، أيان. **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرمس**. ترجمة محمد حسين غلوم. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1999.

يفوت، سالم. **فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع**. بيروت: دار الطليعة، 1986.

الإنكليزية

Belli, Simon. *Theories of International Relations*. 3rd ed. Perugia: Guerra Editor, 2002.

Crawforo Robert M. A. & Jarvis, Darryl S. L. *International Relation- Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought*. New York: State university of New York press, 2001.

Dougherty James & Pfaltzgraff, Robert. *Contending Theories Relations: A Comprehensive Survey*. 5th ed. New York: Longman, 2002.

Dunn, Frederick S. "The Present Course of International Relations Research." *World Politics*, vol. 2, no. 1 (1949).

Forde, Steven. "International Realism and the Science of Politics: Thucydides, Machiavelli, and Neorealism," *International Studies Quarterly*. vol. 39, no. 2 (1995).

Guilhot, Nicholas. "The Realist Gambit: Post was American Political Science and the Birth of IR Theory." *International Political Sociology*. vol. 2, no. 4 (2008).

Halliday, Fred. *Rethinking International Relations*. London: Macmillan Press, 1994.

Morgenthau, Hans. "Reflection on the State of Political Science." *Review of Politics*. vol. 17, no. 4 (1955).

Russet Bruce & Starr, Harvey. *World Politics: The Menu for Choice*. 3rd ed. New York: W. H. Freeman and Company, 1989.

Thornton R. Fox, William. "Pluralism, The Science of politics, and World System." *World Politics*. vol. 27. no. 4 (1975).

Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. 3rd ed. Long Grove, Illinois: Waveland Press, 1979.

Waver, Ole. "The Sociology of a Not So International Discipline: American and European Developments in International Relations." *International Organization at Fifty: Exploration and Contestation in the Study of World Politics*. vol. 52, no. 4 (1998).

Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

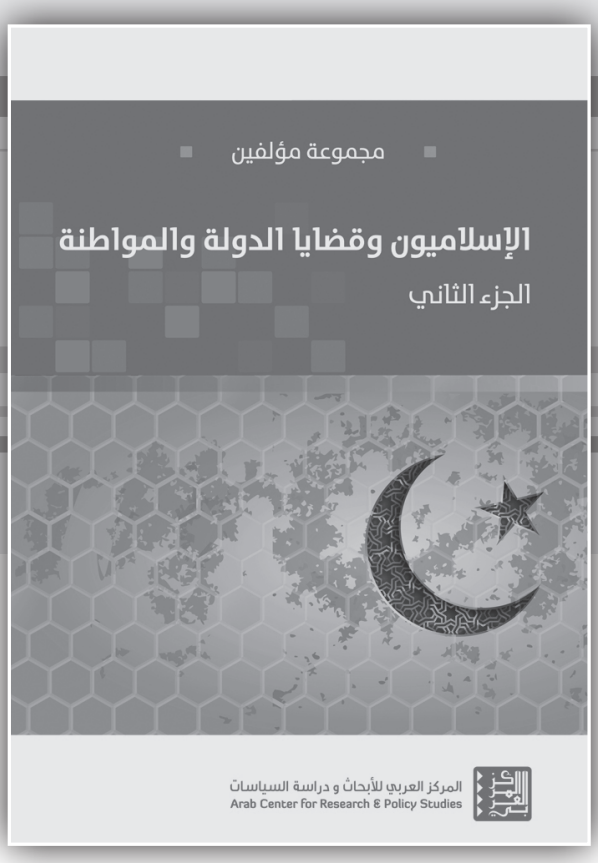

صـدر حديـثًا

مجموعة مؤلفين

الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة : الجزء الثاني

بعد جزء أول صدر سابقًا، صَدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الجزء الثاني من كتاب **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**، وقد ضمّ 18 دراسةً وبحثًا جرى تقديمها في المؤتمر السنوي الثاني "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي" الذي عقده المركز في العاصمة القطرية الدوحة، خلال الفترة 28 – 29 أيلول/ سبتمبر 2013، بعنوان "مسائل المواطنة والدولة والأمة".

المؤشر العربي
Arab Opinion Index

إسراء البطاينة | Israa Batayneh*

كيف يرى العرب الولايات المتحدة الأميركية؟ ما بين إرث أوباما والرئاسة الجديدة

How the Arabs view the United States of America at the Handover from Obama to a New Presidency

مع نهاية عهد أوباما وبداية فصل جديد في الرئاسة الأميركية، تأتي أهمية تحليل اتجاهات الرأي العام العربي للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة العربية، لما كان لها من أثر مباشر في الحوادث التي شهدتها وتداعياتها اللاحقة. إذ بحسب استطلاع المؤشر العربي لعام 2016، تُشير النتائج إلى انعدام ثقة المواطن العربي بسياسات الولايات المتحدة. وبناء عليه، فإن هذه الورقة تستعرض هذه النتائج مع مقارنتها بنتائج استطلاعات المؤشر السابقة لفحص التغييرات في تقييم السياسات الأميركية من وجهة نظر العرب، إضافة إلى تحليل دوافع التقييم السلبي لدى الرأي العام العربي؛ وما إذا كان مرتبطًا بموقف سياسي أم قناعة أيديولوجية لوجود اختلاف ثقافي أو ديني بين الأميركيين والعرب. ومع تولي الشخصية المثيرة للجدل، دونالد ترامب، رئاسة الولايات المتحدة، تبحث هذه الورقة توقعات العرب من آفاق التغيير الإيجابي في السياسة الخارجية الأميركية تجاه المنطقة.

كلمات مفتاحية: الرأي العام، إدارة أوباما، السياسة الخارجية الأميركية.

This paper presents an overview of Arab public opinion towards US policies in the Arab region at a turning point between two US administrations. The findings, taken from the 2016 Arab Opinion Index, show that the Arab public has a complete lack of trust in US policies towards their region. The paper explores the evolution of Arab public perceptions of US policies through successive polls of the Arab Opinion Index, and analyzes the factors driving negative Arab public perceptions of US foreign policy in the region, asking whether these are driven by religious, cultural, political or ideological reasons. With the Obama Administration handing over to Trump, the author examines the Arab public expectations of a change US foreign policy towards the region.

Keywords: Public opinion, Obama Administration, US Foreign Policy.

* باحثة في العلوم السياسية، أمين سرّ مجلس أمناء معهد الدّوحة للدراسات العليا

* Researcher in Political Science, Secretary of the Board of Trustees at the Doha Institute for Graduate Studies

مقدمة

غادر الرئيس الأميركي باراك أوباما البيت الأبيض مطلع هذا العام والمنطقة العربية تشهد العديد من الأزمات والصراعات، وأصبحت الأنظمة الدكتاتورية أكثر استبدادًا وقمعًا، وتزايد نفوذ قوى إرهابية متطرفة على نحو أكثر مما كان عليه الوضع قبل توليه الرئاسة. فالمشهد اليوم في المنطقة العربيّة هو أقل استقرارًا مما كان عليه، ويعكس صورةً مخالفةً لما كان يطمح أوباما إلى تحقيقه عند تسلمه الرئاسة، مخيبًا بذلك توقعات العديد ممن رأوا فيه التغيير. فقد جاء أوباما بخطابٍ يحمل رؤية جديدة في إعادة صياغة دور أميركا في العالم؛ لكنّ إستراتيجيته تجاه المنطقة أثبتت غير ذلك؛ إذ اتّسمت بالتردد وعدم الوضوح والاتساق، ما أدى إلى إخفاقه في التعامل مع العديد من ملفات المنطقة وساهم في تعقيدها واستمرارها، مخلفًا وراءه إرثًا مثيرًا للجدل أثّر بشدة في صدقيته وسياسة الولايات المتحدة لدى المواطن في المنطقة العربية كافة.

ومع انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، وهو الأكثر إثارة للجدل، فإنّ توقعات العرب وآمالهم تجاه تغيير إيجابي من الولايات المتحدة لن تكون ذات سقف عالٍ. فعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة بسبب عدم وضوح إستراتيجية الرئيس الجديد وتناقضها بصفة عامة، وبسبب الارتباك الذي تشهده إدارته في التعامل مع العديد من القضايا؛ فإن مواقفه العنصرية المُعلنة خلال حملته الانتخابية والمعادية للشعوب العربية والإسلامية من جهة، وانحيازه الصريح لدعم إسرائيل من جهة أخرى، فضلًا عن تناقض علاقته مع إيران وحليفتها روسيا، الصديقة له، وغيرها من التوجهات والمواقف، تثير المخاوف لدى الكثيرين. وبما أنّ خطاب المرشحين في الحملات الانتخابية قد لا يُترجم دائمًا على أرض الواقع بعد تسلم المنصب، فإن ترامب قد سارع إلى تأكيد بعض وعوده خلال الأشهر الأولى له في الحكم.

توقعات لم تتحقق

في الرابع من حزيران/ يونيو 2009، عبّر أوباما في خطابه الشهير الذي ألقاه في جامعة القاهرة عن طموحه باستحداث "بداية جديدة" للولايات المتحدة الأميركية[1]، وحدد فيه أُطر سياساته تجاه المنطقة العربية. فتصدّرت قضية مواجهة "التطرف العنيف بأشكاله كافة" أولى أولوياته في إستراتيجيته تجاه المنطقة. ووعد بـ "مساعدة العراق على بناء مستقبل أفضل، وترك العراق للعراقيين ... ليتمتع العراق بسيادته الخاصة به بمفرده"، والتعاون مع الحكومة العراقية المنتخبة بأسلوب ديمقراطي، على أن تُقدم الولايات المتحدة الدعم للعراق بصفتها شريكًا له وليست راعيًا. كما وعد أوباما في خطابه هذا بالسعي شخصيًا للوصول إلى حل القضيّة الفلسطينية "مُتحليًّا بالقدر اللازم الذي تقتضيه هذه المهمة من الصبر والتفاني"، مُشددًا على أن الولايات المتحدة لن تُدير ظهرها لتطلعات الفلسطينيين في أن تكون لهم دولة خاصة بهم. كما عدّ أوباما مسألة السلاح النووي الإيراني هدفًا مشتركًا لجميع بلدان المنطقة ووجب حسمها، "لا لارتباطها بمصالح أميركا، لكنها ترتبط بمنع سباق التسلح النووي الذي قد يدفع بالمنطقة إلى طريق محفوف بالمخاطر". وشدد على "التزام أميركا بالسعي من أجل عدم امتلاك أي من الدول للأسلحة النووية"، متجاهلًا بالطبع الترسانة النووية الإسرائيلية. وعلى صعيد سياسات الولايات المتحدة الأميركية في دعم الديمقراطية، فقد أشار أوباما إلى التزامه التعاون مع الحكومات التي تعكس إرادة الشعوب، مؤكدًا إيمانه بتطلعات الشعوب للحرية والديمقراطية.

وعلى الرغم من تفوق أوباما في إلقاء خطابات آسرة، فقد خيّبت سياساته في المنطقة آمال الكثيرين، فلم يُحقق التوقعات التي خطّها، بل تخلى عن وعوده ومسؤوليته تجاه قضايا المنطقة والأزمات التي أنتجتها السياسات الأميركية. إذ تركزت "عقيدة أوباما" على سياسة انكفائية للتدخل المباشر في المنطقة؛ وأصبحت أولويته في العراق الانسحاب من الحرب التي صنفها "حرب اختيار" لا "حرب ضرورة". ورأى أنه بانسحاب القوات الأميركية العسكرية من العراق قد نجح في تحقيق وعوده تاركًا وراءه "عراقًا مستقرًا ذا سيادة، يعتمد على ذاته، وبحكومة ممثلة انتخبها الشعب العراقي" كما وصفها[2]. إلا أن انسحابه السريع هذا أثبت فشله في تحقيق وعوده تجاه العراق، وأدى إلى إحداث فراغ قوى قامت إيران والتنظيمات المتطرفة بملئه. كما فشلت سياسته "الاحتوائية" و"الانكفائية" في مواجهة صعود تنظيم "داعش"[3].

وعلى صعيد القضية الفلسطينية، فقد تبيّن لنا أن "صبر" أوباما ما كان ليدوم طويلًا؛ فبعد فترة قصيرة من توليه الرئاسة تخلّى عن هذه القضية مُسلّمًا إياها لوزير خارجيته، جون كيري، غير مراهن على تحقيقه نتائج مجدية في هذا الخصوص[4]. وعلى الرغم من خلافه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في قضية المستوطنات الإسرائيلية، فإن أوباما

1 "The President's Speech in Cairo: A New Beginning," The White House, June 4, 2009, accessed on 23/3/2017, at: https://goo.gl/cNgD6o

2 "President Obama at Fort Bragg: "Welcome Home"," The White House, December 14, 2011, accessed on 24/3/2017, at: https://goo.gl/8pBR4x

3 للمزيد عن إستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية في التعامل مع ما يُعرف بتنظيم الدولة "داعش"، انظر: حارث حسن، "السياسة الأميركية تجاه تنظيم "داعش""، **سياسات عربية**، العدد 16 (أيلول/ سبتمبر 2015)، ص 28 - 45.

4 انظر: محمد المصري، "سياسات الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط: مناقشة تصورات "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى""، **سياسات عربية**، العدد 7 (آذار/ مارس 2014)، ص 56 - 63.

قد أثبت أن سياسة الولايات المتحدة لا يمكن إلّا أن تكون منحازة إلى إسرائيل. ففي شباط/ فبراير 2011، صوتت إدارة أوباما ضد مشروع قرار يدين المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، والذي حظي بتأييد الأغلبية بعد تصويت 14 عضوًا لصالحه، إلّا أن الفيتو الأميركي حال دون صدور هذا القرار[5]. وإضافة إلى الدعم السياسي، جاء الدعم العسكري مسانِدًا له؛ إذ قبل أشهر من انتهاء ولاية أوباما الثانية، وقّع في الرابع عشر من شهر أيلول/ سبتمبر 2016 على اتفاقية مساعدات عسكرية بقيمة 38 مليار دولار أميركي لإسرائيل على مدى 10 سنوات (من عام 2019 حتى عام 2028). وهي أكبر مساعدة عسكرية تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل في تاريخها. وتبقى الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل "خلافات عائلية" – كما وصفها نتنياهو – لا تُعيق الدعم الأميركي لها على الإطلاق[6].

أما فيما يتعلق بدعم التحول الديمقراطي، فقد جاءت ثورات الربيع العربي مفاجئة للولايات المتحدة، والعالم بصفة عامة، لتضعها تحت اختبار وعودها ومبادئها المزعومة تجاه الديمقراطية. ويمكن الاستدلال على الموقف الأميركي نحو الثورات العربية من خلال النظر إلى الحالتين المصرية والسورية. ففي مصر، تجنبت إدارة أوباما إغضاب الشارع المصري في الإدلاء بأي تصريح يدعم بقاء مبارك، وفي الوقت ذاته، لم تطالبه بالتنحي بدايةً، ثم تدرجت بعد ذلك نظرًا إلى التغيرات التي فرضتها الميادين المصرية، انتهاءً بمطالبتها بتنحيه صراحةً. ومع انتخاب محمد مرسي رئيسًا لمصر، جاء الدعم الأميركي للتحول الديمقراطي في خطاب وُصِف بأنه عمومي. أما موقفها من احتجاجات 30 حزيران/ يونيو 2013 ضد الرئيس المنتخب، فقد قامت الولايات المتحدة بتأييدها، بل ولم تعدّ ما حدث في 3 تموز/ يوليو انقلابًا عسكريًا؛ إذ رأته تطورًا إيجابيًا تجاه الديمقراطية[7].

وفي الحالة السورية، تميّز موقف الولايات المتحدة تجاه الثورة السورية بالتردد؛ إذ راهنت إدارة أوباما في البداية على الإصلاح ودعوة النظام إلى تلبية مطالب المحتجين، ليتطور موقفها إلى نبرة تهديدية بفرض العقوبات على النظام وحثه على وقف العنف، لتنتهي بدعوة الرئيس الأسد إلى التنحي في شهر آب/ أغسطس 2011؛ أي بعد مرور نحو خمسة أشهر على اندلاع الثورة السورية[8].

غادر أوباما منصبه، تاركًا وراءه إرثًا مُحمّلًا بالفشل، ومخيّبًا لآمال العديد من مواطني المنطقة العربية. وهو ما أظهرته نتائج استطلاع المؤشر العربي للعام 2016[9]؛ إذ جاء تقييم العرب للسياسات الأميركية في المنطقة تقييمًا سلبيًا، بل كانت سياساتها الأكثر سلبية مقارنة بتقييم العرب لسياسات قوى دولية وإقليمية أخرى فاعلة في المنطقة.

تقييم الرأي العام العربي للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة العربية

عكست نتائج استطلاع المؤشر العربي للعام 2016 تقييمًا سلبيًا لدى مواطني المنطقة العربية تجاه السياسات الأميركية في المنطقة. ففي العام الأخير من رئاسة أوباما، قيّمت أغلبية الرأي العام العربي سياسة الولايات المتحدة في المنطقة بأنها سلبية أو سلبية إلى حدٍّ ما بنسبة 77%. بالمقابل، فإن 15% قيّموها بأنها إيجابية أو إيجابية إلى حدٍ ما. بل إن 57% من العرب عبّروا عن موقف سلبي جازم تجاه سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، مقابل 2% فقط كانوا جازمين في تقييمهم الإيجابي لها.

ومقارنة بنتائج استطلاعات المؤشر العربي السابقة، فإن تقييم الرأي العام العربي لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة أصبح أكثر سلبية مما مضى؛ ما يعكس انعدامًا للثقة بسياساتها لدى مواطني المنطقة العربية. ففي العام 2014[10] قيّم نحو نصف الرأي العام العربي (49%) السياسات الخارجية الأميركية في المنطقة العربية بالسلبيّة، وارتفعت هذه النسبة في مؤشر العام 2015 إلى 65%، لتصل في مؤشر العام 2016 إلى 77% بين مواطني المنطقة العربية. ومن المهم الإشارة إلى أنه في العام 2014 كان لدى 13% من العرب أمل في إيجابيّة سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، إلّا أن هذا الأمل قد تبدد في العام 2016 لينحسر إلى 2% فقط.

إن مقارنة تقييم الرأي العام العربي للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة العربية بسياسات القوى الدولية والإقليمية الأخرى الفاعلة في المنطقة (روسيا، وفرنسا، والصين، وإيران، وتركيا)، تُظهر أنها الأسوأ. فقد تَصدّرت سياسات الولايات المتحدة التقييم السلبي لدى الرأي العام العربي بالمقارنة مع هذه الدول. في حين جاءت إيران في المرتبة الثانية في التقييم السلبي لسياساتها في المنطقة، وبنسبة 71%، مقابل 18% أفادوا

5 Neil MacFarquhar, "U.S. Blocks Security Council Censure of Israeli Settlements," *The New York Times*, February 18, 2011, accessed on 24/3/2017, at: https://goo.gl/wWQ9tF

6 Barak Ravid, "U.S., Israel Sign Historic 10-year, $38-billion Military Aid Deal," *Haaretz*, September 14, 2016, accessed on 24/3/2017, at: https://goo.gl/mGfqUv

7 للمزيد عن الموقف الأميركي من ثورة مصر والانقلاب العسكري، انظر: عزمي بشارة، **ثورة مصر**، ج 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) ص449-463.

8 للمزيد عن الموقف الأميركي من الثورة السورية، انظر: عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 461 - 480.

9 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المؤشر العربي 2016**، 14 مارس/ آذار 2017، شوهد في 2017/3/23، في:
https://goo.gl/fdFGy9

10 في استطلاع المؤشر العربي لعام 2014 جرى إدراج سؤال في استمارته حول تقييم المستجيبين للسياسات الخارجية للقوى الدولية والإقليمية الفاعلة في المنطقة العربية، وطُرح أيضًا في استطلاعات المؤشر للعامين 2015 و2016.

بأنها إيجابية. تلتها السياسة الخارجية الروسية في المنطقة بتوافق ثلثي مواطني المنطقة العربية على سلبيتها مقابل نحو الخُمس ممن أفادوا بأنها إيجابية. وقيّم أكثر من نصف العرب السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة على أنها سلبية، بنسبة 57%، مقابل تقييم 29% لها إيجابيًا. في حين انقسم الرأي العام العربي تجاه السياسة الخارجية الصينية في المنطقة إلى قسمين شبه متساويين؛ إذ قيّم 42% من الرأي العام العربي السياسات الصينية في المنطقة سلبيًا، مقابل تقييم 40% لها إيجابيًا. في حين كان تقييم العرب للسياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية الأكثر إيجابية؛ إذ أفاد أكثر من نصف المستجيبين أن سياسة تركيا في المنطقة إيجابية، بنسبة 54%، ونحو الثلث (34%) قيّمها بالسلبية.

ومن أجل مزيد من التحليل لفهم التقييم السلبي لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة من وجهة نظر العرب، فإنه من المفيد التعمّق في نتائج التقييم في كل مجتمع من المجتمعات المُستطلعة آراؤها. إذ تشير النتائج إلى أن أغلبية الرأي العام العربي في كل بلد من البلدان العربية اتفقت على سلبية سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وبنسبٍ راوحت بين 90% في أعلاها و63% في أدناها؛ فقد قيّم الفلسطينيون واللبنانيون سياسات الولايات المتحدة بالسلبية وبنسبة 90% لكل منهما، يليهما العراقيون والأردنيون بنسبة 84%، ثم الكويتيون بنسبة 83% والمصريون 80%، فالجزائريون 78%، والموريتانيون والتونسيون بنسبة 68% لكل منهما، و64% لدى كل من السودانيين والمغربيين، فالسعوديون وبنسبة 63%. ومن خلال تتبع نسب الذين كانوا جازمين في تقييمهم السلبي للسياسات الأميركية وبلا تردد، فإننا نجد بأنها تتركز في دول المشرق العربي أيضًا، باستثناء السعودية، وبنسبٍ توافق لدى ثلثي إلى ثلاثة أرباع مواطني هذه الدول. فقد كانت نسبة الذين كانوا جازمين في تقييمهم السلبي لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة 75% لدى الفلسطينيين، و72% لدى اللبنانيين، و69% في الأردن، و67% في الكويت، و64% في العراق. وهذا يدل إلى أن مواطني الدول الذين يتأثرون مباشرة بالأزمات الملتهبة في المنطقة؛ في فلسطين وسورية والعراق، هم الذين قيّموا السياسات الأميركية بسلبية أعلى من غيرهم.

ويظهر هذا جليًّا عند تقييم المستجيبين للسياسات الأميركية نحو مجموعة محددة من القضايا الراهنة في المنطقة العربية، كما أظهرته نتائج استطلاع المؤشر العربي للعام 2016. فقد حازت السياسات الأميركية نحو فلسطين أعلى تقييم سلبي لدى الرأي العام العربي، وذلك بتوافق 80% منهم على أن السياسات الأميركية نحو القضية الفلسطينية كانت سيّئة، تلتها السياسات الأميركية في العراق بتقييم سلبي لدى 78% من الرأي العام العربي. كما جاء تقييم العرب للسياسات الأميركية في سورية سلبيًا لدى أغلبية المستجيبين وبنسبة توافق 77% منهم. وبنسبٍ شبه متطابقة، قيّمت أغلبية الرأي العام العربي السياسات الأميركية في كل من ليبيا واليمن بالسلبية بنسبة 72% و71% على التوالي. بالمقابل، فإن التقييم الإيجابي لسياسة الولايات المتحدة الأميركية نحو هذه القضايا الراهنة لم يتعد 12%، بل إن التقييم الإيجابي جدًا راوح بين 2% و3% فقط.

الشكل (1)

تقييم الرأي العام العربي للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة العربية في استطلاع المؤشر العربي لعام 2016، مقارنة باستطلاعي مؤشري 2015 و2014

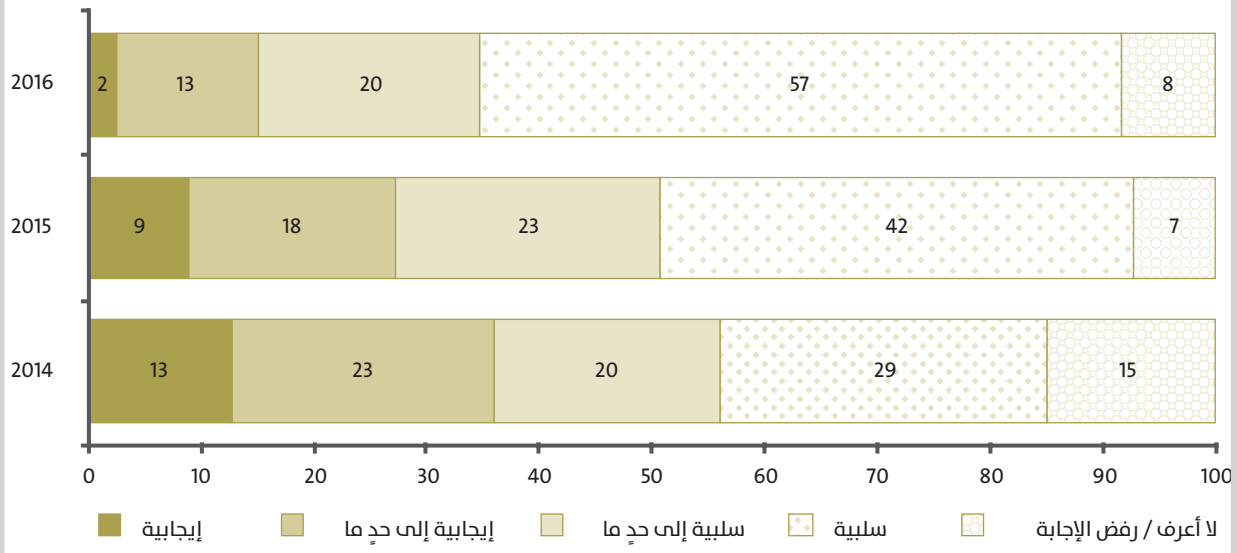

الشكل (2)

تقييم الرأي العام العربي للسياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة العربية

بحسب نتائج استطلاع المؤشر العربي للعام 2016

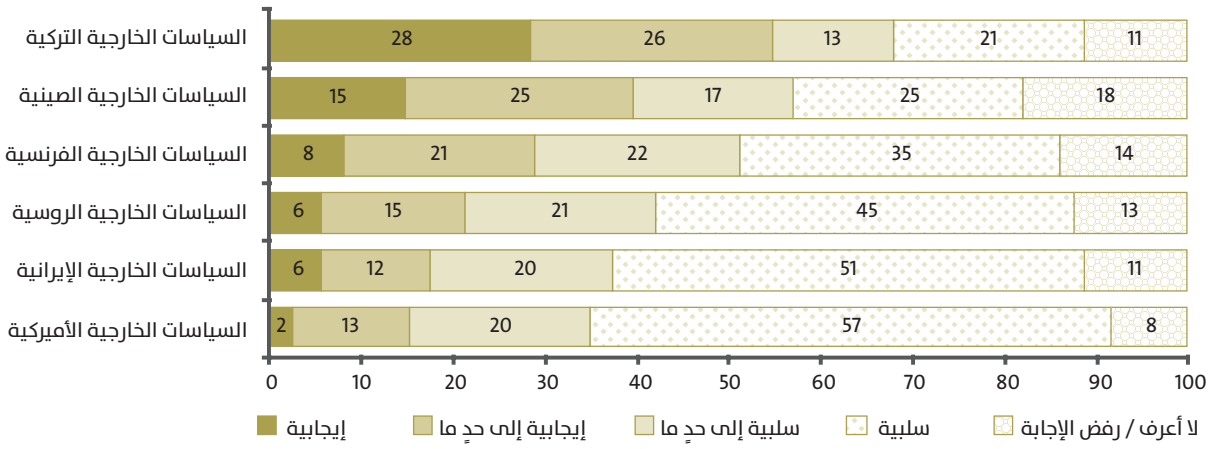

الشكل (3)

تقييم الرأي العام العربي للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة العربية بحسب نتائج استطلاع المؤشر العربي للعام 2016

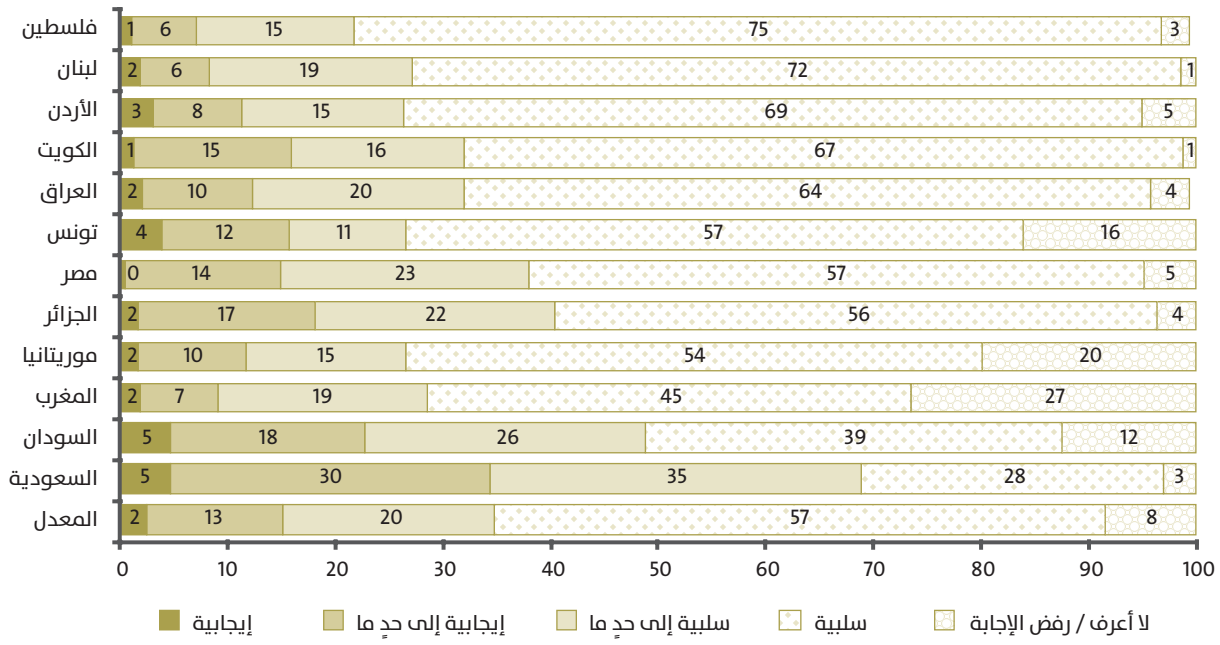

الشكل (4)
تقييم الرأي العام العربي للسياسات الأميركية نحو مجموعة من القضايا في المنطقة العربية بحسب نتائج استطلاع المؤشر العربي للعام 2016

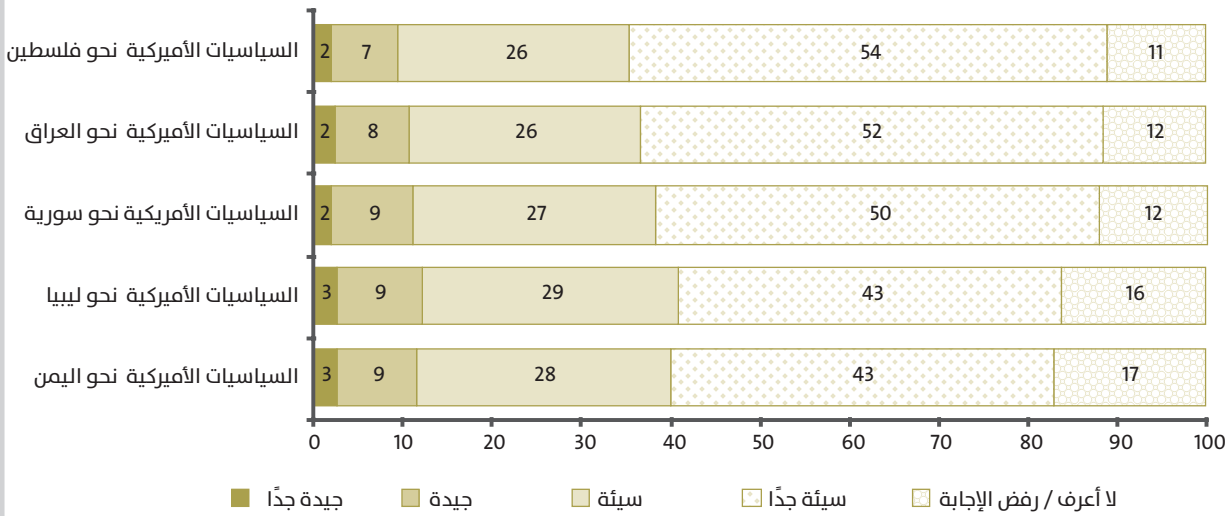

الشكل (5)
اتجاهات الرأي العام العربي نحو الشعب الأميركي بحسب نتائج استطلاع الرأي العام العربي نحو الانتخابات الرئاسية الأميركية 2016
"بغض النظر عن السياسة الخارجية الأميركية، فإن رأيي/ نظرتي تجاه الشعب الأميركي ..."

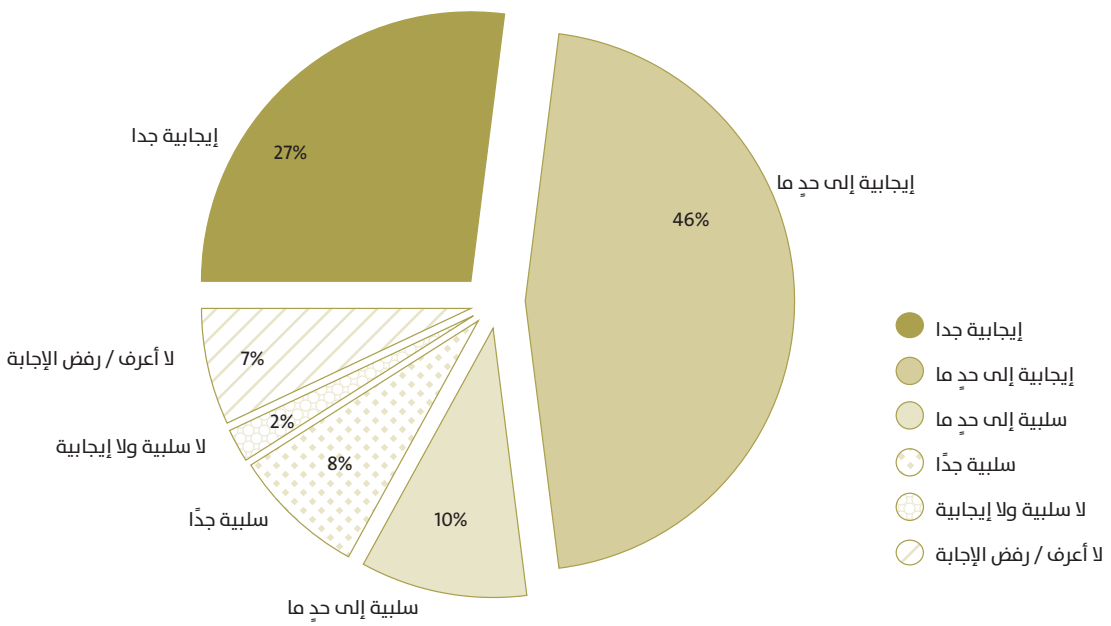

الشكل (6)

نسبة المستجيبين الذين يعتقدون أن السياسات الراهنة لبعض القوى الدولية الإقليمية تهدد أمن المنطقة واستقرارها بحسب نتائج استطلاع المؤشر العربي للعام 2016

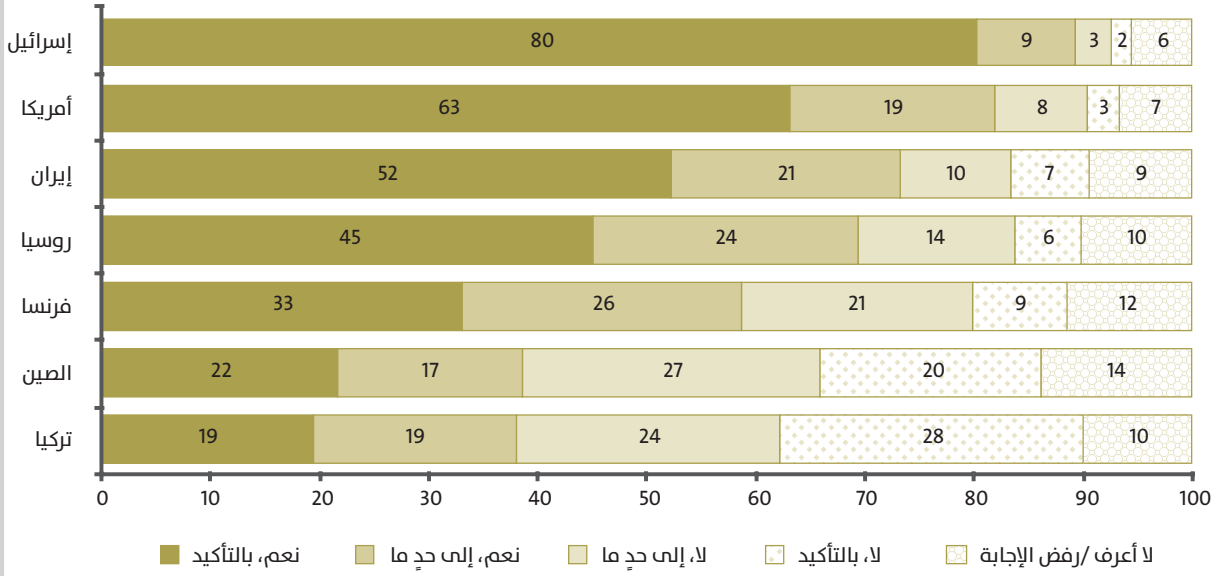

التقييم السلبي لأميركا ... هل هو موقف أيديولوجي ضدها؟

إن الموقف السلبي لدى العرب تجاه الولايات المتحدة الأميركية ليس موقفًا عربيًّا ضد الشعب الأميركي، بل يستند بالأساس إلى سياساتها الخارجية في المنطقة. ذلك أنه بمقابل التقييم السلبي لدى 77% من الرأي العام العربي للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة، عبّر ما نسبته 73% من العرب عن نظرة إيجابية تجاه الشعب الأميركي. أي إن النظرة تجاه الولايات المتحدة بمعزل عن السياسة هي بالمجمل إيجابية، في حين تنقلب الموازين عند تقييم سياساتها في المنطقة[11]. وهو ما أكدته أيضًا استطلاعات الرأي العام العربي التي نفّذها المركز العربي للأبحاث خلال الأعوام السابقة؛ إذ إن التعمق في أسباب النظرة السلبية لدى الرأي العام العربي نحو الولايات المتحدة يؤكد ارتباطها، بالمجمل، بتقييم السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة وموقفها السلبي من القضية الفلسطينية والمساند للجانب الإسرائيلي. في حين أن نسبة الذين يحملون وجهات نظر سلبية تجاه الولايات المتحدة من منطلق اختلاف ثقافي أو ديني كانت محدودة جدًا ولا تتجاوز 2% من مجمل المستجيبين[12].

وعند تحليل اتجاهات الرأي العام العربي نحو السياسة الأميركية في المنطقة العربيّة بحسب المستوى التعليمي للمستجيبين، ومواقفهم من النّظام الدّيمقراطيّ، ومستوى تديّنهم، فإن النتائج تشير إلى وجود علاقة طرديّة بين المستوى التعليمي والتقييم السلبي للسياسة الخارجية الأميركية؛ إذ كلما ارتفع المستوى التّعليميّ للمستجيبين زادت نسبة الذين قيّموا السياسة الأميركية في المنطقة العربية سلبيًا. أما على صعيد مستوى التديّن، فقد أظهرت النتائج أن "المتدينين إلى حدٍ ما" هم الأكثر سلبية في تقييمهم لسياسات الولايات المتحدة بالمقارنة مع "المتدينين جدًا" و"غير المتدينين/ غير مؤمن". ومن المهم الإشارة هنا إلى أن أغلبية الرأي العام العربي تُعرّف نفسها على أنها "متدينة إلى حدٍ ما". ومن اللافت أيضًا أن تقييم المستجيبين للسياسة الأميركية في المنطقة كان أكثر سلبية لدى مؤيدي النظام الديمقراطي من معارضيه، وبفارق جوهري من الناحية الإحصائيّة.

11 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الانتخابات الرئاسية الأميركية 2016**، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، شوهد في 2017/3/23، في: https://goo.gl/eoSjfD

12 محمد المصري، "اتجاهات الرأي العام العربي نحو الولايات المتحدة الأميركية"، **سياسات عربية**، العدد 12 (كانون الأول/ يناير 2015)، ص127-140.

أثر السياسات الأميركية في أمن المنطقة واستقرارها

تعكس النظرة السلبية لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة بين مواطنيها رؤيتهم لها بصفتها تهديدًا لأمن المنطقة واستقرارها؛ إذ إن مواطني المنطقة مُدركون أثر هذه السياسات وخطرها المباشر على الأمن والاستقرار فيها. فعند سؤالهم إلى أي درجة يعتقدون أن السياسات الراهنة لبعض القوى الدولية والإقليمية في المنطقة تمثل تهديدًا لأمنها واستقرارها، أظهرت النتائج أن إسرائيل فقط هي المنافس الوحيد للولايات المتحدة على هذا الصعيد. لقد تصدّرت إسرائيل القائمة وبتوافق الأغلبية العظمى من الرأي العام العربي، وبنسبة 89%، تلتها سياسات الولايات المتحدة الأميركية بتوافق 82% من الرأي العام العربي على أن سياستها في المنطقة تهدد الأمن والاستقرار فيها. بالمقابل، فإن الرأي العام العربي ليس غافلًا عن التهديد الذي تمثله سياسات إيران بتدخلاتها المباشرة في المنطقة؛ إذ عبّر 73% من الرأي العام العربي بأن السياسات الإيرانية تمثل مصدر تهديد لأمن المنطقة واستقرارها. كما عبّر 69% بأن السياسات الروسية في المنطقة تهدد أمن المنطقة واستقرارها. أمّا فيما يتعلق بالسياسات الفرنسية والصينية والتركية، فقد جاءت بنسبٍ أدنى؛ إذ كانت نسبة الذين أفادوا بأن السياسات الفرنسية تمثل تهديدًا لأمن المنطقة واستقرارها 59%، و39% بالنسبة إلى سياسات الصين، و38% بالنسبة إلى تركيا.

وفي السياق ذاته، وعند سؤال المستجيبين بصيغة السؤال المفتوح عن أكثر المصادر تهديدًا لأمن الوطن العربي، أظهرت النتائج أن الرأي العام العربي متوافق أيضًا على أن إسرائيل والولايات المتحدة هما المصدران الأكثر تهديدًا لأمن المنطقة العربية، إذ توافق 41% من الرأي العام العربي على أن إسرائيل هي المصدر الأكثر تهديدًا، تلتها الولايات المتحدة بنسبة 27%. في حين جاءت إيران في المرتبة الثالثة، وبنسبة 10%. وبالتعمق في نتائج المستجيبين في كل دولة على حدة، تظهر النتائج تصدّر الولايات المتحدة قائمة الدول الأكثر تهديدًا لدى المستجيبين في كل من مصر وفلسطين، بنسبة 50% و47% على التوالي. ومقارنة أيضًا باستطلاعات المؤشر العربي السابقة، تشير النتائج إلى ارتفاع درجة التهديد الذي تُمثله الولايات المتحدة لأمن المنطقة العربية؛ إذ جاءت نسبة المستجيبين الذين أفادوا بأن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تهديدًا لأمن المنطقة في مؤشر العام 2016 الأعلى؛ إذ ارتفعت النسبة من 22% في العام 2011، لتصل إلى 27% في العام 2016.

توقعات العرب ما بعد أوباما

أثار انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة الأميركية تشاؤمًا لدى أوساط واسعة لدى مواطني المنطقة العربية؛ بخاصة في ظل تصريحات ترامب المثيرة للجدل في ما يخص إستراتيجيته في المنطقة العربية. فعلى صعيد القضية الفلسطينية، أعلن ترامب صراحة انحيازه المطلق إلى إسرائيل، بما في ذلك نشاطها الاستيطاني، ووعده بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. وعلى صعيد دعم الديمقراطية، أعلن تفضيله دعم الأمن والاستقرار على حساب الديمقراطية في المنطقة العربية، وذلك انطلاقًا من قناعته بأن الأنظمة الاستبدادية القوية، من أمثال صدام حسين ومعمر القذافي، وحتى بشار الأسد، هي خيارات أفضل لاستقرار المنطقة وقدرتها على محاربة التنظيمات الإرهابية، دون مراعاة لحقيقة أن هذه الأنظمة ذاتها وسياساتها القمعية هي مُسبب رئيس لنشوء هذه الحركات وانتشارها! بل أبدى ترامب استعداده للتحالف مع أنظمة استبدادية لمحاربة الإرهاب في المنطقة. كما اتسمت سياسته بالعنصرية والمعاداة للعرب والمسلمين، وذلك من خلال ربطه الإرهاب بالديانة الإسلامية وما أسماه "الإرهاب الإسلامي"[13]، فضلًا عن إصداره قرارًا تنفيذيًا يحظر دخول مواطني ست دول معظمها عربيّة ذات أغلبية مسلمة إلى الولايات المتحدة، وهي سورية واليمن والسودان والصومال وليبيا إضافة إلى إيران، بعد أن استثنى العراق من قرار الحظر الجديد الذي أصدره في 6 آذار/ مارس2017، أي بعد شهر من تعليق القرار الأول بحكم قضائي أصدرته محكمة فيدرالية[14].

وعلى صعيد الرأي العام العربي، فإن التوقعات تجاه الرئيس الأميركي دونالد ترامب لا تتسم بالتفاؤل بتغييره السياسة الأميركية تجاه ملفات المنطقة على الإطلاق. ففي استطلاع للرأي العام العربي نحو الانتخابات الرئاسية الأميركية الأخيرة[15]، أظهرت نتائجه أن 14% فقط من مواطني المنطقة العربية يعتقدون أن انتخاب ترامب سيكون له أثر إيجابي أو إيجابي إلى حدٍ ما في السياسات الأميركية في المنطقة العربية.

وفي تفصيل أعمق، أظهرت النتائج توقعات متدنيّة لدى الرأي العام العربي في مدى مساهمة ترامب في دعم التحول الديمقراطي وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة العربية. إذ بيّنت النتائج أن 29% من

---

13 "ملامح السياسة الخارجية الأميركية المتوقعة في ظل إدارة ترامب"، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 23 كانون الأول/ ديسمبر 2016، شوهد في 2017/3/24، في:

https://goo.gl/OE4BOs

14 Glenn Thrush, "Trump's New Travel Ban Blocks Migrants From Six Nations, Sparing Iraq," *The New York Times*, March 6, 2017, accessed on 24/3/2017, at: https://goo.gl/nv88WC

15 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الانتخابات الرئاسية الأميركية 2016**، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، شوهد في 2017/3/23، في:
https://goo.gl/eoSjfD

المستجيبين يعتقدون بأن ترامب سياهم في دعم التحول الديمقراطي في البلدان العربية، و28% عبّروا عن اعتقادهم بأنه سيساهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها. في حين جاءت توقعات مواطني البلدان العربية مرتفعة فيما يتعلق بزيادة المشاعر السلبية تجاه الولايات المتحدة؛ إذ توافق 58% من الرأي العام العربي على أن فوز ترامب سيساهم في ذلك. هذا إضافة إلى توافق 59% من المستجيبين على أن فوز ترامب بالرئاسة سيساهم في زيادة العنصرية تجاه العرب والمسلمين في العالم.

يُمكن أن نستخلص بأن العرب لا يتوقعون الكثير من الولايات المتحدة في عهد دونالد ترامب، لوعيهم الثابت بأن تدخلات الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة العربية تنعكس سلبيًا عليهم، بصرف النظر عن شخصية رئيس الولايات المتحدة، فلا تعنيهم الشخصية الكاريزماتية الآسرة التي تميّز بها أوباما، ولا تناقضها مع الأسلوب الفظ للرئيس الجديد ترامب. لا يبني الرأي العام العربي توقعات إيجابية، ولا في حدها البسيط، على الرئيس الجديد بالنظر إلى ما خلّفه فشل سياسات سلفه في المنطقة؛ ذلك أن القضية الفلسطينية اليوم هي أبعد من أن تُحل بما يتلاءم مع تطلعات الشعب الفلسطيني، والإعلان الصريح لدعم إسرائيل هو أوضح مما مضى. كما أن الوضع في العراق وسورية واليمن وليبيا يمكن أن يوصف بالكارثي، وليس من المتوقع أن يقف ترامب في صفوف الشعوب العربية التواقة للديمقراطية، بخاصة بعد إشارته إلى استعداده للتحالف مع الأنظمة الاستبدادية لمحاربة الإرهاب وضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، على أن يدعم التحول الديمقراطي فيها. وحتى الاتفاق النووي الإيراني الذي عدّه أوباما "النجاح التاريخي" جاءت عواقبه كارثية على البلدان العربية وزاد نفوذ إيران في المنطقة وتعميقها للصراع الطائفيّ. كما يشكك البعض في قدرة ترامب على إلغاء هذا الاتفاق الذي دعمته مجموعة الدول الكبرى؛ فلن يستطيع أن يلغيه رئيس الولايات المتحدة بقرار منفرد منه. فلا رهان للعرب على ترامب لاتخاذ خطوات تصحيحية تؤدي إلى تغيير جذري في نتائج الفوضى التي أحدثتها الولايات المتحدة في المنطقة العربية، بل إن الرأي العام العربي يرى أنه على الولايات المتحدة الأميركية ألا تتدخل في شؤون البلدان العربية في المقام الأول. وفي حال تدخلها، تأتي أولوية الرأي العام العربي محاربة داعش، ليس من منظور عسكريّ فحسب، بل يرى مواطنو المنطقة العربية أن إستراتيجية القضاء على الإرهاب وداعش يجب أن تشمل أيضًا حزمة من الإجراءات الأخرى مثل دعم التحول الديمقراطي في البلدان العربية، وحلّ القضية الفلسطينية، وإيجاد حلّ للأزمة السورية بما يتلاءم وتطلعات الشعب السوري؛ أي إن مواجهة الإرهاب تعني، من وجهة نظر الرأي العام العربي، تبنّي حزمة متكاملة من الإجراءات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية.

الشكل (7)

توقعات الرأي العام العربي نحو أثر انتخاب دونالد ترامب وهيلاري كلينتون في السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية في نتائج استطلاع الرأي العام العربي نحو الانتخابات الرئاسية الأميركية

"أي من المرشحين سيكون له أثر إيجابي في سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية؟"

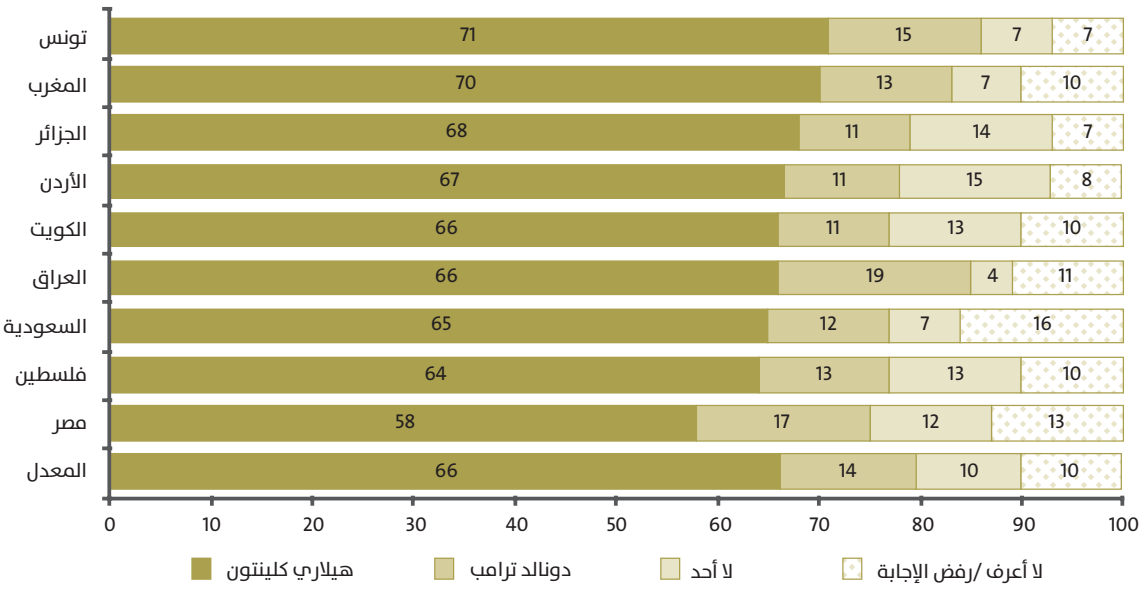

الشكل (8)
توقعات الرأي العام العربي إثر فوز ترامب في أربعة موضوعات رئيسة
في نتائج استطلاع الرأي العام العربي نحو الانتخابات الرئاسية الأميركية

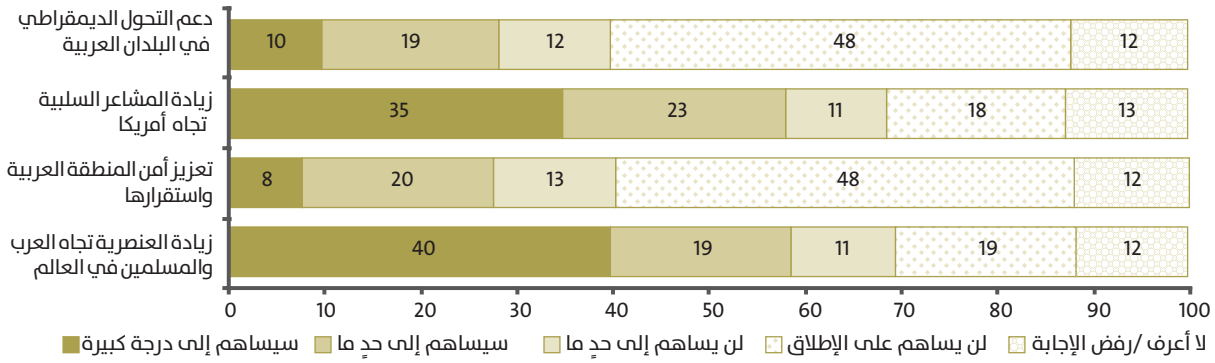

الشكل (9)
أهم أولوية يجب على الرئيس الأميركي المنتخب التركيز عليها
بحسب نتائج استطلاع الرأي العام العربي نحو الانتخابات الرئاسية الأميركية

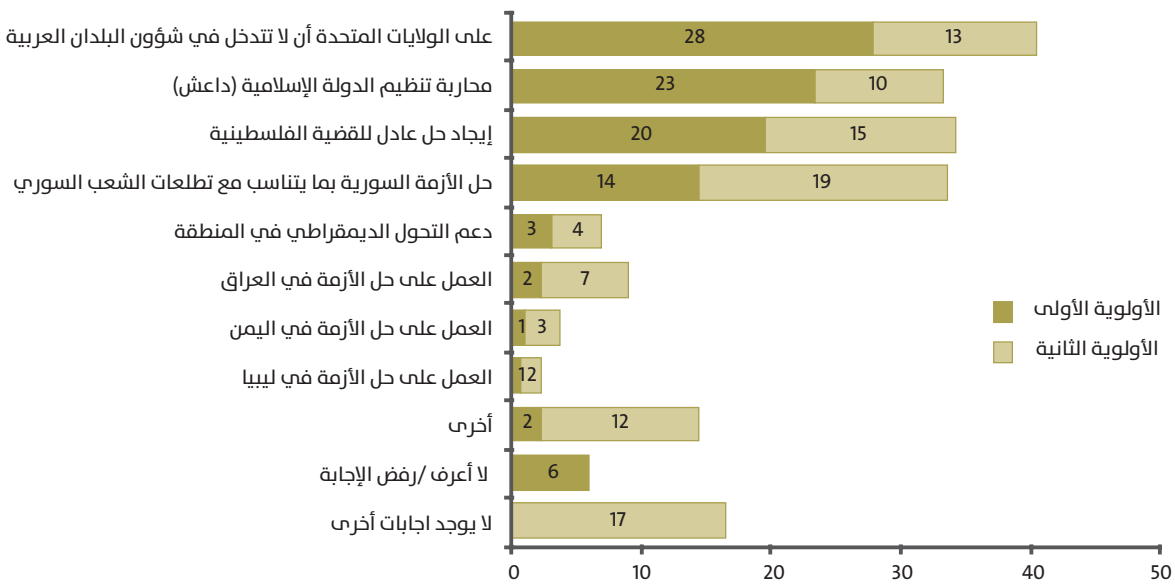

التوثيق

Documentation

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Milestones in Democratic Transition in Arab World

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأبرز محطات التحول الديمقراطي في المدة بين 1 كانون الثاني/ يناير و 28 شباط/ فبراير 2017.

كلمات مفتاحية: تونس، مصر، سورية، ليبيا، اليمن.

This report highlights some of the major milestones of the Arab democratic transition during the period from January 1 to February 28, 2017. The countries covered include Tunisia, Egypt, Libya and Yemen.

Keywords: Tunisia, Egypt, Libya, Yemen.

2017/1/2 أعلن موسى الكوني، نائب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا استقالته من منصبه؛ بسبب "أن الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة فشلت في معالجة المشكلات الملحة الناجمة عن سنوات من الصراع والفوضى السياسية"، بحسب تعبيره. ومن ناحيةٍ أخرى، أيدت القوى الغربية الحكومة لمساعدتها في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية وتعزيز إنتاج النفط الليبي وكبح تدفق المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء عبر ليبيا إلى أوروبا.

رويترز، 2017/1/2

2017/1/9 أوردت وكالة تونس أفريقيا للأنباء الرسمية (وات)، أن مفاوضات جارية بين صهر الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي صخر الماطري، وهيئة الحقيقة والكرامة، بهدف "الصلح بين الدولة التونسية والماطري وتمكينه بالتالي من العودة إلى تونس". وبحسب فريق الدفاع عن صخر الماطري فإن الماطري بصدد تقديم ملفاته ومؤيداته لهيئة الحقيقة والكرامة بخصوص مختلف الاتهامات الموجهة إليه، وإن هناك جلسات استماع سرية مستمرة مع صخر الماطري تتم عبر برنامج "سكايب".

العربية نت، 2017/1/9

2017/1/15 أعلن تجمع عشائري في سيناء المصرية رفضه ما أعلنته وزارة الداخلية بشأن واقعة مقتل 10 من أبناء مدينة العريش خلال تبادل لإطلاق النار. وكانت الداخلية قد أعلنت، في وقت سابق، مقتل 10 أشخاص؛ بينهم 6 من أبناء العريش والأربعة الآخرون مجهولون، قالت إنهم مسلحون خلال تبادل إطلاق نار في إحدى مناطق سيناء. وصدر عن الاجتماع 8 قرارات، أبرزها رفض مقابلة وزير الداخلية؛ اللواء مجدي عبد الغفار، ومطالبة نواب البرلمان عن شمال سيناء بتقديم استقالتهم من المجلس، والإفراج الفوري عن المعتقلين والمختفين قسريًا، الذين لم تصدر ضدهم احكام قضائية، وفق البيان.

وكالة أنباء الأناضول، 2017/1/15

2017/1/15 وصف الأمين العام لجبهة التحرير الوطني في الجزائر؛ جمال ولد عباس، حزبه بـ "حزب الدولة"، إذ يعد حزب السلطة التي تُحكَم البلاد من خلاله منذ عام 1962. وقال ولد عباس في مؤتمر إن "حزب جبهة التحرير الوطني هو حزب الدولة، ويعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الحزب، على الغم من عدم حضوره أيًّا من الاجتماعات والمؤتمرات". وأكد أن "الانتخابات البرلمانية المقبلة المقررة قبل شهر أيار/ مايو المقبل محطة سياسة حاسمة لحزب جبهة التحرير، لعلاقتها الوثيقة بالانتخابات الرئاسية التي ستجري في عام 2019".

العربي الجديد، 2017/1/15

2017/1/16 حسم القيادي داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية؛ الحبيب المالكي رئاسة مجلس النواب المغربي بالتزكية. وأعلن حزب العدالة والتنمية في بلاغ له قبيل موعد التصويت أنه لن يقدّم أي مرشح للتباري على منصب رئيس مجلس النواب، كما سيقوم أعضاء الحزب في المجلس بالتصويت بورقة بيضاء، أي عدم منح أصواتهم لأي مرشح. واتخذ حزب التقدم والاشتراكية، حليف العدالة والتنمية في الحكومة المرتقبة، القرار ذاته، أي التصويت بورقة بيضاء، في حين قرّرت أحزاب الأصالة والمعاصرة، والتجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الدستوري، التصويت على الحبيب المالكي.

سي إن إن عربية، 2017/1/16

2017/1/18 قدمت الحكومة السودانية عـددًا من مقترحات التعديلات الدستورية لدى البرلمان، وتتصل التعديلات بقضايا الحريات وتقييد صلاحيات أجهزة الأمن والإصلاح القضائي. وقد قلّصت مقترحات التعديلات الدستورية المعروضة أمام البرلمان من سلطات الاعتقال، في مقابل تقييدها لحقوق المواطنين في التظاهر والتجمهر. وقال الأمين السياسي لـ "المؤتمر الشعبي"؛ كمال عمر عبد السلام، لـ العربي الجديد، إن حزبه تابع ملف مقترحات التعديلات الدستورية إلى أن أودعت البرلمان عادًّا إياها "خطوة في طريق تنفيذ مخرجات الحوار".

العربي الجديد، 2017/1/18

2017/1/25 قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في كلمته في إحياء ذكرى "ثورة 25 يناير"، إن ثورة يناير ستظل نقطة تحول في تاريخ مصر، مشيرًا إلى محاولات إحباطها وتغيير مسارها وفقًا للمصالح الضيقة لجماعات الإرهـاب والظلام لولا ثورة الشعب لاسترادها في "يونيو 2013".

اليوم السابع، 2017/1/25

2017/1/26 نشرت وكالة "سبوتنيك" جزءًا من المسودة الروسية لمشروع الدستور السوري الجديد، وهي تضيف إلى صلاحيات البرلمان إعلان الحرب، وتنحية الرئيس، وتعيين حاكم المصرف المركزي، وتعيين المحكمة الدستورية. وتقترح المسودة توسيع صلاحيات البرلمان السوري بقدر كبير على حساب صلاحيات الرئيس السوري، إضافة إلى تضمن المسودة إزالة تعابير تشير إلى عربية الجمهورية السورية، وإحلال اسم "الجمهورية السورية" للتشديد على ضمان التنوع في المجتمع السوري.

روسيا اليوم، 2017/1/26

2017/1/28 أصدر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي مرسومًا بنقل مقر اجتماعات مجلس النواب اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن. وتعود هذه الخطوة إلى الظروف القاهرة والأوضاع الأمنية، وإلى الخطر الذي يهدد حياة أعضاء مجلس النواب وعدم تمكنهم من أداء مهماتهم التشريعية والقانونية في مقر المجلس بالعاصمة صنعاء المحتلة من قبل جماعة الحوثي وميليشيات الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح.

وكالة سبأ للأنباء، 2017/1/28

2017/2/2 أعلنت السلطات الجزائرية عن موعد الانتخابات التشريعية، وحددتها في الرابع من أيار/ مايو 2017، وفق ما نقله بيان للرئاسة الجزائرية. وسادت مخاوف في الجزائر من إمكان تأجيل الانتخابات، ما جعل وزير الداخلية الجزائري؛ نور الدين بدوي، يؤكد أن الانتخابات ستُجرى في موعدها، وأن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة هو الوحيد المخوّل له دستوريًا تحديد موعدها بالتدقيق.

سي إن إن عربية، 2017/2/2

2017/2/5 تُجمِع القوى السياسية في لبنان على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر في أيار/ مايو المقبل، على الرغم من عدم التوافق على قانون انتخابي جديد. وتواصلت سلسلة المواقف الداعية إلى الالتزام بالموعد الدستوري للاستحقاق، إذ أكّد رئيس "الحزب التقدمي الاشتراكي"، النائب وليد جنبلاط، ضرورة "إجراء الانتخابات في موعدها".

العربي الجديد، 2017/2/5

2017/2/8 فاز رئيس وزراء الصومال السابق محمد عبد الله محمد، الشهير بـ "فرماجو"، بانتخابات الرئاسة التي صوت فيها أعضاء البرلمان وسط إجراءات أمنية مشددة. وحصل فرماجو على 56%، من مجموع أعضاء البرلمان. وحصل منافسه الرئيس المنتهية ولايته حسن شيخ محمود على ما نسبته 28%. وتعهد الرئيس المنتخب بأن يكون فوزه بداية لحقبة جديدة تسودها الوحدة والديمقراطية ومحاربة الفساد.

بي بي سي عربي، 2017/2/8

2017/2/8 تظاهر أنصار رجل الدين مقتدى الصدر مُطالبين بتغيير أعضاء مجلس مفوضية الانتخابات الذين ينتمون إلى أحزاب السلطة الكبيرة، وتعديل قانون الانتخابات. وناشدت مفوضية الانتخابات رئيس الوزراء والمجتمع الدولي حماية موظفيها، بعد تعرضهم لتهديدات مباشرة من بعض مسؤولي التنسيقيات الخاصة بالتظاهرة.

هافينغتون بوست عربي، 2017/2/8

2017/2/10 رفض الرئيس السوري بشار الأسد اقتراح الرئيس الأميركي دونالد ترامب إقامة مناطق آمنة للمدنيين داخل سورية، وقال الأسد: "إن المناطق الآمنة للسوريين يمكن أن تحدث فقط عندما يصبح هناك استقرار وأمن، وعندما لا يكون هناك إرهابيون، وتدفق ودعم لهم من قبل الدول المجاورة والدول الغربية". وأضاف الرئيس السوري أن السوريين "نزحوا لسببين؛ أولًا، الأعمال الإرهابية المدعومة من الخارج، ثانيًا؛ الحصار الاقتصادي المفروض على سورية".

دويتشه فليه، 2017/2/10

2017/2/14 قالت قناة **ليبيا الحدث** المقربة من قائد الجيش الوطني الليبي اللواء المتقاعد خليفة حفتر إن حفتر رفض لقاء فايز السراج رئيس حكومة الوفاق خلال وجودهما في القاهرة. ووصل حفتر والسراج إلى القاهرة للقاء مسؤولين مصريين، في إطار جهود حل الأزمة الليبية. وكانت المصادر قد صرحت أن أسباب تأخر الاجتماع تعود إلى عدم التوافق النهائي حول النقاط المفترض طرحها من قبل كلا الجانبين.

روسيا اليوم، 2017/2/14

2017/2/14 جددت الأمم المتحدة الدعوة "لنزع سلاح 'حزب الله' وجميع المليشيات المسلّحة في لبنان". وقال نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة؛ فرحان حق، إن "قرارات مجلس الأمن 1559 و1680 و1701 تدعو بوضوح إلى حل ونزع سلاح جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية". وجاءت تصريحات المتحدث الأممي ردًا على سؤال بشأن موقف الأمين العام أنطونيو غوتيريس من تصريحات سابقة أدلى بها الرئيس اللبناني ميشال عون، وذكر فيها أن "سلاح حزب الله 'ليس مناقضًا للدولة، بل جزءًا أساسيًا للدفاع عنها'".

القدس العربي، 2017/2/14

2017/2/15 لم يستطع عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة المكلف رسميًا من الملك المغربي بتشكيل الحكومة بعد فوز حزبه في الانتخابات البرلمانية؛ إحداث توافق بين الأحزاب المختلفة لتشكيل الحكومة، ما وضعه في مأزق ربما يخسر حزبه على أثره ثاني أهم منصب في المملكة. وقال بنكيران في تصريحات صحفية خلال انعقاد الدورة العادية للمجلس الوطني للحزب إنه سيواصل مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة لن يكون حزب الاتحاد الاشتراكي طرفًا فيها، وإنه على استعداد للتنازل عن رئاسة الحكومة إن تطلب الأمر ذلك لمصلحة الوطن.

مصر العربية، 2017/2/15

2017/2/16 أخفق وفدا النظام السوري وفصائل المعارضة في إحراز أي تقدم في المحادثات التي جرت في العاصمة الكازاخية أستانا برعاية روسيا وتركيا وإيران، والساعية لتثبيت وقف إطلاق النار الهش في سورية. وقالت المعارضة السورية إنها أثارت قضية تبادل السجناء والأسرى مع الحكومة السورية خلال محادثات أستانا، وإن القضية ستكون موضوع محادثات منفصلة في أنقرة. وقال الجعفري رئيس وفد الحكومة السورية المُفاوِض؛ إن مقاتلي المعارضة وداعميهم لديهم النية لإفشال اجتماعات الأستانة.

دويتشه فليه، 2017/2/16

2017/2/19 طالبت الحكومة اليمنية الأمم المتحدة بتصنيف جماعة الحوثي جماعةً "إرهابية". وقال مسؤول يمني إن رسالة الحكومة اليمنية إلى الأمم المتحدة تناولت "التدخلات الإيرانية المتكررة والمستمرة بإرسال أسلحة متنوعة لجماعة الحوثي، والدعم المالي واللوجستي المقدم لها، ما يهدد الشعب اليمني والملاحة الدولية في باب المندب على حد سواء". وأوضح أن الرسالة أشارت أيضًا إلى الجرائم التي ترتكبها الجماعة الانقلابية بحق الشعب اليمني، إلى

جانب الهجمات التي تشنها بالصواريخ الباليستية والزوارق على سفن في البحر الأحمر.

وكالة الأنباء القطرية/ قنا، 2017/2/19

2017/2/20 أعلن وزير الخارجية التونسي؛ خميس الجهيناوي، أن رؤساء تونس والجزائر ومصر سيعقدون اجتماعًا بالعاصمة الجزائرية "لدعم تسوية سياسية شاملة" للأزمة في ليبيا، إذ عقد وزير الخارجية التونسي ونظيره المصري سامح شكري، والوزير الجزائري للشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية؛ عبد القادر المساهل، اجتماعًا في العاصمة التونسية. وأعلنت رئاسة الجمهورية التونسية أن الدبلوماسيين الثلاثة وقعوا في لقاء مع الرئيس الباجي قائد السبسي "إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية في ليبيا، في إطار تكريس المبادرة الرئاسية التونسية لحل الأزمة في ليبيا". وفي الإعلان، تعهدت تونس والجزائر ومصر "مواصلة السعي الحثيث لتحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا بدون إقصاء في إطار الحوار الليبي-الليبي".

بوابة الأهرام، 2017/2/20

2017/2/23 صادق برلمان تونس على قانون الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه. وحضر الجلسة 140 من 217 نائبًا في البرلمان، وصوت كل الحاضرين على "القانون الأساسي المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه". وقال نائب رئيس البرلمان عبد الفتاح مورو إن هذا القانون "إنجاز للثورة" التي أطاحت مطلع العام 2011 نظامَ زين العابدين بن علي. ويجرّم القانون الجديد "الانتقام" من المبلّغين عن الفساد، وخصوصًا إذا كانوا من موظفي القطاع العام، ويوفر لهم الحماية من المضايقات والإجراءات التأديبية، وكذلك يُجَرِّم "تهديد" المبلغين عن الفساد.

الحياة، 2017/2/23

2017/2/23 قرر مجلس الأمن الدولي، بالإجماع، تجديد تفويض لجنة العقوبات المتعلقة باليمن وفريق الخبراء التابع للجنة الأمم المتحدة. وأكد القرار الحاجة الملحة للتطبيق الشامل والملائم للانتقال السياسي في اليمن طبقًا لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي، وبما يتفق مع قرارات مجلس الأمن. وأعرب المجلس عن قلقه من استمرار التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن، بما في ذلك حالة العنف المستمر والتهديدات الناجمة عن تكديس الأسلحة وإساءة استخدامها بما يزعزع الاستقرار في البلاد.

الرياض، 2017/2/23

2017/2/24 أكد الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز عدم ترشحه لولاية رئاسية ثالثة، والتي من المقرر إجراؤها في العام 2019، موضحًا أنه لو كان يريد الترشح لوضع بندًا يتيح ذلك في بنود تعديل الدستور. وقد أعلن ولد عبد العزيز عن نيته دعمَ مرشح آخر في الانتخابات الرئاسية القادمة، من منطلق أنه مسؤول عن البلد.

فرانس 24 عربي، 2017/4/24

2017/2/27 قال رئيس وفد المعارضة السورية في محادثات جنيف، نصر الحريري خلال مؤتمر صحافي عقده بعد لقاء المبعوث الأممي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، إن وفد المعارضة قدّم لدي ميستورا ورقتين؛ الأولى حول الأوضاع الإنسانية التي وصفها بالكارثية، والثانية تتعلّق بانتهاكات النظام، ومن ضمنها استخدام الغاز، واصفًا المباحثات بأنها "إيجابية". وأبدى الحريري أمله في ألّا "تراهن روسيا على شخص زائل قتل شعبه".

الجزيرة نت، 2017/2/27

2017/2/28 وافق غالبية أعضاء البرلمان المصري على إسقاط عضوية النائب محمد أنور السادات بدعوى "الحط من قدر" مجلس النواب في تقارير سلبية عن أداء المجلس إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وقال رئيس البرلمان الدكتور علي عبد العال، إن 468 نائبًا وافقوا على إسقاط عضوية السادات، بينما رفض ثمانية نواب فقط القرار، وامتنع أربعة آخرون من التصويت، وغاب باقي الأعضاء عن الجلسة. وجاء في تقرير أعدته لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب أن السادات قام "بإرسال عدة بيانات إلى جهات ومنظمات أجنبية - ومن بينها الاتحاد البرلماني الدولي - تتضمن وتتناول أوضاعًا داخلية للبرلمان المصري من شأنها "الحط من قدر المجلس وصورته". وذكر التقرير أن اللجنة استجوبت السادات وخلصت إلى إدانته وأوصت بإسقاط عضويته.

الجزيرة نت، 2017/2/28

2017/2/14 أعلن علي عبد العال رئيس البرلمان المصري أن مجلس النواب وافق بأغلبية الأعضاء على تعديل وزاري قدمه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وتضمن تعيين ثمانية وزراء جدد. ويأتي التعديل الوزاري في وقت تواجه الحكومة تحديًا صعبًا وانتقادات إثر الارتفاع الكبير في الأسعار بعد تحرير سعر صرف العملة الوطنية، ورفع أسعار المحروقات بناءً على خطة الإصلاح الاقتصادي التي فرضها صندوق النقد الدولي.

رويترز، 2017/2/14

2017/2/28 استخدمت روسيا والصين حق النقض (فيتو) ضد مشروع قرار لمجلس الأمن بفرض عقوبات على النظام السوري لاستخدام السلاح الكيميائي، بينما امتنعت مصر عن التصويت، وعدّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مشروعَ القرار "غير ملائم"، مضيفًا أنه لن يساعد في عملية التفاوض، بل سيعوقها وسيقوض الثقة بها، وأن بلاده لن تدعم أي عقوبات جديدة على سورية.

الجزيرة نت، 2017/2/28

الوقائع الفلسطينيّة

Palestine Over Two Months

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأهم الوقائع الفلسطينية والأحداث المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي في الفترة الممتدة ما بين 1 كانون الثاني/ يناير و28 شباط/ فبراير 2017.

كلمات مفتاحية: فلسطين، إسرائيل، الصراع العربي الإسرائيلي.

This report chronicles some of the most significant developments relating to the Arab-Israeli conflict during the period from January 1 to February 28, 2017.

Keywords: Palestine, Israel, Arab-Israeli Conflict.

2017/1/4 شرعت إسرائيل في هدم تجمعات سكانيّة فلسطينيّة في منطقة الخان الأحمر (E1)، ومناطق الملاصقة لمستوطنة "معاليه أدوميم" في خطوة تمهّد للضم الفعلي للمستوطنة لما تطلق عليه "القدس الكبرى".

القدس، 2017/1/4

2017/1/6 وثق نادي الأسير 100 حالة اعتقال منذ بداية العام الجاري. إن من بين هؤلاء المعتقلين ثلاث نساء، و18 طفلاً، وأضاف: وكان من بين الحالات التي جرى توثيقها الفتى أحمد خضور (16 عامًا)، والمصاب بسرطان الدم، وهو من محافظة رام الله والبيرة.

الأيام الفلسطينية، 2017/1/6

2017/1/7 قررت السلطات الفرنسية البدء بتنفيذ توجيهات صادرة عن الاتحاد الأوروبي قبل 14 شهرًا، في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، تقضي بوضع ملصق يحدد مصدر المنتجات المصنعة في المستوطنات الإسرائيلية.

الشرق الأوسط، 2017/1/7

2017/1/7 أكد خليل الحية عضو المكتب السياسي في حركة "حماس"، أن الحركة لا تسعى لتشكيل أي إطار بديل من منظمة التحرير الفلسطينية، مشددًا على إيمان الحركة بمبدأ التدافع السياسي والإصرار على إصلاحها، موضحًا أن الفيدرالية غير مطروحة بالمطلق في أجندة الحركة.

القدس، 2017/1/7

2017/1/9 مقتل 4 جنود إسرائيليين وجرح 16 في عملية دهس في القدس، ومستوطنون يحطمون عشرات المركبات في الضفة، ووقعت العملية التي استشهد منفذها، في منتزه في حي ارمون هنتسيف المطل على البلدة القديمة في القدس، عندما كان الجنود يهمون بالنزول من الحافلة بعد جولة تعريفية في مدينة القدس المحتلة.

القدس العربي، 2017/1/9

2017/1/9 أعلن الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير حسام زكي، أن الجامعة العربية تلقت دعوة للمشاركة في مؤتمر باريس للسلام بمشاركة 70 دولة لحل القضية الفلسطينية، من خلال وضع آلية دولية وجدول زمني للتنفيذ. لافتًا إلى وجود توافق دولي حول حل الدولتين.

الشرق الأوسط، 2017/1/9

2017/1/10 أوردت الوكالة اليهودية في فرنسا أمس أن خمسة آلاف يهودي فرنسي هاجروا إلى إسرائيل في العام 2016، وعلى الرغم من أن الرقم يشكل تراجعًا ملحوظًا مقارنة مع 2014 و2015، لكنه لا يزال الأعلى منذ قيام إسرائيل في عام 1948.

الأيام الفلسطينية، 2017/1/10

2017/1/12 اختتمت اللجنة التحضيرية لعقد المجلس الوطني الفلسطيني أعمالها، في بيروت، بمشاركة الفصائل الوطنية، بينها "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، في ظل الاتفاق على تشكيل مجلس وطني جديد، وضرورة التئامه خلال فترة قريبة لا تتجاوز الشهرين المقبلين.

الغد الأردنية، 2017/1/12

2017/1/12 قررت قوات الاحتلال، وضع يدها على ما يقارب 3989 دونمًا من أراضي قرية عصيرة القبيلة جنوب نابلس. وقال مسؤول ملف الاستيطان شمال الضفة الغربية، غسان دغلس، إن قوات الاحتلال سلمت قرارًا لأهالي عصيرة القبلية، يقضي بوضع اليد على 3989 دونمًا.

الحياة الجديدة، 2017/1/12

2017/1/12 أعلنت "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل" إضرابًا شاملًا في القرى والمدن العربية، يشمل المحال التجارية والمدارس، احتجاجًا على إقدام السلطات الإسرائيلية على هدم 11 منزلًا بذريعة البناء دون ترخيص في بلدة قلنسوة الواقعة داخل إسرائيل.

بي بي سي عربي، 2017/1/12

2017/1/12 ذكرت صحيفة **يسرائيل هيوم** أن لجنة الداخلية الإسرائيلية البرلمانية صدقت على طرح مشروع قانون منع دخول من يدعون لمقاطعة إسرائيل للتصويت عليه في القراءتين الثانية والثالثة في الكنيست.

وكالة وطن الإخبارية، 2017/1/12

2017/1/12 طالبت عائلة الشهيد عمر النايف القيادي في الجبهة الشعبية، السلطة الفلسطينية والفصائل والقوى الوطنية والإسلامية والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية كافة بـ "الدفع باتجاه ضرورة إعادة فتح ملف التحقيق بظروف اغتيال عمر، من جديد على أسس مهنية ونزيهة".

المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/1/12

2017/1/13 أعلنت شرطة الاحتلال الإسرائيلي، أنها أوصت النيابة العامة بتقديم الشيخ رائد صلاح للمحاكمة بتهم جديدة هي "الانتماء لتنظيم محظور"، وذلك بعد إنهاء تحقيقات أجرتها معه.

العربي الجديد، 2017/1/13

2017/1/13 قالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، إن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، سيعقد محادثات مع الفصائل الفلسطينية الرئيسة، في موسكو. وقالت ماريا زاخاروفا، سيستقبل كبير الدبلوماسيين الروس، ممثلي المنظمات الفلسطينية القيادية الذين من المتوقع أن يزوروا موسكو للمشاركة في حوار فلسطيني، يهدف إلى دعم خطوات استعادة الوحدة الوطنية.

دنيا الوطن، 2017/1/13

2017/1/13 قال سفير فلسطين لدى أنقرة، فائد مصطفى، إن تركيا استقبلت خلال السنوات الأخيرة، ما بين 5 إلى 7 آلاف فلسطيني

لجأوا إليها بسبب الأحداث التي تشهدها سورية. وأضاف مصطفى، أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين استقبلتهم تركيا خلال السنوات الأخيرة، يعيشون حاليًا في الولايات الجنوبية من تركيا.

وكالة أنباء الأناضول، 2017/1/13

2017/1/13 شنت وحدات خاصة إسرائيلية حملة تفتيش واسعة بحق الأسرى الفلسطينيين داخل أقسام سجن "ريمون" وصادرت أجهزة الهواتف في ظل الأجواء الباردة. وأكد الأسرى في سجن ريمون بأن وحدات القمع الإسرائيلية قامت بإخراج المعتقلين وشنت حملة تفتيش واسعة داخل الأقسام واعتدت على بعضهم وعزلت عددًا منهم في المعتقل.

وكالة فلسطين اليوم، 2017/1/13

2017/1/13 تظاهر الآلاف من فلسطينيي الداخل في مدينة قلنسوة احتجاجًا على إقدام إسرائيل على هدم أحد عشر منزلًا بذريعة عدم الترخيص.

القدس العربي، 2017/1/13

2017/1/14 قالت الخارجية المصرية، إن مصر ستطرح رؤيتها لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، خلال فعاليات مؤتمر باريس للسلام. وأوضحت الخارجية في بيان لها إن "وزير الخارجية سامح شكري سيترأس وفد مصر في المؤتمر الدولي الذي دعت إليه فرنسا لإحياء مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي".

وكالة أنباء الأناضول، 2017/1/14

2017/1/14 رصدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 35 طفلا أسيرًا جرى اعتقالهم بعد إصابتهم برصاص جنود الاحتلال، موضحة أن غالبية الجرحى الأطفال تعرضوا على الرغم من إصاباتهم للمعاملة المهينة والإهمال الطبي والابتزاز خلال استجوابهم.

وكالة معا الإخبارية، 2017/1/14

2017/1/16 تسلم رئيس الكنيست، يولي إدلشطاين، تواقيع 72 عضو كنيست، المطلوبة للبدء بإجراءات إقصاء النائب د. باسل غطاس، من الكنيست. وجاء أن الوزير زئيف إلكين، من حزب 'الليكود'، قدم التواقيع لرئيس الكنيست، والتي يصل عددها إلى 72 توقيعًا، بما يتيح للجنة الكنيست البدء ببحث تطبيق قانون الإقصاء، حيث يشترط توفر 70 توقيعًا على الأقل.

موقع عرب 48، 2017/1/16

2017/1/16 استشهد شاب (18 عامًا) برصاص الاحتلال الإسرائيلي خلال مواجهات اندلعت في بلدة تقوع شرق بيت لحم.

القدس، 2017/1/16

2017/1/17 أفرجت السلطات الإسرائيلية، عن الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية الجناح الشمالي، التي حظرتها السلطات الإسرائيلية في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2015، بادعاء أنها المسؤولة عن التحريض على العنف والمسؤولية عن المواجهات التي كانت تقع بين المرابطين في المسجد الأقصى والمتطرفين اليهود، ومن ضمنهم وزراء في الحكومة الإسرائيلية، لدى محاولاتهم اقتحام المسجد الأقصى المبارك وباحاته لإقامة شعائر دينية يهودية.

العربي الجديد، 2017/1/17

2017/1/17 سارعت قطر إلى مد حركة حماس بمبلغ 12 مليون دولار، لشراء وقود لمحطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة، بعد الاحتجاجات الواسعة التي اندلعت مؤخرًا ضد الحركة نتيجة انقطاع التيار الكهربائي.

العرب (لندن)، 2017/1/17

2017/1/17 استشهد فلسطيني برصاص جنود الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عند حاجز بيت ليد العسكري، المقام على أراضي الفلسطينيين غرب مدينة طولكرم شمال الضفة الغربية المحتلة، بادعاء محاولته تنفيذ عملية طعن.

العربي الجديد، 2017/1/17

2017/1/18 قال صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إن موقف بريطانيا من مؤتمر باريس " مشين"، في تعقيبه – مباشرة - على رفضها ومعها أستراليا التوقيع على مؤتمر باريس الدولي الذي رحبت به السلطة الفلسطينية. وأضاف، أنه لا يمكن القبول بأن تواصل بريطانيا سياسة اتخاذ قرارات تساعد إسرائيل وتشجعها في سياساتها العدوانية.

الشرق الأوسط، 2017/1/18

2017/1/18 طرحت أوساط سياسية إسرائيلية خطة تقضي بمنح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا إداريًا على أقل من نصف أراضي الضفة الغربية، مع رفض الحديث عن إقامة دولة فلسطينية، بينما رفض آخرون دعوات الانفصال عن الفلسطينيين.

الجزيرة نت، 2017/1/18

2017/1/18 استشهد فلسطيني وأصيب نائب، جراء مواجهات عنيفة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي التي اقتحمت في وقت مبكر بلدة أم الحيران في النقب، فيما أسفرت المواجهات كذلك عن مقتل أحد عناصر الشرطة الإسرائيلية.

العربي الجديد، 2017/1/18

2017/1/19 شهدت مناطق 1948 والأراضي الفلسطينية المحتلة، تصعيدًا خطيرًا في العنف الإسرائيلي وعمليات الهدم والتدمير لمنازل ومنشآت فلسطينية، في منطقة النقب جنوبًا وفي مخيم قلنديا في شمال القدس المحتلة، وكذلك في منطقة نابلس شمال الضفة الغربية. وتأتي عمليات الهدم هذه بعد أيام فقط على إقدام السلطات الإسرائيلية على نسف عدد من المنازل في مدينة قلنسوة داخل الخط الأخضر.

القدس العربي، 2017/1/19

2017/1/19 أكد الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، أنه سينقل سفارة بلاده في إسرائيل إلى مدينة القدس المحتلة، فور توليه منصبه. وقال ترامب، "لن أخلف بوعدي الذي قطعته لإسرائيل حول القدس".

العربي الجديد، 2017/1/19

2017/1/19 ساد الإضراب العام، الداخل الفلسطيني، كما أُعلن الحداد الوطني ثلاثة أيام، وذلك ردًا على قيام الشرطة الإسرائيلية، بقتل الشهيد يعقوب أبو القيعان بدم بارد، بادعاء أنه حاول دهس شرطي إسرائيلي لقي مصرعه خلال المواجهات التي وقعت في قرية أم الحيران في النقب.

العربي الجديد، 2017/1/19

2017/1/20 عم الإضراب العام البلدات العربية داخل إسرائيل احتجاجًا على سياسة هدم البيوت غداة استشهاد مواطن من عرب الـ 48 برصاص الشرطة الإسرائيلية خلال هدم قرية بدوية لا تعترف بها الدولة العبرية.

الرأي الأردنية، 2017/1/20

2017/1/20 حمّل زعيم الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر الشيخ رائد صلاح إسرائيل مسؤولية الاحتقان داخل مدن وبلدات الخط الأخضر، ودعا لحماية قرية أم الحيران في النقب.

الجزيرة نت، 2017/1/20

2017/1/20 أفادت مصادر أمنية فلسطينية أن مواطنين غاضبين طوقوا 4 مستوطنين مسلحين دخلوا قرية قصرة القريبة من مدينة نابلس في الضفة الغربية، قبل أن يسلموهم للجيش الإسرائيلي.

روسيا اليوم، 2017/1/20

2017/1/21 طالب رئيس القائمة العربية المشتركة في الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي، أيمن عودة، وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد أردان، بالاستقالة من منصبه على خلفية تقرير نشرته قناة إسرائيلية، بشأن تعرض المواطن يعقوب أبو القيعان للقتل "بدم بارد" على يد قوات من الشرطة.

وكالة أنباء الأناضول، 2017/1/21

2017/1/22 اقتحمت مجموعة متطرفة، باحات المسجد الأقصى المبارك وتجولت فيها تحت حراسة وحماية مشددة من قبل جيش وشرطة الاحتلال الإسرائيلي، ووسط محاولات المصلين والمرابطين فيه التصدي لهم بصيحات وهتافات التكبير.

العربي الجديد، 2017/1/22

2017/1/22 صدقت لجنة "التنظيم والبناء"، في البلدية الإسرائيلية في مدينة القدس، على بناء 566 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات تقع بالقدس الشرقية المحتلة. وقال رئيس اللجنة، مئير ترجمان، إن التصديق كان يفترض أن يتم سابقًا، لكنه تأجل لأسباب سياسية حتى يتم تولي الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب منصبه.

القدس العربي، 2017/1/22

2017/1/24 ذكرت مصادر دبلوماسية أن وفد حركة حماس، الموجود في القاهرة والذي يترأسه إسماعيل هنية، عقد عدة لقاءات مع مسؤولين مصريين لبحث العلاقات الثنائية. وقال مصدر في الحركة لـ "العرب"، إن هنية والوفد المرافق له المكون من خليل الحية وموسى أبو مرزوق وآخرين، التقوا مدير المخابرات المصرية اللواء خالد فوزي، وبحثوا معه العديد من القضايا، وقد هيمن عليها الملف الأمني.

العرب (لندن)، 2017/1/24

2017/1/24 سيقوم المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين بيير كرينبول في هلسنكي بمخاطبة مؤتمر دولي بأن "على العالم ألا ينسى حوالى 560000 لاجئ فلسطيني ممن تضررت حياتهم جراء النزاع المتفاقم في سورية". ولقد تمت دعوة المؤتمر للانعقاد من أجل إطلاق خطة الصمود واللاجئين الإقليمية (3RP) استجابة للأزمة السورية.

الأونروا، 2017/1/24

2017/1/25 استشهد مواطن فلسطيني بعدما أطلق جنود الاحتلال النار عليه بذريعة محاولة دعس جنود في محطة انتظار للحافلات على مدخل إحدى المستوطنات شرق رام الله.

الجزيرة نت، 2017/1/25

2017/1/26 أعطت السلطات الإسرائيلية موافقتها النهائية على إنشاء 153 وحدة سكنية في القدس الشرقية المحتلة، بحسب ما قاله نائب عمدة المدينة، إضافة إلى ما شهدته الفترة الأخيرة من زيادة حادة في تلك المشروعات، منذ تولي الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، مهمات منصبه.

بي بي سي عربي، 2017/1/26

2017/1/27 أصيب جندي إسرائيلي، خلال اشتباكات وقعت بين قوات الاحتلال ومسلحين من سكان مخيم جنين شمال الضفة الغربية.

القدس، 2017/1/27

2017/1/27 قررت السلطة الفلسطينية التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية لتقديم "طلب إحالة" بشأن النشاط الاستيطاني. وفي حديث لوزير الخارجية الفلسطيني قال فيه، إن لدى القيادة الفلسطينية مجموعة من النشاطات والفعاليات من أجل العمل على وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

القدس العربي، 2017/1/27

2017/1/28 أعلن الجيش الإسرائيلي أنه سيبدأ، سلسلة تدريبات واسعة في المناطق المحاذية للحدود الشمالية لقطاع غزة، تستمر لعدة أيام، تحاكي عمليات تسلل مسلحين من قطاع غزة للأراضي الحدودية المحتلة، المحاذية لحدود القطاع.

الدستور الأردنية، 2017/1/28

2017/1/30 من المقرّر أن يصوّت الكنيست الإسرائيلي، على مشروع قانون شرعنة المستوطنات والبؤر الاستيطانية، المقامة على أراض فلسطينية خاصة. ومن شأن تشريع القانون، منع تنفيذ أوامر هدم حوالى خمسة آلاف بيت، أقامها المستوطنون في الضفة الغربية على أراض فلسطينية بملكية خاصة، من جهة، وتحويل هذه الأراضي التي سيطر عليها المستوطنون إلى أراض بملكية الدولة.

العربي الجديد، 2017/1/30

2017/2/3 تنطلق في قطاع غزة، أولى مراحل الانتخابات الداخلية لحركة حماس التي ستفرز رئيسًا جديدًا للمكتب السياسي للحركة، بعد أن أنهى الرئيس الحالي خالد مشعل الفترة المحددة له.

القدس، 2017/2/3

2017/2/4 صدّق وزير البناء والإسكان الإسرائيلي على بناء 2086 وحدة استيطانية جديدة بالضفة الغربية المحتلة. وذكرت القناة العبرية الثانية أن القرار جاء بالتنسيق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ووزير جيشه أفيغدور ليبرمان.

الرأي الأردنية، 2017/2/4

2017/2/5 رفضت حركة حماس مقترحًا إسرائيليًا بتبادل أسير إسرائيلي مقابل أسير لحماس على أساس إنساني، متمسكة بصفقة تبادل شاملة أو بقاء الوضع على ما هو قائم وفقًا لمصدر من حركة حماس للإذاعة العبرية "ريشت بيت".

وكالة معا الإخبارية، 2017/2/5

2017/2/5 أكدت مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى وحقوق الإنسان في فلسطين، في تقرير مشترك أصدرته، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت خلال شهر كانون الثاني الماضي 590 مواطنًا فلسطينيًا من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بينهم 128 طفلًا، و14 سيدة، ونائب في المجلس التشريعي، وصحافي واحد.

الدستور الأردنية، 2017/2/5

2017/2/8 حاصرت قوات معززة من الشرطة قرية أم الحيران بالنقب، وذلك بغية نقل منزلين جاهزين تبرعت بهما اللجان الشعبية في البلدات العربية، وكذلك هدم خيمة الاعتصام التي نصبت عقب هدم 12 منزلًا و8 منشآت زراعية واستشهاد المربي يعقوب أبو القيعان.

موقع عرب 48، 2017/2/9

2017/2/14 انتخبت حركة حماس الأسير السابق يحيى السنوار، قائدًا لقطاع غزة خلفًا لإسماعيل هنية، الذي يتوقع أن يتولى منصب رئيس المكتب السياسي للحركة.

العرب (لندن)، 2017/2/14

2017/2/19 اقتحمت الشرطة الإسرائيلية مدينة قلنسوة في المثلث في الداخل الفلسطيني، وأقدمت على هدم 11 بيتا في يوم واحد، في سابقة هي الأولى من نوعها من حيث كم البيوت المهدودة في عملية واحدة.

العربي الجديد، 2017/2/19

2017/2/25 كشفت مصادر إسرائيلية النقاب عن مشروع جديد في إطار المشروعات الهادفة إلى تهويد القدس المحتلة، حيث تم إيداع مخطط للاعتراضات لإقامة ما سمي بـ "مشروع سياحي" على سفوح جبل الزيتون، يتعلق بإقامة "متنزه" جديد في سفوح جبل الزيتون.

الرأي الأردنية، 2017/2/25

صـدر حديـثًا

سوتيريوس سارانتاكوس

البحث الاجتماعي

يعرض هذا الكتاب بطريقة ناقدة لطبيعة البحث الاجتماعي المتنوعة والمتعددة الجوانب، ويشتمل على منهجيات وطرائق بحث كثيرة، ويغطي مساحة واسعة من البحث الاجتماعي، ابتداء من التحليل الوضعي وانتهاء بالبحوث البنائية والنسوية، كما يركز على التأويل وتحليل الخطاب والبحث ما بعد الحديث والبحث التطبيقي.

مراجعات وعروض كتب

Book Reviews

أحمد قاسم حسين | Ahmed Qasem Hussein*

لم نعد وحدنا في العالم: 'النظام الدولي' من منظور مغاير

"We Are No Longer Alone in the World: a Varying Perspective on the International Order"

عنوان الكتاب في لغته: Non ne sommes plus seules au monde- Un autre regard sur l' ordre international

عنوان الكتاب: لم نعد وحدنا في العالم: 'النظام الدولي' من منظور مغاير

المؤلف: برتران بادي Bertrand Badie

المترجم: جان ماجد جبور

سنة النشر: 2016

الناشر: مؤسسة الفكر العربي

عدد الصفحات: 207 صفحات

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher at Arab Centre for Research and Policy Studies.

مقدمة

تثير التحولات المتسارعة في النظام الدولي اهتمام الأوساط السياسية والأكاديمية في العالم؛ فقد ركز عدد كبير من الباحثين في العلاقات الدولية على دراسة أبعاد هذه التحولات وانعكاساتها على صعود القوى الدولية وتراجعها. يدور الجدل اليوم حول كينونة النظام الدولي والتغيرات التي تطرأ عليه وعلى شكل الفاعلين الأساسيين ودورهم فيه. لذا يحاول برتران بادي[1] في كتابه **لم نعد وحدنا في العالم: النظام الدولي من منظور مغاير**، الإجابة عن سؤالين مركزيين: هل النظام الدولي متغير؟ وهل نعيش وحدنا في هذا العالم؟

ينطلق بادي من افتراض أساسي يتمثّل بأنّ التغيرات في النظام الدولي متسارعة ومضطربة، بخاصة بعد الحرب الباردة، إذ أخذت أبعادًا جيوسياسية تهدد بحالة من الفوضى، وذلك مع تراجع التزامات الولايات المتحدة الأميركية الأمنية في مناطق عديدة من العالم، وصعود قوى اقتصادية وعسكرية (روسيا، والصين) تحاول أن تستعيد مناطق نفوذ قديمة، أو البحث عن موطئ قدم لها في مواقع إستراتيجية في العالم الآخذ في التغير والتحول بنسق متسارع. تزامن ذلك مع ظهور عدد من الدول غير قانع (مثل إيران، وفنزويلا، والبرازيل وغيرها) بدوره وبطبيعة النظام الدولي، ولا يرغب في الخضوع لتحكّم نادٍ صغير من الأوليغارشيين الذين يستعبدون الضعفاء، ويسعى إلى مقاومة الضغوط النظامية التي تفرضها القوى الدولية الأساسية. كما أنّ ظهور المنظمات الإرهابية الخارجة عن السيطرة قد زاد المشهد الدولي اضطرابًا وتعقيدًا.

يحاول بادي في هذا الكتاب الذي يقع في ستة فصول، التخلي عن التفسيرات السهلة أو التي تَوافق عليها منظرو العلاقات الدولية، بأنّ التغير في النظام الدولي يكون من خلال انسحاب أحد أطرافه الرئيسة أو بعضها نتيجة انهيار النظام القائم سلمًا أو حربًا مما يمهد لظهور أطراف رئيسة جديدة تعكس مفرداتٍ وقيمًا وأنماطًا سلوكيةً جديدةً، مؤكدًا أنّ العالم قد تغير ولم يعد مقتصرًا على الصور النمطية للنظام الدولي القائم على هيمنة مجموعة من القوى الغربية ترسم السياسات الدولية لباقي دول العالم، أي التخلي عن التقسيمات القائمة على شمالٍ متقدم ومتحضر وجنوبٍ متخلف.

من "توازن القوى" إلى النادي الأوليغارشي

يركّز الكاتب في هذا الفصل على دراسة طبيعة النظام الدولي وطريقة تشكّل العلاقات بين الدول في فترة الحداثة، لا سيما أنّ هناك ديناميتين غير مسبوقتين، برزتا في عصر النهضة ساهمتا في نشوء مفهوم النظام الدولي فيما بعد، وهما:

- التعامل مع النظام الدولي بطريقة جماعية: لأول مرة في تاريخ البشرية تم التعامل مع النظام الدولي بطريقة جماعية.
- التعايش مع الآخر: لم تكن مسألة التعايش مع الآخر تطرح على هذا النحو، أو على الأقل لم تكن تطرح إلّا داخل المدينة أو المملكة، كانت العلاقات مع الدول المجاورة ومع الخصوم أو المنافسين موجودةً بالتأكيد، إلا أنّه كان يعتم عليها من الناحية السياسية والقانونية.

واستمر الوضع حتى توقيع معاهدتين كان لهما الأثر البارز في ظهور نظام دولي جديد؛ هما معاهدتا مونستر وأوسنابروك اللتان وضعتا حدًا عام 1648 لحرب الثلاثين عامًا، وأسستا لما سوف يُعرف بـ "صلح وستفاليا"؛ فقد أرست الدول الأوروبية فيما بينها نوعًا من النظام الذي لم يُطلق عليه اسم، إلا أنّه بدا بالفعل أشبه بالصيغة الأولى لنظام دولي. في ظل هذا المشهد الدولي الجديد ظهرت بحسب بادي مجموعة من القواعد الجديدة، أولها مبدأ السيادة الذي أقر وفقًا لما كان قد نظّر له جان بودان، أنّ ما من دولة تخضع لدولة أخرى سواء أكانت أكبر منها أم أصغر أم مساوية لها، ومن ثم مبدأ احترام النطاق الجغرافي وما يستتبع ذلك، من تحديد واضح لا لبس فيه لمفهوم "الحدود" وواقعه، لا بل أكثر من ذلك، لفكرة أنّ الفعل السياسي لا يكون واقعًا إلّا من خلال ممارسة الدولة سلطتها على أرض معينة. لقد كرّس ذلك نوعًا من توازن القوى وصفه المفكر الواقعي هانس مورغنثاو بالمضطرب، لأنّه تأسس عقب حرب، ومن هنا، اتصف بعدم العدالة، لأنّ رجال الدولة والساسة ينجرفون مع النصر إلى تكريس نتائج مجحفة بحق المهزوم عادةً. وهو ما حدث عندما قمع تطلعات فرنسا وكرّس مكاسب إمبراطورية آل هابسبورغ في الولايات الإيطالية، كما أنّ قادة التوازن أغفلوا النتائج التي أحدثتها الثورة الفرنسية على الصعيد الفكري. وهي نتائج كان لها بالغ الأثر في دفع الشعوب الأوروبية نحو الثورات الاجتماعية[2].

مارست القوى الأوروبية الكبرى في القرون اللاحقة هيمنتها، بخاصة في القرن التاسع عشر من خلال الاستعمار الذي مثّل مفارقةً هائلةً، بحيث

1 أستاذ العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية في باريس، ترأس المجلس العلمي للمعهد الفرنسي للشرق الأدنى (2012-2014)، صدر له عدد من المؤلفات في العلاقات الدولية. ترجم أغلبها إلى اللغة العربية، أشهرها: **سوسيولوجيا الدولة** (1990)، و**الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد المسلمين** (1996)، من آخر إصداراته **دبلوماسية التواطؤ** (2011)، و**الدبلوماسي والدخيل** (2008)، و**عجز القوة** (2014)، ونشر له المركز العربي ضمن سلسلة ترجمان كتاب **زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية**.

2 إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 101.

اختزن نظام الدولة الوستفالي في ذاكرته النموذج الإمبراطوري السابق الذي بقي يخيّم على الأمم الأوروبية، وراح يجد نفسه في التوسع ما وراء البحار. وعلى الرغم من أنه يقع على عاتق النظام المنبثق من صلح وستفاليا على وجه التحديد تهميش هذا الشكل من النظام المتجسد في الإمبراطورية الرومانية الجرمانية وما صاحبها من تفتيت جغرافي وحرمان من الحكم الذاتي، ويدفعه إلى الأفول، فإنّ "إغراء النهج الإمبراطوري" استمر، سواء في شكله الأوروبي التقليدي بحسب ما تم إحياؤه أكثر من مرة في فرنسا مع مغامرة نابليون، أم من خلال نسخته الخارجية المنبثقة من بناء الإمبراطوريات الاستعمارية التي حملت لواءها فرنسا وبريطانيا العظمى والبرتغال وإسبانيا. وإذا كانت هذه الذاكرة الإمبراطورية لم تغادر الساحة الأوروبية مغادرةً كليةً، فذلك لأنّ معضلةً لم ندركها كامنة تعشش في خلفية عقل وستفاليا، حتى إننا نتجه أحيانًا إلى التعمية عليها كليًا في الوقت الحاضر.

في أساس هذه المعضلة تكمن غرائب مبدأ السيادة؛ فالنظام الدولي يتكوّن من دول متجاورة ذات سيادة تتنافس فيما بينها. وتكشف هذه المنافسة بالفعل الطبيعة المتناقضة للفكر القانوني الذي كان في طور النشوء؛ فمن ناحية هناك سعي لإنتاج قاعدة دولية تهدف إلى ضبط هذا النظام المشترك بين الدول الذي يُراد بناؤه. ومن ناحية أخرى، تقوم السيادة على الاعتراف لكلّ دولة بالحرية المطلقة التي تتيح لها الإفلات من أيّ قاعدة تتجاوز سلطتها. من هنا انبثقت فكرة الحرب بالذات التي تلوح في الأفق من حيث أنّها أمر طبيعي وضروري وشامل. وهي فكرة قديمة وجدت القوى الغربية صعوبةً في التخلص منها. ومن هنا أيضًا يبرز هذا الجذر القديم إزاء القانون الدولي، وهو ارتياب لا يزال قائمًا إلى اليوم، لا سيما في الولايات المتحدة. وحين نقول منافسة، بغض النظر عن درجة تحررها من القواعد القانونية، فإننا نوحي في الوقت ذاته بأنّ المبدأ الأساسي لهذا النظام الدولي الجديد لا يزال القوة، أي تلك القدرة المتاحة لإخضاع الغير، بخاصة الدول المجاورة، مهما كانت الوسيلة المستخدمة. أي إنّ القوة تقوم بدور الحكم الطبيعي في التنافس بين الدول، ما يؤدي حتمًا إلى موقفين ثابتين في دينامية العالم الغربي؛ فإمّا أن يتبيّن أنّ واحدةً من هذه الدول هي أقوى بكثير من سائر الدول، وفي هذه الحال نعود إلى التقليد الإمبراطوري الذي اجتذب الملك لويس الرابع عشر في زمانه، ونابليون الأول، أو إنكلترا في القرن التاسع عشر، وإمّا أن تكون القوى الأساسية بالمستوى نفسه تقريبًا، ما يجعل إحياء الإمبراطوريات غير ممكن، فتشرف حينها على إدارة شؤون العالم مجموعة أوليغارشية؛ أي نادي الأقوياء.

إنّ هذا التأرجح بين الهيمنة الإمبراطورية والأوليغارشية المستقرة إلى حد ما، واكب كل التاريخ الأوروبي حتى يومنا الحاضر. فحين يسود المنطق الإمبراطوري، تكون الكلمة الفصل لعلاقات الخضوع شبه التام بالنسبة إلى كل الفاعلين الذين عليهم القبول بسيادة هذا المنطق. في المقابل، في الحالة الأوليغارشية، لا بد من التفاوض باستمرار، لكي تكون هذه الحالة مقبولةً ومستدامةً. من هنا برز مفهوم "توازن القوى"، وهي الصيغة الأساسية التي طبعت بعمق تاريخ العلاقات الدولية بدءًا من مطلع القرن التاسع عشر. كان المطلوب أن تسود المساواة بين القوى الأساسية لئلا تجتذب أيّ واحدة منها المغامرة الإمبراطورية. لذا قام مؤتمر فيينا (1814-1815) على ركيزتين أساسيتين[3]:

- توازن القوى Balance of Power
- التعويضات Compensation

وهما ركيزتان أساسيتان في الدبلوماسية الأوروبية في القرن الثامن عشر. وأضاف مؤتمر فيينا عاملًا آخر هو ضرورة الاطمئنان لعدم تكدير السلام من ناحية فرنسا واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة. وقد قاد العمل بمبدأ توازن القوى إلى نتائج مهمة؛ بحيث كان الأساس لنظام دولي جديد بين مجموعة من القوى الأساسية في بنية النظام الدولي آنذاك، وهي فرنسا وإنكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا، وحال هذا النظام دون سيطرة واحدة من تلك القوى على أوروبا أو المغامرة بحرب منفردة تُخلّ بتوازن القوى. يرى الكاتب أنّ نظام "الكونسرت الأوروبي" منذ نشأته شابته شائبتان لم يتمكن من التخلص منهما. وهما تمثلان عيبين أساسيين يعكسان تجذّر تركيبته المحافظة؛ يكمن العيب الأول في استبعاده المجتمعات، لا بل تجاهلها. فهذا المنطق تحكمه القوة البحتة وتوازن القوة، ولا يكاد يقيم أيّ وزن للمجتمعات. أما العيب الثاني فيرتبط بطبيعة الحاكمية الأوليغارشية بالذات، إذ إنّها من حيث تعريفها تخلق مُبعدِين، يمكن القول، بلغة حديثة، يتكون خارج إطار هذه الحاكمية نوع من "بروليتاريا" الدول والأمم، فينجم عن تعاملها مع أعضاء النادي تركيبات معقدة ومقوّضة الاستقرار. لقد وُصف المستبعدون عن النظام بأنّهم "بروليتاريا الدول والأمم".

القطبية (أحادية، ثنائية، متعددة) والمجتمعات ودبلوماسيتها

يبدأ الكاتب الفصل الثاني بالتمييز بين "قطبية القوة" و"قطبية التجمع" بوصفهما حقيقتين رئيستين غالبًا ما يتم الخلط بينهما؛ فالأولى بحسب رأيه، تصف التنافس بين الدول التي بوسعها ادّعاء وضعية القوة، أي إنّها تمتلك الموارد الموضوعية التي تمكّنها من هذا

3 عمر عبد العزيز، جمال عمر، **صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص 32.

الادعاء، وينظر إليها الآخرون على هذا الأساس. إذًا ما نفعُ أن تكون في الواقع قويًا إذا لم يعترف لك الآخرون بهذه القدرة؟

يدور التساؤل عن قطبية القوة حول إذا ما كنّا نواجه نظام "هيمنة" أم نظامًا "أوليغارشيًا". لا نجد إلا أمثلة قليلة في التاريخ عن أنظمة الهيمنة؛ فقد جرى الكلام عن "باكس بريتانيكا" (نظام السلم البريطاني) الذي ساد منذ عام 1815 حتى صعود القوة الألمانية، وتدخل الهيمنة الأميركية في فترة الحرب الباردة بطبيعة الحال ضمن هذه الفئة. لكن موسكو كانت تشارك في الأمور الأساسية، ما خلق نوعًا من حكم ثنائي أميركي - سوفياتي. وعشنا فترةً قصيرةً جدًا من الأحادية القطبية الأميركية بعد سقوط جدار برلين، لكنها سرعان ما تبددت. بعبارة أخرى، فترة الهيمنة الواضحة التي لا لبس فيها، هي في الحقيقة نادرة نسبيًا، والقاعدة هي الأوليغارشية التي تعكس أوضاعًا تظهر فيها قوى متعددة تكون إلى حدٍ ما في تنافس مفتوح فيما بينها.

أمّا قطبية التجمع من ناحيتها، فتتطابق مع فترات تضع فيها القوى حدًا لتشتتها وتذهب في اتجاهات تتسم بـ "العسكرة" ترتكز على تجمع عدد من الدول حول زعيم، يمكن لهذه المعسكرات أن تتعدد، حتى وإن كانت اللعبة الدولية تشجع بصورة عامة على الثنائية، وفقًا للانقسام الثابت، صديق - عدو.

كما يذهب الكاتب إلى التمييز بين "القطبية" و"الاستقطاب"؛ فالقطبية تعني "تجاور" قوى من دون أن نحدد العلاقات بينها. في حين أنّ الاستقطاب يتضمن "المواجهة" المحتملة أو الفعلية. إنّ الثنائية القطبية التي سادت من عام 1947 إلى عام 1989 لم تكن قطبيةً فحسب، وإنما "استقطابية" وقد ترجم ذلك بمنطق المواجهة بين الأقطاب. فضلًا عن ذلك، ترافقت تلك الثنائية القطبية مع منطق التجمع، بحيث لم توجد قوتان متواجهتان فحسب، وإنما كان يلتف حولهما عدد من الدول الصغيرة أو الأكبر حجمًا. أخيرًا كان كلّ واحد من هذين المعسكرين محكومًا بـــ "قوة عظمى" كما كان يقال في حينها، يحدوها هاجس المنافسة مع "شبيهها" و"غريمها" وفي الوقت نفسه الرغبة غير المعلنة في تقاسم العالم، وإرساء الحكم الثنائي.

ويرى الكاتب أنّ "لحظة الثنائية القطبية" كانت عابرةً واستثنائيةً، ومن السهل في وقت لاحق أن نجد التفسيرات التي تتيح لنا التنظير حول ظاهرة هي في أساسها حادث محدد في الزمن "ثنائية القطبية"، وهنا يتساءل لماذا تطبع رؤيتنا للعالم بعمق في وجداننا؟ بحيث يرجع ذلك إلى الواقع النووي وطابعه الغريب؛ ففي أعقاب هيروشيما وناكا زاكي تنبَّه الناس لوجود السلاح غير المسبوق الذي لا يتيح بالضرورة إحراز النصر، لكنّه يقود إلى تدمير الآخر. ومع احتكار الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السلاح النووي لم يتح فرصة البقاء للدول إلا بانضوائها تحت مظلة إحدى هاتين القوتين العظميين. للمرة الأولى في التاريخ، أصبحت الحماية هي القاعدة المطلقة في اللعبة الدولية، وللمرة الأولى لم يعد باستطاعة أحدٍ أن يتخيل موقعه في النظام الدولي خارج منطق الحماية هذا الذي يتضمن كذلك منطق المعسكر ووجود زعيم للمعسكر.

العامل الآخر هو استقطاب العالم بين أيديولوجيتين؛ فالمنتصران على النازية كانا بالفعل ينتميان إلى فلسفتين سياسيتين مختلفتين تمامًا؛ إحداهما تدين باشتراكية الدولة الماركسية المركزية المتشددة، والأخرى بالليبرالية التي تروّج لفضائل الفردية والسوق الحرة والديمقراطية. للمرة الأولى تداخلت الأيديولوجيا بعمق وانتظام في اللعبة الدولية. وأخيرًا، أبعد من هذين النظامين الأيديولوجيين اللذين كانا يتواجهان، تنافس شكلان من أشكال التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي، وهنا أيضًا بصورة غير مسبوقة، تمثّلت قوة هذا التعارض بفرادةٍ قلّ نظيرها؛ بحيث كان لكلٍ من هذين النظامين نوع من الامتداد في المعسكر المواجه (في الجانب الأميركي الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في دول جنوب أوروبا، وفي الجانب السوفياتي الانشقاقات التي توالت تدريجيًا في الاندماج داخله).

الجدير بالذكر أنّ الثنائية القطبية لم تكن في أي يوم من الأيام ظاهرةً متحجرةً إذ تطورت باستمرار خلال تاريخها القصير؛ ففي المدة 1947 - 1967 تميزت بصلابة مفرطة، والميل المحدود للتواصل ما وراء "الستار الحديدي" الذي كان يفصل بين أطراف النزاع، أما في المدة 1967 - 1989 فتكيفت الثنائية القطبية، ودخلنا زمن "التعايش السلمي"، ومن ثم الاسترخاء الذي اهتز قليلًا بسبب الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979. إنّ الثنائية القطبية التي أرست قواعدها عام 1947 قامت على أساس فكرة الحماية؛ إذ كان لا بد من الالتحاق بأحد الحليفين لتأمين الحماية من التهديد الذي تمثّله الجهة المقابلة. ولكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي حدث تحوّل في النظام الدولي، ذلك أنّ عالم 1989 يختلف تمامًا عن عالم 1947؛ لقد اكتملت عملية تصفية الاستعمار، وانتقلت أرض المعركة من الشمال إلى الجنوب، كما أنّ مختلف الوحدات المكونة لهذا الجنوب، سواء أكانت دولًا أم شعوبًا أم فئاتٍ اجتماعيةً أم جماعاتٍ دينيةً أم ثقافيةً، اكتسبت استقلاليةً لافتةً، حتى إنّ سقوط جدار برلين أمّن الحجج التي تعزز مطالبها بالتحرر، والاعتراض، بل الانحراف.

وبناءً عليه، لا يمكن فهم طبيعة العلاقات الدولية في الوقت الحاضر إذا اكتفينا بالنظر إلى الخرائط الكلاسيكية للجغرافيا السياسية، أو اعتمدنا على التحليلات الإستراتيجية. يجب أن نتعلم كيف نخطو

خطوةً إضافيةً، لنأخذ في الحسبان بروز المجتمعات في المجالات التي بقيت حتى هذا الوقت حكرًا على العمل الدبلوماسي وحده. من هذا المنظور، فإنّ ثورة الاتصالات التي حصلت في الثمانينيات من القرن الماضي مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قامت بدور أساسي في تقنيات المعلومات والوسائط المتعددة، والوسائل السمعية والبصرية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، أي الصوت والصورة والمعلومات. في الواقع شملت جميع الناس، لقد زعزعت ثورة التكنولوجيا "أثر المسافة" الذي يقع في قلب اللعبة الدولية بالذات، فهذا المعيار القديم والتأسيسي سمح بأن يكون للإقليمية معنى، ويُبنى أول تصور للنظام الدولي، كما ساعد في تشكّل الأمة والقوميات، وفي تمايز كل وحدة سياسية ومسارها التاريخي على خريطة العالم. كان للثورة الهادئة في مجال الاتصالات تأثير أكثر عمقًا من تعطيل "أثر المسافات"، فهي تجاوزت العلاقات الدولية الكلاسيكية التي يجب بالأحرى أن نسميها "العلاقات بين الدول" إلى شبكة من العلاقات "بين المجتمعات". وبقدر ما كانت هيئات المجتمع المدني تتحرر من عبء الضغوط الحكومية، وتتمتع الجهات الفاعلة باستقلالية أكثر، بما في ذلك إزاء مجتمعاتها الوطنية، فإنّ اللعبة الدولية راحت تتسم بغلبة أكبر للتداخل المجتمعي على الطابع الدولي.

لذا تمثّل مقولة "صراع الحضارات" الشهيرة أحد الإطارات التحليلية الأكثر دلالةً على هذه التحولات. ونحن ندين بهذه الصورة التبسيطية، والمريحة فكريًا في آن، لصموئيل هنتنغتون، بما أننا لم نعد وحدنا، فمن الواضح أنّه ليس بإمكان أيّ ثقافة أن تدير شؤون العالم وتتجاهل الثقافات الأخرى، وما تحمل من سلوكيات، وطرق الرؤية والتفكير والنظر إلى الذات، فالعولمة تؤدي لا محالة، بفعل التبادلات المتنامية، إلى تلاقح يتطور من دون توقف بين ثقافات كانت تعيش منفصلةً ومتباعدةً. وبناءً عليه، ربما ينتقل صراع الحضارات إلى داخل المجتمعات الغربية. في هذا الصدد يذهب المفكر عزمي بشارة إلى أنّ الصراع الدائر في البلدان الغربية ربما يتحول إلى صراع بين ثقافتين تشتملان على مكونات طبقية وثقافية وسياسية وقيمية، ويمكن أن يتحول إلى صراع هويات، كما أنّ القوى الصاعدة في النظام الدولي (روسيا، والصين) تتبنى عقيدة صراع الحضارات ضد انتشار الديمقراطية والليبرالية بوصفهما تنتميان إلى الثقافة الغربية، وأداة للهيمنة، هذا يعني باختصار أنّ صراع الحضارات قد أصبح مذهبًا روسيًا وصينيًا في العلاقات الدولية[4].

جولة صغيرة في العالم الجديد

إنّ الساحة الدولية جزء لا يتجزأ عن الفاعلين الاجتماعيين، وسلوكهم وثقافتهم وانتظاراتهم، إذ إنّ مسافةً كبيرةً باتت تفصلنا عن الكونسرت الأوروبي الذي ضم أمراء وحكامًا تجمعهم ذهنية واحدة وثقافة واحدة. في يومنا هذا، أصبحت اللعبة الدبلوماسية الرهينة الدائمة لكثافة عمليات العولمة وتعقد القصص التي تتشابك فيها، بل تتصادم.

غذّت نهاية الثنائية القطبية الوهم بأنّ الولايات المتحدة ستكون متربعةً وحدها على عرش الهيمنة. وهو موقف تبين أنّه من أندر المواقف في التاريخ، بينما طموحها حتى عام 1989 لم يتحقق إلّا على قاعدة الحكم الثنائي في مواجهة الاتحاد السوفياتي وفي شراكة معه. رأينا كذلك غداة سقوط جدار برلين، أنّ وهم الأحادية القطبية لم يدم أكثر من ثلاث أو أربع سنوات.

على الرغم من الحفاظ على منظمة حلف شمال الأطلسي، والإبقاء على فكرة "المجموعة الغربية"، فإنّ وضع حدٍ لـ "العسكرة" وتراجع منطق الحماية أسهما إلى حدٍ كبير في إضعاف الروابط بين الحلفاء الأطلسيين، وبين عرّابي الشمال وأتباعهم في الجنوب. في الواقع، كما يرى الكاتب في هذا الفصل أنّ الوهم التأسيسي للحظة الأحادية القطبية ارتبط بحدث لا علاقة له بانهيار الاتحاد السوفياتي، وهو غزو صدام حسين الكويت، وتشكيل ائتلاف واسع أوكلت إليه مهمة طرد القوات العراقية، إنفاذًا للقرار 678 الصادر عن مجلس الأمن. بحيث صوّت الاتحاد السوفياتي المحتضر لمصلحة القرار، في حين أنّ الصين التي كانت تحرص على جعل المجتمع الدولي ينسى حوادث تيانانمن التي جرت قبل عام، وتصبح مقبولةً ضمن النظام الدولي، سلكت طريق الاعتدال وامتنعت عن التصويت. بذلك بدت الولايات المتحدة الأميركية بلا منافس.

ترافق ذلك مع ازدهار "القوة الناعمة" الأميركية المتمثلة بالسيطرة الناعمة والجاذبة التي تمر عبر أنماط الاستهلاك (الثقافية على وجه الخصوص) والمؤثرات الخيالية المستوردة من الولايات المتحدة. فالنصر المدعوم من الجميع في الخليج، والإبقاء على منظمة حلف شمال الأطلسي، وإطلاق مبادرات دبلوماسية على غرار مبادرة مدريد حول الشرق الأوسط، كلّها حوادث كبرى غذّت لدى بعضهم أملًا يتمثّل بأنّ القوة العظمى بإمكانها أن تسوي جميع نزاعات العالم بفضل قدراتها السياسية والدبلوماسية والعسكرية. ويركّز الباحث في هذا الفصل على القوى الصاعدة في النظام الدولي، كما يلي:

4 عزمي بشارة، "صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائض الليبرالية"، **سياسات عربية**، العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016)، ص 7 - 19.

- **روسيا الإمبراطورية المحبطة:** إنّ مقاربة مسألة الموقع الذي تحتله القارة العجوز في النظام الدولي في الوقت الحاضر لا يمكن أن تتم دون النظر إلى علاقتها بروسيا؛ بحيث تتصف العلاقات الروسية الأوروبية بالمعقدة؛ إذ يتداخل فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتعدّ روسيا اليوم أحد الشركاء الأساسيين في القضايا الأمنية الأوروبية، ولا يمكن الحديث عن الأمن الأوروبي دون التطرق إلى الدور والتأثير الروسيَين في المنظومة الأمنية الأوروبية. وهي أيضًا أكبر مورد للطاقة والشريك التجاري الأكبر للاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر مستهلك للطاقة الروسية. وترتبط دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات تجارية مهمة مع روسيا[5]. إنّ روسيا تحجز لنفسها تدريجيًا مكانًا مميزًا في العالم الجديد للبلدان التي تُعرف بـ"الناهضة" من خلال مشاركتها إلى جانب الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا في تجمع جديد يُعرف بـ"البريكس" BRICS، كما هي الحال في الشرق الأوسط حيث مخاطر الانزلاق ليست بقليلة، لا يخلو النشاط الدبلوماسي الروسي من مخاطر محتملة. هناك العديد من نقاط التضارب الممكنة بين المصالح الروسية والصينية؛ تقليديًا كانت وجهة الصين دومًا نحو الشرق والجنوب. كان شيء من الحذر إزاء القوة الروسية يدفعها إلى تجنّب أي مغامرة توسعية لجهة الغرب و"إعادة فتح طريق الحرير" مع التأكيد أنّ روسيا لا تنظر بعين الرضا إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة التي تنزاح في اتجاه الصين، لكن لا بد لها من الاعتراف بأنّها لم تعد تمتلك الإمكانيات التي تخوّلها ممارسة الوصاية الحصرية عليها. إنّها تتأقلم مع هذا التأكّل في نفوذها، وتعوّضه على الأرجح بما تجنيه من فوائد اندماجها بكتلة شرقية غير تصادمية.
- **فرص الاتحاد الأوروبي الضائعة:** كان بإمكان الاتحاد الأوروبي الإفادة من نهاية الحرب الباردة والثنائية القطبية التي كانت تحاصره في الخانة الأطلسية وتحدّ من هامش تحرّكه. للمرة الأولى في التاريخ منذ فجر العصر الحديث، ليست أوروبا ساحة معركة العالم، وهي لا تشهد توتراتٍ عسكريةً داخليةً، كما كانت الحال لمدة طويلة من الزمن، امتدت من حرب المئة عام إلى الحرب العالمية الثانية. ليست المواجهة مع الكتلة السوفياتية. مع ذلك، لم تستثمر المواجهة مع الكتلة السوفياتية بل على العكس كشفت أوروبا مكامن ضعفها بعد انهيار جدار برلين. وفي هذا الصدد يذهب المفكر الواقعي جون مارشهايمر إلى أنّ مغادرة القوى العالمية وسط أوروبا في إشارة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع التزامات الولايات المتحدة الأمنية فيها، ستقود إلى تحوّل النظام في القارة الأوروبية من نظام ثنائي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، فربما يقوم كلٌ من ألمانيا وفرنسا وإنكلترا وإيطاليا بدور جديد في بنية النظام الدولي[6]. ولعل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي رسميًا يعزز من هذه الفرضية.
- **الصين بين الحذر وتأكيد الذات:** كبرهان على الطبيعة المركبة لفئة "البلدان الناهضة"، تتمايز الصين في عدة مستويات؛ فهي ليست قوةً عاديةً في طريقها إلى النهوض؛ إذ تطمح إلى المرتبة "الأولى بالتساوي" مع الولايات المتحدة الأميركية في تصنيفات الاقتصاد العالمي. ويقدّر بعضهم أنّ الناتج المحلي اليوم يقارب 15 ألف مليار دولار، ومع ذلك يجب ألّا يعترف بالصين كونها تنتمي إلى نادي الكبار. وهذا أمر لا يخلو من الغرابة. أما الاستثناء الآخر فهو ذو طابع ثقافي؛ فالصين ليست أمةً تبشيريةً، لكونها ليست لها طموحات كونية، فقد بنت جزءًا كبيرًا من سياستها الخارجية، منذ أن أصبح لديها الإمكانات لكي توجد ضمن اللعبة الدولية، على مبدأ الطاوية القائم على "اللافعل". من هنا، فإنّ الطريقة الفضلى التي اختارتها لمواجهة الحوادث تكمن في السلبية والحذر والانسحاب. وهي أساليب أكثر فاعليةً ووظيفيةً من نشاط يتوزع في كل اتجاه من الصراعات الحالية الكبرى (سورية، والعراق، وفلسطين، والساحل الأفريقي، وأفغانستان) لنلحظ ثبات هذا الموقف القائم على الانسحاب والحذر، بل الصمت.

القوى الكبرى في اتجاه معاكس للتاريخ

إنّ عالم اليوم هو رهينة عملية إنهاء الاستعمار التي اتسمت بالفشل؛ فالعالم القديم لم يعرف كيف يستقبل العالم الجديد ضمن مجتمع الأمم التي يقال عنها "متحضرة". تم بناء نظام ما بعد الاستعمار على أساس وضع الدول "المتحررة" حديثًا تحت الوصاية. ذلك كان القصد من "الكومنولث" البريطاني، أو "الجماعة الفرنسية" التي أطلقها الجنرال ديغول عام 1958 وصولًا إلى "فرانس أفريك" المشؤومة. لقد تناسى الجميع أنّ لهذه الدول تاريخًا خاصًا بها، وأنّه لا يمكنها الانخراط دون ضرر في المسار الغربي لبناء الدولة القومية.

لا ترتبط الصراعات الجديدة كثيرًا بالتنافس بين الدول كما هي الحال في التاريخ الأوروبي. وإنما ترتبط على العكس من ذلك، بعدم

5 أحمد قاسم حسين، "العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح"، **سياسات عربية**، العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016)، ص 54 - 69.

6 J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security*, vol. 15, no. 4 (1990), p. 7.

وجود دولة، وعجز المؤسسات، والتحلل البطيء للمجتمعات. راحت هذه الدينامية المنحرفة تسلك طريقها تدريجيًا في أفريقيا حيث تتالت الصراعات منذ فجر الاستقلال. لذا غالبًا ما سهّلت القوى الاستعمارية السابقة مهمة الحكام المستبدين من خلال التغاضي عن مساوئهم، بل من خلال تشجيعهم على شخصنة السلطة وتحويلها إلى حكم إمبراطوري (على غرار جمهورية أفريقيا الوسطى)، وأحيانًا شجّعت ديناميات التفتيت، كما فعلت بلجيكا في كاتانغا وفرنسا في بيافرا.

كما أنّ العلاقة بين القوى الغربية والشرق الأوسط تستحق أن نتوقف عندها بعض الشيء، لكون هذه المنطقة تعاني أمراضًا مماثلةً أساسًا تلك التي تضرب أفريقيا. هنا يمكن الكلام عن "إنهاء استعمار فاشل"، حتى وإن لم تكن لأغلب بلدان الشرق الأوسط صفة "المستعمرة" بصورة رسمية. مع ذلك، بتسمية النظام الذي أُرسي بـ "الانتداب" وقعت شعوب المنطقة ضحية نظام وصاية له القدر نفسه من الجور وغير ملائم لبناء مجتمعات سياسية قابلة للحياة. وتفسّر حدة المصائب التي عاناها الشرق الأوسط من خلال سلسلة من عوامل فريدة لم تكن موجودة في أي مكان آخر في العالم، وهي:

- في حين كانت القبضة الاستعمارية تتراخى في عدد من بلدان المنطقة، عادت إلى التشدد بسبب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.
- النفط، وهو الذي فاقم الأزمات؛ إذ يوجد ثلثا الاحتياطي العالمي من النفط في الشرق الأوسط، حتى وإن كان الوضع قد تطور في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الصخر الزيتي وإعادة التوازن للسوق العالمية على وجه الخصوص، فباطن الأرض في منطقة الشرق الأوسط يحتوي على النفط الخام الأقل تكلفةً من حيث الاستخراج والأكثر فائدةً للاقتصادات الغربية. من هنا، فإنّ الخيارات الإستراتيجية للقوى الغربية، والصين أيضًا، محكومة بهذا العامل.
- التشوه الأصلي للنظم السياسية، فهذه اللعنة لم تنتج في الشرق الأوسط أنظمةً ديكتاتوريةً قائمةً على أساس مفهوم توريث السلطة فقط، وإنما فتحت الطريق كذلك أمام الإفراط في التنمية وتأييد مؤسسات المراقبة القمعية إلى أقصى الحدود، أي "أجهزة المخابرات" الشهيرة المتضخمة الحجم التي مثّلت سلطةً حكوميةً حقيقيةً قائمةً بذاتها. وانضوت هذه الأنظمة المدججة بالسلاح ضد مواطنيها طويلًا إلى محاور موزعة إلى معسكرات عدة، ما غذّى لعبة التنافس والعداء الحادّ.
- التعبئة السياسية ذات المنحى الإسلامي، ليس فقط تلك التي تهدف إلى خدمة السلطة، وإنما تلك التي تقوم على الاعتراض الشامل على كل السلطات القائمة.
- وفي حال استمرت القوى الغربية في استخدام قوتها العسكرية والاقتصادية لفرض الهيمنة على الدول والمجتمعات الأخرى، فإنّها، بحسب بادي، ستصل إلى مرحلة تكون فيها غير قادرة على إدارة شؤون العالم، وستكون عاجزةً عن السيطرة على سلوك القوى "غير القانعة" في النظام الدولي، ما يدفع هذه القوى إلى إفشال مشاريع القوى الغربية أو على الأقل تقدير تعطيلها. ومن الأمثلة على ذلك عدم قدرة القوى الغربية على تحقيق انتصارات حاسمة في كلٍ من أفغانستان والعراق وسورية والعراق ومالي، ولم تستطع حسم الصراع على الرغم من تفوّقها الاقتصادي والعسكري.

فرنسا: طموحات محبطة أمام تحديات الغيرية

غداة الحرب العالمية الأولى، بدأت الأمور تأخذ منحًى مختلفًا، لأنّ فرنسا خرجت منها منهكةً، وكان عليها أن تتحمل تدريجيًا الصدمات الأولى لعملية العولمة التي لم تعرف كيف تسيطر عليها حقًا، والتي تتزامن مع أولى عمليات عدم الاستقرار لإمبراطوريتها الاستعمارية. لكن الضربة الأكثر إيلامًا كانت مع الحرب العالمية الثانية. وهذا ما استشعره الجنرال ديغول الذي فهم بسرعة أنّ فرنسا المهزومة لم تعد قوةً من الصف الأول، كما أدرك أنّ هذه القطيعة حصلت في وقت تبدّل فيه مفهوم القوة بالذات. وحاول ديغول أن يتلمس هذه المتغيرات، ويحوّل هذه القوة المتهالكة إلى "عظمة" تتمظهر على الصعيد النوعي أكثر من الكمي. من هنا، فإنّ السياسة الخارجية التي انتهجها مع الجمهورية الخامسة تبرز تمامًا هذا التوجه الجديد الذي حمل عناوين رئيسة؛ كالإصرار على التباهي بالسيادة الوطنية، واعتماد سياسة خارجية مستقلة، لا سيما في مجالي الدفاع والأمن، والابتعاد عن الكتلتين بخاصة عن الأخ الأكبر الأميركي.

إنّ التمركز الدولي للجمهورية الخامسة، بدءًا من عام 1956، استند إلى إستراتيجية تقوم على استعادة جزئية لمكانتها من خلال بناء سياسة نفوذ وتعاون مع الجنوب، والسعي لاحتلال موقع "الزعامة" الدبلوماسية لأوروبا التي هي في طور التشكّل. كان بإمكان أوروبا الصغيرة هذه أن تمثّل قاعدةً لـ "الزعامة" الفرنسية. ومن دون شك، قام توسّع الاتحاد الأوروبي بدور المسرّع في فقدان الهوية الدولية. وشهد عام 2004 دخول بلدان جديدة إلى الاتحاد، معظمها من الديمقراطيات الشعبية القديمة. لم يستوعب هؤلاء الأعضاء الجدد فكرة "الزعامة" الدبلوماسية الفرنسية. عندها، انتقلنا بهدوء، من دون إضفاء أي طابع رسمي، من أوروبا تهيمن عليها فرنسا

دبلوماسيًا، إلى فرنسا المتراجعة إلى وضعية عضو عادي. هكذا بدأنا نشهد تعثّر باريس في مبادراتها الدبلوماسية مع انطلاق محادثات بروكسل. كما أنّ التحول الهادئ في دور فرنسا وتراجعه تمثّل بالتطور الذي شهده الطاقم الدبلوماسي الفرنسي؛ فحتى هذا التاريخ، كانت وزارة الخارجية الفرنسية تقودها نخبة منبثقة مباشرةً، إما من حقبة الحرب العالمية الثانية، بالنسبة إلى الطاقم الأكبر سنًا، وإما تلك النخبة التي تم إدماجها في سياق السياسة الخارجية ذات التوجه الديغولي، بالنسبة إلى من هم أكثر شبابًا؛ فما إن بدأ هؤلاء الموظفون يغادرون الكي دورسيه، حتى حل على رأس الدوائر الأساسية في وزارة الخارجية جيل جديد من الدبلوماسيين ليس من الذين لم يعايشوا تجربة الحرب فحسب، وإنما لم يكونوا أيضًا متآلفين مع المفاهيم والتفاعلات التي رسخت الحقبة الديغولية. إننا أمام تكوين ذهني جديد متأثر بطغيان النموذج الأميركي أكثر من تأثّره بالماضي الديغولي والسيادي لفرنسا.

لذا بدأت ترتسم طلائع تيار محافظين جدد على الطريقة الفرنسية. لم يكن مرتكزه الأساسي بالتأكيد وزارة الخارجية، لكنه أثّر بقوة في تحرّك فرنسا في العالم. وشملت هذه الظاهرة أجواء المفكرين وفرضت نفسها سريعًا بوصفها نقطة تحوّل لدى من كانوا يُعرفون في ما مضى باسم "الفلاسفة الجدد"؛ وأبرز هؤلاء إعلاميًا برنار هنري ليفي الذي استطاع سريعًا في الواقع أن يقوم بدور وزير خارجية نيكولا ساركوزي عن طريق حثّه على التدخل العسكري في ليبيا. سعى هذا التيار الذي يمثله برنار ليفي لتمرير رسالة جديدة مفادها أنّ الولايات المتحدة الأميركية ليست تلك "القوة المهيمنة" التي يجب محاربتها، أو على الأقل العمل على احتوائها، وأصبح الدفاع عن إسرائيل أولويةً وضعت مسألة دعم القضية الفلسطينية التي غالبًا ما تم تجاهلها، في آخر سلم الاهتمامات. بصورة أعم، أصبحت الإشارة إلى النموذج الغربي، بل إلى الهوية الغربية، منطلق سياسة خارجية جديدة: ليس لأنّ الغيرية لا يحسب لها حساب، بل يجب إعادة تموضع الآخر، من خلال إخضاعه إلى نموذج معولم يعدّ متفوقًا على النماذج الأخرى. وقد سلكت هذه المقولة الخطيرة طريقها رافعةً شعار: "إنهم يهاجموننا لأننا الأفضل".

خاتمة

يرى بادي في ختام الكتاب أنّ العالم قد تغيّر. وفي مواجهة التقلبات والتحولات، تقوم ردة الفعل الأكثر شيوعًا على الإنكار؛ فالتعامي عن الواقع هو الطريقة المريحة للتعامل مع المخاوف والشكوك، وإعطاء أنفسنا راحة قصيرة، وإنما مكلفة. يحنّ بعضهم إلى الحرب الباردة. ويتكل آخرون على انتفاضة يقوم بها "الزعيم" الأميركي. بينما يتمسك العديد بشدة بفكرة الغرب الذي من المفترض أن يجسّد كرامة العالم.

بحسب بادي، يحتاج العالم اليوم إلى قبول الآخر المختلف ثقافيًا ومعرفيًا واجتماعيًا، وذلك السبيل لإحداث تغيرات جوهرية في بنية النظام الدولي. ويقود هذا القبول بالضرورة إلى إعادة تفكيك مفاهيم عديدة تنتمي إلى الحقبة الوستفالية التي أسست نظامًا دوليًا يسيطر عليه نادٍ أوليغارشي؛ "نادي الكبار"، ومنها مفاهيم السيادة وتوازن القوى والدولة - الأمة، والحاجة إلى إعادة تعريفها في ظل العولمة. وهذا يتطلب زيادة إسهام جميع الدول في النظام الدولي من خلال تفعيل دورها في إيجاد حلول اجتماعية للأزمات ذات الطابع الدولي التي تنتج عادةً من التفكك الاجتماعي والمؤسساتي أكثر من الصراع القائم على تعظيم القوة، بحيث تعجز الأدوات العسكرية الكلاسيكية عن التأثير في مساراته.

المراجع

العربية

أبو خزام، إبراهيم. **الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

بشارة، عزمي. "صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل: حينما تنجب الديمقراطية نقائض الليبرالية". **سياسات عربية**. العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016).

حسين، أحمد قاسم. "العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح". **سياسات عربية**. العدد 23 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2016).

عمر عبد العزيز، جمال عمر. **صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث**. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004.

الأجنبية

Mearsheimer, J. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War." *International Security*. vol. 15, no. 4 (1990).

فردريك معتوق | Frederic Maatouk*

حروب إيران: ألاعيب المخابرات، والصراعات على المصارف، والمقايضات السرية التي أعادت تشكيل الشرق الأوسط

The Iran Wars: Spy Games, Bank Battles, and the Secret Deals That Reshaped the Middle East

عنوان الكتاب في لغته: The Iran Wars: Spy Games, Bank Battles, and the Secret Deals That Reshaped the Middle East

عنوان الكتاب: حروب إيران

المؤلف: جاي سولومون Jay Solomon

سنة النشر: 2016

الناشر: راندوم هاوس Random House

عدد الصفحات: 336 صفحة

* باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

* Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies.

من خلال عنوان مثير، يقدّم لنا صحافي أميركي مخضرم عدّة دروس في الكتابة السياسية، من بابٍ يستهجنه الأكاديميون في أغلب الأحيان، وهو متمثّل في التغطية المباشرة التي لا تترافق مع استشهادات ومصادر ومراجع معتمَدة، من دون أن يكون ذلك انتقاصًا من أهميتها.

والواقع أنّ قراءة كتاب **حروب إيران** تجعل القارئ الذي ينطلق من أحكام مسبقة يغيّر رأيه. فسرعان ما يكتشف أنّ صاحب الكتاب يتعامل باحترام كبير مع المادة التي يتناولها، واضعًا فاصلًا نقديًا دائمًا بينه وبينها. فهو يشتغل كأيّ باحث جامعي رصين مع فارق لوجستي، إنْ صحّ التعبير، يعود إلى أنّه يقف في الميدان ويتابع انطلاقًا منه رسم المشهد السياسي، علمًا أنّ هذا الرسم يأتي في شكل ترسيم سياسي متردِّد وطويل لا يُفصح عن مجمل الصورة سوى بعد عدّة فصول. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ جاي سولومون هو كبير المراسلين الخارجيين في صحيفة **وال ستريت جورنال** *The Wall Street Journal* الأميركية، وإلى أنّه قد غطّى على مدى أربع سنوات متتالية مجريات المفاوضات حول الاتفاق النووي بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من جهة أخرى.

وفي هذه المراجعة، سنتابع الجانب الفنّي من الكتاب؛ بالنظر إلى ما فيه من مكامن قوّةٍ تفيد المؤلفين، مع ترْك متابعة الجانب السياسي منه لغيرنا.

بناء الموضوع

ينطلق المؤلف من ملاحظة سوسيو-سياسية تفيد أنّه ما من قوة غربية عظمى، حتى اليوم، قامت بما قامت به الولايات المتحدة في مواجهتها للجمهورية الاسلامية الإيرانية؛ إذ لجأت إلى عدّة إجراءات واسعة ومتناسقة ضمّت أعمال التجسّس والمعارك المصرفية، وشلّ حركة المواصلات وتطويق شركات التأمين، وصولًا إلى السلاح الأمضى المتمثّل في تجفيف الصادرات النفطية الإيرانية. ثم يعود المؤلف، على مدى أحد عشر فصلًا، إلى تحليل المعطيات التي جمعها، معطًى إثر معطًى، في كل ميدان من الميادين التي يستكشفها، إذ تنكشف بالتدريج الصورة أمام القارئ.

غير أنّ "أقوى" ما في أسلوب المؤلف يقوم على اعتماده بوصلةً تفسيريةً واحدةً، في وقت ينتهج فيه عدّة مسالك مختلفة. فهو يأخذنا إلى الحقل السياسي عندما يتكلّم عن "محور المقاومة" في الفصل الرابع. ثمّ ينتقل بنا إلى الحقل الفيزيائي عندما يثير مسألة مراكز الأبحاث النووية في الفصل الخامس. وبعد ذلك، نذهب إلى حقل المعاملات البنكية ودهاليزها في الفصل السادس، لنعود في الفصل الذي يليه إلى مصائر النفط الإيراني وتعثراته. ثمّ إنّه يسلك مجددًا الحقل السياسي مع تجارب الربيع العربي ذات الصلة، في الفصل التاسع، قبل أن يعود ويسلك دروبًا نغوص خلالها في الحقل الديبلوماسي، مع مفاوضات فيينا، في الفصل العاشر.

وعبْر جميع هذه المسالك المتشابكة والمتنوّعة، يبقى المؤلف مشدودًا إلى هدف معرفي واحد؛ هو فهم المعنى الإستراتيجي الأبعد لحروب إيران، وهي حروب تُبيِّن له أنها حروب على إيران بقدر ما هي حروب لإيران. وهذا الأسلوب التركيبي الذي يعتمده سولومون في بناء موضوعه، وبناء تحليله، هو الأسلوب نفسه الذي يعتمده المؤلفون الجامعيون عندما يقومون بمقاربة متعدِّدة الاختصاصات.

تقنية جمع المعلومات

يعتمد المؤلف في تعامله مع الموضوع على تقنية تُسمّى التقرير المعمَّق In-depth reporting، وهي تقنية تقوم على التعمّق في التحقيق الصحافي الذي يغدو بعد ذلك بمنزلة تحقيق بحثي؛ بالنظر إلى عودته، مرّات عديدةً، إلى الموضوع - من جوانب كثيرة ومن زوايا مختلفة - حتى يتبيّن فيه الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وتُوائِم هذه التقنية في منهجها المقابلة المعمَّقة In-depth interview التي يعتمدها علماء الاجتماع في البحث السوسيولوجي، ذلك أنّهم كثيرًا ما يعودون إلى مقابلة صاحب التجربة حتى إشباع الموضوع حقّه، وحتى تكوين الصورة العميقة للظاهرة المدروسة؛ أي حتى بلوغ معنى الظاهرة. ومن ثمّ، فإنّ سولومون (الصحافي) يبحث عن معنى الموقف السياسي، في حين يبحث عالم الاجتماع عن معنى الظاهرة الاجتماعية. بيد أنّها يلتقيان منهجيًا من حيث لا يدريان.

فمن خلال الاعتماد على هذه التقنية، يتمكّن المؤلف، من كشْف ارتباط عدم تدخّل الولايات المتحدة الأميركية في سورية لحرصها على عدم إفشال مفاوضاتها مع إيران في الملف النووي، على الرغم من تجاوز النظام السوري الخطوط الحمراء التي كان قد وضعها الرئيس أوباما نفسُه في هذا الصدد؛ إذ إنّ التحقيقات التي قادها سولومون مع الوزير كيري، على مدى عدّة سنوات، على غرار التحقيقات التي كان يجريها مع أعضاء فريق العمل لوزير الخارجية الأميركية، أوصلته إلى كشف الحقيقة التي كانت تقف عليها مواقف واشنطن السياسية على المستوى الإستراتيجي.

وكذلك الحال بالنسبة إلى المواقف المتشدِّدة للقوى الأوروبية المشاركة في المفاوضات، وبخاصة الموقف الفرنسي الذي لم يأخذه

الوزير الأميركي في الحسبان السياسي من الناحية الإستراتيجية. فقد كان مساعدو الوزير كيري يـردّدون أنّ الفرنسيين سيكونون أول الأطراف المتوجهة إلى طهران لإبرام صفقات اقتصادية ما إن يتمّ التوصل إلى اتفاق نووي.

> يعتمد المؤلف على تقنية تُسـمّى التقرير المعمَّق الذي يغدو بعد ذلك بمنزلة تحقيق بحثي

ذلك يعني أنّ الصحافي لم يكتفِ باستنطاق صاحب العلاقة المباشرة (الوزير)، فهو قد كان حريصًا أيضًا على سبْر آراء المستشارين السياسيين المشاركين في صنع مواقف المسؤول، وهو ما يدلّ على مهنيّة سولومون العالية، وعلى حسٍّ علمي سوسيولوجي جعله لا يهمل المصادر الثانوية للمعرفة، عند صغار الأعوان؛ ذلك أنّ كل المعرفة الموضوعية لا تقوم على ما يصرّح به بعضهم في البنية الفوقية فحسب، بل تقوم أيضًا، وأساسًا، على ما يُنسج في البنية التحتية ويدور فيها.

بين الاستقصائي والسردي

إنّ ميزة الأسلوب الصحافي الذي يعتمده سولومون في كتابه هي ثنائيّته التي تمنحه قسطًا كبيرًا من التشويق. ولا يتفق هذا التقليد الصحافي مع التقليد البحثي الأكاديمي النابذ للسرد في عموم أعماله. غير أنّه لا يسعنا سوى الإقرار بأنّ هذا الأسلوب مربحٌ في نهاية المطاف. فعندما يتابع المؤلف "حرب الريـال"، في الفصل السادس، فإنّه لا يكتفي بالتعليق الفوقي على أزمة العملة الأجنبية في إيران وما تسببت به من مشكلات اجتماعية، بل إنّه يذهب إلى وقائع ميدانية عديدة في جميع أنحاء البلاد (إغلاق عدّة مصانع، والعجز عن تأمين مواد أولية، وصرف العديد من العمال والموظفين... إلخ)، وهي وقائع مستقاة من سِيَرٍ نقلتها مصادر محلّية أو نقَلها مراسلون أجانب، أو هي مشاهدات عينيّة، ساهمت كلّها في سرد الانعكاسات والتحقيق في أسبابها الحقيقية.

إنّ الأمر الذي ساهم في دفْع النظام الإيراني إلى القبول بالتفاوض في مشروعه النووي، بحسب المؤلف، هو أنّ تحقيق هذا المشروع كان يشكّل، استنادًا إلى ما كان يكرره الإيرانيون، حلمهم الأكبر الذي يُشبه حلم الهبوط الأميركي على سطح القمر في السبعينات من القرن الماضي.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإقـرار أنّ هذا الأسلوب الـسردي/ الاستقصائي يجعل المادة الفكرية المنقولة مادةً حيّةً. فإذا كان الأكاديمي يقدّم للقارئ مادةً جافةً، بعيدةً عنه نسبيًّا، في شكل وجبة غذائية باردة، فإنّ الصحافي يقوم بتقديم مادة حيّة لقرّائه، مُخاطبًا فيها عقولهم ومشاعرهم على حدّ سواء.

ما أريد أن أتوصّل إليه هو أنّ المادة السردية/ الاستقصائية لا تقلّ أهميةً علميةً عن أيّ مادة بحثية أكاديمية معروفة، إذ يقترب صاحبها (الصحافي) من أن يكون عالم أنثروبولوجيا وسوسيولوجيا في آنٍ واحدٍ، من دون أن يُخضع نفسه لقواعد البحث السوسيولوجي أو الأنثروبولوجي.

المصادر المعتمدة

يلجأ سولومون في عملية التوثيق، ضمن قاعدة التوثيق المتعارف عليها، إلى مصادر أوّلية (ما قاله رسميًا الوزير الإيراني محمد جواد ظريف، أو الوزير الأميركي جون كيري)، سواء كانت هذه المصادر له أو لصحافيين آخرين مثله. بيد أنّه يلجأ أيضًا إلى مقابلات مباشرة قام بها هو شخصيًا مع الرئيس السوري، ومع القيادي خالد مشعل، على أنّه ليس ثمّة من لبسٍ في الأسئلة، أو في المادة التي تمّ جمعها؛ ذلك أنّه يُجري مقابلاته بأسئلة واضحة، باحثًا عن إجابات واضحة أيضًا. غير أنّه يُقرّ في النهاية بأنّ الأجوبة التي جناها كانت أيديولوجيةً محضةً، وأنّها كانت بعيدةً عن تطبيقاتها الواقعية. وعندما لا تتوافر لديه مصادر أولية في موضوع شائك، كموضوع الطائفية في العراق، فإنّه يمتنع عن التعليق، متحفظًا عن مقولات شائعة لا تفيد التحليل الموضوعي؛ كمقولة الهلال الشيعي، أو سواها من المقولات حول الأكراد.

وفي المقابل، يذكر المؤلف الطموحات الإستراتيجية الإيرانية الكبيرة التي أطلق الاجتياح الأميركي لها العنان، مشيرًا إلى أخطاء إستراتيجية أميركية من "العيار الثقيل" كانت قد بنَتها إدارة الرئيس بوش، انطلاقًا من كتيّب تحليل إستراتيجي جَزَم في حينه أنّ "كسْر ظهر" نظام البعث في العراق سيؤدي إلى تركيع إيران سياسيًا، وهو ما يعني، بحسب سولومون، أنّ الولايات المتحدة هي – موضوعيًا - شريك فاعل في ظهور ما يُعرف أميركيًا بـ "حروب إيران".

احترام ذكاء القارئ

لا يعتمد المؤلف بتاتًا على لغة الجزم الفوقية، ولا على لغة الإيحاء "الخبيثة"، بل إنّه يبقى دائمًا ضمن لغة السرد والتحقيق. وتُولِّد هذه اللغة نوعًا من الحيرة بين المؤلف والقارئ. فالمؤلف يسرد طورًا، فيثير فضول القارئ مع مسحةٍ من الحذر. وهو طورًا آخر يستقصي ويتحقَّق، فيرتاح القارئ الذي يجد أنّ الأفكار التي قُدّمت له غير قابلة للتشكيك؛ لكونها مرّت بمصفاة المساءَلة.

إنّ المؤلف يحترم ذكاء القارئ، وهذا ما ينعكس إيجابيًّا على مقاربة القارئ للكتاب. وينتج من العملية عَقْد صدقيّة رمزيّة بين الطرفين، على نحوٍ مُريح لكلّ منهما. فعند تناول المؤلف الحصار المالي الذي فرضته الإدارة الأميركية على إيران، يكشف عن أمرين؛ أحدهما يتعلق بفيضٍ من البنوك الغربية (الأميركية والبريطانية والسويسرية والفرنسية واللكسمبورجية) التي كانت تُغطّي تهرّب البنوك الإيرانية من رقابة وزارة الخزينة الأميركية، بالتعاون مع مصرف صغير في دبي، وهو أمرٌ يشير إلى اختراقٍ كبير وعميق للمنظومة المصرفية الغربية التي كان يعمل جزء منها - لا يُستهان به - لمصلحة إيران، في عقر دار البلدان الغربية، لا في جزر الكاريبي فحسب. أمّا الأمر الثاني الذي يكشفه سولومون، فهو دهشة المسؤولين الماليين والسياسيين في واشنطن؛ ذلك أنّه قد تبيّن لهم، من خلال هذا الاختراق المديد، مدى مهارة اللاعب الإيراني في "لعبة الشطرنج". وقد لامست هذه الدهشة أحيانًا حدود الإعجاب الفنّي بالقدرات الإيرانية، مع تحفّظ تامٍّ عن مشروعها السياسي بطبيعة الحال.

كلّ ذلك يكشفه لنا هذا الكتاب الذي لا يُشعر القارئ بالملل في أيّ فصل من فصوله، بل إنّه - على العكس من ذلك - يشدّ القارئ فصلًا بعد فصل إلى الخاتمة، حيث يستخلص فيها المؤلف أهمّ ما توصَّل إليه في معنى حروب إيران الراهنة، قائلًا في السطر الأخير منها على نحو مريب: "قد تكون حروب إيران على وشك الدخول في فصل جديد من فصولها". ولا شكّ في أنّ المستقبل القريب هو وحده الكفيل بتأكيد هذا الاستنتاج المُقلق أو نفيه.

لؤي عبد الفتاح | Louay Abdulfatah*

استعلام للديمقراطيات، استعلام بالديمقراطية

The Intelligence Services in a Democracy

عنوان الكتاب في لغته: Renseigner les démocraties, renseigner en démocratie

عنوان الكتاب: استعلام للديمقراطيات، استعلام بالديمقراطية

المؤلف: جون كلود كوسران وفيليب هاييز Jean-Claude Cousseran & Philippe Hayez

سنة النشر: 2015

الناشر: أوديل جاكوب Odile Jacob

عدد الصفحات: 374 صفحة

* باحث فلسطيني، مختص بالقانون العام.

* Palestinian Researcher, Specialized in Common Law.

ألّف هذا الكتاب جون كلود كوسران وفيليب هاييز[1]، وهو نوع مهمّ من الدراسات الأكاديمية الحديثة التي تتناول نشاط الاستعلام، أو الاستخبارات، ولا سيما أنه يُعنى بتحليل المفارقة القائمة بين سياسة عمومية تحوطها السرية وتطبعها في كثير من الأحيان اللامشروعية من جهة، والنظام الديمقراطي القائم على الشفافية وسموّ القانون من جهة أخرى. ويشير الكاتبان إلى أهمّ الأسباب الداعية إلى إخراج مؤلَّف حول السياسات الاستعلامية؛ فما خلّفته أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من تداعيات، بخصوص عمل أجهزة الاستعلام، وكشوف ويكيليكس وإدوارد سنودن، إضافةً إلى اندماج العالم الرقمي بقوة في تدابير الأمن، كلّها عوامل أنتجت دخول قضايا الاستعلام دخولًا واسعًا إلى دائرة النقاش الاجتماعي والأكاديمي. ومن ثمّ، تبلور مفهوم السياسة الاستخبارية Intelligence Policy في الديمقراطيات الغربية؛ نزولًا عند حقيقة أنّ "الاستعلام" أضحى ضرورةً أمنيةً قد يمليها النظام الديمقراطي ذاته، وفقًا لشروط وعوامل موضوعية. ولا شك في أنّ المهتمين بهذا المجال في منطقتنا العربية؛ من أكاديميين، وأمنيين، وصانعي القرار، يمكنهم أن يجدوا فيه أجوبةً مناسبةً، قد تصبّ في مزيد من الأخذ في الحسبان بعناصر الحوكمة الأمنية، ولا سيما في ما يتعلّق بمصالح الاستخبارات، عبر تعزيز الإدراك بالمشكلات التي تحيط به.

> تبلور مفهوم السياسة الاستخبارية في الديمقراطيات الغربية؛ نزولاً عند حقيقة أنّ "الاستعلام" أضحى ضرورةً أمنيةً قد يمليها النظام الديمقراطي ذاته، وفقًا لشروط وعوامل موضوعية

أمّا الموضوع الرئيس للكتاب، فيتمثل في البحث عن التوازن بين ضرورتَي الشرعية والفعالية في السياسات العمومية للاستعلام، وهي مكرّسة أساسًا لتحقيق المصلحة العامة في مجتمع ديمقراطي. ويتضمن الكتاب أربعة عشر فصلًا تتمحور حول ثلاثة مواضيع أساسية؛ يتصل أولها بمحاولة تحديد العناصر الأساسية المحيطة بـ "السياسة الاستعلامية العامة"، في حين يتعلق ثانيها بأهم مجالات تطبيق تلك السياسة. أمّا ثالثها، فيعرض للشروط الأساسية لوضعها موضع التنفيذ. ويُمثّل كل موضوع من هذه المواضيع مناسبةً لطرح إشكاليات جدية، على نحو تكون فيه السياسة الاستعلامية مطالبةً بالفعالية، ومطالبةً أيضًا بتوخي الحدود الدنيا من خرق المبادئ الديمقراطية.

وعلى الرغم من تعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها إلى نشاط الاستعلام (نفسية، وتنظيمية، وسياسية وقانونية)، فإنّ الإشكال المركزي - بحسب المؤلفين - يتمثّل في ضرورة حسبان الكيفية والشروط التي يمكن بها لهذا القطاع من السياسات العامة، وهو قطاع متغلغل عميقًا في ثقافة السرية والانتشار وخرق القانون، أن يندمج في النظام الديمقراطي المؤسس على الانتخابات والتداولات والنقد والشفافية، فضلًا عن احترام الشرعية. إنه مناخ من التشنجات والمصادمات التي يصعب تحكيمها، والتي تجعل من العسير الإحاطة بمضامين مفاهيمية متفق عليها لحقيقة موضوعية مُترَعة بالتناقضات.

أولًا: مفهوم السياسة الاستعلامية ومضامينها

إنّ نشاط الاستعلام عبر التاريخ؛ منذ بدء ظهوره إلى انتظامه المؤسساتي ومأسسة "أسرار الدولة"، يعيدنا دائمًا إلى السؤال الكبير الخاص بجوهر العلاقة بين الاستعلام والسلطات السياسية. ومن ثمّ، يحاول الكتاب إلقاء الضوء على عدد من المفاهيم والأوضاع التي تحيط بالسياسة الاستعلامية العامة؛ من قبيل البنيات المؤسساتية للاستعلام والاستقلالية الخاصة التي تحظى بها، وسطحية الوصاية الحكومية عليها، وما يُعرف بدورة الاستخبارات. كما يتناول الكتاب مجالات الفعل الاستعلامي التي ما انفكت تتسع وتتنوع، مرورًا بمعنى "مجتمع الاستعلامات" الذي يشهد تحولًا إلى مفهوم جديد هو "مصنع الاستعلامات الوطنية"، وأبرز ما يميزه هو استيعابه لصنّاع القرار، ومختلف القيادات الأمنية الأخرى، والشركاء الأمنيين من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي تناوله لمفهوم "ثقافة الاستعلام" بوصفها مجموعة التمثلات التي يحملها المسؤولون السياسيون، والإدارات العمومية، والوكالات الأمنية، والقضاء، والصحافيون، والمجتمع المدني، والمنظمات الحقوقية لأنشطة الاستعلام، يوضح الكتاب أنّ مثل هذه الثقافات تتباين بين المجتمعات بحسب السياقات التاريخية والسياسية، كما أنّها تختلف بين الاستخباريّين والسياسيين، وبين المدنيين والعسكريين، وبين المحللين وجامعي المعلومات. وفي مجتمع ديمقراطي، سيكون مهمًّا تكريس مزيد من شفافية الاستعلامات، وانفتاحها على كافة الفواعل

1 جون كوسران Jean-Claude Cousseran: دبلوماسي، ومتخصص في العالمين العربي والإسلامي. عمل في المديرية العامة للأمن الخارجي (فرنسا)، وأصبح مديرًا لها في الفترة 2000-2003؛ وفيليب هاييز Philippe Hayez: عمل قاضيًا بمحكمة الحسابات، وتقلّد عدة وظائف بوزارتَي الخارجية والدفاع بفرنسا، ثم عُين في المديرية العامة للأمن الخارجي في الفترة 2000 - 2006.

المؤسساتية والاجتماعية في الدولة؛ تعزيزًا لثقافة تقبل احترام العمل الاستعلامي والاقتناع بكفايته وضرته.

ولم تَغِبْ القضايا الفنية في العمل الاستخباري عن عناصر المفهوم؛ إذ تناول الكتاب مسألة جمع المعلومات والمصادر المختلفة للمعطيات. كما تناول الاستعلام البشري Humint، مبرزًا اختلالاته، وتسببه في كثير من الأحيان بـ "الفشل الاستخباري"، فضلًا عن أنه يثير إشكاليةً أخلاقيةً في الدول الديمقراطية لم يوجد لها حلّ واضح. أمّا في ما يتعلق بالاستعلام التقني، فإنّ أهميته المتصاعدة تنبئ بضرورة إعادة النظر في باراديغمات البحث الاستخباري؛ بما فيها أنماط القيادة، وطرائق الرقابة والسيطرة.

> الفشل في التحليلات الاستخبارية مسألة طبيعية، بيد أنه لا يجوز استغلالها لتغطية الفشل السياسي

وارتباطًا بالتحليل الاستخباري، وسواء عُدَّ علمًا أو فنًّا، يؤكد الكتاب أنّه يبقى عملًا بشريًا قد يحتاج إلى المعلومات لفكّ الألغاز، وقد يحتاج أكثر إلى الذكاء والفكر الخلّاق لتقدير النيّات وكشف الخفايا التي تغلّف الواقع المعقد؛ لذلك فهو لا يُكلَّل دائمًا بالنجاحات، بل إنّ كثيرًا من حالات التحليل التوقعي فشلت في التنبؤ بأحداث كبرى يذكر منها المؤلفان الثورة الإيرانية، واجتياح الكويت، والتجربة النووية الهندية في عام 1998، وأحداث 11 سبتمبر 2001، وانتفاضات "الربيع العربي"، وتضارب التوقعات الاستخبارية حول الموعد المحتمل لامتلاك إيران للسلاح النووي. وهكذا يجب على صنّاع القرار عدم المبالغة في الوثوق بالتحليلات والتقديرات الاستخبارية، بخاصة عندما تتعلق بالنيّات السياسية والحقائق البشرية. وعلى الرغم من ذلك، يرى الكاتبان أنّ الفشل في التحليلات الاستخبارية مسألة طبيعية، بيد أنه لا يجوز استغلالها لتغطية الفشل السياسي، وأنّه سيبقى من اللازم فتح مجال التحليل بخلق هياكل تجمع مستهلكي الإنتاج وفنيِّي الاستعلامات، إضافةً إلى فاعلين أمنيين آخرين.

من جانب آخر، يؤكد الكاتبان الطبيعة المحرجة للعمليات السرية بالنسبة إلى النُظم الديمقراطية؛ بسبب ما تثيره من إشكاليات الشرعية والفعالية. فهي أفعال تقع بين الدبلوماسية والعمل العسكري، تستهدف التأثير في الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتأثير في مجرى الأحداث، من دون بروز دور الحكومات فيها، كما أنّ بعضهم لا يعدّها جزءًا أصيلًا من مهمات أجهزة الاستعلام التي تُخوّل، أساسًا، البحثَ عن المعلومات ووضع التقديرات. من أجل ذلك فإنّ بعض الدول؛ كألمانيا، وكندا، ترفضها أساسًا. ومع ذلك، عُدّت بديلًا مناسبًا للبحث الاستخباري التقليدي في الحرب على الإرهاب، وفي الحرب المعلوماتية، من الفعل الدبلوماسي والسياسي الكلاسيكي، كما عُدّت ضروريةً للتعامل مع مناطق التوتر و"المجتمعات المغلقة".

ويرى المؤلفان أنه لا بدّ للعمليات السرية في الدول الديمقراطية من المرور باختبار الفحص والرقابة، ثمّ الترخيص فيها من لدن السلطات السياسية؛ بالنظر إلى تمثّل المصلحة المتوخاة منها، وأنّها تشكّل بالفعل الخيار الأفضل، ثمّ استكشاف مدى مشروعية العملية المقترحة، ومدى اتساقها والسياسة الخارجية للدولة وتجانسها والقيم الوطنية، وصولًا إلى التنبه لِمَا قد تحدثه من آثار في الرأي العامّ الوطني والدولي في حالة انكشافها.

ثانيًا: مجالات تنفيذ السياسة الاستعلامية

يعالج الكتاب في هذا المقام بعض أبرز مجالات الفعل الاستعلامي بدءًا من قضايا الدفاع وخطر الإرهاب، وصولًا إلى تحديات الفضاء السيبراني. ففي عرضهما لما يسميانه "طفرة الاستعلام لمصلحة شؤون الدفاع"، يشير المؤلفان إلى أنّ الاستعلام لا يؤدي دورًا مهمًّا في رسم الإستراتيجيات الدفاعية، على خلاف دوره في التكتيكات والمفاوضات العسكرية. وقد ظهرت كثير من نقائص الاستعلام العسكري في الحروب، بل إنّ بعض تحليلات الاستعلام كانت كارثيةً في حالات كثيرة، ومع ذلك قد يكون دوره حاسمًا في إطلاق مسلسل القرار السياسي العسكري.

ويلاحظ الكاتبان تحولًا مسَّ طبيعة الاستعلام العسكري، تماشيًا مع التطور في طبيعة العمليات العسكرية؛ من ذلك أنّه أضحى أكثر انفتاحًا واندماجًا في مكوّنات مجتمع الاستعلام كلّه، معززًا حضور العسكريين داخل هذا المجتمع. وبوجه عامّ، سيكون على الاستعلام لمصلحة الدفاع الوطني، بحسب الكتاب، أن يوفق بين متطلبات الاستعلام الإستراتيجي واحتياجات القوات المسلحة للمعلومات. فهو إنتاج من طبيعة خاصة يساهم فيه عدد من الفاعلين الاستخباريّين؛ لذلك فإنّ المسافة بينه وبين صانع القرار لا تُطرح بالطريقة نفسها التي تخص الاستعلام الإستراتيجي والاستعلام المتعلق بالأمن الداخلي.

من جهة أخرى، يرى المؤلفان أنّ الدول الديمقراطية تَعُدّ الإرهاب العابر للحدود، المعقد في فعله والمتسع في انتشاره والصعب في

توقّع ضرباته، أحدَ أكبر التهديدات غير العسكرية المحدقة بأمنها القومي وبأمن مواطنيها، سواء كان ذلك في الداخل أو الخارج، وهو ما يجعل الحرب على الإرهاب حربًا تجاه أجهزة الاستعلام بامتياز. وإنّ الاستعلامات، بحسب الكتاب، ستكون منوطةً بأداء دورٍ رائدٍ في التكريس والتنفيذ للتوجهات الرامية إلى التأثير في السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المواتية لتفشي الظاهرة الإرهابية، وليس في ما يتعلّق بمقاومة الإرهاب فقط عبر المقاربات الأمنية الخالصة التي تُثبت عدم فاعليتها، في ظل انبثاق العمل الإرهابي من قلب المجتمعات الغربية وتنامي خطورة عمليات "الذئاب المنفردة".

ثمّة ضرورة، إذن، لوضع نُظم وطنية مضادة للإرهاب قوامها تعزيز الاستعلام البشري، والتعاون الأمني، وتكثيف العمليات العسكرية بالخارج. على أنّ هذه النظم يجب أن تنشد فعاليتها عبر الحفاظ على الحريات العامة، وتقليص مستويات القلق والتخوف في المجتمعات الغربية، ولا سيما أنّ الاحتياجات الاستخبارية أضحت أكثر ارتباطًا بسلوكيات الأفراد وهوياتهم ومواقفهم وعلاقاتهم وتحركاتهم. ولكنّ طرائق الاستجابة ومناهجها ستبقى، مع ذلك، مثارًا للتساؤل حول شرعية وسائلها وأخلاقيتها في ضوء تورط الاستعلامات في اختطافات واعتقالات وإعدامات خارج إطار القانون، وتعاونها مع حكومات وأطراف تنتهك حقوق الإنسان.

وفي معالجته لـ "الدبلوماسية الاستعلامية"، يشير الكتاب إلى أنّ الممثليات الدبلوماسية ووزارات الخارجية، تظل متصلة، بل مؤطرةً لمهمات الاستعلام؛ عبر الامتداد الإقليمي والغطاء الشرعي الذي تَفي به للأنشطة السرية، وهو ما تنتج منه مشكلات عملية حقيقية تمسّ العلاقات السياسية والدبلوماسية. وعلى الرغم من ذلك، يعرف كلٌّ من الاستعلام والدبلوماسية تحولًا مهمًّا في ضوء تنامي المحاذير والفرص، ما يتطلب تعزيزًا للتكامل والتداخل بينهما.

فالاستعلام يبقى ضروريًا للدبلوماسية؛ ذلك أنّه يزوّد السلطات بالمعلومات، مساهمًا في تحليل الأوضاع والوقائع وتقديرها، ويعزّز فعالية السياسة الخارجية بإيجاد القنوات البديلة، وإمكانية استباق النيّات، وإدراك هوامش المواقف التفاوضية، كما أنّه يؤدي دورًا في حماية الجاليات والبعثات الخارجية، ويُجري المفاوضات الخاصة، أو غير المعلنة، مع أطراف متنوعة، ويكشف عمليات التضليل السياسي ويمارسها، إلى جانب قيامه بتنفيذ اتفاقات التعاون الأمني، وأدائه لمهمات دبلوماسية سرية، كثيرًا ما تفيد في الوساطة بين أطراف متعارضة، أو في تأسيس مفاوضات سرية بينها، وهو دورٌ أدّته عدة استعلامات غربية في مناطق توتر مختلفة، بما فيها المنطقة العربية.

وفي ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للاستعلام، يبرز الكتاب حقيقةً مفادها ظهور الحاجة إلى تطوير قدرات المقاولات الوطنية على المنافسة والحركة والفوز بالصفقات، في مناخٍ من احتدام التنافس الاقتصادي والتجاري الدولي، بعد انتهاء الحرب الباردة، إضافةً إلى ما يستدعيه تزايد خطر الإرهاب من تتبعٍ لمنابعه المالية وأنشطته التجارية غير المشروعة. ويرى المؤلفان أنّ المظاهر الدفاعية للاستعلام الاقتصادي أضحت تدخل، بالفعل، ضمن الإطار العامّ لتدابير الأمن الوطني. على أنّ المناحي الهجومية لهذا المجال، وهي تعمل أحيانًا لمصلحة المقاولات والشركات الوطنية، تثير إشكاليات جديةً من قبيل التأثير في طبيعة المهمّات السيادية للدولة وتشويه القواعد التنافسية لاقتصاد السوق.

ويشير الكاتبان إلى عدد وافر من تداعيات الاستعلام الاقتصادي، بدءًا من خطر القوى الصاعدة وتجسّس الأصدقاء الغربيين بعضهم على بعض، وتورط الـ "سي آي إي"، وغيرها، في البحث عن معلومات اقتصادية ومالية، بذريعة تتبّع المصادر المالية للإرهابيين، إلى جانب الخشية من علاقات مشبوهة بين الاستعلامات والمقاولات الخاصة، فضلًا عن المشكلات التي يخلقها تكاثف حضور شركات الاستعلام الخاصة؛ من قبيل "بوز ألن هاملتون" وعلاقاتها التنظيمية المريبة برجالات الاستعلامات الرسمية في أميركا.

ويـرى الكاتبان ضرورة القبول ببعض البراغماتية في ما يتعلّق بالتعاطي مع الاستعلام الاقتصادي، إلّا أنّ ذلك يجب ألّا يؤدّيَ إلى خلْق سوق رمادية قد تُلحق الأذى بمشروعية الاستعلامات الرسمية وسمعتها، أو تؤدي إلى تخلّيها التدريجي عن مهماتها السيادية الأصلية. فحينئذ، يجب وضع ضوابط واضحة ودقيقة بشأن دعم أمن المقاولات الوطنية وتنافسيتها، إلى جانب التأطير القانوني الصارم لشركات الاستعلام الخاصة من حيث الترخيص لها، وتحديد مهمّاتها، ومراقبتها، ووضع مبادئ تؤطر الاستعانة بها.

وفي ما يتعلق بتفاعل السياسة الاستعلامية مع مجالب الفضاء السيبراني، فإنّ الأمر يتعلق ببُعد جديد يتضمن البحث عن المعلومات في الفضاء الافتراضي، والدفاع والحماية ضد الهجمات المعلوماتية المعادية، فالقيام بالهجوم المعلوماتي والعمليات المعلوماتية السرية. وإنّ مواجهة مخاطر الفضاء السيبراني، بحسب الكاتبين، هي أكبر من أن تتحملها أجهزة الاستعلام وحدها. فهي تمثل أخطارًا عالية الدرجة، كما أنّها قوية الاحتمال وعميقة الأثر. وبناءً على ذلك، يجب تقسيم مسؤوليات حماية الأمن الوطني بين ما هو جنائي وأمني وعسكري، وبين القطاعين العامّ والخاص. ولكنّ أسئلةً كثيرةً تُثار حول مدى خضوع الاستعلامات في مهماتها المذكورة للسلطة التنفيذية، وحول كيفية تجاوز المشكلات التنظيمية بين الأجهزة، وطرائق معالجة مشكلات المساس بالمعطيات الشخصية، والحسابات البنكية، والمراسلات الإلكترونية، في ظل تنامي مخاطر الإرهاب وتحوّل الفضاء

المعلوماتي إلى ميدان لحرب غير تماثلية. وفضلًا عن ذلك، يؤثّر البعد السيبراني للاستعلام في التعاون الأمني الدولي بسبب حساسية تبادل المعلومات وسهولة انكشافها، أو تسربها، وبسبب قصور القانون الدولي في معالجته للظواهر السيبرانية؛ من أجل ذلك تنشأ ضرورة لإعادة تموقع الاستعلام داخل مؤسسات الأمن والدفاع.

ثالثًا: متطلبات تنفيذ السياسات الاستعلامية

ثمة متطلبات موضوعية يجب أخذها في الحسبان في السياسات الاستعلامية بالدول الديمقراطية، حسب الكاتبين؛ وهي متطلبات تلامس قضايا القيادة والتحكم السياسي، كما أنّها تقع تحت ضرورة التعاون الاستعلامي والرقابة على الاستعلامات.

فمن ملاحظتهما للاندماج الكبير بشأن أنشطة الاستعلام في مختلف قضايا الواقع السياسي، يشير الكاتبان إلى أنّ الاستعلام والسياسة مجالان مختلفان محكومان بمفاهيم السرية والشفافية. وبناءً على ذلك، يُطرح تساؤل عن ماهية الممارسات الفُضلى التي يمكنها أن تُتيح تأطير إدارة تلك الأجهزة ومراقبتها من جهة السلطات السياسية، ولا سيما أنّ الاستعلام دخل عبر هياكله إلى هيئات التخطيط العامّ للسياسات الأمنية. ومن ثمّ، قد يبرز أحد أسوأ مظاهر الاختلال في السياسة الاستعلامية، وهو متمثل في "تسييس الاستعلامات".

يبدأ تسييس الاستعلام من تعيين مسؤوليه، وفقًا لمعايير الانتماء السياسي، ثمّ إنّه قد يتجه نحو السعي للتأثير في التحليلات والتقديرات الاستخبارية، تبعًا لإرادة مسؤولين سياسيين، أو لمصلحة مقاولات لهم بها علاقة، إضافةً إلى أنّه قد يتمّ إدماج بعض عمليات الاستعلامات في قلب الشأن السياسي الداخلي إدماجًا شاملًا، كما هو الشأن بالنسبة إلى الديمقراطيات ذاتها. وبوجه عامّ، ينتج من ذلك إثارة للمسؤوليات السياسية. وفضلًا عن ذلك، توجد حالات تدفع أجهزة الاستعلام إلى أداء مهمات تخرج عن مهمّاتها الخاصة بها؛ كالمراقبة وتتبع الخصوم السياسيين والصحافيين والأحزاب المعارضة مثلًا، كما أنّه قد يتمّ رفع التصنيف عن معلومات سرية بغية إثبات موقف سياسي.

إنّ العلاقة بين الاستعلامات والقيادة السياسية تحكمها حساسيات كثيرة وعوامل مادية وفنية، علاوةً على أنها تتأثر بطبيعة النظامين السياسي والقانوني، والثقافات الاجتماعية السائدة، ومصالح المسؤولين السياسيين. من أجل ذلك يرى المؤلفان وجوب أخذ ثلاثة مبادئ أساسية في الحسبان؛ يتمثل أوّلها في تأسيس ثقة متبادلة بين القيادات السياسية، والاستعلامات والعمل على تعزيزها. أمّا ثانيها، فهو يصبّ في البحث عن التوازن بين السياسة وموضوعية التحليلات والأساليب المستخدمة والحقوق والحريات المحميّة. في حين يتعلق ثالثها باحترام الاستعلامات لشروط الانضباط وقواعد السلوك المطلوبة في إطار الولاء للوطن، والتجرد في أداء المهمّات، والمحافظة على الاستقلالية إزاء المواقف السياسية. فالاستعلام يجب ألّا يكون في مواجهة السياسة، بل ينبغي أن يعمل بوصفه مشتقًّا منها في نظام متوازن يحفظ له استقلاليته ويتيح مراقبته.

> يأتي طرح موضوع الرقابة على الاستعلامات من طبيعتها السرية التي جعلتها تخرج عن الخطوط المرسومة في الديمقراطيات، لتمثّل "ضرورة غير مُستساغة"، ولتكون مراقبتها الجدية شرطًا من شروط مشروعية أنشطتها

وفي معرض معالجتهما لموضوع التعاون الاستعلامي كبُعد متصاعد في العلاقات الدولية، يوضح الكاتبان أنه يمثّل طريقًا لا غنى عنها بالنسبة إلى وكالات الاستعلام، على الرغم من أنّه يتسم بكثير من التشابك والتعقيد. فهو قد يجمع بين أطراف غير متماثلة (دول، وتنظيمات، وحركات تحرر، ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية... إلخ)، وقد ينشأ عبر اتفاقات رسمية أو غير رسمية، كما أنه قد يتخذ أبعادًا إستراتيجيةً أو عملياتيةً أو فنيةً، وقد يكون مطلوبًا في إطار منظمات؛ كالأندية الأمنية، واليوروبول، والناتو، والأمم المتحدة.

ويؤكد الكاتبان أنّ التعاون الاستعلامي، على الرغم من تكاثفه، يبقى في حاجة إلى مزيد من الهيكلة والتلبس بالطابع الجماعي الدولي في إطار نُظم الأمن الجماعي، مع أنه أسّس دبلوماسيةً استعلاميةً تستفيد من عنصر السرية، لتعمل في وقت تكون فيه الاتصالات الرسمية غير مُرخصة أو مُتاحة.

ولئن ساد حديث في الوقت الراهن عن عولمة الاستعلام في مواجهة عولمة التهديدات، فإنّ قصور نُضج آليات التعاون قد يؤدي إلى تشويه نُظم الرقابة الوطنية على الاستعلامات، كما أنه يخلق خشيةً لدى بعضهم من تحوّل النظام الجديد والشامل في مجال مكافحة الإرهاب إلى شبكة من محترفي تدبير اللاأمن تستقل عن السياسات الحكومية الوطنية، فضلًا عن العوائق الفنية التي قد تؤدي إلى إفشاء معلومات مصنفة تخصّ طرفًا شريكًا في التعاون (تسريبات ويكيليكس، وكشوف سنودن)، أو معلومات من شأنها أن تشوّه العلاقات؛ بسبب تجسّس بعض الحلفاء على بعضهم الآخر، أو وقوع

مشكلات تبادل المعلومات السرية. إضافةً إلى ذلك، يُبيّن الكتاب أنّ روابط خطرةً في التعاون يمكن أن تنشأ عن توتّر العلاقات السياسية بين أطراف متعاونة، كما أنّها قد تنجم عن عدم احترام الضوابط الأخلاقية التي تقضي، في الديمقراطيات، عدمَ التعاون مع نُظمٍ، أو تنظيمات، لا تحترم بعض المبادئ الإنسانية، وهو أمرٌ تورطت فيه كثير من الاستعلامات الغربية، ما يعزز ضرورةً تشديد مراقبتها.

يأتي طرح موضوع الرقابة على الاستعلامات من طبيعتها السرية التي جعلتها تخرج عن الخطوط المرسومة في الديمقراطيات، لتمثّل "ضرورة غير مُستساغة"، ولتكون مراقبتها الجدية شرطًا من شروط مشروعية أنشطتها. وإنّ الدولة الديمقراطية، بحسب الكتاب، يجب أن تنظّم بدقة - وفي الوقت نفسه - حماية أسرار الدولة، ومجال الاستثناءات الممنوحة للاستعلامات؛ في ما يخص التزامها بالشفافية، والقواعد والإجراءات المتعلّقة برفع التصنيف عن المعلومات السرية، إعمالًا لحقّ المواطنين في المعرفة.

وتخضع مصالح الاستعلام بالدول الديمقراطية، كقاعدة عامة، لرقابة البرلمان والقضاء وأنظمة الحسابات العامة، ولرقابة إدارات مختصة تحظى بالاستقلالية؛ وذلك من مناحي الشرعية والفعالية والملاءمة والاستقامة والصرامة المالية، ومن حيث تناسب الوسائل المستخدمة مع الحالة المستهدفة. على أنه يُلاحظ أنّ هذه الرقابة تكون في معظم الأحيان لاحقةً بالفعل، ولا تكون سابقةً له إلّا في حالات نادرة. ولا شكّ في أنّ للمجتمع المدني ولوسائل الإعلام دورًا مهمًّا في كشف تجاوزات الاستعلامات.

ولا تُغني وسائل الرقابة السياسية والنظم القانونية عن المقاربة الأخلاقية، ولا سيما في حالة العمليات السرية. فهل من الأخلاقي، مثلًا، اللجوء إلى التصفية الجسدية، والتعذيب، وتسليم المشتبه فيهم إلى أطراف تنتهك حقوق الإنسان؟ إنّ الرجوع إلى الاستعلامات لتحقيق الأهداف المتوخاة لا يمكن استيعابه، بحسب المؤلفين، إلا ضمن الأخلاقيات المترتبة على مسؤولية دولة ما تعمل على تنظيم تحكّمها في العنف المشروع. ولعل اتصاف العاملين في الاستعلامات بحدّ أدنى من قواعد الأخلاق، إضافةً إلى تعزيز مستويات الشفافية، ووضع مدونات السلوك، وتدعيم دور المفتشيات داخل الأجهزة، وخضوع الاستعلامات لمبدأ شرعية الوجود والفعل، وخضوعها، أيضًا، لنظم الرقابة والمسؤولية وقواعد القانون الدولي، كلّها عوامل تمثّل ضمانات مهمّةً في هذا الإطار، مع ملاحظة أنّ كثيرًا من الدول الديمقراطية تأخرت في وضع أُطرٍ قانونية متكاملة خاصةٍ بأجهزة الاستعلامات تؤطر وجودها ومهمّاتها وأساليبها، وهو أمرٌ انعكس سلبيًّا على أطوار بناء فعالية النظم الرقابية.

في خضم الإشكاليات المعقدة التي تطرح عبر محاور الكتاب، يخلص الكاتبان إلى أنّ الاستعلام يبقى مفهومًا صلبًا، مُقرَّين بأنّ وضعه موضع التنفيذ في النظم الديمقراطية يتسم بكثير من التعقيد، فهو يظل محكومًا بعوامل وطنية وثقافية وموضوعية لا يمكن تجاوزها. وفي واقع الأمر، يمضي المؤلفان في تمثّل الاستعلام على أنّه "شر لا بدّ منه"، بوصفه ضروريًا لحماية الديمقراطيات ذاتها، حتى في حال اشتماله على كثير من التجاوزات اللاديمقراطية في جوهرها. فربما كان المؤلفان، بالنظر إلى أنّهما من مهنيِّي الاستعلامات، وليسَا من "الحقوقيين"، يبحثان عن معالجة "نطاقات ممكنة" من مشكلات الملاءمة بين الاستعلام والمبادئ الديمقراطية، وعن تجاوز بعض مشكلات الفعالية، ولا يناديان البتة بإعادة ترتيب الاستعلام ديمقراطيًا وإنسانيًا؛ من حيث كُنهه، وشرعيته، وتوجهاته، ومهمّاته، ووسائله، ليعكسَا بذلك نظرةً واقعيةً تتجاوب ومنظورات التحديات ذات البعد التكنولوجي الجيوسياسي والإستراتيجي، مؤيّدَين، في الآن نفسه، فكرةً مفادها أنّ الاستعلام يشهد ثورةً حقيقيةً خاصةً به.

وهكذا، فإنّ الاستعلام لن يصبح متجاوزًا من جهة أنّه مفهوم، وستظل الاحتياجات الاستخبارية موجودةً في عصر تَعولَم فيه كل شيء، كما ستظل الأسس السياسية للاستعلام قائمةً. تبقى، إذن، ضرورة حسبان طبيعة مساهمته المرجوة في النشاط العمومي، مع تحديد درجة استقلاليته المقبولة تجاه سلطات الدولة، وتوجيهه ديمقراطيًا، وتكييفه مع التحولات العميقة التي تمسُّ المؤسسات الأمنية والدفاعية والاقتصادية، العامة والخاصة.

وإذا كان الكتاب يثير أسئلةً مشروعةً حول مدى قدرة الاستعلام ومصالحه على تفهّم التحولات العالمية الجارية، والتكيف معها، والاستجابة للاحتياجات المطلوبة، فإنّه يخلص في الأخير إلى وضع عدد من الفرضيات الممكنة حول الاستعلامات في الدول الديمقراطية في المستقبل، من أهمها أنّ الاستعلامات ستفقد احتكارها للمعلومات السرية بسبب مجالب العولمة، مع أنها ستعرف ارتفاعًا وتطورًا في رأس مالها البشري، على نحوٍ يترافق مع نوع من التقليص في وسائلها المالية، كما أنّها ستعرف تنوعًا في أولويات البحث الاستخباري الذي سيعتمد وسائل غير تقليدية متنوعة أيضًا. إضافةً إلى ذلك، ستسير الأمور نحو "تفجر" أو "انهيار" لدورة الاستعلامات، ما سيزيد - بلا ريب - ضغط متطلبات الشفافية والرقابة في بيئة يتقوّى فيها اللجوء إلى السرية والنشاط السري. وسترتبط الاستعلامات "الجيدة" بمدى تنوعها والاندماج الجيد لقدراتها وكفاءتها في البحث والاستباق والاستفادة من عنصر السرية، وفي نوعية ارتباطاتها بالسلطات السياسية وطبيعتها. وبحسب الكتاب، فإنّ رهان المستقبل سيتمثل في المرور من "السياسة الاستعلامية" إلى "السياسات الاستعلامية".

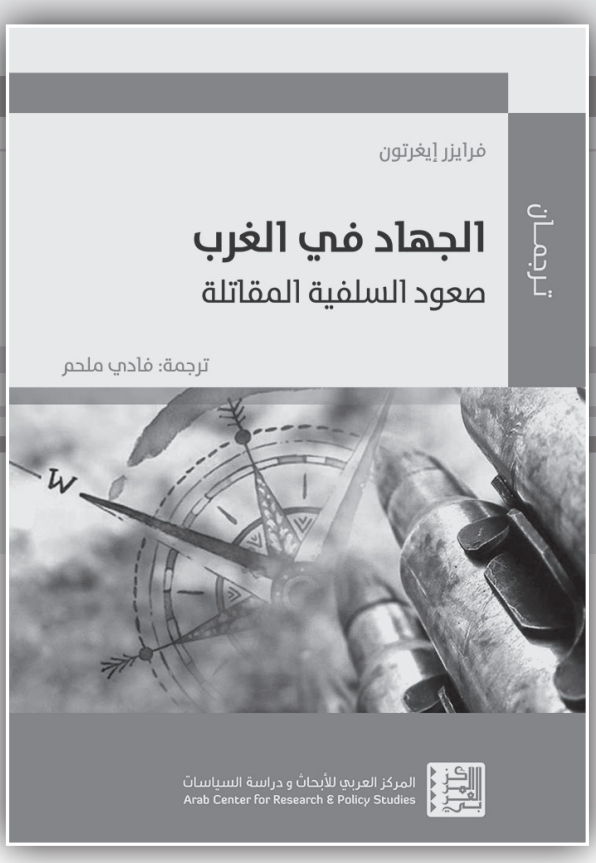

صـدر حديـثًا

فرايز إيغرتون

الجهاد في الغرب: صعود السلفية المقاتلة

حين ألّف فرايزر إيغرتون **كتاب الجهاد في الغرب: صعود السلفية المقاتلة**، أراد تحصيل فهم أعمق للسلفية المقاتلة التي تعدّ واحدة من الحركات السياسية الأهم اليوم، تداركًا لنقص معرفي ناتج من أنها لم تنل الفهم الذي تستحقه، وذلك من خلال النظر في العوامل التي مكّنت وسهلت ما يسميه إيغرتون "المخيال السياسي" الذي يسمح للأفراد بتصوّر أنفسهم جزءًا لا يتجزأ من معركة عالمية بين قوى الإسلام والغرب. يبيّن إيغرتون في هذا الكتاب الذي ترجمه فادي الملحم وأصدره حديثًا المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (288 صفحة، موثقًا ومفهرسًا) كيف أدّى انتشار وسائل الإعلام الحديثة وشيوع التنقل والهجرات إلى إحداث تحوّل في معتقدات المسلمين الغربيين نحو تبنّيهم أيديولوجية تدعم سلفية مقاتلة ضد الغرب.

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

مجلة **سياسات عربية** مجلة محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2307-1583). وقد صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. وهي مجلة محكّمة تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. وبعد ثلاث سنوات من الخبرة، والتفاعل مع المختصين والمهتمين، صدر خلالها من المجلة ثمانية عشر عددًا، أعادت المجلة هيكلة نفسها بما يتوافق مع المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث وبالأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية، بما في ذلك دراسات الحالات والسياسات، وعمل النظم السياسية والسلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين - السياسيين، واتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية. ويندرج في هذا السياق اهتمامها بالسياسات العمومية وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية وقضايا الديبلوماسية والتعاون الدولي، ودراسات الرأي العام وقضايا الهجرة والتهجير والحروب والصراعات الأهلية وقضايا حقوق الإنسان. وتهتم بصورة خاصة بمرحلة الانتقال السياسي العامة الجارية في الوطن العربي، ولا سيما منها مراحل الانتقال الديمقراطي على المستويات السياسية كافة، وما يتعلق بها من جوانب قانونية دستورية ومؤسسية.

إضافةً إلى الهيئتين التحريرية والاستشارية، تستند المجلة في عملها إلى وحدتين نشطتين في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هما "وحدة تحليل السياسات" ووحدة "المؤشر العربي" الذي يصدر تقريره كلّ عام. وتتكامل في عملها مع برنامج العلوم السياسية في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومع برنامج "التحوّل الديمقراطي" في المركز.

تعتمد مجلة "**سياسات عربية**" المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.
- الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (100 - 125) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخص، ويقدّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصّل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيمي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة بيبليوغرافية تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش. وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية(الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز(ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).
- لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا بشكل استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800 - 3000 كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- تفرد المجلة بابًا خاصًا للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مثارة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة (2800 - 3000) كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000 - 8000 كلمة، وللمجلة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي اكسل(Excel) أو وورد(Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.

– **رابعًا:** يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القرّاء في المركز. وفي حال تباين تقارير المحكّمَين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون شهرين من استلام البحث.

– **خامسًا:** تلتزم المجلة ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).

- تلتزم المجلة جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية التي تقدّمها للبحث... إلخ.
- يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

- لا تدفع المجلة مكافآت ماليّة عن الموادّ - من البحوث والدراسات والمقالات - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1:
أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.
- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال:

- السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. المجلد 15. العدد 1 (2009).

مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: http://www.....

ويتعين ذكر الرابط كاملًا، أو يكتب مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط (Bitly) أو (Google Shortner). مثل:

"ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB

- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

ملحق 2

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمين موثوقين ومجرّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.

- تلتزم المجلة إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
- تلتزم مجلات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
- قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في بحوثهم الخاصة.
- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
- المجانية. تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.

9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer-reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.

12. Siyasat Arabiya's editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before getting the authorization from the journal in question.

13. Siyasat Arabiya does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

The full link to the exact page should be included. Please use an URL Shortener (Bitly) or (Google Shortner). Example:

John Vidal, "Middle East faces water shortages for the next 25 years, study says," *The Guardian,* 27/8/2015, accessed on 31/10/2015, at: http://bit.ly/2k97Wxw

Policy Analysis Unit-ACRPS, "President Trump: An Attempt to Understand the Background," *Assessment Report,* The Arab Center for Research and Policy Studies, accessed on 10/11/2016, at: http://bit.ly/2j36v5S

Annex II

Ethical Guidelines for Publication in Siyasat Arabiya

1. Siyasat Arabiya's editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third peer-reviewer will be selected.
2. Siyasat Arabiya relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. Siyasat Arabiya adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. Siyasat Arabiya's editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.
7. The journal remains committed to providing quality professional *copy editing*, *proof reading and online publishing service.*

In quotes immediately following the reference: Ibid., p. 32.

The corresponding bibliographical entry:

Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

For books by three or more authors, in the note, list only the first author, followed by et al.:

Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994), pp. 220-221.

In later quotes: Gibbons et al., p. 35.

The corresponding bibliographical entry:

Gibbons, Michael et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Periodicals

Author's name, "article title," *journal title*, volume number, issue number (Month/season Year), page numbers.

Joshua I. Weinstein, "The Market in Plato's Republic," *Classical Philology*, no. 104 (2009), p. 440.

The corresponding bibliographical entry:

Weinstein, Joshua I. "The Market in Plato's Republic." *Classical Philology*. no. 104 (2009),.

Articles in a Newspaper or Popular Magazine

N.B. Cited only in footnotes, not in the references/bibliography. Example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

When quoting electronic resources on websites, please include all the following: Author's name (if available), "The article or report title," series name (if available), website's name, date of publication (if available), accessed on 9/8/2016, at: http://www...

rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 2,800 and 3,000 words in length.

j. *Siyasat Arabiya* has a special section for discussions of a topical idea, theory, or issue in political science and international relations. Such contributions should be no longer than 2,800-3,000 words and are subject to the same peer-review rules as articles.

4. The peer review process for *Siyasat Arabiya* and for all journals published by the ACRPS is conducted in the strictest confidence. Two preliminary reviewers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two reviewers in their assessment of the paper, the paper will be referred to a third reviewer. The editors will notify all authors of a decision either to publish, publish with modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

5. *Siyasat Arabiya's* editorial board adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. The journal does not make payments for articles published in the journal, nor does it accept payment in exchange for publication. In the final production stages, the order of articles published in specific editions is decided on purely technical grounds.

Annex I

Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of Book*, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.

Gabriel García Márquez, *Love in the Time of Cholera*, Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 242-55.

In quotes not immediately following the reference: Pollan, p. 31.

Where there are several references by the same author, add a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 31.

2. Submissions must be accompanied by a curriculum vitae (CV) of the author, in both Arabic and English.

3. All submissions must include the following elements:

   a. A title in both Arabic and English together with the author's institutional affiliation.

   b. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length as well as a list of keywords. The abstract must explicitly and clearly spell out the research problematic, the methodologies used, and the main conclusions arrived at. These must be provided in one English, and one Arabic version.

   c. The research paper must include the following: a specification of the research problematic; an explanation of the significance of the topic; specification of thesis or arguments; review of literature emphasizing gaps or limitations in previous analysis; description of research methodology; hypothesis and conceptual framework; bibliography.

   d. All research papers submitted for consideration must include a complete bibliography covering all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be cited in the original language in which the source was written. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy Studies (See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals).

   e. Research papers must normally be between 6,000 and 8,000 words in length, inclusive of references, charts and tables, and appendices. The editors reserve the right to publish articles of longer length in exceptional circumstances.

   f. All diagrams, charts, figures and tables must be provided in a format compatible with either Microsoft Office's spreadsheet software (Excel) or Microsoft Office's word processing suite (Word), alongside high resolution images. Charts will not be accepted without the accompanying data from which they were produced.

   g. Submitted research must fall within the aims and research interests of the journal.

   h. Extracts or chapters from doctoral theses and other student projects are only published in exceptional circumstances. In such cases, the researcher should point this out clearly, and provide full information about the thesis, including the title, the awarding institution and date of award.

   i. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic specialization and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language, provided they have been published in the previous 3 years. Book reviews are subject to the same standards of

SIYASAT ARABIYA سياسات عربية

Siyasat Arabiya: A Peer Reviewed Journal in Political Science

Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies (ISSN 2307-1583) dedicated to political science, international relations, strategic affairs and public policy. First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science including international relations, comparative politics, and national, regional, and international institutional systems. The journal publishes critical insights into the operation of political systems, the behavior of governments and political parties as well as the trends in civil society and social and political participation more broadly. This is complemented with publications covering public opinion, issues of migration and forced migration, war, civil war, conflict and human rights issues. Particular attention is paid to the present-day political transition in the Arab world, especially democratization at all political levels and its legal-constitutional and institutional aspects.

In addition to the editorial and advisory boards, the journal relies on two units active within the Arab Center of Research and Policy Studies (ACRPS): the Policy Analysis Unit and the Arab Opinion Index, which produces an annual report on public opinion across the Arab world. The journal's work is also closely linked to the political science program at the Doha Institute for Graduate Studies and the Program for the Study of Arab Democratization within the ACRPS.

Publication in *Siyasat Arabiya* is governed by a strict code of ethics guiding the relationship between the editorial staff and contributors. With three years of experience and interaction with specialists and contributors the journal was recently (Spring, 2016) restructured to bring it in line with international standards of academic publishing. Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must therefore adhere to the following guidelines:

1. Original work which is submitted exclusively for publication within the journal. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Siyasat Arabiya*. Similarly, no work which substantially resembles any other work published in either print or electronic form, or submitted to a conference other than the conferences held by the ACRPS will be considered for publication.

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

Invitation to submit papers

The editors of *Siyasat Arabia* invite scholars to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Siyasat Arabia*, published bi-monthly in Arabic, covers the range of specialisms within political science and strategic studies, including international relations, geopolitics and geostrategic studies. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to further and deepen debate around these topics for diverse audiences of professional scholars and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.

All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.org

Address all correspondence to the Editor-in-Chief

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

35	دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
75	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
95	دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
140	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 1107-2180 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE